دراسات

في

تاريخ وحضارة البطالمة

أ. دكتور
عاصم أحمد حسين



ملتزم التوزيع :
مكتبة الأنجلو المصرية ت : ٣٩١٤٢٣٧
مكتبة النهضة المصرية ت : ٣٩١٠٩٩٤

Dr. Assem A. Husein

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴾

صدق الله العظيم

إهــــداء

إلى الأمل

إلى النور

إلى الحياة

إلى أعزائي

إلى أبنائي

إلى غادة

إلى أحمد



الطبعة الثالثة

تعتبر الدراسات الاغريقية مرحلة هامة من تاريخ حضارات الأمم - ومن ثم أقدم الطبعة الثالثة منقحة ومزوده بالمصادر والمراجع الحديثة - والله الموفق -

الهرم / ١٩٩٧

المؤلف

الطبعة الرابعة

وأقدم الطبعة الرابعة مزوده ومنقحة بالمصادر والمراجع الحديثة - والله الموفق .

الهرم / ١٩٩٩

المؤلف

مقدمـــــة

لقد ترددت مرات ومرات في محاولة إظهار ذلك العمل عن تلك الحقبة السياسية ،ن تاريخ مصر تحت الحكم البطلمي . وهناك هذا العمل الضخم والهائل والكامل الذي مه لنا والدي وأستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم نصحي (تاريخ مصر في عصر للة) في أربعة أجزاء والذي كان بالنسبة لي هو الموسوعة التي بدأت بها خطوات راستي منذ الحياة الجامعية وحتى الآن - فلازلت أتصفح وأطلع وأبحث عن أي موضوع إحتاج أن أميط اللثام عنه في تلك الموسوعة الكاملة النادرة المدعمة بمصادرها الغنية .

وأعتقد أن شعوري هذا هو شعور كل دارس وقارئ وباحث في تلك الفترة ، والذي يجد في كتاب الدكتور إبراهيم نصحي الشاف لكل موضوع أو بحث دقيق - فهو يضئ الطريق لكل دارس ويضعه على أصول دراسته ومصادره الدقيقة .

وأمام ذلك العمل الضخم لم نجد عمل جرئ من الباحثين في تلك الفترة ليقف به ـام ذلك الإنجاز العظيم . وكان لتخصصي الدقيق في ذلك الفرع ما ساعدني على ـجاز كثير من الأبحاث تحت إشراف أستاذي الفاضل الذي قدم لي كل عون وجهد ـوق كل وصف أن أظهر كثير من هذه الأبحاث .

ومن ثمة فقد فكرت في محاولة عرض تلك الأبحاث في شكل عمل متواضع لا ـاهي ما قدمه أستاذي - وذلك نتيجة لضغوط كثيرة من طلبتي بالجامعة وفي ـاسات العليا في محاولة وفاء أن أظهر بعض هذه الأعمال والتي تتفق مع موضوع ض هذا العمل .

فكان يجب أن أقدم خلفية عن تاريخ مصر إبان عصر البطالمة أوضح فيه مكان ـك الفترة من تاريخ مصر السياسي القديم كولاية فارسية تحت حكم الفرس ، ثم قيام سكندر بفتح منطقة الشرق والقضاء على الدولة الفارسية وضم مصر لتصبح إحدى ـيات الامبراطورية السكندرية(*) . ثم تقسيم ولايات الاسكندر بين قواته وإستئثار

(*) نسبة إلى الاسكندر الأكبر .

بطلميوس بن لاجوس بولاية مصر مؤسساً الدولة البطلمية ، وذلك لما كان من الضروري لدارس تاريخ مصر تحت حكم البطالمة من إستعراض سياسة البطالمة الخارجية في تكوين دولتهم وإستعراض تلك السياسة من خلال سياسة ملوك البطالمة .

ولا شك أن سياسة البطالمة كانت لها إنعكاساتها على سياستهم الدينية – فكان يجب من إستعراض تلك السياسة تجاه الديانة المصرية القديمة وتجاه رجال الدين (الكهنة) وأثر ذلك على كيان وأمن الدولة في عهد البطالمة الأوائل وما انتهجه البطالمة الأواخر من سياسة دينية تتفق وظروف تلك الفترة .

ولما كانت مقومات دولة البطالمة تقوم على أساس إقتصادي لموارد مصر وثرواتها فكان يجب إستعراض الحياة الإقتصادية في مصر البطلمية بشقيها (السياسة الإقتصادية في جميع مراحل الزراعة والصناعة والتجارة) ، والنظم الإقتصادية وقوانينها التي وضعت لتحقق تلك السياسة الإقتصادية معتمدة أساساً على النظام الضريبي الدقيق وأثاره الإيجابية والسلبية على كيان دولة البطالمة .

ولأمام ما تقدم فإننا نستطيع أن نجمل في دراسة تحليلية عوامل أنهيار دولة البطالمة والتي تمثلت في العوامل الإقتصادية وأثرها في إنهيار تلك الدولة ، وخاصة مظاهر ثقل عبء الإلتزامات الضريبية وأثره في نقص الدخل العام . وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على هذا التدهور الإقتصادي ألحقناها بدراسة تحليلية عن دور حق اللجوء للمعابد وتدهور الحياة الإقتصادية ثم دور الأجانب في هذا التدهور رغم إعتماد البطالمة عليهم في بناء دولتهم . وبرغم هذا التدهور فقد كانت هناك إصلاحات ملوك البطالمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، إلا أنها باءت بالفشل ، حيث أنها لم تعالج جوهر الداء الذي كان يعرفه البطالمة ولم يسعوا إلى إصلاحه .

ولقد كان لزاماً علينا أن نجمل بعض من الصور الأثرية لعصر البطالمة متمثلة في المقابر الأغريقية ، والمقابر المصرية ، والمعابد التي بناها وساهم البطالمة في استكمالها – هذا إلى جانب عرض لبعض جوانب المعابد المصرية التي كانت لها صبغة أغريقية .

وأمام تلك الدراسات التحليلية نصل إلى نهاية تلك الفترة التاريخية من تاريخ

مصر السياسي لدولة البطالمة والتي امتدت ما يقرب من ثلاثة قرون وإنتهت بعام ٣٠ ق.م. بدخول مصر تحت حكم الرومان .

ولقد ألحقت بهذا العمل عرض لأهم المراجع والمصادر الأساسية التي تخدم الدارس وتضعه على طريق البحث الصحيح والتي تتضمن أصول لكل دراسة لتلك الفترة التاريخية من تاريخ مصر السياسي .

الهرم في ١١ / ١١ / ١٩٩٠ — المؤلف

مقدمة الطبعة الثانية

لا يسعنى سوى أن أقدم شكرى لكل من قدم لى التشجيع لمواصلة خطواتى في إعادة طباعة كتابى « دراسات في تاريخ وحضارة البطالمة » بعد نفاذ الطبعة الأولى له في وقت قياسي . وكان لترددى في إعادة الطباعة خوفي من المرحلة القادمة – وهي خروج الكتاب في إطار متكامل شكلاً وموضوعاً – وإعادة تقييم ما ورد به ، هذا بالإضافة إلى التنقيح والتزويد في إطار منهجى . ولما كانت مادة التزويد في إطارها المتكامل – فقد كان ذلك حافزاً لى لإعادة طباعة تلك الطبعة الثانية – وأملى أن أكون قد قدمت الشئ المرجو الذى أتمنى أن يحوز رضى القارئ والدارس المتخصص .

والله الموفق ، ، ،

الهرم في ٢٣ / ١٢ / ١٩٩١ — المؤلف

الفصل الأول

مصر إبان عصر البطالمة

لا شك أن مصر كانت مهد الحضارات القديمة في منطقة الشرق الأوسط ، وأن عوامل قيام الحضارات القديمة قد توافرت في ظهور تلك الحضارة بملامحها البارزة خلال العصور القديمة الحجرية والنحاسية وما قبل العصر الكتابي .

ويعتبر تاريخ مصر الفرعوني السمة البارزة لتلك الحضارة - حيث تمدنا مصادر تلك الفترة أوج صور التقدم والتطور الحضاري الباكر الذي كان إشعاعاً لباقي الحضارات الأخرى القديمة .

حيث ظهرت أولى ملامح تلك الحضارة في بناء الدولة القديمة ، وخاصة بعد توحيد قطريها الشمالي والجنوبي على يد أول ملوكها (مينا = نعرمر) وظهور أول حكومة مركزية في تاريخ الحضارات القديمة خلال تلك الفترة الباكرة من تاريخ الفراعنة - إلى تطور شكل الدولة بملامحها المتطورة (العصر الذهبي) لتاريخ مصر القديم ، عصر بناة الأهرامات - ثم ملامح تطور الحضارة من خلال الدولة الوسطى ثم صحوة الدولة الحديثة وبناء مجد مصر السياسي في امبراطوريتها الشاسعة التي إمتدت إلى ما بعد الرافدين - في أبلغ صور التقدم الحضاري المشرف . ولا أدل على ذلك من تلك التشييدات الباهرة لتلك الدولة من معابد وقصور ومقابر تعكس مدى الرقي الحضاري . وحتى مراحل فترات العصر المتأخر الفرعوني ، حتى الأسرة ثلاثين وقبل دخول الفرس مصر عام ٥٢٥ ق. م. تعطينا شواهد الآثار والنقوش مدى ما وصلت إليه البلاد من رقي وتطور حضاري كانت له آثاره الواضحة على باقي الحضارات الأخرى المجاورة . حيث تأثرت بها حضارات بابل وآشور في بلاد الرافدين ، وحضارات بلاد الشام القديمة خلال مرحلة تطورها من عهد الأموريون حتى عهد الفينيقيين - وتأثرت بها بواكر الحضارات في حوض البحر المتوسط وخاصة الحضارة الإغريقية في بحر إيجه وحضارات شمال افريقيا - بل وإلى أبعد من ذلك من حضارات الشرق الأدنى .

مصر في عصر الاسكندر الأكبر

منذ منتصف القرن السادس قبل الميلاد ظهرت على مسرح الأحداث التاريخية دولة الفرس ، وهى دولة « ميديا » ، التي قضت على الدولة البابلية وورثتها في منطقة بين النهرين ، وبسطت نفوذها غرباً فشملت أمبراطوريتها معظم أجزاء الشرق الأوسط بما في ذلك آسيا الصغرى وسواحل سوريا ، وفينيقيا ، وفلسطين ومصر ، التي فتحها قمبيز سنة ٥٢٥ ق. م. ومنذ ذلك الوقت ومصر تخضع تارة لحكم الدولة الفارسية وتارة أخرى تثور حتى عام ٣٣٢ ق. م. .

كذلك فإن بلاد اليونان لم تسلم هى الأخرى من خطر الدولة الفارسية ، إذ إستطاع قورش (أول ملوكها) من إخضاع المدن اليونانية على ساحل آسيا الصغرى . ولم يكف خلفاؤه من محاولة غزو بلاد اليونان واحتلال معظم أجزائها بما في ذلك أثينا ذاتها ، لولا هزيمة الأسطول الفارسي في معركة « سلاميس » المشهورة سنة ٤٨٠ ق.م.[١] ومنذ ذلك التاريخ والإغريق يرون في فارس عدوهم التقليدي ويجتهدون في الإنتقام من الغزو الفارسي . ولقد إستطاع فيليب ملك مقدونيا من جمع المدن اليونانية تحت زعامته . ولكنه أغتيل أثناء إستعداده لغزو فارس ، فخلفه ابنه الاسكندر الذي قاد الإغريق في حرب مقدسة ضد فارس في سنة ٣٣٤ ق. م. .

ولقد كانت الإمبراطورية الفارسية تعاني من أمرين خطرين (أولهما) هو سوء الإدارة في الولايات التي كانت تسمى ساترابيات (Satrapa) ، (الأواخر) هو أنه تربع على عرشها ملك ضعيف متردد هو دارا الثالث . ولهذا سرعان ما إنهارت الأمبراطورية الفارسية أمام عبقرية الاسكندر الفذة . ولقد سلك الاسكندر في حربه ضد فارس خطة فريدة ، إذ بعد أن إستولى على آسيا الصغرى وإنتصر في معركة أيسوس (Issos) سنة ٣٣٣ ق. م.[٢] لم يتتبع الملك الفارسي المنهزم شرقاً نحو عاصمته

---

(١) راجع عاصم أحمد حسين (المدخل إلى تاريخ وحضارة الاغريق) القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٧٢ وما بعدها .

(٢) إبراهيم نصحي (تاريخ مصر في عهد البطالمة) جـ١ . ص١٨ وما بعدها .

« صوصه » . وإنما انحدر جنوباً واستولى على سوريا وفينيقيا وفلسطين بعد معارك عنيفة عند صور وغزة . بعد ذلك إتجه إلى مصر التي سلمها له الوالي الفارسي دون مقاومة واستقبله المصريون بالترحاب إستقبال البطل المنقذ بهم من الحكم الفارسي . خاصة وأن المصريين قد ألفوا الإغريق كأصدقاء كثيراً ما ناصروهم في ثوراتهم ضد فارس .

ويرجع المؤرخون عادة تفسير خطة الاسكندر الغريبة في عدم تتبع الملك الفارسي والقضاء عليه نهائياً إلى عبقريته العسكرية في انه أراد محاصرة الأسطول الفارسي القوى عن طريق الإستيلاء على جميع السواحل في شرق البحر الأبيض المتوسط التي يمكن أن يلجأ إليها ، ومن المحتمل أيضاً أن شهرة مصر كمصدر هام للغلال كان له دخل كبير في توجه خطة الاسكندر هذه الوجهة إذ يمكن استخدامها كقاعدة لتموين المدن اليونانية من ناحية وتموين جيوشه الغازية شرقاً من ناحية أخرى .

ولقد وصل الاسكندر بلوزيوم (Pelousion) (الفرما) في خريف سنة ٣٣٢ ق. م.[1] ومنها إتجه جنوباً على إمتداد الفرع البلوزي للنيل حتى وصل إلى ممفيس حيث سلمه - « مازاكي » (Mazakes) الوالي الفارسي على مصر - البلاد[2] .

ولقد قام الاسكندر بزيارة معبد الآله « بتاح » وقدم القرابين للآلهه ، ويقال أن الاسكندر قد نصب فرعوناً حسب التقاليد الدينية المصرية .

بعد ذلك إتجه الاسكندر وجماعة من رجاله إلى الشمال الغربي في زيارة إلى معبد الآله آمون في واحة سيوة . فإتخذوا الفرع الكانوبي من النيل حتى الساحل ، ثم تتبعوا الساحل غرباً حتى وصلوا قرية تعرف بإسم « راقوده » تواجهها في البحر جزيرة تعرف بإسم فاروس ، كما تقع إلى الجنوب منها بحيرة ماريا (أو مريوط) وهناك قرر الاسكندر تأسيس مدينة الاسكندر وأمر بأن تتخذ عاصمة لمصر . وتعتبر هذه المدينة أعظم وأخلد أعمال الاسكندر في مصر ، كما ستصبح من بعده مركزاً ورمزاً لحضارة العصر الذي إبتدأه الاسكندر .

وقد واصل الاسكندر بعد ذلك السير غرباً مستأنفاً رحلته إلى سيوة ، وكان خط

---

(1) Arriam., Anab. III, 1. 1; C. A. H., VI, p. 376 .
(2) Arrian., II, 25, 2; Plut., Alex., 49, 4 .

سيره عن طريق الساحل الشمالي إلى « بريتونيوم Paraetonium » (مرسى مطروح) حالياً ، ثم إتجه جنوباً إلى سيوة[١] .

ثم عاد الاسكندر بعد ذلك بالطريق المباشر عبر الصحراء إلى ممفيس حيث أقام بعض الوقت تفرغ فيه لإعادة نظام الإدارة والحكم في مصر على أسس جديدة تتلخص فيما يلي :

قسمت مصر إلى قسميها الرئيسيين ، عال وجنوب (أي الوجه البحري والوجه القبلي) . وعهد بإدارة كل قسم إلى حاكمين أحدهما يدعي بتيزس (Patisis) وكان مصرياً ، والآخر يدعي دولاسبيس (Dloaspis) ويبدو أنه أناضولي . أما الحدود الشرقية والغربية فقد أنشأ بهما مقاطعتين جديدتين وعين على الأولى « كليومنيس النقراطيس (Cleomenes El Naucratis) وعلى الثانية أبولونيوس ابن خارينون (Apolionius son of Charinas)[٢] .

أما بالنسبة للسلطة العسكرية فقد عين قائدين على الحامية العسكرية التي تركها في مصر هما بيوكتوس مكارتاتوس (Peucetes son of Eacartatus) وبلاكروس ابن امينتاس (Balacrus son of Amyntas) كما عين بوليمون ابن ثيرمينس (Polemon son of Theremens) قائداً للأسطول ، هذا إلى جانب قواد آخرين لبعض الوحدات المرابطة في ممفيس وبلوزيوم . أما الإشاف على الخزانة والشئون المالية فقد عهد به إلى كليومنيوس النقراطيس ، وأمره الاسكندر بأن يترك حكام المديريات المختلفة يديرون مقاطعاتهم كما كان الأمر من قبل وأن يجمع منهم الضريبة المفروضة . وقد عهد إلى كليومنيس بمهمة الإشراف على بناء مدينة الاسكندرية[٣] .

وبالنظر تجاه هذا النظام يلاحظ وجود نقصاً ظاهراً خاصة في عدم وجود منصب حاكم عام للبلاد . بينما وزعت السلطة بعناية شديدة بين المشرفين على الإدارة

(1) Jouguet, MAc. Jmp., p. 29; C. A. H., VI, p. 377 ..
(2) Arrian., III, 5, 3-6 ; Curt., IV., 8, 4-5 .
(3) Cf., Justin. XII., 4, 11 .

والشئون العسكرية والشئون المالية . ورغم أن أحداً لم يستقل بمصر أثناء حياة الاسكندر ولكن ما أن غادر مصر حتى وجدنا المشرف على الشئون المالية (كليومنيس النقراطيسي) يظهر فوق كل المواطنين والقادة الآخرين وبدأ كأنه والي مصر الفعلي .

ورغم أعماله التي أغضبت سائر الإغريق فيبدو أنه ظل حائزاً لثقة السكندر التامة وبقى في منصبه طيل حياة الاسكندر[١] .

ومعلوماتنا عن « كليومنيس » هذا محدودة جداً فنحن نسمع عنه للمرة الأولى حين عهد إليه الاسكندر بعدة مهام في نظامه لحكم مصر وأهمها الإشراف على الخزانة ، ولا نعرف عن تاريخه قبل ذلك شيئاً . ولكن نستنتج من اسمه أنه من إغريق مدينة نقراطيس ، ولابد أنه كان من أعيانها وكبار تجارها مما يجعله ذا خبرة ودراية بشئون السوق والحياة الإقتصادية المصرية . وقد أوتى هذا الرجل بالذكاء الحاد والخبرة النادرة ليس بالسوق المصرية فحسب وإنما بالأسواق العالمية في البحر المتوسط . وعامل المالية المصرية كما يعامل تاجر طموح ماليته الخاصة ، وتاجر بإسم الدولة[٢] .

ولقد انتهج « كليومنيس » سياسة مقصودة لإقامة إحتكار التجارة خاصة القمح عن طريق السيطرة على السوق المصرية بأن يصبح هو المصدر الوحيد للقمح المصري[٣] . وقد وجه كليومنيس كل طاقته إلى جمع أكبر قدر من المال ليزيد من موارد الاسكندر بفرض الضرائب الثقيلة المرهقة على الشعب والتجار والمزارعين بل على رجال الدين .

وتعتبر هذه الفترة من تاريخ مصر مرحلة لإنتقال الحضارة الهلينية (الإغريقية) وإقترابها بالحضارة الشرقية وميلاد حضارة جديدة هى الحضارة الهيلينستية التي هى إمتزاج للحضارة الشرقية (الشرق الأوسط) والحضارة الاغريقية .

ولا يسعنا هنا إلا أن ننتقل مباشرة إلى التاريخ السياسي لمصر في عصر البطالمة دون التعرض لفتوحات الاسكندر ثم وفاته بعد ذلك .

---

(1) Arr., III. 5; Curt., IV, 8, 4 .
(2) Cf., Jougeut, Nat. Eg., p. 5 .
(3) Ps-Arist., Cleomenes Alexandreus .

امبراطورية الاسكندر بعد وفاته

ولقد فاجأت المنية الاسكندر في بابل عام ٣٢٣ ق. م. فاجتمع القادة الكبار في بابل كما تقضي بذلك النظم المقدونية ، حيث كان منْ حقوق الجيش في مقدونيا النظر في مسألة تنظيم الحكم بعد وفاة الملك الحاكم . وحين اجتمع هؤلاء القادة ، لم تكن بين أيديهم وصية أوصى بها الاسكندر ، كما أنه لم ينجب ولداً لعهده ، ولم يحدثنا أي مؤرخ بأن الاسكندر قد وضع قائداً ممن كانوا تحت أمرته لتولي الأمر من بعده ، لذا فقد كان الموقف عصيباً . أما حديث الوصية التي ورد نصها في أسطورة الاسكندر ، فقد وصفت أنها وصية مزيفة ، يبدو أنه قد زيفها رجل روديسي مغرض حوالي عام ٣٢٠ ق. م.[١] وهذا هو المصدر الوحيد الذي أخبرنا بأن الاسكندر قد ترك وصية من بعده . كما أننا لا نستطيع أن نقبل ما عزاه المغرضون من المؤرخين القدامى إلى أن الاسكندر قد أوصى بالعرش إلى « أجدر الناس به » وهي قصة بعيدة عن الإحتمال[٢] ، إذ أنه لا يمكننا أن نتصور رجل في مثل حصافة الاسكندر ، أن يردد عبارة مبهمة غامضة كهذه ، وهو يعلم مقدماً أنها سوف تثير دون أدنى شك - أعنف أنواع الحقد بين القادة ، فكلهم سواء ، وعندما نقرأ في تاريخ « قورتيوس »[٣] نجد أنه يقول أيضاً « أن الاسكندر وهو على فراش الموت قد سلم خاتم الملك إلى أحد قادته ، وهو « برديقاس - Perdiceas » » ، والذي كان من أبرز قادته في الحملة التي غزت الشرق[٤] ، لكن هذا أيضاً مشكوك فيه ، لأن هذه القصة لم ترد في أي مصدر آخر ، عدا « قورتيوس » ، ولو كان لهذه القصة ظل من الحقيقة لما تأخر المؤرخون عن تسجيلها وتحليل مضمونها .

ومن هذا المنطلق بدأ المؤتمرون في التفاوض ، (مؤتمر بابل) في يونيو عام ٣٢٣ ، وكانت زوجة الاسكندر الشرقية (روكسانا Roxana) تحمل جنيناً وفي شهرها السادس[٥] ، والذي بدأ بعض القادة ينكرون على هذا الجنين ، أي حق في التاج ولأنه

(1) Cary, Greek world from 323-146, B. C., 1951, p. 1 f .

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) ص٤٥ .

(3) Curtius, X, 5, 5 .

(4) Curtius, X, 4, 4; 4-5 .

(5) Curtius, X, 6, p; C. A. H., VI, p. 461 .

ابن سيدة شرقية[1] ، وما ينبغي أن تخضع الامبراطورية المقدونية لابن شرقية !! وكان للإسكندر أخ غير شقيق (أبله) تنتابه بين حين وآخر نوبات صرع شديدة ، يدعي (أرهيدايوس – Arrhidaeus) وكان حاضرا أيضاً في الإجتماع[2] ، وبرغم بلاهته إلا أن رجال الجيش اعتبروه أحق من ابن روكسانا بالتاج .

وفكر المجتمعون طويلاً ، ومنم من رأي تقسيم الأمبراطورية على الفور وإستقلال كل قسم منها لمن يؤول إليه ، وقد خشى القادة تنفيذ هذه الفكرة إذ رأوها ذريعة بأن تستثير عواطف الجند وهم بعد على ولائهم التام للبيت المقدوني . ثم لعل هذا التقسيم يعطي واحداً أو آخر من القادة ذوي الأطماع ، فرد يظفر بنصيب الأسد ، فرصة السيطرة الكاملة على الأمبراطورية . ثم أن هذا البناء الشامخ الذي شيده الاسكندر ، تلك الأمبراطورية الهائلة التي كانت تحيط بها هالة من المهابة والجلال ، فمن العسير إنتزاع هذه الهالة بمثل هذه السرعة .

تبادل القادة الآراء وأخذ كل منهم يطوي أطماعه الذاتية وإن كان كل منهم قد قدم الإقتراح الذي يحقق أطماعه . وكادت تقع حرب أهلية بين فرسان ومشاة الجيش المقدوني ، لولا لباقة بطلميوس ومهارة « يومنيس » ، أمين سر الاسكندر . وإنتهى الأمر أخيراً بأن يرتقي « ارهيدايوس » العرش تحت إسم فيليب ، والإعتراف بحق جنين روكسانا ، إذا كان ذكراً ، في مشاركة فيليب الملك بمثابة شريك تحت الوصاية[3] .

توزيع ولايات الأمبراطورية :

وبهذا الحل أمكن الإحتفاظ بوحدة الأمبراطورية ، لكنها لم تكن إلا وحدة في الشكل فقط ، إذ أنها تقسمت في الفعل بين قواد الاسكندر الذين قرر مؤتمر بابل تقسيم ولايات الأمبراطورية بينهم ، ليحكموها بصفة كونهم ولاة من قبل الأسرة المالكة

(1) Tarn (W)., J. H. S., 1931, pp. 18 ff .
(2) Bouché - Leclercq. I, p. 8 .
(3) Cf., Curtius, X., 6, 5-10, Justin. XIII, 4, 3 : App., Syr., 52; Bouché-Leclercq, I, p. 9; Net. Egypt, p. 6 ,

– إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٤٧ .

المقدونية . فقد قرر المؤتمر أن يعهد إلى بطلميوس بن لاجوس (Lagos) بمصر ، وإلى لاومدون (Laomedon) بسوريا ، وإلى مناندروس (Menandros) بلوديا ، وإلى ليوناتوس (Leonnatos) بفروجيا على شاطئ الدردنيل ، وإلى لوسيماخوس (Lysimachos) بتراقيا ، وإلى فيلوتاس (Philotas) بقيليقيا ، وإلى أساندروس (Asandros) بقاريا ، وإلى بايثون (Peithon) بميديا الكبرى ، وإلى قوينوس (Coenos) بسوسيانا ، وإلى آرخون (Archon) ببابل ، وإلى أرقسيلاوس (Arcesilaos) ببلاد ما بين النهرين ، واحتفظ أرتوباتيس (Artopates) بميديا الصغرى ، ومنح أنتيجونوس (Antigonos) الجانب الأكبر من آسيا الصغرى ، أي فروجيا الكبرى وپامفوليا ولوقاونيا ولوقيا ، وأعطى يومنيس (Eumenes) پافلاجونيا ، وكاپادوكيا ، وكانتا لم تخضعا بعد ، وأما بلاد الإغريق فقد تقرر أن تبقى جمهورياتها خاضعة لمقدونيا وموحدة في عصبة قورنثة تحت سيطرة انتيپاتروس (Antipators)[(١)] .

وهكذا خرجت الأمبراطورية من مؤتمر بابل محتفظة بوحدتها ، لكنها لم تكن إلا وحدة في الشكل فقط ، إذ أنها تقسمت بالفعل بين قواد الاسكندر الذين قرر مؤتمر بابل تقسيم ولايات الأمبراطورية بينهم ، ليحكموها بصفة كونهم ولاة من قبل الأسرة المالكة المقدونية . والذي يعنينا من أمر هذا التقسيم هو إسناد ولاية مصر إلى القائد « بطلميوس بن لاجوس » (Lagos) . أما برديقاس الذي قيل أنه تسلم خاتم الملك من الاسكندر ، فقد أسندت إليه القيادة العليا للجيش والهيمنة على كافة شئون الأمبراطورية . وأما القائد كراتروس (Crateros) فقد تولى الوصاية على الملك امعتوه « فيليب أرهيدايوس » ، كما يتولاها على طفل روكسانا عندما يولد إذا كان ذكراً . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان بمثابة رئيس الوزراء .

(1) Cf., Diod. XVIII, 3; Curitus, X. 10. 1-6; Just., XIII, 4, 9-25; Dexippus (F. G. H. 100-8); Arr. (F. G. H.). 156, 1, 5-8); Pauly - Wissowa, R. E. S. V. Satrapeia; Geloch,, Gr. Gesch, 2nd ed. Vol. III, 236 - 48; Jouguet, Mac. Jmp., p. 121; Nat, Eg., pp. 6-7 .

- إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٤٨ .

هذا وبصرف النظر عن بقية الولايات وأسماء ولاتها ، نجد أن شخصيات ثلاث قد ظهرت في الأفق : برديقاس ، الذي له القيادة العسكرية والهيمنة على شئون الأمبراطورية كلها . كراتروس ، يتولى الوصاية ورئاسة الوزارة . بطلميوس يتولى شئون أغنى ولاية في الأمبراطورية .

وكان لابد من نشوب صراع بين « برديقاس » و« كراتروس » . ولمن تكون السيطرة ؟ وتتدخل الأقدار فتحل المشكلة بحرب نعرفها بإسم الحرب اللامية (Lamian War) أو الحرب الهلينية[١] . إذ أن الإغريق قد وحدوا صفوفهم وهبوا لإستعادة حريتهم من مقدونيا عندما تناهت هناك أصداء خبر وفاة السكندر . وقد أسرع « كراتروس » لحسم هذا الموقف تاركاً الوصاية لمن يسرع إليها ، فإندفع نحوها برديقاس ، فوضع الملك العرش تحت وصايته وكانت روكسانا وقد وضعت وجاء المولود ذكراً فنادى به الجيش ملكاً شريكاً[٢] .

وبذلك يختفى « كراتروس » من مسرح الأحداث ، ويظهر « برديقاس » وحده وبيده كل السلطة : جيش الأمبراطورية . الملك المعتوه وشريكه الطفل ، كلاهما في قبضته ، وهنا اعتقد أن كل شئ قد دان له فأخذ يفصح عن نواياه الحقيقية ، يريد الطاعة العمياء من كل وال في ولايته بأن يصدر إليهم الأوامر بإسم التاج ، لكن هؤلاء الولاة لم يستجيبوا له ، وكانوا يعرفون حقيقة نواياه ، ويعرفون رغبته الملحة في أن يحل محل الاسكندر . وكل منهم يريد لنفسه أن يستقل بولايته ، كل منهم لا يعتبر نفسه أقل من برديقاس في شئ . وإذا كان الاسكندر بقوة شخصيته عرف كيف يكبح جماح إتباعه . فإن الفرصة قد واتتهم عقب وفاته ، وإعتلاء العرش أبله معتوه ومعه رضيع ابن أشهر[٣] . وعلى الفور حمل خلفاء الاسكندر سلاحهم . حملوه منذ عام ٣٢١ ق. م. كل يدافع عن ولايته ، وظلوا يحملونه بعد ذلك أربعون عاماً في سلسلة الحروب طوية ، تعرف في

---

(١) هى الحرب التي وقعت في بلاد الإغريق عندما تجاوبت هناك أصداء وفاة الاسكندر وهب الإغريق لإستعادة حريتهم من مقدونيا .

(2) C. A. H., VI., pp. 460-1 .

(٣) إبراهيم نصحي (جـ١) ص٥٠ وما بعدها .

التاريخ باسم حروب الخلفاء ، وقد تمخض صراعهم عن تفكك وحدة الأمبراطورية وقيام ثلاث ممالك هيلينستية قوية : مصر ، سلوقيا ، مقدونيا . ولم يكن مقدراً للممالك التي أسسها خلفاء الاسكندر أن تعمر طويلاً ، ولا سيما أنه في حالة اثنتين منها ، وهما سلوقيا ومصر ، لم يعن هؤلاء الخلفاء بإقامة دولة قومية وإنما بإقامة أسر حاكمة تستهدف مصالحها الذاتية أولاً وقبل أي شئ آخر .

الفصل الثاني
سياسة البطالمة الخارجية

لقد بنيت دولة البطالة على أسس سياسية معينة ، وصفها « بطلميوس بن لاجورس » عند توليه مصر بعد وفاة الاسكندر الأكبر في يونيو عام ٣٢٣ ق. م. أن دعامتها الأولى كانت موارد مصر الإقتصادية . وربما ذلك ما جعل تلك السياسة ذات هدف أساسي وهو الحفاظ على كيان الدولة داخلياً وخارجياً .

وربما ذلك ما دفع بطلميوس إلى وضع سياسة أمنية لكيان الدولة تمثلت في السعي إلى التوسع الخارجي ومحاولة بناء الأمبراطورية البطلمية . وهذا بطبيعة الحال يعتبر خط دفاع أول لأمن وسلامة دولة البطالمة .

ولدراسة سياسة البطالمة الخارجية يجب أن نوضح أن تلك السياسة قد تأثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة بالسياسة الداخلية للبطالمة . وإن ملوك البطالمة قد انقسموا في تطبيق تلك السياسة بصورة كانت مشرفة في بداية عهدهم ثم أخذت في التدني والتدهور إلى أن إنهارت دولتهم . وذلك ما درج عليه الباحثين من تصنيف البطالمة إلى قسمين :

أ - عصر البطالمة الأوائل (من عهد بطلميوس الأول سوتر عام ٣٢٣ حتى موقعة رفح عام ٢١٧ ق. م.)

ب - عصر البطالمة الأواخر (من بعد موقعة رفح ٢١٧ ق. م. حتى نهاية دولتهم في عهد كليوباترة السابقة) .

وأمام ذلك التقسيم المصنف والمحكوم بنقطة الفصل والتحول بين العصرين ألا وهى موقعة رفح عام ٢١٧ ق. م. يعطي للدارس الحيرة والتساؤل نحو ما هية ومضمون وأثار تلك الموقعة والتي سنولي حقها في الشرح في وضعها الموضوعي من العرض .

أ - سياسة البطالمة الأوائل

وتبدأ هذه السياسة بعهد بطلميوس الأول سوتر الذي وضع أسس بناء دولة البطالمة الخارجية . حيث كان لمؤتمر بابل عام ٣٢٣ ق. م. حجر الزاوية في النظم التي وضعها البطالمة لسياستهم الخارجية . ونظراً إلى افتقارنا إلى الأدلة المباشرة على سياسة البطالمة الخارجية ، ما أدى إلى إختلاف العلماء في تفسيرها وتحليلها بصورة مرضية .

- فيحلل لنا « كورنمان - Kornemann » سياسة البطالمة الخارجية بأنها كانت تنحصر في طموحهم في سيطرتهم على المناطق المجاورة في تكوين أمبراطورية شاسعة[1] ، بينما يرى العالم الألماني (ڤيلكن Wilcken) أن سياسة البطالمة إنحصرت في ماهية إستقلالهم لموارد وثروات البلاد لتحقيق أهدافهم خارج مصر[2] . ويبدي « روستوڤتزف - Rostovtzeff » رأيه نحو سياسة البطالمة بأنها كانت تنحصر في إنشاء دولة قوية في مصر ذات سيادة خارجية في السيطرة على الطرق البحرية المؤدية إلى مصر[3] .

وبرغم إختلاف الباحثون نحو ما هية سياسة البطالمة في بناء دولتهم إلا أن الجميع يتفق نحو ماهية بناء قوة مصر لتحقيق تلك السيادة في بناء الأمبراطورية البطليمية . وربما ذلك ما يدفعنا إلى عرض تلك السيادة والسياسة التي اتبعها البطالمة الأوائل من خلال إنجازات أعمالهم .

بطلميوس الأول (سوتر Sotér = المنقذ)

من المعروف أن « بطلميوس - Ptolemaios » من أبوين يدعيان « لاجوس - Lagos » ، « وأرسنوي - Arsinoe » ، وأخاه الذي يدعي « منلاوس - Menelaos » ، وأنه نشأ وترلى مع فتيان قصر فيليب الثاني (Basílikoi Paides) ، وربما ذلك

(1) CF., Kornemann, in Klio, XVI, 1916, pp. 229 ff .
(2) Cf., Wilcken, Grundzuge Und Chrestomathie, Col, I,1, p. 4 .
(3) Rostovtzeff (M)., in J. E. A., 1920, p. 172 .

ما يفسر مدى قوة الصداقة بينه وبين الاسكندر - ومساندته في كل مراحل حياته[١] . وأن بطلميوس كان يكبر الاسكندر بعشر سنوات وهذا يفسر مدى ما كان يتمتع به بطلميوس بحظوة لدى الاسكندر .

ولقد تولى بطلميوس ولاية مصر وهو في الرابعة والأربعين[٢] ، وكان اليد اليمنى للاسكندر الأكبر في صراعة وحروبه مع الفرس إلى ما وصلت إليه الفتوحات من تكوين الأمبراطورية السكندرية[*] . أما عن حياة الاسكندر الخاصة ونشأته فيكفي أن ننوه إلى زواجه من « برنيقي -Berenike » المقدونية والتي انجبت له « أرسنوي وبطلميوس[٣] .

ولما كانت مصر محط آمال بطلميوس منذ أن كان قائداً مع الاسكندر الأكبر - فقد سعى جاهداً لتحقيق أطماعه في مؤتمر بابل عام ٣٢٣ ق. م. وبمجرد توليه ولاية مصر سعى أيضاً جاهداً في التخلص من مساعده (Huparchos) (قليومنيس Clemenes-) النقراطيسي وعمل على إعدامه نظير مخالفاته المالية مع المصريين[٤] .

ومن هنا خلى الجو لبطلميوس لتحقيق أطماعه في مصر ومجادلة تأمين حدودها ، فعمل على إخماد الثوات في « قورين - Cyrene » وضمها إلى مصر[٥] . ويبدو أن ذلك لم يرضي « برديقاس » الذي أحس بمدى خطورة بلطيموس في المنطقة ، فسعى جاهداً في إثارة مخاوف الولاة الآخرين من أطماع بطلميوس التوسعية[٦] وعمل على تكوين حلف ضد بطلميوس ، الذي سعى هو الآخر إلى محاولة تكوين حلف آخر ضد برديقاس من منافسيه والعمل على تفكيك عربي الامبراطورية المقدونية[٤] .

---

(١) إبراهيم نصحي (تاريخ مصر في عصر البطالمة) . جـ١ . ص٥٤ .

(*) عرفت توسعات الاسكندرية في آسيا الصغرية والرافدين وشمال افريقيا بالأمبراطورية السكندرية نسبة إلى الاسكندر وليس مدينة الأسكندرية .

(2) Bouché - leclercqn, I, pp. 1-3 .

(٣) راجع إبراهيم نصحي (عن نشأة بطليموس وصفاته) . جـ ١ ص٥٤ وما بعدها .

(4) Diod, XVII, 14, 1 .

(٥) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٦٠ .

(6) Jouguet, Mac. Imp., p. 126 .

(7) C. A. H., VI, pp. 466-8 .

وقد إنتهز بطلميوس فرصة إنهماك برديقاس في مشاغله بآسيا الصغرى ليخطو إحدى الخطوات لتوطيد مركزه وهى الفوز برفات الاسكندر - وكان يعلم بمدى المجد الذي يعود على ولايته من دفن الاسكندر فيها . وتحدثت المصادر بأنه في أواخر عام ٣٢٢ ق. م. نقل جثمان الاسكندر من بابل إلى دمشق ، وهناك استقبله على رأس حامية قوية ونقله إلى مصر ، حيث دفنه أولاً في منف ثم نقله بعد بضع سنين إلى الاسكندرية[١] .

مؤتمر « تريباراديسوس - Triparadeisos » :

أمام إتساع مراحل الصراع بين بطلميوس وحلفاء الامبراطورية والأوصياء على العرش كان لابد من وضع حد لهذا النزاع . والذي تحدد في مكان في سوريا على نهر العاصي يدعي « تريباراديسوس - Triparadeisos » حيث إجتمع القواد لإعادة تقسيم ولايات الامبراطورية[٢] . وبرغم أن الأمور لم تسرفي رفق وهوادة أمام مؤامرات ودسائس المجتمعين ، إلا أن القرار صدر بعد ذلك بإتفاق الجميع على إختيار « انتيباتروس » وصياً عاماً على الامبراطورية (Epimeletes autocrator) وهكذا إنتقل مركز الامبراطورية من آسيا إلى مقدونيا . وتقرر الإعتراف بمركز بطلميوس في مصر ، وتعيين ولاة جدد مكان أصدقاء برديقاس ، وتعيين « سلوقس » والياً على بابل ، والإحتفاظ لـ « أنتيجونوس » بولاياته في آسيا مع تعيينه إلى جانب ذلك قائداً عاماً للجيش الملكي في آسيا[٣] ، كما تقرر نقل كنوز « سوسا » عاصمة الفرس إلى قلعة « قويندا - Cyinda » في قليقيا[٤] .

بطلميوس يدعم إستقلاله بمصر :

وأمام ذلك فقد أخذ بطلميوس يعمل على تدعيم إستقلاله وتوسيع لكافة ممتلكات ولايته التي إكتسبها بحد السيف (Dorikteton) بتدعيم علاقته مع جيرانه وخاصة

(1) Curt., X, 10, 20, Diod., XVIII, 23, Strab., XVII, 8 .

(٢) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٦٨ وما بعدها .

(3) Diod., XVIII, 38-39, Arrian., Op. Phot. 71 .

(4) C. A. H., VI, pp. 467-70 .

في الجزر الكبرى في شرق البحر المتوسط ولا سيما في قبرص ، وفي سلاميس وبافوس – وجزر بحرايجة . وفي عام ٣١٩ – ٣١٨ ق.م. إستولى بطلميوس على فينيقيا ، وجف سوريا (Coele Syria) وهو إقليم يشمل فلسطين وجنوب سوريا[١] – ويعتبر هذا الإقليم من المناطق الهامة التي تعتبر خط دفاع أول بين دولة البطالمة والدولة السلوقية في سوريا الشمالية هذا إلى جانب ما يتمتع به هذا الإقليم من موارد إقتصادية هامة مثل المعادن والأخشاب اللازمة لبناء السفن .

ولقد أعتبرت منطقة جوف سوريا نقطة النزاع الدائم بين ملوك البطالمة وملوك الدولة السلوقية وهذا ما عرف خلال تاريخ دولة البطالمة بإسم الحروب السورية والتي تعاقبت خلال إنجازات ملوك البطالمة الأوائل على الأقل من أجل توطيد كيان دولة البطالمة وفرض سيادتها على المنطقة لتحقيق الهدف الأول في بناء الامبراطورية البطليمية .

وفي عام ٣٠٨ ق. م. حرر بطلميوس « أندروس – Andros » وبعض جزر الكيكلاد التي كافأته برفعه إلى مصاف الآلهة[٢] .

فشل انتيجونوس في غزو مصر :

وأمام إزديات أهمية مصر البطلمية وفرض نفوذها على المنطقة أصبح من المؤكد أن يتجه الأعداء إلى السعي إلى النيل منها والقضاء عليها . ففي عام ٣٠٦ ق. م. إتجه انتيجونوس وديمتريوس جيشاً وأسطولاً قويين قوامهما ٨٠,٠٠٠ جندي من المشاه و ٨٠٠٠ من الفرسان ، و٨٢ فيلاً تحت إمرة أنتيجونوس ، وأسطول يتكون من ١٥٠ سفينة حربية و ١٠٠ سفينة للنقل يرأسها ديمتريوس . بيد أن هذه الحملة قد باءت بالفشل أمام استعدادات بطلميوس العسكرية وخبرته في الحرب[٣] .

---

(1) Marmor Parium, C. I. G., no. 2374 .
(2) Diod., XX, 37 .
(3) Diod., XX, 93-6, Plut., Demetr., 19 .;
إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٨٨ .

وربما كان لتلك الواقعة أثرها في إصرار بطلميوس على القضاء على أنتيجونوس بأي صورة من الصور - وربما ذلك ما دفع بطلميوس إلى الإنضمام إلى الحف المناوئ لأنتجونوس والإنتصار عليه في موقعة « أبسوس - Ipsos » والقضاء عليه عام ٣٠١ ق. م.(١) ويعتبر ذلك التاريخ بداية عهد جديد فقد إنحلت أمبراطورية الاسكندر ، وأصبح يقتسم عالم بحرايجه عندئذ خمس قوى عظيمة : هي : « قاساندروس » في مقدونيا وبعض بلاد الإغريق ، و« لوسيماخوس » في تراقيا وآسيا الصغرى ، و« سلوقس » في بابل وسوريا وآسيا الصغرى ، و« بطلميوس » في مصر وجوف سوريا وقورينائية ، و « ديمتريوس » ابن أنتيجونوس الذي كان لا يزال يتمتع بالسيطرة على عصبة كورنثة وجزر الكيكلاديس ، وقبرص(٢) .

ولقد إنتهز بطلميوس فرصة إستتاب الأمن في المنطقة في توطيد أركان بناء الدولة البطلمية والحفاظ على استقلالها التام ، ولم يبقى أمامه سوى المشكلة السورية التي أورثها لخلفائه من بعده .

بطلميوس الثاني (فيلادلفيوس Philadelphos) :
(من ٢٨٢ - ٢٤٦ ق. م.)

تولى بطلميوس الثاني عرش مصر بعد وفاة والده أول نوفمبر عام ٢٨٢ ق. م. وكان يبلغ من العمر الخامسة والعشرين(٣) ، ولقد حكم مدة طويلة ولم يبلغ أقصى الشيخوخة . وكان فيلادلفيوس على مستوى من الثقافة العالية - فقد كان تليمذاً للفيلسوف « إستراتون - Straton » والشاعر « فيلتاس - Philetas » ودرس الجغرافيا والتاريخ الطبيعي . وإذا كان بطلميوس الأول قد وضع نواة المكتبة الكبرى في الحي الملكي بما جمعه من الكتب ، فإن بطلميوس الثاني هو الذي نظمها وأعطاها صورتها الحقيقية ، وانشأ كذلك فيما يبدو المكتبة الصغري التي كانت تكون جزءاً من سرابيوم الاسكندرية(٤) . ويلاحظ أن بطلميوس الثاني لم ينعم بمواهب أبيه الحربية ، ولم

(1) Plut., Demetr., 29-30 .
(2) C. A. H., VI, pp. 523-3, Tarn, p. 9, Jouguet, Mac. Imp., pp. 157-9, Bevan, pp. 43 ff.
(3) C. A. H., VII, p. 96 .
(2) Diod., III, 36, 3 .

يشغف بالقتال حتى أنه لم ير إطلاقاً على رأس جيشه - ولعل مرد ذلك إلى أن صحته كانت رقيقة[١] .

ولقد تزوج بطلميوس الثاني فيلادلفيوس - شقيقته (أرسنوي - Arsinoe) والتي كانت سنده القوي في حكمه - وبرغم ما كتبه عنها المؤرخين من إستخدامها لكل السبل في الفوز بالسلطة إلا أن وجودها إلى جانب فيلادلفيوس قد أكسب مصر قوة مميزة[٢] .

ولقد أتبع بطلميوس الثاني فيلادلفيوس نفس السياسة التي إتبعها والده من قبل في الحفاظ على كيان الدولة والسعي على الحفاظ على أمنها الداخلي وإستكمال الصراع في بالسيطرة على المناطق المجاورة لخط دفاع أول لأمن مصر وخاصة جوف سوريا .

وبالنظر إلى مسرح الأحداث في تلك الفترة فقد خدمت الظروف بطلميوس الثاني (فيلادلفيوس) إذ إنهارت امبراطورية « لوسيماخوس » ، وأحدقت بامبراطورية سلوقس أزمة كادت تقضي عليها . بحيث تمخض الصراع بين خلفاء الاسكندر آخر الأمر عن قيام ثلاث دول على أنقاض امبراطورية الاسكندر الأكبر .

وكانت دولة البطالمة أقوى هذه الدول ، يليها الدولة السلوقية في بلاد النهرين وجانب من آسيا الصغرى وسوريا (فيما عدا جوف سوريا) . وكذلك الدولة الثالثة هى مقدونيا ، وكانت تعتبر نفسها سيدة المدن الإغريقية في شبه جزيرة البلقان[٣] . وكانت لكل من هذه الدول أهدافها وحرايتها التي كانت في الغالب تؤدي إلى التصادم والدخول في مرحلة جديدة من البلقاء أو عدم البقاء .

---

(1) Strabon, XVII, 1, 5 .

(٢) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٠٢ وما بعدها .

(٣) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١١٠ .

واستمر بطلميوس الثاني في سياسته التي ورثها عن أبيه في التوسع الخارجي ، حيث شغل في العامين التاليين (٢٧٨ - ٢٧٧) بإخضاع قبائل أدوميا والبحر الميت وشرق الأردن[١] . هذا إلى جانب صراعه مع الأنباط في السيطرة على البحر الأحمر ومنافذ التجارة الخارجية وإنشاء الموانى التي تربط وادي النيل بالبحر الأحمر .

وتعتبر الحرب السورية الأولى عام ٢٧٥ ق. م. من أهم الأحداث السياسية لتاريخ البطالمة في عهد بطلميوس الثاني فيلادلفيوس - حيث هزم « أنطيوخوس » القوات المصرية وأسترد دمشق[٢] . وبدأت مرحلة الإحساس بخطورة الموقف في جوف سوريا ، فأعد بطلميوس تنظيم قواته ومهاجمة أنطيوخوس ، وأستولى على كل شواطئ فينيقيا وآسيا الصغرى ، فاضطر أنطيوخوس على عقد الصلح في عام ٢٧٢ ق. م.[٣] .

وبدأت الحرب السورية الثانية بعد وفاة أنطيوخوس الأول عام ٢٦١ ق. م. بعد أن تولى ابنه أنطيوخوس الثاني العرش وكان أميراً نشيطاً وضع شئون دولته في نصابها وأشعل بينه وبين فيلادلفيوس لهيب الحرب التي يطلق عليها عادة « الحرب السورية الثانية » مع أن غرب آسيا الصغرى كان مسرحها الرئيسي . وكانت هذه الحرب سيئة الطالع على فيلادلفيوس - إذ نقد صداقة رودس التي انتصرت بأسطولها البحري على أسطول البطالمة[٤] . وفقد مصر لأيونيا وسيادة بحرايجه بعد هزيمة الأسطول المصري أمام جوناتاس قرب جزيرة « قوس » عام ٢٥٨ ق. م.[٥] . وإستيلاء « أنطيوخوس » على أيونيا وجزيرة ساموس[٦] - وأماكن أخرى في تراقيا وفينيقيا شمالي صيدا . كما اكتسب جوناتاس سيادة البحار ، فإنه بمقتضى الصلح الذي عقد في عام ٢٥٥ ق. م. نزل فيلادلفيوس لجوناتاس عن عصبة الكيكلاد مع إحتفاظ فيلادلفيوس بجزيرة ثيرا[٧] .

(1) Tarm, J. E. A., 1929, pp. 9 ff .
(2) Polyaen., II, 15 .
(3) Cary, pp. 85, 104 .
(4) C. A. H., VIII, p. 710 .
(5) Plut., de Seip. Iaud. 16, Athen., V, 209 .
(6) Cary, pp. 105, 137-8 .

(٧) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٢٥ .

وإذا كانت الحرب السورية الثانية قد سلبت من بطلميوس الثاني أيونيا وسيادة بحر إيجه ، إلا أنه عمل على تأمين ممتلكات مصر الأخرى خاصة في جوف سوريا وإدماج قورينائية في مملكته ليبقى كيان وقوة دولة البطالمة سليماً . وسرعان ما عمل على إنشاء أسطول جديد وإسترد سيادة بحر إيجه . وعلى الرغم من المبالغ الطائلة التي انفقت لتطبيق سياسة بطلميوس الخارجية فإن الخزائن الملكية بقيت مكتظة بالأموال وذلك نتيجة فيلادلفيوس في تطبيق السياسة الإقتصادية في داخل البلاد مما حق له زيادة في الدخل ملحوظة .

بطلميوس الثالث (يورجتيس – Euergetes = الخير)
(من ٢٤٦ – ٢٢١)

يطلعنا قرار كانوب عن بطلميوس القاعدة خلف أباه على العرش في ٢٧ من يناير عام ٢٤٦ ق. م.(١) . وعرف هذا الملك بأنه كان وديع الشخصية ويعكس عليه ذلك لقبه الآلهي (الخير Euergetes) – وكان ملكاً مثقفاً مثل أبيه ، فقد تتلمذ على يد الشاعر (أبولونيوس الروديسي) ، وصديق العالم الفذ « إراتوشنيس – Eratosthemes » . ويمكننا أن نرى ميله للعلوم الدقيقة في إصلاح التقويم ، الذي فرضه على الكهنة المصريين ثم اقتبسه يوليوس قيصر فيما بعد – وكان الإصلاح ينطوي على إضافة يوم كل أربعة أعوام إلى العام المصري ، الذي كان يتألف من ٣٦٥ يوماً .

ولقد كانت لطموحات بطلميوس الثالث أبعادها في إستمرار سيادة مصر الخارجية على المنطقة ، وأن نقطة النزاع الرئيسية كانت ماثلة وقائمة ، توارثها عن أبيه وجده ألا وهى الحروب السورية(٢) – التي كانت أمراً محتماً للصراع القائم بين الدولة السلوقية ودولة البطالمة في الصراع على تأمين خطى دفاعهما متمثلاً في الإستيلاء على جوف سوريا الحساس(٣) .

---

(1) O. G. I. S., 56,, 15 - 16 .
(2) The Flinders Petris Papyri, II, 45, III, 144 .
(3) Jouguet, Mac. Imp., p. 247-8 .

ولقد بدأت الحروب السورية الثالثة بعد وفاة أنطيوخوس الثاني عام ٢٤٦ ق. م. حيث إحتدم النزاع بين زوجته « برينقي » (شقيقة بطلميوس الثالث) وبين زوجته الأولى « لاودنقي » من أجل إرتقاء كل من أبنيهما عرش أبيه . وبرغم مراحل الصراع كانت بعيداً عن عرش مصر إلا أنها أثرت بشكل غير مباشر في حرص بطلميوس الثالث في مساعدة شقيقته لضم شمل الأسرة وضمان سيادة مصر على الدولة السلوقية[1] . ولكن تطور الأحداث بمقتل « برنيقي وابنها » قد عجل بالصراع الدموي وتدخل بطلميوس الثالث بكل ثقله إنتقاماً وطمعاً في ضم هذا الجزء التحقيق إلى مملكته . وتحدثنا المصادر القديمة بأن يورجيتس قد أخضع كل آسيا حتى «باقتريانا-Bactriana »[2]. إلا أن « سلوتس » إستطاع أمام دهائه ودبلوماسيته مستقلاً دعم مركزه زواج أختيه محالفة « ميثرايداتيس » ملك بونتيس ، « أراراتيس – Ariarathes » ملك قابادوقيا – وإن يستميل أغلب المدن الإغريقية في آسيا الصغرى[3] ، وفي عام ٢٤٥ ق. م. إستعاد الولايات الوسطى والشرقية وكل سوريا السلوقية . وفي عام ٢٤٣ ق. م. . حاول إسترداد شواطئ قليقيا وغزو جوف سوريا ، لكن العواصف حطمت أسطوله وأنزل به الجيش البطلمي هزيمة فادحة فارتد إلى إنطاكية[3] .

وفي عام ٢٤١ ق. م. عقد سلوقس مع بطلميوس صلحاً إعترف فيه بسيادة مصر على شواطئ بحر إيجه الشمالية الشرقية – وإن اقتصرت تلك السيادة في تدخل مصر في بلاد الإغريق على تقديم المساعدات المالية[4] .

ويتمثل مما عرض ، أن سياسة بطلميوس الثالث (يورجتيس) ، أنه سار واقتفى في سياسته الخارجية خطوات والده وجده ، والتي كانت تنحصر في المحافظة على إستقلال سيادة مصر ، والحصول على كل ما تحتاج إليه من الموارد ، والسيطرة على طرق الملاحة البحرية ، ومنافذ الطرق التجارية ، وسيادة بحر إيجه من أجل ضمان سلامتها وقوتها[5] .

(1) P. Gourob, Col., 3. II. 16 - 25 .
(2) Ditt. O. G. I. S., 54 (A); C. I. G., 5127 .
(3) Justin XXVII, 2, 5 .
(4) C. A. H., VII, pp. 718 - 19, Cary, pp. 89 - 90 .
(٥) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٤٤ .

بطلميوس الرابع (فيلوباتور – Philopator) = المحب لأبيه
(من ٢٢١ – ٢٠٣ ق. م.)

ولقد تولى الحكم في اليوم السادس عشر من فبراين عام ٢٢١ ق. م. – وذلك بعد وفاة أبيه . وكان بطلميوس الرابع قد تولى العرش وهو في الثانية والعشرين من عمره – وقد عرف عنه بأنه كان على درجة من العبث والإستهتار – وأنه لم يتحل بصفات الرجولة وهبات الملك ، كما أنه كان كسولاً متراخياً في عمله ، شديد الإهتمام بمظاهر العظمة – قليل الإكتراث بشئون الدولة[١] .

ولقد كان « فيلوباتور » معنياً بالآداب – حيث تتلمذ على يد العالم الكبير « أراتوشنيس » والفليسوف الروائي « سفايروس – Sphaeros » ، فقام بكتابة بعض القصص الشعرية[٢] .

وتمدنا المصادر بأن بطلميوس الرابع تزوج شقيقته (أرسينوي – Arsinoe) الثالثة[٣] ، وذلك قبل موقعة رمخ (٢٢ من يونيو ٢١٧ ق. م.) ، وإن كان البعض ينفي ذلك[٤] . وبرغم ما عرف عن « أرسنوي » من شجاعة ، فإنها لم تستطع تقويم سلوكيات « فيلوباتور » الشريرة .

ولقد بدأ عهد بطلميوس الرابع (فيلوباتور) بإرتكاب بعض الجرائم ، وهي قتل « برنيقي » أم الملك ، و« ماجاس » أخيه ، و« لوسيماخوس » عمه ، وإن كانت معظم الشواهد تلقي تبعية إرتكاب هذه الجرائم على « سوسيبيوس » وزير « فيلوباتور »[٥] – والذي كان وزيراً لمالية بطلميوس الثالث سابقاً – ومن المعروف أن « سوسيبيوس » كان حاكم دولة البطالمة الحقيقي في عهد بطلميوس الرابع ، وإن سياسته الخارجية كانت تنطوي على مهادنة مقدونيا[٦] .

---

(1) Skeat, p. 31, no. 7 .
(2) Bouche - Leclercq, pp. 325 ff .
(3) Mahaffy, Hist., p. 128 .
(4)
(5) Polyb, II, 91, 3 .
(6) Bouché - Leclercq, I, pp. 289 - 91 .

وقد إنتهز « بطلميوس » فرصه وفاة « يورجتيس » ليغزو جوف سوريا في عام ٢٢١ ق.م. ، وإن الوقت قد حان لسلب مصر جوف سوريا . وبذلك تبدأ أن :

« الحرب السورية الرابعة » :

وبرغم تطور وسرعة الأحداث نحو هذه الحرب ، إلا أن بطلميوس الرابع « فيلوباتور » ، قد إنصرف عن مهام الدولة ، وإلقائه بالتبعية تلك الفترة الحرجة – على « سوسيبيوس » ، الذي كان في غاية الإنشغال في تدبير مؤمراته الداخلية ، هذا من ناحية . وموقف الفيورون على سلامة مصر من ناحية أخرى ، لدفع الإعتداء عن ممتلكات مصر السورية .

وحقيقة الأمر أنه عندما بدأ « أنطيوخوس » حملته لم يكن في مصر جيش مستعد للقائه ، ولذلك كان الموقف جد خطير ، فتقدم « فيلوباتور » إلى منف ثم إلى بلوزيون ، على رأس كل ما أمكن حشده من القوات[١] . وفي الوقت نفسه عنى « سوسيبيوس » و « أجاثوقليس » بتجنيد جيش جديد وتدريبه في الاسكندرية – كما أحضر عدداً من المرتزقين ، ودعى للخدمة العسكرية حوالي ٤٠٠٠ من الجنود الذين إستقروا في مصر ، وأخطر من ذلك أن « سوسيبيوس » قد جند حوالي ٢٠,٠٠٠ مصري ، وقام بتسليحهم على نهج القوات المقدونية (ويبدو أن ذلك كان بإيحاء من بطلميوس فيلوباتور) ، وإستدعى من قورينائية ٢٣٠٠ من الفرسان . ولقد لجأ « سوسيبيوس » إلى حيلة المفاوضات لكسب الوقت – وعندما أدرك « أنطيوخوس » عبث الإستمرار في المحادثات بين الطرفين ، قرر إستكمال إخضاع جوف سوريا براً وبحراً وعلى وجه السرعة[٢] .

موقعة رفح :

ولقد زحف « أنطيوخوس » بجيوشه حتى تخطى رفح في بداية عام ٢١٧ ق.م. ، حيث تقابل بالجيش البطلمي هناك ، والذي كان معسكراً جنوبي تلك المدينة[٣] ، وتحدثا

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٥٢ .

(2) Polyb., V, 58 - 68 .

(٣) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٥٤ .

المصادر بأن قوام جيش « أنطيوخوس » كان يتألف من ٦٢٠٠٠ رجل ، و ٦٠٠٠ فارس ، و ١٠٢ من الفيلة الهندية ، وأن فيلقه (الفالانكس) كان يتألف من ٢٠,٠٠٠ جندي مقدوني ، ويسانده ١٠,٠٠٠ جندي من حملة الدروع[١] .

أما الجيش البطلمي فقد كان يتألف من ٥٠,٠٠٠ رجل ، و ٥٠٠٠ فارس و ٧٣ من الفيلة الإغريقية – أما الفالانكس فقد كان يتألف من ٢٠,٠٠٠ مصري و ٥٠٠٠ فارس إغريقي إلى جانب ٨٠٠٠ من الجنود المرتزقة[٢] .

وقد تولى بطلميوس الرابع « فيلوباتور » مهامه كملك من أصل عريق ، حيث تولى القيادة الفعلية – وتلاقى مع جيش « أنطيوخوس » جنوب رفح ، وفي الثاني والعشرين من شهر يونيو ٢١٧ أعطيت إشارة بدء القتال[٣] . وقد هزم الجناح البطلمي الأيمن جناح « أنطيوخوس » الأيسر[٤] ، في حين أن فيلة الجناح البطلمي الأيسر قد عجزت عن صد الفيلة الهندية ، بينما أطبق « أنطيوخوس » على بقية الجناح البطلمي الأيسر – والذي كان تحت قيادة « فيلوباتور » وشقيقته « أرسنوي » – غير أن « أنطيوخوس » قد أخذته الحمية إلى الإبتعاد أكثر مما يجب في مطاردة الهاربين ، بينما إستخلص « فيلوباتور » من فرسانه الفارين ، وتقدم لقيادة قلب الجيش الذي لم يكن قد إشترك بعد في تنازله قلب جيش « أنطيوخوس » . وعندما إلتقى قلبي الجيشين وجناحاهما مكشوفين لتقرير مصير المعركة ، لم يستطع قلب جيش « أنطيوخوس » – مع أنه كان يتألف من خيرة المقاتلين – أن يصمد أمام قلب جيش « فيلوباتور » وكان جله من المصريين ، الذين أبى البطالمة عليهم من قبل شرف الإشتراك في حروبهم ضد الجنود المقدونيين والإغريق[٥] ، ولم يعد « أنطيوخوس » من مطاردة الجناح البطلمي الأيسر ، إلا ليشارك جنوده في الأدبار إلى مدينة رفح ثم تابع الإنسحاب[٦] ، بينما فاز بطلميوس (فيلوباتور) بغنائم

(1) Polyb., V, 79, 13, 84, 5 - 6 .
(2) Polyb., V, 79, 2, 65, 9, 82, 1, 83, 3 .
(3) Polyb., V, 83 - 84, 1 .
(4) Polyb., V, 85, 1 - 5 .

(٥) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٥٦ .

(6) Justin, XXX, 1. 6. .

الحرب - وإسترداد جوف سوريا[١] - مكتفياً بذلك . وقد عاد « فيلوباتور » بعد ذلك إلى مصر ، بعد أن عين « أندروماخوس » حاكماً عاماً على جوف سوريا[٢] .

وتعتبر معركة رفح عام ٢١٧ ق. م. . لها أهميتها التاريخية في تاريخ مصر السياسي ، حيث أنها لم تكن إنتصاراً باهراً « لفيلوباتور » فحسب ، بل كانت إنتصاراً بارعاً وباهراً ومشرفاً للمصريين - ولذلك فقد كان لهذا النصر نتائج بعيدة المدى ، وربما كانت تلك المعركة حجر الزاوية في فصل تلك الحقبة من تاريخ البطالمة إلى عهد آخر عرف بعصر البطالمة الأواخر والذي يبدأ بالفترة الثانية من حكم فيلوباتور - بعد موقعة رفح عام ٢١٧ .

ب - سياسة البطالمة الأواخر

من عام ٢١٦ - ٣٠ ق. م.

وكما سبق أن عرضنا أن موقعة رفح كانت نقطة الفصل بين فترتين ، الفترة الخاصة بعصر البطالمة الأوائل ، حيث بلغت فيه دولة البطالمة أوج قوتها وإتساعها في إطار الأمبراطورية البطلمية مع إدارة مركزية محكمة في ظل أمن وإستقرار داخلي ، والفترة التي عرفت بعصر البطالمة الأواخر التي بدأت تظهر به ملامح الضعف والإضمحلال والإضطرابات الداخلية ، وفقد مصر لمعظم ممتلكاتها الخارجية ، ثم إنهيارها وضمها بعد ذلك إلى حظيرة الأمبراطورية الرومانية .

ويرجع سبب إضمحلال دولة البطالمة في الشطر الثاني إلى عاملين رئيسيين[٣] :

عامل داخلي : ويتركز في ضعف السلطة المركزية وإختلال نظام الحكم على عكس ما كان في الفترة الأولى من عصر البطالمة - وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب :

أولاً : ثورات المصريين التي بدأت تظهر بصورة واضحة بعد موقعة رفح عام ٢١٧ ، وشعور المصري بكيانه وكفاءته القتالية التي كانت سبباً في نصر البطالمة -

(1) Polyb., V, 87, 1-8, C. A. H., VII, pp. 730 - 1 .
(2) Plut., Sollert. Anim., 17 .
(٣) راجع تحليل إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٥٨ .

فبدأت تظهر الحركات القومية التي تنادي بإستقلال البلاد من نيل الإستعمار البطلمي والمناداة بحرب التحرير ضد هذا الظلم التعسفي الذي يلقاه كل مصري من صنوف الضغط والإرهاق .

ثانياً : تولى الحكم ملوك ضعاف ، فبعد وفاة بطلميوس الثالث ، تولى بطلميوس الرابع « فيلورياتور » العرش بإعتباره أول ملوك البطالمة الضعاف الذين أضروا بوضع مصر الداخلي والخارجي – ثم آلت مقاليد الحكم إلى أوصياء أو وزراء أدنى من مستوى المسئولية والأحداث ، فشجع ذلك ذوي المطامع – الأعداء منهم والخلفاء – لإقتناص موارد مصر وممالكها الخارجية .

ثالثاً : الصراع الأسري على السلطة ، ولقد ظهرت روح التنافس بشكل واضح ومؤثر منذ عهد بطلميوس السادس ، ذلك النزاع الذي كانت روما تلعب فيه دوراً بارزاً في استغلاله لصالحها ، وفي وضع وصايتها لفض النزاع ، مما زاد من صراع المتنافسين وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى إضعاف وضع مصر الخارجي ، وترقب الأعداء للفرصة السانحة للإنقضاض – وذلك ما ظفرت به روما .

رابعاً : مساوئ النظام الإقتصادي : الذي كان سبباً رئيسياً في عوامل تدهور مصر البطلمية – ذلك النظام الذي أرهق كاهل الأهالي فيما تمثل وطبق من خلال نطاق الضريبي المجحف الذي نال من سكان البلاد ، ولم يترك صغيرة أو كبيرة إلا ونال منها وأرهقها – مما أدى إلى نكسة إقتصادية عارمة – أودت بموارد ودخل البلاد إلى تلك الهوة السحيقة من التدهور[1] .

عامل خارجي : وهو الصراع الخارجي لدولة البطالمة مع منافسيها منذ نشأتها ، والتي إنحصرت في ثلاثة قوى رئيسية ظهرت على مسرح الأحداث وتمثلت في : الدولة السلوقية في سوريا وهى العدوة الأولى في مراحل الصراع الطويل الذي تمثل في تأمين خطوط دفاع كل منهما في منطقة « جوف سوريا » – وما تمخض ذلك الصراع عن حروب طويلة عرفت (بالحروب السورية) والتي كانت لها آثارها على الطرفين . كذلك كانت هناك قوى أخرى أثرت على كيان دولة البطالمة خارجياً ، وكان لها

(١) راجع الفصل الخامس « الحياة الإقتصادية ونظمها » .

دورها في الصراع على مسرح الأحداث بالمنطقة - وهى الدولة (المملكة) المقدونية وخاصة عهد فيليب الخامس . هذا إلى جانب ظهور قوى جديدة بالمنطقة أخذت في الإتساع ، تمد اذرعتها القوية لتقتنص منطقة تلوى أخرى بكل الطرق والوسائل - تلك هى روما الفتية .

بطلميوس الخامس (ابيفانيس - Epiphanes) = الظاهر
(من ٢٠٣ ق.م. - ١٨٠ ق.م.)

كان لوفاة « فيلوباتور » فجأة قبل ٢٨ من نوفمبر عام ٢٠٣ ق. م.[١] ، مرحلة لصراع طويل بين المتنافسين على العرش - وخاصة تلك الوصية المزيفة التي تركها فيلوباتور ، والتي حملت تعيين « سوسيبيوس » و« اجاثوقليس » وصيين على ابنه[٢] .

إلا أن تلك الحيلة لم تجز على الاسكندريين ، وعم السخط على الجميع ، وخاصة بعد أن توفي « سوسيبيوس » بعد ذلك بقليل ، وإنفرد « اجاثوقليس » بالوصاية - والذي أخذ يضع بصماته وخبرته في شئون الدولة الداخلية والخارجية وأرسل « بلوبس - Pelops » إلى « أنطيوخوس » يطلب إليه إحترام المعاهدات القائمة بين الدولتين ، كما أنقذ (بطلميوس ابن أجيسارخوس) إلى روما ليعلن نبأ إرتقاء بطلميوس الخامس العرش ، ويستحث السناتو على التوسط بين مصر و« أنطيوخوس »[٣] .

ولقد إستغل « أنطيوخوس » و« فيليب » ضعف الحكومة البطلمية ، وإتفقا على إقتسام ممتلكات مصر الخارجية[٤] - وعقدا معاهدة بذلك كانت لها صفة السرية[٥] . وبدأت بغزو « أنطيوخوس » لجوف سوريا ، وقيام « فيليب » بالإنقضاض على عدة مدن في شبه جزيرة تراقيا وعلى ضفاف الدردنيل ، والبسفور[٦] .

---

(1) Justin, XXX, 2. 6 .

(٢) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٦٦ .

(3) Polyb., XV, 25, 12-19 .

(4) Liv., XXXI. 14, Justin., XXX, 2, 8 .

(5) Polyb., III, 2, 8 , XV, 20, Liv., XXXI, 2, 8 .

(6) Polyb., XV, 21 - 23 .

الحرب السورية الخامسة :

إستطاع « تليبولوس – Telepolemos » قائد بلوزيون ، من تولي منصب الوصاية بعد وفاة « سوسيبيوس » ، – وقد كان ضابطاً كفؤاً لكنه أثبت بعد ذلك أنه حاكم ضعيف – وقد أدى ذلك إلى عزله وتولى منصبه « اريستومنيس – الأقرناني »[١] . وفي ربيع عام ٢٠١ ق. م. كانت تلك الاضطربات العنيفة التي وقعت في الاسكندرية – قد شجعت « أنطيوخوس » على متابعة فتح جوف سوريا (الحرب السورية الخامسة) ، ولم يواف عام ١٩٨ ق. م. حتى كانت مصر قد فقدت كل جوف سوريا[٢] . كل ذلك ولم تحرك مصر ساكناً إزاء ضياع ممتلكاتها في الخارج . هذا إلى جانب الإضطرابات والثورات القومية التي إجتاحت البلاد . وبعد هذه الأزمة رأي « اريستومنيس » أنه من الحكمة إنهاء الوصاية التي كان يتولاها على الملك ، وأعلن أن الملك ، وكان إذ ذاك في الثالثة أو الرابعة عشرة من عمره ، قد بلغ سن الرشد[٣] . وعلى كل حال فإن القرار الذي أصدره الكهنة بعد تتويج الملك بعام – وحفظه لنا حجر رشيد – قد عنى بتسجيل تتويج الملك وفقاً للتقاليد المصرية القديمة[٤] .

وفي تلك الأثناء كانت روما قد تخلصت من « فيليب » بهزيمته ، وأخذت فتوحات « أنطيوخوس » تزعجها ولا سيما بعد وصوله إلى أوربا ، فأجمع مجلس السناتو رأيه على القضاء على هذا الخطر الجديد[٥] . وتبعاً لذلك فإن روما أعلنت حرية بلاد الإغريق في عام ١٩٦ ق. م. في خلال الألعاب النيمية ، وأبلغت سفراء « أنطيوخوس » بأن يبلغوه أن يبتعد عن المدن الإغريقية المستقلة في أوربا وفي آسيا ، وأن يعيد كل ما أخذ من ممتلكات فيليب الخامس وبطلميوس الخامس[٦] .

– ولما لم يكن في نية « أنطيوخوس » الاذعان لروما ، فإنه قرر تقوية نفسه بكسب ود كل جيرانه ، ولذلك وافق أخيراً على عقد معاهدة الصلح مع مصر عام ١٩٥ ق. م. ،

(1) Diod., XXVIII frg., 13 .
(2) C. A. H., VIII, pp. 165, 178 .
(3) Polyb., XVIII, 53 - 55 .
(4) Bevan, pp. 263 ff .

(٥) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص١٨٤ .

(6) Polyb., XVIII, 47, 1-3 .

وفي شتاء عام ١٩٤/١٩٣ ق. م. أنفذ بعثة دبلوماسية إلى روما للوقوف على حقيقة نواياها نحوه[١] . وفي نفس شتاء هذا العام تزوج بطلميوس الخامس (ابيفانس) من كليوباترة[٢] .

– ويلاحظ أن « أنطيوخوس » كان يأمل في وقوف مصر إلى جانبه ، والتي خيبت آماله وإنحازت إلى جانب الرومان . وربما ذلك ما أعطى روما حافذاً على الإنقضاض السريع على « أنطيوخوس » وهزيمته في موقعة « ماجنيسيا – Magnesia » عام ١٨٩ شر هزيمة[٣] . ولقد فشلت سياسة تقرب بطلميوس إلى روما بسبب أطماعها في المنطقة ، ولا أدل على ذلك من حرمان مصر من نصيبها في أسلاب حرب « ماجنيسيا » . وبموجب معاهدة « أباميا – Apamea » في عام ١٨٨ ق. م.[٤] . قسمت ممتلكات « أنطيوخوس » بين « رودس » و« برجام » . ولم تسترد دولة البطالمة شيئاً من ممتلكاتها السلوية ، ولم يبق لها من أمبرطوريتها إلا قبرص وقورينائية . وإن روما بذلك قد أعادت توازن القوى بالمنطقة من خلال تقليم أظافر « أنطيوخوس » وتحديد حجم الدولة السلوقية – هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أبقت دولة البطالمة على ما هى عليه من ضعف وتدهور – بينما قوت قوى جديدة لتتعادل مع القوتين الأخريتين ألا وهى مملكة « برجام » . هذا في حين ما فرضته روما لنفسها من سيطرة على ممالك الشرق الهيلينستي .

وإذا كان بطلميوس « ابيفانس » قد شغل بالثورات القومية التي خفضت قواه إلى أن أخضع هذه الثورات مؤقتاً في عام ١٨٣ ق. م. ، فإنه بمجرد علمه بوفاة « أنطيوخوس » عام ١٨٧ ق.م. – وخلفه على العرش ابنه الضعيف « سلوقس الرابع » ، رأى في ذلك فرصته لإسترداد « جوف سوريا » . بيد أن المنية قد عجلت بوفاة « ابيفانس » في عام ١٨٠ ق. م. – دون أن يحقق حلمه[٥] .

---

(1) App., Syr., 5-6 .
(2) Liv., XXXXV, 13, 4, C. A. H., VIII, pp. 185 ff .
(3) C. A. H., VIII, pp. 185 ff, Rostovtzeff, Soc. and Ec.,p.55 .
(4) Diod., XXIX, 10, Liv., XXVII, 38, Polyb., XXI, 42, 43, 45, App., Sye., 44 .
(5) Polyb., XXIV, 6 , 7 .

روما وسياسة توازن القوى شرق البحر المتوسط خلال الفترة من ٢١٦ - ١٨٠ ق. م(*)

بالنظر في سياسة روما الخارجية خلال تلك الفترة من تاريخها السياسي ، نلاحظ أنها قد وضعت في أعتبارها العمل على تأمين سلامتها في أوربا من ناحية ، ووضع يدها ونفوذها على البحر المتوسط من ناحية أخرىحيث شغلت روما بأخضاع إيطاليا عامة في وحدتها القومية ، ومحاربة الغال والقرطجنيين ومنعهم من التغلغل والتدخل في شئون شرق البحر المتوسط ، بينما أستطاعت مقدونيا وبلاد الأغريق في شد إنتباه روما لأهمية موقعها في تأمين سلامة سواحل إيطاليا الجنوبية والتجارة الإيطالية مع بلاد الأغريق من دول « إلوريا – Illyria » القوية ، التي كانت قائمة على الشواطئ الشرقية للبحر الأدرياتيكي – وأستولت على عدد من الدويلات الأغريقية عام ٢٣٠ ق . م ، وقد اعتبر هذا تهديداً صريحاً لشواطئ إيطاليا الجنوبية ، وربما ذلك ما حمل بسياسة روما إلى إدراك هذا الخطر وإبرامه في سياستها الخارجية ، والتي تحققت بإرغام « ألوريا » عن النزول عما أستولت عليه سابقاً وأقتطعت منها إقليمها الساحلي الهام المعروف بأسم « دلماتيا » – وكونت من هذا الإقليم ومن جزيرة « فاروس » المواجهة له إمارة مستقلة ، وكانت روما ترمي من وراء ذلك إلى السيطرة على بوغاز « أوترانتو » الذي كان يعتبر الطريق الرئيسي لخطوط المواصلات بين الأغريق وإيطاليا(١) .

وقد أعتبرت مقدونيا تصرفات روما هذه إنتهاك لحقوقها في المنطقة وخطر داهم يهدد أمنها ، وأدرك « أنتيجونوس دوسون » وخليفته فيليب الخامس كنه الموقف الداهم . ففي عام ٢٢٠ ق . فور تولي « فيليب الخامس » العرش بادر بإعلان حرب طاحنة على « إلوريا » عرفت بحرب الحلفاء ، إستطاع بها إرغامهم على صلح « ناوباكتوس – Nuapactos » عام ٢١٨ ق . م وبذلك بدأت مرحلة الصراع بين « فيليب » وروما من أجل

(*) حددت هذه الفترة بسنين حكم بطلميوس الخامس « إبيفانس » . حيث ظهرت ملامح سياسة روما شرق البحر المتوسط بصورة واضحة .

(1) Polyb., II, 8-12; C.A.H., VII, pp. 831.

السيطرة علىّ « إلوريا » . وربما ذلك ما دفع فيليب بعد ذلك إلى إقامة تحالف بينه وبين « هانيبال » عام ٢١٥ ق . م[١] ، أملا في إنتصار « هانيبال » وطرد الرومان من شاطئ « الوريا » . وقد كان رد روما على هذا التحالف عقد محالفة هجومية مع الأيتوليين عام ٢١٢ ق . م[٢] . وقد دامت تلك الحرب التي عرفت بالحرب المقدونية الأولى ست سنوات (٢١٢ - ٢٠٦ ق . م) أنهكت قوى الإيتوليين الذي عقدوا صلحاً مفرداً مع فيليب عام ٢٠٦ ق . م ، وفي العام الثاني تم عقد الصلح بين « روما » و« فيليب[٣] » .

ويجب علينا هنا أن ننوه أن سياسة روما شرق البحر الأبيض المتوسط كانت لها تأثيرها المباشر على أهم ممالك تلك المطقة ، ألا وهي الدولة السلوقية بشكل مباشر ومؤثر ، وكذلك الدولة البطلمية التي كانت لسياسة روما الدور الفعال في أحداث مصر الدخلية والخارجية - وربما ذلك ما يدفعنا إلى عرض تحليلي للعوامل التي تأثرت بها سياسة مصر الخارجية في الشطر الثاني من عصر البطالمة حتى نستطيع أن نتبين ملامح سياسة روما الخارجية على ضوء تلك السياسة : .

فيلاحظ دارس تلك الفترة مدى التحول الجوهري في تاريخ مصر في عصر البطالمة بين الفترة الأولى لعصر البطالمة الأوائل ومدى ما كانت عليه من قوة وأزدهار وتطور ، وبين الفترة الثانية من عصر البطالمة الأواخر والتي بدأت تظهر بها ملامح الأضمحلال والتدهور وحتى الأنهيار التام ونهاية هذه الفترة . حيث يمكننا أن نعزي عوامل إضمحلال تلك الفترة الثانية من عصر البطالمة إلى عاملين رئيسيين :

(١) **العامل الداخلي** : وينحصر أساساً في ضعف السلطة المركزية في البلاد وإحتلال نظام الحكم ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب هي :

(أ) ظهور الروح القومية للشعب المصري وتعدد الثورات بعد عام ٢١٦ ق .م ، إلى حد إضعفت به قوة البطالمة وشلت حركاتهم في الخارج .

---

(1) Polyb., VII, 9; Rostovtzeff (M), The Social and Economic History of The Hellenistic World, 3 Vols, Oxford 1941, p. 48;

ابراهيم نصحى (تاريخ مصر فى عصر البطالمة) جـ١ - الطبعة الخامسة - القاهرة ١٩٨١ صـ ١٥٩ ، ١٦٠ .

(2) Liv., XXVI, 4.

(3) C.A.H., VIII, PP. 122 ff.

(ب) تولى الحكم ملوك ضعفاء بعد حكم بطلميوس الثالث ، وإطماع الأوصياء وصراع الوزراء الذي عجزوا عن الأرتقاع إلى مستوى الأحداث ومعالجتها ، مما أدى إلى تشجيع الطامعين ، الأعداء منهم والأصدقاء ، في ممتلكات مصر الخارجية ، بل وفي مصر ذاتها .

(جـ) الصراع الأسري بين أفراد الأسرة البطلمية ، منذ عهد بطلميوس السادس ، ذلك الصراع الذي كانت روما تزكيه في كثير من الحالات بل وتستغله في التقرب والتغلل في شئون البطالمة .

(٢) **العامل الخارجي** : ويتمثل في ظهور ثلاث قوى على مسرح الأحداث السياسية في المنطقة وهي روما الفتية ، وفيليب الخامس ، وأنطيوخوس الثالث ، حيث تصارعت كل منها في إستغلال ظروف مصر المتدهورة لتحقيق أطماعها[١] .

أطماع فيليب وأنطيوخوس في مصر :

ويبدو أن ظروف مصر الداخلية أبان الفترة الأخيرة من عهد بطلميوس الخامس قد أسهمت في زيادة أطماع أنطيوخوس وفيليب في مصر ، وبرغم قلة مصادرنا نحو شروط الإتفاقية السرية التي أبرمت بين أنطيوخوس وفيليب[٢] لهذا الغرض - إلا أننا تستبعد ما يذهب إليه بعض المؤرخين من أن الأتفاق كان يشمل مصر ذاتها[٣] - فقد كان يتعذر إقتسامها . ونميل إلى الرأي القائل بأن الأتفاق كان يقتصر فقط على إقتسام ممالك مصر الخارجية[٤] - بحيث يحصل كل منهما على أقرب الممالك إلى مملكته ، فيأخذ « أنطيوخوس » منطقة جوف سوريا وممتلكات مصر في آسيا

---

(١) راجع ابراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ١ صـ ١٥٨ ومابعدها .

(2) Polyb., III, 2; XV, 20 .

(3) Liv., XI, 14; Justin., 2, 8.

(4) Cf., S. Jerome, In Dan., XI; Bouche - Leclercq, I, pp. 351 - 2; C.A.H., VIII, pp. 150-1; .

ابراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ١ صـ ١٦٨ ومابعدها .

الصغرى ـ بينما يحصل « فيليب » على ممتلكات مصر في تراقيا والدردنيل وجزر الكيكلاديس وقورينا[١] .

ويبدو أن أطماع كل من « فيليب » و« أنطيوخوس » كانت بعيدة المدى في إمتلاك ممتلكات مصر إلى الحد الذي اضطرهما مؤقتاً إلى الطمع في ممتلكات مصر الخارجية ، وإن كلا منها كان يخشى أطماع الآخر - ذلك أن خوف « أنطيوخوس » من « فيليب » قد منعه من كشف القناع عن أطماعه كلها ، وأضطره إلى النزول له عن أقاليم تراقية وأسيويةكان يعتبرها من ممتلكات الدولة السلوقية - ويبد أن فيليب كان يدرك ذلك كله ، ويخشى إزدياد إتساع الدولة السلوقية - هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان يرى أنه من الأوفق أن يظهر أمام مصر في صورة المدافع عن ممتلكاتها الخارجية لكي تؤول إليه وحده بعد ذلك .

وربما ذلك ما دفع كلا من الطرفين إلى عقد معاهدة في شتاء عام ٢٠٣ / ٢٠٢ ق. م[٢] - ظهرت معالمها بغزو أنطيوخوس لجوف سوريا - أما « فيليب » فإنه بمقتضى خطة التظاهر بالدفاع عن ممتلكات مصر الخارجية لم يتعرض لهذه الممتلكات وأنقض على عدة مدن في شبه جزيرة ، تراقيا وعلى ضفاف الدردنيل والبسفور ، فأخضع « لوسيما خيا » و« سيستوس » و« خلقدنيا » و« قيوس[٣] » وأستولى على « موورليا - Myrleia[٤] » وكذلك « برينثوس[٥] » و« ثاسوس[٦] » .

وقد أثار إعتداء فيليب على المدن الآمنة غضب العالم الأغريقي وخاصة الفظائع التي أرتكبها في « قيوس » و« ثاسوس » ، فقد استشاط « أنطيوخوس » غضباً لتعاون « فيليب » مع عدوه « بروسياس » ملك « بيثونيا » ولقيامه بتلك الفتوحات . كذلك نقمت « أيتوليا » و« بيزنطه » على « فيليب » لاستيلائه على مستعمراتها ، كما غضبت

(1) Cf., Magie (D), The agreement between Philip V and Antiochus III for the Partition of Egypt Empire. J.R.S., 29, 1939, pp 32-44 .

(2) Polyb., III, 2, 8; XV, 20; Liv., XXXI, 2,8 .

(3) Plyb., V, 21-23 .

(4) Rostortzeff, op. cit., p. 606 .

(5) Cf., Polyb., XVIII, 44, 4 .

(6) Polyb., XV, 24 .

« رودس » أمام تصرفات فيليب في قيوس - Ceos » - ورأت في إستيلائه على المضايق خطراً يهدد تجارتها واعتبرته عدوها وأخذت تستعد لمحاربته (صيف عام ٢٠٢ ق.م[1]) .

ويبدو أن « فيليب » لم يعبأ بغضب جيرانه وذلك لسببين رئيسيين : **أولهما** ما كان يتمتع به من قوة عسكرية بالقياس بما قورنت به قوى جيرانه ، **وثانياً** ما وصلت إليه الأخبار من أن روما بعد قضائها على « قرطجنة » في موقعة « زاما » عام ٢٠٢ ق . م لا تميل إلى القيام بأي عمل عدائي ضد مقدونيا في الوقت الحالي[2] - وربما كان على علم بسياسة روما شرق البحر المتوسط خلال تلك الفترة وأن تلك السياسة لو كانت مغايرة في إتجاه معاكس ، لما أقدم « فيليب » على تغيير الخريطة السياسة في المنطقة على هذا النحو .

وقد أحس « أنطيوخوس » بأنه يجب عيه الإقدام بعمل جليل مستغلاً الظروف وخاصة ظروف الإضطرابات الداخلية في الإسكندرية ربيع عام ٢٠١ ق . م - فتقدم لمتابعة فتح جوف سوريا (الحرب السورية الخامس) حتى غزة في شتاء ٢٠١ - ٢٠٠ ق . م[3] - بيد أن المقاومة التي أبدتها غزة قد مكنت « سقوباس » قائد الجيوش البطلمية من إستردادها وطرد « أنطيوخوس » من فلسطين حتى منابع نهر الأردن - غير « أنطيوخوس » لم يلبث أن أوقع الهزيمة بـ « سقوباس » في موقعة « بانيون - Panion[4] وطارده حتى صيدا وأرغمه على التسليم ربيع عام ١٩٩ ق . م[5] - ثم استرد بيت المقدس وبسط سيطرته على كل فلسطين وصحراء سيناء[6] - ولم يواف عام ١٩٨ ق . م إلا ومصر قد فقدت معظم أجزاء جوف سوريا . وكان « أنطيوخوس » في مركز يسمح لها بغزو مصر ، بيد أن ظروف تأمين دولته قد حالت وأجلت ذلك المشروع[7] خاصة

(1) Polyb., XV, 23 .
(2) C.A.H., VIII, pp. 151-2 .
(3) Polyb., XVI, 22a .
(4) Polyb., XVI, 18-19
(5) Hieronym., In Dan., XI, 15-16.
(6) Polyb., XVI, 39, 3-4 .
(7) Cf., C.A.H., VIII, pp. 165, 178 .

وأن روما كانت على شفرة خطوة من التحفز لوضع نقاط الاستقرار بالمنطقة في سياسة التوازن والحفاظ على مصالحها المستقبلية .

أما فيليب فقد أعاده استئناف نشاطه العسكري والتوسعي مستغلاً الظروف القهرية لإنكماش الدولة البطلمية من ناحية واستكانه أنطيوخوس في سياسته الترقبية من ناحية أخرى ، واضعاً في إعتباره تجنب روما المرتقب ، فقد استطاع فيليب الإستيلاء على « ميليتوس[١] » بعد هزيمته لأسطول « رودس » عند « لادي – Lade » ثم أنقض على « قاريا » وأستولى على عدة مدن لم تكن لمصر ممتلكات من بينها[٢] . وفي شتاء عام ٢٠١ – ٢٠٠ ق . م وأثناء عودته إلى مقدونيا ، حاصرت « رودس » و« برجام » قواته البحرية والبرية في قاريا – بينما استنجدتا في نفس الوقت بروما التي قررت وقف فيليب عند هذا الحد[٣] .

تدخل روما لتوازن القوى في المنطقة :

ولقد أثارت سياسة « فيليب » و« أنطيوخوس » في شرق البحر المتوسط القلق لدى روما – خاصة ماتمخضت عنه هذه السياسة من أطماع في الإستيلاء على ممتلكات مصر الخارجية .

وبرغم أن روما قد خرجت منهوكة القوى من الحرب البونية الثانية ورغم أنتصارها فيها ، إلا إنها وضعت مسألة الشرق موضع الإهتمام خاصة وإنها كانت من الخطورة على أمنها وسياستها ، فيما أن « هانيبال » قد غزا إيطاليا ، فلماذا لا يقدم « أنطيوخوس » و« فيليب » على غزو روما ؟ مستغلين ضعفها بعد تلك الحرب الطاحنة – وربما كان ذلك الدافع نفسه من أهم سمات سياسة الإسكندر الأكبر سابقاً في ضم الغرب إلى امبرطوريته التوسعية[٤] . فكان من الطبيعي أن تسارع روما في الإشتباك مع « فيليب » قبل أن يتفاهم مع « أنطيوخوس » ضدها – حيث كان يؤيد روما جانب كبير

(1) Polyb., XVI, 10; 14; 15 .

(2) Polyb., XVI, ii; 12; 24 .

(3) Cf., C.A.H., VIII, pp. 152-61.

(4) Diod., XVIII, 4; Liv., IX, 17-19; Cf., Tarn, J.H.S., 1921, pp. 1 ff., 124 ff; 1939, pp. 124-135 .

من العالم الأغريقي وبخاصة « برجام » و« رودس[1] » - واضعة في أعتبارها الحفاظ على توازن القوى والإبقاء على كيان دولة البطالمة في مصر .

وفي ربيع عام ٢٠٠ ق . م أرسل السناتو بعثه سياسية تتكون من « ماركوس أميليوس ليبدوس – M. Aemilius Lepidus » و« جايوس كلاوديوس نيرون – G. claudius Nero » و « جايوس سمبرونيوس توديتانوس – G. Sempronius Tuditanus[2] » حيث تحددت مهمة هذه البعثة في التوفيق بين بطلميوس الخامس » و« أنطيوخوس » كما هو ظاهر وبناءاً على طلب مصر – بينما كان غرضها الحقي هو إثارة الإضطرابات في بلاد الأغريق ، والوقوف على نوايا « أنطيوخوس » وضمان حياده إذا ما قام نزاع بين روما وفيليب .

وقد أستطاعت البعثة إثارة عدد كبير من المدن الأغريقية ضد « فيليب » وعلى رأسها « أثينا » التي أعلنت الحرب على فيليب بسبب تخريبه لأتيكا ، هذا إلى جانب الأنذار الروماني الذي يلزم « فيليب » بدفع التعويضات اللازمة لبرجام – وعدم محاربة أي شعب أغريقي ، بيد أن « فيليب » لم يعر للإنذار الروماني أي أعتبار ، ورد على إعلان « أثينا » للحرب بقيامه بحملة لتخريب « أتيكا » ، وأستولى على ساحل « تراقيا » وكان لا يزال تحت السيطرة المصرية .

وأمام ذلك فإن السناتو في روما عندما علم باستهتار فيليب بالإنذار الرماني وأقدامه على الإعتداء على « أتيكا » و« تراقيا » استصدر في صيف عام ٢٠٠ ق . م قراراً من جمعية المئينات فحواه إعلان الحرب مباشرة على « فيليب » وقد صيغ هذا القرار في شكل إنذار جديد تضمن المطلبين الأولين وكذلك مطلبين آخرين تضمنا دفع التعويضات اللازمة لرودس وعدم المساس بممتلكات مصر الخارجية ، وقد أسندت البعثة هذه المهمة إلى « أيميليوس لابيدوس » الذي رد عليه فيليب بإعلان الحرب[3] ، وكان نتيجة لذلك نشوب « الحرب المقدونية الثانية » التي أنتهت بفوز روما وأنتصارها على فيليب في

(1) Rostovtzoff, op. cit., pp. 52-3 .

(2) Liv., XXXI, 2 .

(3) Polyb., XVI, 25-34; C.A.H., VIII, pp. 161-5

موقعة « كينوسكفالاي – Cynoscephalae » عام ١٩٧ ق .م[١] ، وقد نتج عن ذلك أرتفاع مكانة روما الفتية في شرق البحر المتوسط وإحترام الجميع لها خاصة بعد أن أعلنت عام ١٩٦ ق . م حرية وإستقلال بلاد الأغريق[٢] .

وعلى الجانب الآخر من سياسة روما لتوازن القوى شرق البحر المتوسط كانت الدولة السلوقية – التي حظيت برعاية روما التوفيقية – حيث قابلت البعثة الرومانية « أنطيوخوس » ، وقد التقوا به بعد بضعة شهور من بدء حصار صيدا ، وكان « سكوباس » قد أعتصم بها بعد هزيمته في موقعة « بانيون » . وبرغم عدم الالمام الدقيق بأحداث هذه المقابلة ، إلا أنه يمكن استنتاج هدفها من الأحداث التي أعقبت ذلك – وإن كان ظاهراً أن غرضها قد انحصر في التوفيق بين « بطلميوس » و « أنطيوخوس » – هذا إلى جانب مقاصد البعثة من البحث في نوايا « أنطيوخوس » ازاء الصراع بين روما وفيليب ، ومحاولة إقناعه بالوقوف على الحياد حيال هذا الصراع . ويبدو أن « أنطيوخوس » كان على كنة من الذكاء والدهاء في معرفة نوايا البعثة فلم يدخر وسعاً في أظهار صداقته لروما ، وأرتياحه لإنشاء علاقات مع الجمهورية الرومانية ورغبته في إرسال بعثة دبلوماسية إليها – وذلك دون أن يعد السفراء بشئ فيما يتعلق بموقفه حيال الحرب بين روما وفيليب ، وذلك لتقديره أن موقفه الغامض كان يثير قلق روما – وإن ذلك القلق كان يضمن له حرية العمل في الشرق كيفما يشاء . وعلى الرغم من دهاء السفراء فإنهم لم يدركوا أرتياحه من أن روما بمحاربتها لفيليب كانت تعمل على تخليصه من حليف خطر[٣] .

أما عن موقف البعثة من البطالمة فقد توجهت البعثة إلى الأسكندرية ، حيث كان السكندريون في تلهف لمعرفة ما وصل إليه السفراء في لقائهم مع « أنطيوخوس » في

(1) Cf., Polyb., XV, 20-25; XVI, 1-12; 24-35; XVIII, 1-12; 18-39; 42-48; Liv., XXXI, 1-9; 14-18; 22-47; XXXII, 1-25; 28; 32-40; XXXIII, 1-12; 27-35; XXXIV, 22-41; 48-52; Appian., Maced., IV-IX, 4; Dio Cass., XVIII, 57-60.

(2) Polybl., XVIII, 1-12, 18-39, 42-46; Plut., Flaminius, 10; Rostovtzeff, op. cit.; p. 53; C.A.H., VIII, pp. 166-183 .

(3) Cf., C.A.H., VIII, pp. 165-6.

محاولة التوفيق بينه وبين مصر . ويبدو أن روما برد سفرائها غير المقنع نحو فشلهم في إقناع أنطيوخوس بسياسة التوفيق ، قد أرادت وضع مصر بمفردها أمام مصيرها المحتوم لكي تجد ذريعه للوصاية والحماية عليها ، وربما ذلك ما أقدمت عيه أسرة « لبيدوس » من إشاعة أسطورة بقائه في الأسكندرية لحماية الملك بأمر من روما[١] - خاصة وأن أنيطوخوس قد تابع فتوحاته في جوف سوريا عام ١٩٨ ق . م بعد أن أطلقت روما لأطماعه العنان ، ثم استعادته لممتلكاته الوراثية في آسيا الصغرى وفي تراقيا واستيلائه على الممتلكات البطلمية على شواطئ « لوقيا » و« قاريا[٢] » عام ١٩٧ ق . م .

وكان لذلك رد فعل واضح من المدن الأغريقية وخاصة « رودس » التي طلبت منه عدم الزحف إلى أبعد من ذلك - واتفقا على أن يسترد ممتلكاته بشرط عدم الإعتداء على « هاليكارناسوس » و« ميندوس - Myndos » و« ساموس » وأن يحترم ممتلكات برجام[٣] ، و« أفسوس » ، وكل المدن تقريباً فيما بن قاريا والدردنيل[٤] .

وقد رأي الرومان أن « أنطيوخوس » باستيلائه هذا على « تراقيا » يعتبر تهديداً صريحاً لطردهم من بلاد الأغريق - وهي التي كانوا تعتبرونها خط الدفاع الأول لأمنهم - هذا إلى جانب تحالف « أنطيوخوس » مع « الأيتوليين » أبرز العناصر المناهضة لسياسة روما رغم تحالفهم معها في الحربين المقدونيتين الأولى والثانية[٥] .

وأمام ذلك فقد أعلنت روما حرية بلاد الأغريق عام ١٩٦ ق . م كرد فعل لتحركات « أنطيوخوس » - وذلك خلال الألعاب النيمية - وأبلغت سفراء « أنطيوخوس » بالقرار مع تحذيره بالإبتعاد عن المدن الأغريقية المستقلة في آسيا وأوربا ، وأن يعيد كل ما

(1) Cf. Justin., XXX, 3, 3-5; Tacit., Ann. II, 67; Cf., Liv., XLV, 44, 13 .

(2) Liv., XXXIII, 19 .

(3) Liv., XXX, 20 .

(4) Liv., XXXIII, 38 .

(5) Cf., C.A.H., VIII, pp. 173-9; Jouguet (p), L'imperialisme Macedonien et l'Hellenisation de l'Orient, Paris 1926. Eng. Translation, by Ogden, London 1928, pp. 228 ff .

أستولى عليه من ممتلكات مقدونيا (فيليب الخامس) ، وكذلك من ممتلكات مصر (بطلميوس الخامس[1]) . ويبدو أن قرار اسناتو في هذا الشأن كان يحمل في طياته مدى القلق والخطر من قوة أنطيوخوس على منطقة شرق البحر المتوسط ، والتي وضعت روما خطوط سيطرتها التوازنية وخلال تلك الفترة على الأقل .

ويبدو أن هذا القلق بالخطر قد أنتقل بالتالي إلى مصر - التي أحست بخطورة الموقف ، وخاصة بعد إستيلاء « أنطيوخوس » على جوف سوريا ، فكان تحرك « أريستومنيس » نحو تحسين العلاقات الدبلوماسية مع « أنطيوخوس » ، حيث أخذ يسعى منذ عام ١٩٨ ق . م إلى عقد صلح مع « أنطيوخوس » على أساس زواج « بطلميوس الخامس » « ابيفانس » من كليوباترة ابنة « أنطيوخوس » وتنازل مصر لأنطيوخوس عن ممتلكاتها الخارجية[2] .

وبرغم أنذار روما لأنطيوخوس ، فإنه لم يعره أي أهتمام - بل كان هناك رد فعله في محاولة إستيلائه على قبرص مستغلاً القلاقل التي حدثت في الأسكندرية في ذلك الوقت[3] . ورغم فشل هذه المحاولة إلا أنها أحدثت دوياً في مجلس السناتو في روما الذي قرر التحرك بكل الطرق للحفاظ على سياسة التوازن شرق البحر المتوسط .

ولقد أحس « أنطيوخوس » بتحرك روما الدبلوماسي والإستعداد للتحرك ، فقرر تقوية نفسه بكسب ود كل جيرانه - لذلك وافق على عقد معاهدة الصلح مع مصر عام ١٩٥ ق . م بنفس الأسس التي طالب بها « أريستومينس » سالفاً - وإن كان زواج « بطلميوس الخامس » من كليوباترة ابنة « أنطيوخوس » لم يتم إلا بعد ذلك . وزوج ابنة اخرى إلى « ارياراثيس » ملك كابادوكيا » ، وعرض على « يومنيس » ملك « برجام » الزواج بابنه ثالثة ، لكن « يومنيس » رفض هذه المصاهرة خوفاً من إغضاب روما ، بيد أن ذلك لم يهدئ من قلق « أنطيوخوس » من تحركات روما فأنفذ في شتاء عام ١٩٤ ،

(1) Polyb., XVIII, 47, 1-3 .
(2) Hieronym., In Dan., XI, 17 .
(3) Liv., XXXIII, 41; App., Sgr., 4; .
ابراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ١ ، صـ ١٨٤ ومابعدها .

١٩٣ ق . م بعثه دبلوماسية إلى روما للوقوف على حقيقة نواياها نحوه[١] ، خاصة بعد موقفه العدائي من الممتلكات البطلمية ، وهجومه على آسيا الصغرى والمدن الأغريقية .

ويحدثنا « ليڤيوس » بأن زواج « بطلميوس » من كليوباترة قد تم في شتاء ١٩٤ / ١٩٣ ق . م[٢] وأن هدية عرس كليوباترة لزوجها كانت « جوف سوريا[٣] » ، وإن كان من المرجح أن الهدية لم تتعدى أكثر من دخل هذا الأقليم[٤] .

ويبدو أن قبول « أنطيوخوس » لشروط الصلح مع مصر كان يرمي من ورائه ليس فقط إلى توطيد العلاقات ، بل إلى هدف آخر وهو استمالة مصر إلى جانبه لتساعده في حربه ضد روما – بيد أن هذا الهدف قد تلاشى تماماً بتولية « بولوكراتيس » خلفاً « لأريستومنيس[٥] » ، فعلى نقيض سياسة « أريستومنيس » المؤيدة « لأنطيوخوس » كانت سياسة « بولوكراتيس » في التقرب إلى روما ، وكذلك شعور الملك الشاب بأهمية روما لتعيد إليه ممتلكات مصر المسلوبة .

ويبدو أن الأحداث كانت أسرع مما توقع « أنطيوخوس » ، إذ أعلنت روما الحرب ضده وأستطاعت أن تلقنه درساً بهزيمته النكراء في موقعة « ماجينسيا – Magnesia » عام ١٩٨ ق . م – حيث طردت الدولة السلوقية من العالم الأغريقي ، وبسطت روما سيادتها عى الأناضول بما في ذلك « بيثونيا » و« جلاميا » ، بينما أصبحت « أرمنينا » و« بونتوس » و« كابادوكيا » مهدده بالخضوع تحت النفوذ الروماني[٦] – هذا أي جانب إحترام الأغريق لتصرف روما الفتية .

وقد أدى ذلك إلى تجميد الموقف شرق البحر المتوسط لصالح روما في سياسة توازن القوى – إلى أن قام « أنطيوخوس » بغزو بلاد الأغريق في خريف ١٩٢ ق . م

(1) App., Syr., 5-6 .
(2) Liv., XXXXV, 13, 4; Cf., C.A.H., VIII, pp. 185 ff .
(3) App., Syr., 5; Joseph., Ant. Jud. XII, 154 .
(4) Cf., C.A.H., VIII, p. 199 .
(5) Cf., Diod., XXVIII, 14 .
(6) Cf., C.A.H., VIII, pp. 185 ff; Rostovtizeff, op. cit., p. 55; .
ابراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ١ ، صـ ١٨٦ ومابعدها .

أملاً في تحقيق أطماعه مستغلاً ظروف روما من الحرب المقدونية الثانية ، ويبدو أن مصر وجدت في ذلك الفرصة السانحة للتقرب إلى روما لمساندتها كناية في « أنطيوخوس » من ناحية ، ولتأمين حدودها أمام أطماعه من ناحية أخرى ، فعرضت بعثة بطلمية على « روما » مساعدة مالية كبيرة من أجل مواصلة الحرب وتهديد « أنطيوخوس[1] » ، لكن روما رفضت هذه المساعدة بطبيعة الحال بمقدار سخط السناتو على مصر لتفاهمها منذ عهد قريب مع « أنطيوخوس » في الوقت الذي كانت روما تناهض سياسة أنطيوخوس العدائية على الممتلكات المصرية .

وبمجرد طرد « أنطيوخوس » من بلاد الأغريق عام ١٩١ ق . م سارعت بعثة بطلمية أخرى إلى تقديم آيات التهاني إلى السناتو ، ووضع جميع إمكانيات مصر تحت تصرف روما لحثها على تعقب « أنطيوخوس » في آسيا ، لكنها رفضت هذ المساعدة أيضاً[2] .

ويمكننا أن نحلل تناسي روما في عدم تصديها لأنطيوخوس أثناء إعتداءاته في آسيا الصغرى وبلاد الأغريق إلى إنشغالها بالحرب المقدونية الثانية ، أما عن موقف مصر السيئ فقد ظهر ذلك في فشلها الذريع للتقرب إلى روما نتيجة لتفاهمها مع « أنطيوخوس » سالفاً وما أعقب ذلك من حرمان روما لمصر ممتلكاتها عند تقسيم أسلاب الحرب بعد هزيمة « أنطيوخوس » في موقعة « ماجنيسيا » ، وبيان ذلك أنه بمقتضى معاهدة « أپاميا – Apamea[3] » في عام ١٨٨ ق . م حرمت روما أنطيوخوس كل ممتلكاته شمالي وغربي الطوروس ، وحررت المدن الأغريقية التي كانت خاضعة له ، وقسمت باقي ممتلكاته في آسيا الصغرى بين « رودس » و « برجام » . وقد احتفظ « أنطيوخوس » بولاية « قيلقيا » وجوف سوريا اللتين أنتزعهما من البطالمة . أما دولة البطالمة فإنها لم تجن من وراء سياستها إلا ضياع حقوقها ، فلم تسترد شيئاً – من ممتلكاتها المسلوبة ، ولم تبق لها سوى « قبرص » و « قورينائية » .

(1) Liv., XXXVL, 4 .

(2) Cf., Liv., XXXVII, 3 .

(3) Cf., Diod., XXIX, 10; Liv., XXXVIII, 38; Polyb., XXI, 42, 43, 45; App., Syr., 44; Mithrid. 62 .

وأمام ما تقدم فإن معاهدة « أباميا – Apamea » عام ١٨٨ ق.م[١] التي كانت لها آثارها على العالم الهيلنيستي شرق حوض البحر المتوسط بوجه خاص – وما قضت به من إضعاف قوة دولتي البطالمة السلوقيين قد زادت من قوة دولتي « برجام » و « رودس » ، وهذا ما سعت إليه روما تحقيقاً لسياستها في توازن القوى بالمنطقة – فقد كان « يومنيس الثاني » – خليفة امتالوس على عرش « برجام » منذ عام ١٩٧ – أكثر حلفاء روما تحريضاً لها على محاربة انطيوخوس الثالث ، فقد كان طبيعياً أن تخشى برجام إعادة بناء الامبراطورية السلوقية على النحو الذي ان يسعى ويحلم به انطيوخوس الثالث . وربما ذلك ما كافأت به روما حليفها على نشاطه ضد خصمها بتوطيد دعائم قوته بمقتضى معاهدة أباميا سالفة الذكر . إلا أن روما كانت تضع اصابعها على صمام توازن القوى شرق البحر المتوسط ولم تطلق العنان ليومنيس وعملت على الحد من سلطاته بتلك الترتيبات التي نظمت بها مصير المدن الاغريقية في سيا الصغرى . فقد فرضت روما الجزية على المدن التي خرجت على المحالفة معها وانضمت على انطيوخوس في الحرب والزمتها بالدفع ليومنيس – بينما اعفت المدن التي بقيت وفيه لها من هذا الالتزام . كما قضت روما أيضاً بالزام كل المدن التي كانت تدفع الجزية لـ « إبالوس » بدفع الجزية نفسها لـ « يومنيس » [٢] .

كما عملت روما على الاحتفاظ بتوازن القوى بمملكة « برجام » بقوة الممالك المنافسة لها – وهي المملكة السلوقية نفسها و« قابادوقيا » ، و« بونتوس » ، و« بيثونيا » في آسيا ، ومقدونيا في أوربا – وقد كانت برجام ، بوصفها عميله روما ، مكلفة ، في السنين الأولى التالية لموقعة « ماجينسيا » ، بمراقبة الدولة السلوقية و« بيثوينا » ، و « بونتوس » و« قابادوقيا » ووضع حد لاطماعها ، لكن برجام لم يلبث أن فقدت مكانتها باعتبرها الفيصل في منازعات آسيا الصغرى[٣] . بينما اتخذت « رودس » بوجه عام

(1) Cf., Diod., XXIX, 10; Liv., XXXVIII, 38 Polyb., XXI, 42, 43, 45.

(2) Polyb., XXI, 45, 2-3.

(٣) راجع إبراهيم نصحي (المرجع السابق) حـ ١ – ص ١٩٣ .

ازاء موقف الصديق المستقل وحرصت على عدم توريط نفسها أو اصدقائها في مشاكل تستوجب تدخل روما السياسي أو العسكري(١) .

بينما نلاحظ أن الدول الأخرى التي لم تتدخل فيها روم بقوة السلاح ، فلم يطرأ عليه أية تغيير ، بينما انفردت روما متعمدة إلى التدخل في شئون أغلب الدول الغريقية الأخرى حيث اسندت مقاليد الحكم إلى ارستقراطيات اخترته بعناية - وربما ذلك ما آثار العصبة الآخية ضدها . وكانت تلك العصبة قد نجحت بزعامة (فيلوبويمن - Philopoemen) في توحيد دول البلبونيز تحت لوائها . ولكن بعض هذه الدول كانت ترغب في الانفصال عن هذه العصبة واستعادة حريتها . ومثل ذلك اسبرطة وكانت قد ارغمت قسراً على الانضمام إلى العصبة . وعندما احتدم الخلاف بيد اسبرطة والعصبة وناشدت اسبرطة مساعدة روما وتدخلت روما في المشكلة (١٨٩ - ١٨٤ ق.م) لم يؤد هذا التدخل إلا إلى ازدياد العلاقات توتراً . فقد اغضب العصبة تدخل روما ورفضت التسوية التي وصفوها واغضب الرومان إهمال شأنهم . وبوفاة (فيلوبويمن) في عام ١٨٢ ق.م نشأ في العصبة فريقان : أحدهما مؤيد لروما وعلى استعداد لتنفيذ أوامرها والآخر مناهض لروما ومصمم على الدفاع عن حقوق العصبة وعلى التمتع بحرية التصرف . ولما روما قد دأبت بوجه خاص منذ عام ١٨٠ ق.م على تأييد ودعم الارستقراطيات في بلاد الاغريق بوصف كونها أكثر العناصر اتزاناً وقبولاً للسياسة الرومانية - فإن الجماعات الديمقراطية اخذت تطلع إلى مقدونيا للفوز بالحرية(٢) .

وبرغم ما اتخذته السياسة الرومانية من مكافأة اصدقائها ومعاقبة اعدائها - فقد عمدت إلى اتخاذ سياسة ابقاء الوضع على ما هو عليه والاحتفاظ بسيطرتها التوازنية شرق البحر المتوسط حتى تنتهي من مشكلته في أفريقيا وأسبانيا خلال تلك الفترة من

(1) Frank (T), Roman Imperialism, P. 182.

(٢) راجع إبراهيم نصحي (تاريخ الرومان) من أقدم العصور حتى عام ١٣٣ ق.م - جـ ١ - القاهرة ١٩٨٣ - ص ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

القرن الثاني قبل الميلاد[1] وإنه كان في وسع الدولة لبطلمية والدولة السلوقية متابعة تنافسهما القديم إلى الحد الذي وضع فيه بعض زعماء لاحزاب الرومانية ضم الشرق إلى الامبراطورية الرومانية في برامج سياستهم الخارجية – والتي تحققت عهد بطلميوس الثاني عشر (نيوس ديونيسوس Neos Dionysos) وتحقيق مرحلة جديد من سيسة روم شرق البحر الابيض المتوسط .

ويمكننا أن نحلل سياسة روما في توازن القوى شرق البحر المتوسط ، أنها حين أضعفت من الدولة السلوقية في سوريا ، لم تقوى من دولة البطالمة – حتى تبقى قوى التوازن قائمة ، بينما عملت على زيادة قوة دولة « برجام » ببسط رقعة ممتلكاتها على حساب حرية عدد كبير من المدن الأغريقية ، مع أنها قد أخذت على عاتقها الدفاع عنها ضد « أنطيوخوس » ولا أدل على ذلك من رغبة روما في أن تجعل من « برجام » عميلة قوية شديدة البأس تقف سداً منيعاً يفصل الدولة السلوقية عن « مقدونيا » ويحول دون توحيد جهودهما للإنقضاض على إيطاليا . ولا شك أن معاهدة « اباميا – Apamea » سالفة الذكر قد غدت من معالم الشرق الهيلينستي ، واصبحت روما لها اليد العليا شرق البحر المتوسط – خاصة وأن نجاح سياستها التي أتبعتها في المنطقة قد أنطوت على مبدأ التوازن بين القوى في التنافس فيما بينها وفي الخضوع لها وتحت سيطرتها ، وأصبحت تتدخل في شئون الشرق بإستمرار – بحيث أصبح سفراء روما يسافرون شرقاً على الدوام – وأصبح العالم الهيلينستي متغيراً على ما كان عليه خلال القرن الثالث ، فلم يعد وحدة سياسية كما كان – بل ظهر على الخريطة السياسة في المنطقة مقسماً إلى ثلاث مجموعات لا توجد بينها علاقات مباشرة – **أولاً** مجموع آسيا الصغرى ، **وثانيا** مجموعة الدولتان السلوقية والبطلمية ، **وثالثاً** مجموعة مقدونيا وبلاد

---

(١) عن روما والعالم الاغريقي (راجع) :

- Polyb., XXII, 5; 16; 17; XXIV, 1; 5; 14; XXV, 1; 4-6 XXVI, I; XXVII, 3; 4; 7; 17-20; XXVIII, 1; 2; 16-23 XIX, 2, 22-27; XXX, 1-5; 16-21; 23-28 30; 13; XXXI, 1-20 30-33; XXXII, 1-12; 15 XXXIII, 1-7; 11-19; XXXV, 6; XXXVI, 14; 15; XXXIX, 7; Liv., XLII, 11-17; 45; XLII, 6; XLIV, 14; 15; 19; XLV, 3; 10-13; 19-26; 44; Epit., XLVI - LIII.

الاغريق[1]..

وأن تلك السياسة التي اتبعتها روما خلال القرن الثاني قبل الميلاد شرق البحر المتوسط وكما أسلفنا قد كانت على النقيض خلال القرن الأول قبل الميلاد وحتى نهايته والتي تمثلت في السيطرة وضم هذه المناطق إلى حظيرة الامبراطورية الرومانية .

(1) Cf., C.A.H., VIII, pp. 208-34; bevan (B), History of Egypt under the Ptolemic Dynasty, London 1927, pp. 272-3; Rostovtzeff, op. cit., pp. 55-6 .

مصر بلا أمبراطورية (١٨٠-٨٠ ق. م.)

بطلميوس السادس (فيلوميتور – Phipometor) = المحب لأمه

بطلميوس السابع (نيوس فيلوپاتور)

بطلميوس الثامن (يورجتيس الثاني)

بطلميوس التاسع (فيلومتيور سويتر)

بطلميوس العاشر (بطلميوس اسكندر الأول)

بطلميوس الحادي عشر (بطلميوس اسكندر الثاني)

وللمرة الثانية خلال ربع قرن إرتقى عرش مصر صبي صغير . ذلك أن بطلميوس الخامس ترك وراءه ولدين وبنتاً ، كان أكبرهم جميعاً بطلميوس السادس « فيلوميتور » ، وكان عندئذ في حوالي السابعة من عمره ، فتولت الوصاية عليه أمه كليوباترة الأولى ، وبفضلها بقيت علاقات مصر مع الدول السلوقية ودية في خلال حدة وصايتها(١) – التي لم تطل وتوفيت عام ١٧٦ ق. م.(٢) . وانتقلت الوصاية بعد ذلك إلى أفراد ليسو على درجة من المسئولية .

وتمدنا المصادر بأن عام ١٧٥/١٧٤ ق. م. كان تاريخ احتفال الملك ببلوغه سن الرشد(٣) ، وزواجه من أخته كليوباترا الثانية »(٤) .

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٠١ .

(2) Beff and Skeat, J. E. A., XXI, p. 263, fn. 2 .

(٣) يلاحظ أن سن الرابعة عشرة كانت السن التي تعتبرها قوانين البطالمة سن بلوغ الرشد السياسي . راجع :

Taubenshlag, law of Graeco - Rom. Eg., (1 st ed) pp. 102 . 103 .

(4) P. Tebt., III, 818, 979 .

الحرب السورية السادسة :

لقد كان هناك في الاسكندرية منذ عهد بطلميوس الخامس حزب يؤيده ويسعى في مواصلة الحرب مع الدولة السلوقية ، ولما كانت روما على وشك الدخول في الحرب المقدونية الثالثة ، فأنها أوفدت عام ١٧٢ ق. م. بعثة إلى « فيلوميتور » ، و« أنيطوخوس » للإطمئنان إلى موقفهما في أثناء هذه الحرب - وقد أكد الطرفان إلترامهما بالوفاء لروما(١) . ولما أصبحت الحرب السورية السادسة وشيكة الوقوع ، أو كانت قد بدأت بالفعل ، أوفد كل من الطرفين المتنازعين بعثة دبلوماسية إلى « روما » لإلقاء تبعة الحرب على الطرف الآخر . وبدأت الحرب بغزو ساحق لأنطيوخوس اجتاح أمامه قوات جيش البطالمة حتى حدود مصر . ويشير إلينا « بوليبيوس » ، و« ديودوردس » بأن « أنطيوخوس الرابع » قد إستولى على « بلوزيون » بالخديعة(٢) .

وتشير المصادر أن نبأ الهزيمة كان كالصاعقة على أهل الاسكندرية - وزاد هلعهم بخبر فرار « فيلوميتور » إلى « ساموتراقيا » - ولكنه ألقى القبض عليه وأعيد إلى بلوزيون (٣) . وإذاء ذلك نادى الاسكندريون بأخ « فيلوميتور » الأصغر ملكاً(٤) - وهو الذي عرف فيما بعد بإسم بطلميوس الثامن يورجتيس الثاني . وفي أثناء ذلك كان الجيش السلوقي قد حاصر الاسكندرية وقطع إتصالاتها براً بداخلية البلاد - وكان الأسطول السلوقي قد انتصر عند بلوزيون على الأسطول البطلمي . ولكن أمام بعض الإضرابات التي حدثت في فلسطين فقد اضطر أنطيوخوس إلى الإنسحاب(٥) . بيد أنه عاود غزو مصر مرة أخرى عام ١٦٨ ق. م.(٦) .

وأمام ذلك فقد استصرخت مصر روما ، التي قرر مجلس شيوخها (السناتو) إلى إيفاد بعثة تنهي إلى « أنطيوخوس » أن الإستمرار في الحرب سيقضي إلى

---

(1) Liv., XLII, 26, 7-8 .
(2) Polgb., XXVIII, 18, Diad., XXX, 18,, 1-2 .
(٣) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٠٦ .
(4) Polyb., XXIX, 23, 4 .
(5) LiV., XLV, 11, 2-5, C. A. H., VIII, p. 506 .
(٦) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٠٩ .

الإشتباك مع روما(1) . فإنصاع أنطيوخوس لأمر روما وإنسحب من مصر وقبرص(2) - متلقياً تلك اللطمة العنيفة . ويجب أن نلاحظ أولاً أنه في أثناء الحملتين اللتين قادهما « أنطيوخوس » ضد مصر ، كان الرومان مشتبكين في الحرب المقدونية الثالثة ، وكان من الجائز أن يخرجوا منها مقهورين . وثانياً أنه في أثناء الحرب المقدونية الثالثة عرضت مقدونيا على أنطيوخوس محالفتها ، لكنه رفض التورط في مثل هذه المحالفة ، ولعله كان يتوقع جزاء الوفاء لروما أن تغض الطرف عن إستيلائه على مصر ، ولا سيما أنه كان يأمل في أن يحقق ذلك ويواجهها بالأمر الواقع قبل فراغها من الحرب المقدونية الثالثة(3) .

الصراعات الأسرية :

ولقد كانت مراحل الصراع الأسري من أهم ملامح هذه الفترة ، والتي تمثلت في بطلميوس السادس ، وأخيه الصغير (الذي إتخذ بعد ذلك لقب يورجتيس) - وكان لذلك الصراع نتائجه في تشجيع الثورات القومية في البلاد ، والتي وجدت الظروف مواتية لتحقيق أهدافها - هذا من ناحية - ومن ناحية أخرى أن روما كانت هي المستفيد الأول من هذا الصراع الأسري والذي لعبت فيه الأميرات دوراً كبيراً(4) .

وقد اشترك في الملك نحواً من خمسة أعوام ثلاثة ملوك هم ، الأخوان ، والملكة كليوباترة الثانية زوجة أكبرهما وشقيقة الأثنين ، وحمل الثلاثة سوياً لقب « الالهة فيلوميتورس » . ولم تنعم مصر السكينة خلال تلك الفترة وخاصة حوالي ١٦٥/١٦٤ ق. م. ، حيث أزعج الملوك الثلاثة ثورة أشعل لهيبها « ديونوسيوس بتوسيرابيس - Diongsios Petosarapis » وكان مصرياً من أفراد الحاشية الملكية يشتهر بشجاعته(5) . وبرغم قضاء الأخوان على تلك الثورة إلا أنها قد تركت آثارها لدى نفوس

---

(1) Justin., XXXIV, 2, 7-8 .
(2) Polyb., XXIX, 27, XXX, 9, 1, Diad, XXVI, 2, XLV, 11, 10 .
(3) Liv., XLIV, 24 .
(4) Polyb., XXXIX, 7, 3 .
(5) Jouguet, Nat. Eg., pp. 145-8, Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 719 .

السكندريين[١] – وأدت إلى حالة من عدم التوازن والإضطراب في الإدارة المركزية . كذلك كانت ثورة أخرى في إقليم « طيبة » ربما تكون متصلة بثورة « ديونوسيوس » ومع ذلك فقد قمع « فيلوميتور » ذلك الإقليم[٢] .

وأمام تلك الأحداث كان لابد أن تكون لها آثارها على الأخوين – اللذين بدأ كل منهما ينظر للآخر بأنه المدبر لهذه الأحداث – وربما كان لبطلميوس الصغير دوره الهام بعد ذلك في إستثارة السكندريين ضد أخيه ، إلى حد أنهم أرغموه على الفرار من الاسكندرية في أواخر عام ١٦٤ ق. م. متوجهاً إلى روما لطلب المساعدة[٣] – ثم إتجه إلى قبرص بتوصية من روما لحين حل المشكلة . والتي حلت بعد ذلك عام ١٦٣ ق. م. بتقسيم المملكة بين الأخوين بحيث تكون مصر وقبرص من نصيب « فيلوميتور » ، وقورينائية من نصيب بطلميوس الصغير[٤] . وهكذا تحت ستار التوفيق بين الأخوين ، أفضت سياسة روما إلى تفكيك عرى دولة البطالمة – حتى تكون تحت مرمى روما السياسي . وبرغم تلك الإتفاقية إلا أن مراحل الصراع كانت من سمات هذه الفترة ، التي تمثلت في أطماع كل من الأخوين في السيطرة مرة أخرى على أملاك أخيه – في حروب طاحنة أودت ببقايا قوة دولة البطالمة – وعجلت بمراحل تدهورها . هذا إذا لم نستثنى متاعب البطالمة مع الدولة السلوقية المناهضة[٥] .

بطلميوس السابع « نيوس فيلوباتور – Neos Philopator »

« ١٤٥ ق. م. »

وقد أنجب بطلميوس « فيلوميتور » ابنين أكبرهما « يوباتور – Eupator » الذي أشركه أبيه معه في الحكم منذ عام ١٥٣ / ١٥٢ ق. م. إلى حين وفاته في عام ١٥٠ ق. م.[٦] ، والأصغر هو « نيوس فيلوباتور Neos Philapater » ، والذي ورد إسمه

(1) Diod., 15 a .
(2) Diod., XXX, 17 b .
(3) Liv, Epit., XLXI .
(4) Wilcken, U. P. Z., I, p. 180 .

(٥) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٢١ وما بعدها .

(٦) راجع نقش قبرص (Strack, no. 101) وهو يحدثنا عن الاله « يوباتور » ابن الملك بطلميوس والملكة كليوباترة الالهين فيلوميتورس .

على أحد نقوش الفيوم ، فانه أشركه في الحكم مع أبيه في آخر أيامه[1] - حيث توفى فيلوميتور في سوريا في صيف عام ١٤٥ ق. م. . ولم يكن هناك أمل في بقاء الطفل على عرش مصر ، إذ أن بطلميوس ملك قورينائية ، عمه وخاله في نفس الوقت ، كان يتطلع بفارغ الصبر إلى الفرصة التي يستطيع فيها إرتقاء عرش مصر . ولا سيما أنه كان له أتباع في الاسكندرية وأصدقاء في روما . أما كليوباترة الثانية ، أرملة « فيلوميتور » وشقيقته وشقيقه بطلميوس ملك قورينائية ، فإنها كانت تعتمد على تأييد أرستقراطية الاسكندرية من ناحية ، وعلى يهودا من ناحية أخرى (وهم الذي إزداد نفوذهم في مصر منذ أن فاز يهود فلسطين بحكم أنفسهم واكتسبوا أهمية كبيرة في السياسة السورية)[2] وإن كان ذلك قد أفقد كليوباترة عطف الكثيرين من السكندرين بسبب عدائهم لليهود .

ولقد حدثت الحرب الأهلية في الاسكندرية لمناصرة بطلميوس ملك قورينائية ، الذي زحف بجيش سريع بمجرد علمه بوفاة فيلوميتور لعزل كليوباترة وابنها وإغتصاب العرش[3] ، دون أية قتال[4] .

بطلميوس الثامن (يورجتيس الثاني)
١٤٥ - ١٢٧ ق. م.

لقد ارتقي بطلميوس ملك قورينائية عرش مصر كما ذكرنا في شهر سبتمبر عام ١٤٥ ق. م. [5] وأتخذ اللقب الالهي (يورجتيس الثاني) ثامن ملوك البطالمة[6] .

ويحدثنا « يوستينوس » بأن « يورجتيس الثاني » قتل ابن أخيه (نيوس فيلوباتور)[7] ، وأن ذلك العهد كان مليئاً المآسي - حيث كانت المأساة الثانية هى إضهاد

(1) Strack, Archiv, III, 127-8 .
(2) Josephas, C. Apian, II, 49 .
(3) Josephus, C. Apion, II, 50-52 .
(4) Justin., XXXVIII, 8, 2 .
(5) Skeat, p. 35 .
(٦) راجع تحليل إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٣٠ وما بعدها .
(7) Justin, XXXVIII, 8, 4 .

اليهود الذين ساندو « فيلوميتور » وكليوباترة الثانية - فقد قام بورجتيس الثاني باضطهاد اليهود في كل مكان إنتقاماً لفعلتهم[١] . ولم يكتف إنتقام « يورجتيس » عند هذا الحد ، إذ أطلق لنفسه الشريرة العنان في قتل الذين كان يتشكك في إخلاصهم له . مما حدا بالكثير إلى تجنبه بل والفرار إلى أي مأوى آخر - هذا بالإضافة إلى شحن النفوس بين السكندريين بالغضب والكراهية له[٢] .

ويلاحظ أن « يورجتيس الثاني » قد عمل على كسب ود المصريين بما أظهره لرجال الدين المصريين من عطف ورعاية[٣] إلا أن ذلك لم يجدى تجاه كراهية المصريين له .

الثورة المصرية :

ولقد إندلعت بواكر ثورة المصريين الكامنة طوال تلك الفترة - وذلك بعد إنقضاء خمسة عشر عاماً على وفاة « فيلوميتور » (١٣١ ق. م.)[٤] ، ويبدو أن « يورجتيس » أراد إخماد الثورة في مهدها بعمل يلقي الرعب في نفوس السكندريين ، بأن أمر جنوده بمحاصرة الجمنازيوم ، وأشعلوا النيران بمن فيه ، وقتلوا كل من حاول الفرار من الشبان - وكان لهذه الجريمة البشعة أكبر الأثر في قلوب السكندريين - الذين قرروا إحراق ذلك الأثيم ، الذي فطن لأمرهم وفر سراً إلى قبرص ومعه كليوباترة الثالثة وأولاده[٥] .

ولقد تولت كليوباترة الثانية الحكم بتأييد من السكندريين ، وذلك بعد فرار يورجتيس . واعتبر عام ١٣١ ق. م. بداية لحكم كليوباترا الثانية على إنفراد . وتدلنا الوثائق بأن « يورجتيس » قد عاد إلى مصر على وجه السرعة وسيطرة على منف[٦] . وقد صحب النضال بين « يورجتيس » وكليوباترة إضطرابات شديدة كانت مزيجاً من النزاع الأسري والثورة القومية . وقد أطلق الإغريق على هذه الاضطرابات وصفاً

(1) Joseph, C. A[ian., II, 53-55 .
(2) Justin., XXXVIII .
(3) P. Tebt, 6, Préaux (C)., Chran. Eg, XI, 1936, p. 543 .
(4) Diad., XXXIII, 6 .
(5) Liv., Epit, LIX, Justin., XXXVIII, 8, 11 .
(6) P. Leid. 185 .

(Amixia) يفهم منه أنه في هذه الظروف تقطعت أوصال البلاد ، وشاعت الفرقة والقطيعة بين مختلف أجزائها ولا سيما في الوجه القبلي ، حيث كانت المدن والقرى تحارب بعضها بعضاً[١] . وربما ذلك يعطي أكبر دليل على مدى ما وصلت إليه البلاد من إضطرابات وتوتر ، وأثر ذلك على شكل وكيان الدولة .

ويبدو أنه قد حدثت تطورات في الأحداث أودت بفرار كليوباترة إلى سوريا عام ١٢٩ ق. م.[٢] ، وقيام صلح بينها وبين يورجتيس في الفترة بين ٣٠ من يناير و ٩ من يوليو ١٢٤ ق. م. ، وعودة « يورجتيس » إلى الاسكندرية[٣] .

بطلميوس التاسع (فليوميتور سوتر)
من ١٢٧ - ١٠٧ ق. م.

من المعروف لدى معظم المؤرخين أن كليوباترة الثالثة كانت حاكم مصر الحقيقي بعد وفاة « يورجتيس » الثاني وكليوباترة الثانية - وهى التي أطلق عليها (كليوباترة الثالثة) الاسكندريون لقب « قوقي[٤] - Kokke » أي الحمراء وأن أطباعها الجامحة وقسوتها المتناهية تمخضت عن منازعات أسرية مستمرة أسهمت فيها أحداث سوريا[٥] . وأن بطلميوس التاسع قد تولى عرش أبيه رغم أنفها وبمساعدة السكندريين الذين أطلقوا عليه اللقب الالهي « فيلوميتور سوتر » وتولى شقيقه الأصغر (الاسكندر) ابن كليوباترا الثالثة حكم قبرص[٦] . ولقد تزوج بطلميوس التاسع من شقيقته كليوباترة الخامسة « سليني - Selane = القمر »[٧] . وأن كليوباترة الرابعة قد دبرت المكائد ضد كليوباترة الخامسة (أمها) - وحرضت أنصارها في سوريا ضد بطلميوس التاسع . بيد أن ذلك الصراع كان ضحيته كليوباترة الرابعة التي قتلت وهى في المدبح المقدس لمعبد أبولو في دفنه عام (١١٢) ق. م.[٨] .

(1) Préaux (c)., Chron. Eg., 1936, pp. 543 ff .
(2) (2) Justin., XXXIX, 1. 4 .
(٣) راجع تحليلات الصراع بين يورجتيس وكليوباترة (نصحي - جـ١ - ص ٢٢٨ - ص ٢٤٥ .
(4) Cf., Strab., XVII, 749 .
(5) Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 875 .
(6) C. A. H., IX, p. 386, Bevan, pp. 326. 7 .
(7) Justin., XXXIX, 3, 2, Bouché - Leclercg, II, p. 91 .
(8) Justin, XXXIX, 3, 3 - 12 .

ويلاحظ هنا أن المملكة السلوقية بدأت في الإنهيار نتيجة لانقسامها بين الأخوين « جروبوس » الذي يحكم سوريا السلوقية ، و« قوزيقنوس » حاكم جوف سوريا . ووسط إنهيار السلطة المركزية أخذت المدن الإغريقية في سوريا تستقل بذاتها – وإزدادت قوة الإنباط – وكذلك إدارة اليهود(١) .

بطلميوس العاشر (اسكندر الأول)

١٠٧ ق. م.

لا شك أن أحداث سوريا كانت لها دورها الهام في التأثير على الأحداث في مصر وأن مساعدة بطلميوس التاسع لـ« قوزيقنوس » حاكم جوف سوريا في حربه مع أخيه قد أغضبت كليوباترة الثالثة التي دبرت مؤامرة لقتل بطلميوس التاسع – الذي تمكن من الهرب بحراً(٢) . وتمدنا المصادر بتنصيب كليوباترة الثالثة لابنها الاسكندر (بطلميوس العاشر) وإشراكه معها في الحكم(٣) . وإبتداء من ١٥ من نوفمبر عام ١٠٧ ق. م.(٤) . وجدير بالملاحظة أن روما سارعت بالإعتراف بالملك الجديد(٥) . أن دولة اليهود أصبحت أقوى جزء في سوريا هذا بالإضافة إلى صداقتها الحميمة لروما(٦) . ويبدو أن كليوباترة الثالثة قد أحست بقوة اليهود مما حدى بها إلى التقرب إلى يهود الاسكندرية ليكونوا حلفاء لها في صراعها الدموي .

وكانت للأقدار مبرراتها في إتحاد كل من بطلميوس التاسع والعاشر وكليوباترة الثالثة في محاولة إسترداد جوف سوريا من سيطرة « يانايوس اسكندر » حاكم اليهود الذي سيطر على مدينة « عكا عام ١٠٤ ق.م. »(٧) .

(1) C. A. H., VII, pp. 531 - 2 .

(٢) راجع إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٥٠ وما بعدها .

(3) C. A. H., VIII, pp. 532 - 3, Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 875 .

(4) P. Grenfell, II, 23 a . (5) Joseph., A. Jud., XIV, 250 .

(٦) عن دولة اليهود وتطورها خلال العصر البطلمي (راجع) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٥٢ وما بعدها .

(7) Joseph., A. Jud., 347 .

ولقد توفيت كليوباترة الثالثة بين ١٤ و ٢٦ أكتوبر سنة ١٠١ ق. م. - وأصبح بطلميوس العاشر « اسكندر الأول » ملك مصر إسماً وفعلاً[١] . إلا أنه قد اتبع سياسة غير حكيمة من اللهو والإستهتار بشئون الحكم - مما جر على مصر الخراب بفقدها كثير من ممتلكاتها وخاصة قورينائية ، التي أوصى بها « أبيون » لروما من بعده عام ٩٦ ق. م.[٢] - وبطلميوس لا يحرك ساكناً . مما أثار السكندريين عليه[٣] ، وانضم الجيش إلى الثوار[٤] - فاضطر بطلميوس إلى الفرار - ثم عاد مرة أخرى واسترد الاسكندرية بمساعدة قوة من المرتزقة . إلا أن السكندريين طردوه ثانية - خاصة بعد أن سطا على مقبرة الاسكندر الأكبر واستولى على التابوت الذهبي الذي دفن فيه[٥] . وقد فر بطلميوس العاشر إلى « لوقيا » ومعه زوجه الملكة برنيقي الثالثة وابنته - لكنه لم يلبث أن هلك في معركة بحرية وهو يحاول الوصول إلى قبرص عام ٨٨ ق. م.[٦] .

وبوفاة بطلميوس العاشر خلا العرش لأخيه الأكبر بطلميوس التاسع ، الذي إستدعاه السكندريون ليتولى ثانية حكم مصر وقبرص ، في ٤ من أكتوبر عام ٨٨ ق. م.[٧] فقام بطلميوس التاسع بإستدعاء ابنته « برنيقي الثالثة » من لوقيا - وأشركها معه في الملك ، وعرفا سوياً باسم الالهين « فيلادلفوي فيلوميتورس سوتيرس » .

وقد تميزت تلك الفترة بإشتعال الثورات القومية - مما أضطر بطلميوس التاسع من الزحف على طيبة عام ٨٨ ق. م. معقل الثوار ، في حرب دامت ثلاث سنوات إنتهت بتخريبها عام ٨٥ ق. م.[٨] .

بطلميوس الحادي عشر (اسكندر الثاني)

وقد توفى بطلميوس التاسع وهو في الثانية والستين تقريباً من عمره ، في أواخر

---

(1) C. A. H., IX, p. 387 .
(2) Liv., Epit., LXX, Df., Justin., XXXIX, 5, 2 .
(3) Justin., XXXIX, 5. 1 .
(4) Strabo. XVII, 794 .
(5) Porphgr., F. H. G., 722 .
(6) C. A. H., LX, p. 387 .
(7) P. Dem. Strass., 8 .
(8) C. A. H., IX, p. 388 .

عام ٨١ ق.م. أو أوائل عام ٨٠ ق. م. - وذلك دون أن يترك في مصر من سلالته الشرعية سوى ابنته « برنيقي الثالثة » - والتي آل الملك إليها بمفردها[1] . بيد أن ابن بطلميوس العاشر الذي فر إلى روما في حماية « سولا » عام ٨٣ ق. م. - قد أرسل إلى الاسكندرية بأمر من « سولا » نفسه ليكون ملكاً على مصر بإسم « بطلميوس الحادي عشر » اسكندر الثاني[2] ، الذي تزوج من « برنيقي الثالثة » ابنة عمه . ولم يبق بطلميوس الحادي عشر على سلطة « برنيقي » زوجته التي كانت تنظر إليه كطفل يحتاج لرعايتها - مما دفعه إلى قتلها بعد ذلك . وقد اثار ذلك أهل الاسكندرية عليه هو أيضاً ، وقتلوه في الجومنازيوم ، ولم يدم حكمه أكثر من تسعة عشرة يوماً فقط[3] .

وأمام إستعراض ما تقدم فإننا نلاحظ أن مراحل فقد مصر لممتلكاتها بدأ من عهد بطلميوس الخامس - وأن سياستهم الخارجية اقتصرت على محاولة بطلميوس السادس والتاسع والعاشر وكليوباترة الثالثة إسترداد جوف سوريا . لكنهم باءوا بالفشل وفقدوا أيضاً قورينائية . وأن البطالمة قد أشركوا روما بالفعل في صراعهم مع الدولة السلوقية - وأعطوها صفة الشرعية في المنطقة ، هذا بالإضافة أنهم أصبحوا يدينون لروما بعرشهم . ولا أدل على ذلك من إعتماد كل من بطلميوس السادس والثامن على روما لتأييد قضيته في أثناء نزاعهما - مما أفضى إلى إزدياد نفوذ روما في مصر . وآخرها إقامة بطلميوس الحادي عشر على عرش مصر بأمر « سولا » .

بطلميوس الثاني عشر (نيوس ديونوسوس)
(Neos Dionysos - ٨٠ - ٥١ ق. م.)

ويموت بطلميوس الحادي عشر لم تعد لأسرة البطالمة سلالة شرعية إلا كليوباترة « سليني » ملكة سوريا وابنا بطلميوس التاسع اللذان رشحا من قبل السكندريين للعرش - حيث اختير أكبرهما ملكاً على مصر ، وأصغرهما ملكاً على قبرص[4] ، وإتخذ ملك

(1) Porphyr., F. H. G., III, p. 722 .
(2) App., B. Civ., I, 102 .
(3) Cicero, De reye Alex, C. A. H., IX, p. 388 .
(4) Trog., Prol., XL .

مصر الجديد (بطلميوس الثاني عشر) لقب « نيوس ديونوسوس » نسبة إلى بطلميوس الرابع – كما لقب في بعض المصادر بلقب « أوليتيس » أي الزمار[١] .

ويلاحظ أن روما لم تعترف بالملك الجديد ، زاعمة أن بطلميوس الحادي عشر قد ترك وصية أورث فيها مصر لروما – وإن كان يصعب صدق ذلك لفترة حكم بطلميوس الحادي عشر القصيرة[٢] . بيد أن تلك المشكلة أصبحت ماثلة في أفق السياسة الرومانية وأصبحت مجالاً للصراع بين الأحزاب الداخلية في روما نفسها ، والتي وجدت في تلك المشكلة نقطة للضغط على الخصوم في محاولة لإضعاف مركزهم[٣] . وعلى ذلك فإن سباق الإعتراف بملك مصر كان من نصيب قيصر ، الذي استصدر قانوناً للإعتراف ببطليموس الزمار[٤] (ملك الاسكندرية – de rege alexandrino) ، وتنفيذاً لهذا القانون ، عقدت معاهدة تحالف مع مصر ووضعت نسخة منها في سجلات الكابيتول[٥] .

ويلاحظ أن الصراع الحزبي في روما كان يضع مملكة مصر تحت كل حساب وخاصة قبرص التي كانت تحكم من خلال شقيق الزمار منذ عام ٨٠ ق. م. وكان من بين قوانين « قلوديوس » نقيب العامة في روما ، قانون تقرر بمقتضاه ضم قبرص إلى روما ، ومصادرة أملاك التاج هناك لصالح الخزانة الرومانية[٦] .

كل ذلك ولم يحرك بطلميوس الزمار ساكناً ، فقد كانت قبرص آخر ممتلكات مصر الخارجية وفي حوزتها منذ عهد بطلميوس الأول . وإزاء ذلك كان تذمر السكندريين الذين طلبوا إلى بطلميوس إما أن يسترد قبرص من الرومان وإما أن يقطع علاقته بمثل هؤلاء الأصدقاء . ولما لم يستطع الملك تهدئة ثائرة السكندريين – فر إلى روما طلباً للعون[٧] .

---

(1) C. A. H., LX, p. 388 .

(٢) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٦٧ .

(٣) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٧٠ وما بعدها .

(٤) إبتاع بطليموس الزمار تأييد قيصر بمبلغ كبير قده ٦٠٠٠ تالنت (راجع) .

- Suetonius, Caesar, 54 .

(5) Cicero - Pro Robirio Postumo, 3, Caesar, B. Civ., III, 108 .

(6) Liv., Epit., CIV, Dio Cass., XXXVIII, 30 .

(7) Dio Cass., XXXIX, 12, Bouché - Lecpercq, II, pp. 142-3 .

وقد أحسن « بومبي » وفادة بطلميوس الزمار في روما ، من أواخر عام ٥٨ إلى أواخر عام ٥٧ ق. م. – حيث إشترى ذمم رجال السناتو بالرشاوي والوعود . ولما كانت موارد مملكته قد نضبت ، فإنه إستدان مبالغ كبيرة من الممول الروماني « رابيريوس بوستوموس » (Rabirius Postumus)[١] .

وأمام غيبة بطلميوس الزمار في روما – فقد أقام السكندريون مكانه على العرش ابنته « برنيقي الرابعة »[٢] . ويذكر لنا « بورفيريوس » أن السكندريين لم يقدموا على إقامة خلف لبطلميوس الزمار إلا بعد أن طالت غيبته في إيطاليا – حتى أنهم أصبحوا لا يتوقعون عودته . وأن « برنيقي » لم تحكم بمفردها بل شاركتها في الحكم كليوباترة « تروفانيا » – التي يرى البعض أنها أم « لبرنيقي » – وإن كان البعض الآخر يرى أن كليوباترة « تروفاينا » قد توفيت حوالي أواخر عام ٦٩ ق. م.[٣] .

ولما كان السكندريون غير راغبون في عودة الزمار – فقد لجأ إلى طلب العودة من « جابينيوس » حاكم سوريا ووعده بمكافأة مالية – إذا حقق طلبه بالقوات التي كانت تحت إمرته[٤] . وقد غزا « جابينيوس » مصر في ربيع عام ٥٥ ق. م. ، ومعه بطلميوس الزمار ، وقد كانت مهمة « جابينيوس » سهلة – إذ إستسلمت الحامية اليهودية في بلوزيون أمام الجيش الروماني – الذي زحف بعد ذلك إلى الاسكندرية حيث درات المعارك لصالح بطلميوس . وتمدنا المصادر بأن تاريخ عودة بطلميوس إلى الحكم يرجع إلى ٢٢ من إبريل عام ٥٥ ق. م. وقد كانت من أهم أعمال بطلميوس الثاني عشر بعد إستعادة عرشه هو إعدام إبنته برنيقي الرابعة ، وإشراك أكبر أولاده في الحكم واللذين أوصى بأن يخلفاه على العرش وهما كليوباترة السابعة ، وبطلميوس الثالث عشر .

ولما كان بطلميوس الثاني عشر ملزم بسداد ديون « رابيريوس » الذي أقرضه المال أثناء إقامته في روما – وأمام سوء حالة الخزانة الملكية – فقد عينه بطلميوس وزيراً

(1) Strabo, XVII, 796, Dio Cass., XXXIX, 14, Bevan, p. 355 .
(2) Dio Cass., XXXIX, 13 .

(٣) راجع عرض إبراهيم نصحي وتحليله نحو حكم كليوباترة برنيقي ، وتروفانيا – جـ ١ . ص ٢٧٨ وما بعدها .

(4) Cicero, Pro Robir. Post., 8 et 11, Plut., Anton, 3 .

للمالية ، وقد إستغل « رابيريوس » مركزه ووجود الحامية الرومانية التي تركها جابينيوس لحماية الملك في إعتصار دافعي الضرائب . وإزاء وجود حامية رومانية في مصر وتربع وزير روماني على خزائن الدولة ، لم تكن حال مصر أسوأ مما لو كانت قد ضمت نهائياً إلى الامبراطورية الرومانية[١] .

ولقد قامت الثورات للإنتقام من « رابيريوس » الذي فر إلى روما خالي الوفاض ، بعد أن هرب أكثر أمواله إلى الخارج ، لكي يلاقي مرحلة من المحاكمات والنفي مع صديقه « جابينيوس » كرد فعل لما اقترفاه من مخالفات[٢] . أما بطلميوس الزمار فقد توفي في ٢٢ مارس عام ٥١ ق. م. مكروهاً من شعبه ، ومحتقراً من الرومان[٣] .

كليوباترة السابعة

ولقد تولت كليوباترة السابعة الحكم مع أخيها بطلميوس الثالث عشر طبقاً لوصية والدهما - وأن كانت روما قد تدخلت لتحقيق تلك الوصية خوفاً من عدم إحترام السكندريين لها[٤] . وبما كانت تتصف به كليوباترة من القدرة والكفاءة والشهامة في الحكم فقد كان لها دورها الإيجابي أيضاً في الصراعات في روما نفسها - ولا أدل على ذلك من وقوفها إلى جانب « بومبي » في صراعة على السلطة في روما (حيث أمدته بخمسين سفينة وبكمية كبيرة من القمح وقوة قوامها ٥٠٠ من الرجال[٥] . وربما ذلك ما قلب السكندريين عليها وأتهموها بالخيانة وثاروا عليها مما اضطرها إلى الفرار[٦] .

وتحدثنا المصادر بأن « بومبي » قد فر إلى مصر حيث قتل على يد رجال جابينيوس[٧] ، وأن ذلك الخبر قد أحزن « قيصر » عند وصوله إلى الاسكندرية في ٢ من

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٢٩٠ .

(2) C. A. H., p. 622 .
(3) Cf., Cicero, Ad Fam, VIII, 4, 5, Bouché - Leclercq, II, pp. 171 - 2 .
(4) Caes., B. Civ. III, 108 .
(5) Appian. B. Civ. II, 49, 71 .
(6) Liv., Epit., CXI .
(7) Caesar. Bell. Civ., III, 104 .

أكتوبر عام ٤٨ ق. م. - وبرغم الصراع الذي حدث في الاسكندرية بين السكندريين وجنود قيصر - إلا أن تطور الأحداث كان في صالح كليوباترة التي وجدت في قيصر حليف لها للوصول إلى الحكم[١] .

بيد أن الأمن لم يستتب ، وخاصة شعور السكندريين بنوايا روما في التدخل في حكم مصر - وبرغم ما أبداه قيصر من حسن نية بمصالحة كليوباترة السابقة وشقيقها الملك بطلميوس الثالث عشر - إلا أن الشعور بالإستياء في الاسكندرية قد عجل بروح الإنتقام من قيصر ، الذي تحصن بالقصور الملكية ، فأثار ثائرة السكندريين الذين إتحدوا مع قوات « بوثاينوس » و« أخيلاس » الأوصياء على العرش - ودارت المعارك التي عرفت بحرب الاسكندرية ، والتي كانت من أسوأ آثارها إحراق المكتبة الكبرى بالاسكندرية[٢] . ولقد وصلت الإمدادات من جيش قيصر في آسيا بقيادة « ميثريداتيس البرجامي » ، وقد انضم إلى جيش النجدة قوات من اليهود بقيادة « أنتيباتروس » وقوات من الأعراب بقيادة « يامبليخوس - Iamblichos »[٣] . حيث هاجم الجيش الاسكندرية ، ودارت موقعه حامية لم تلبث أن تحولت إلى مذبحة مروعة قضى فيها على الجانب الأكبر من الجيش السكندري ، كما أن الكثيرين ممن سلموا من القتل هلكوا غرقاً في أثناء تقهقرهم ، وكان بطلميوس في عداد هؤلاء الغرقى[٤] .

وبانتصار قيصر الحاسم والسريع ، فقد ألقى الاسكندريون أسلحتهم وهجروا معاقلهم - فقبل قيصر إستسلامهم وعفا عنهم . وبعد أن أصبح قيصر على هذا النحو سيد الاسكندرية ومصر ، نفذ الوصية التي تركها بطلميوس الزمار ، فأقام على العرش كليوباترة وأخاها الأصغر بطلميوس الرابع عشر ، وأقصى عن مصر أختها الصغرى أرسنوي[٥] . وتمدنا المصادر بأن كليوباترة قد تزوجت « قيصر » وأنجبت منه عام ٤٧ ق. م. - الطفل الذي أطلق عليه السكندريون اسم « قيصرون »[٦] .

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٣٠٢ وما بعدها .
(2) Caesar. B. Civ., III, 111 .
(3) Strabo. XIII, 625 .
(4) Dio. Cass., XLII. 43 .
(5) Dio. Cass., XLII, 19 .
(6) Plut., Caes., 49 .

كليوباترة تشارك في الصراع في روما

وربما كانت لسياسة كليوباترة السابعة وتدخلها إلى جانب قيصر في روما هى حجر الزاوية في نهاية مملكة البطالمة . حيث ظهرت بمظهر المناصر لقيصر في صراعه على السلطة في روما – وهذا ما أدى بإصرار قادة روما على القصاص منها وسرعة ضم مصر إلى حوزة الامبراطورية الرومانية .

وقد قدمت كليوباترة كل ما تملك مصر من جيوش ومؤن وسفن لقيصر في صراعه في آسيا الصغرى ، وضمه لمملكة القرم[١] . وقضائه على أعدائه في شمال افريقيا[٢] ، وعندما أصبح قيصر على هذا النحو سيد العالم ، خفت إلى روما وبصحبتها أخوها الصغير بطلميوس الرابع عشر – حيث أدمجها قيصر في عداد الحلفاء والأصدقاء للشعب الروماني[٣] ويطلعنا « ديون كاسيوس » بأن كليوباترة بعد عودتها من روما بقليل أشركت ابنها معها في الملك وعملت على أن يعترف به الرومان ملكاً شرعياً[٤] . وإن كانت هذه الأخبار من المستبعد تصديقها خاصة وأن كليوباترة عادت إلى مصر بعد مصرع قيصر في منتصف مارس عام ٤٤ ق. م.[٥] . ويحلل المؤرخون سرعة عودة كليوباترة إلى مصر ، هو خوفها أن يصدر السناتو قراراً بضم مصر إلى الامبراطورية الرومانية وتعتبر كليوباترة في حكم الملوك المقهورين وعرضه لأن تودع في غياهب السجن – خاصة وبعد أن تمكن القنصل « انطونيوس » من السيطرة تدريجياً على ناصية الحال في روما ، ودخوله في الصرع مع « أوكتافيانوس » (حفيد الأخت الصغرى لقيصر ، وبمقتضى وصية قيصر ابنه بالتبني ووارثه)[٦] .

وتمر الأحداث في روما إلى الهاوية وخاصة بعد قيام الحكومة الثلاثية الثانية بين « أوكتافيانوس » و« أنطونيوس » ، و« لابيدوس – Lepidus » حاكم ولايتي الغال

---

(1) Plut., Caes., 50 .
(2) C. A. H., IX, pp. 675 - 90 .
(3) Dio. Cass., 49, 52 .
(4) Dio. Cass., XLVII, 31, 5.
(5) Suet., Caes., LXXIX - LXXX .
(6) Dio. Cass., XLIV, 35 .

وأسبانيا[١] . وأن مراحل سفك الدماء والصراع على حكم روما قد وضع كليوباترة في موقف حرج - سرعان ما تبدد أمام لقائها لأنطونيوس في قليقيا[٢] - ثم بعد زيارته لمصر في شتاء عام ٤١ - ٤٠ ق. م.[٣] ، وما ترتب على تطور تلك العلاقة التي تحاكى بها وبالغ في وصفها الكثيرون .

ويطلعنا « بلوتارخ » بأن كليوباترة أنجبت من « أنطونيوس » توأمين شبهها فيما بعد بالتوأمين السماويين : الشمس والقمر ، ولذلك سيما « اسكندر هيليوس - Helios = الشمس » ، وكليوباترة سليني - Selene = القمر »[٤] . وأن انطونيوس برغم زواجه في روما من « أوقتافيا » فقد اعترف بزواجه بعد ذلك من كليوباترة وبأبوته للتوأمين - وذلك في خريف عام ٣٧ ق. م.[٥] . ولقد كان هدية كليوباترة من زوجها انطونيوس إعادة بناء امبراطورية البطالمة . وأن انطونيوس لم يستطع أن يمنحها إلا الأماكن التي كانت الظروف تسمح بها - حيث منحها إمارة « خالكيس - Chalcis » ، وإقليم « قليقيا - تراخيا - Cilicia - Tracheia » ، وقبرص ، والجانب الأكبر من شواطئ فلسطين وفينيقيا[٦] .

بذلك عادت الامبراطورية البطلمية إلى ما كانت عليه بفضل سياسة كليوباترة على أنطونيوس ، وربما ذلك ما شعرت به كليوباترة نفسها - وأنها قد ملكت بالفعل الامبراطورية الرومانية نفسها ، وقد كان ذلك حافزاً في أطماع كليوباترة للقضاء على « أوكتافيانوس » نفسه . فحفزت انطونيوس لمحاربته . الذي بدأ بنقض معاهدة التحالف الثلاثي وإعتدائه على أرمينيا عام ٣٤ ق. م.[٧] .

وقد أثار ذلك الشعور القومي في روما ، وخاصة مجلس « السناتو » الذي وجد في شخصية « اكتافيانوس » الخلاص من انطونيوس وكليوباترة وشموخ الامبراطورية على ما كانت عليه .

---

(١) راجع إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٣٢٢ وما بعدها .
(2) Plut., Anton., 25 - 27 .
(3) Plut., Anton., 28, O. G. I. S., 195 .
(4) Plut., Ant., 36 , Dio. Cass., XLIX, 32 .
(5) Dio. Cass., XLIX, 32 , C. A. H., pp. 54 - 5, 68-90 .
(٦) إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٣٤٣ .
(7)Liv., Epit., CXXXI, Dio. Cass., XLIX, 39 .

المعركة الفاصلة :

ولقد عمل « أوكتافيانوس » على تقوية مركزه في روما ، وجمع المال اللازم للحرب . وما أن أشرف خريف عام ٣٢ ق. م. على نهايته حتى كانت إيطاليا وكذلك الولايات الغربية (صقلية وسردينية وافريقيا وبلاد الغال وأسبانيا) على أهبة الإستعداد للحرب – وإعلان الحرب على كليوباترة نفسها[١] .

ولقد كانت القوات التي جمعها أنطونيوس ، ليواجه بها « أوكتافيانوس » تتألف من أسطول كبير يزيد عدد سفنه عن ٥٠٠ سفينة ، كان بينها ٦٠ سفينة مصرية ، ومن جيش قوامه ٧٠,٠٠٠ من المشاة ، و ١٢,٠٠٠ من الفرسان[٢] . حيث وصلت هذه القوات إلى الساحل الأيوني في سبتمبر عام ٣٢ ق. م. – بينما كان الجانب الأكبر من الأسطول في خليج « آرتا – Arta » الضيق ، والجانب الأكبر من الجيش في شبه جزيرة « أكتيوم » . بينما حشد « أوكتافيانوس » أسطول يزيد عدد سفنه على ٤٠٠ سفينة بقيادة « أجريبا »[٣] . حيث حدثت أولى الصدامات في المناطق الأمامية من أكتيوم – وحوصر الأسطول الأنطوني في خليج « آرتا » . مما دفع أنطونيوس إلى الإنتقال مع بعض قواته من « أكتيوم » وعسكر أمام « أوكتافيانوس » وحاول تضييق الخناق عليه . بيد أن وضع « أنطونيوس » الحرج قد أفضى إلى هجر كثير من رجال وأمراء الدول الخاضعة له والحليفة[٤] . فتزعزعت ثقته وأصبح يتشكك في ولاء كل الذين حوله – وقد زاد مركزه حرجاً عاملان ، كان أحدهما هو تفشي المرض بين جنوده وبحارته لأنهم قد تأثروا بفترة الشتاء حول خليج آرتا[٥] ، والعامل الآخر هو نقص المؤن نتيجة لنجاح العدو في قطع الإمدادات[٦] .

وقد كانت خطة أنطونيوس وكليوباترة أن المعركة القادمة يجب أن تكون بحرية –

(1) Dio., Cass., L, 5, Plut., Anton., 60, 1.
(2) Cf., Tarn, Class, Quart., XXVI, 1932, p. 75 .
(3) Cf., Kromaer, Hermes, XXXIV, 1899, pp. 105, LXVIII, 1933, pp. 631-383, C. A. H., X, pp. 100-106 .
(4) Dio. Cass., L. 13, Plut., Anton., 63 .
(5) Dio. Cass., L, 11, 2, 12, 8, 15, 8 .
(6) Dio. Cass, L, 14, 4 .

وذلك بإيعاذ من كليوباترة التي حاول معها « قانيديوس » قائد جيوش أنطونيوس من أقناعها بالعودة وخوض المعركة براً – ولكنها أصرت على خوض المعركة بحراً[١] .

ويبدو أن أنطونيوس قد اتفق مع كليوباترة على خطتين ، كانت إحداهما هى دحر « أوكتافيانوس » بحراً ، والأخرى هى الهرب إذا فشلت الخطة الأولى[٢] .

وفي ٢ من سبتمبر عام ٣١ ق. م. . بدأت المعركة البحرية في « أكتيوم »[٣] . حيث احتشدت السفن عند مدخل المضيق . يتولى « أنطونيوس » ميمنة الأسطول ، و « سوسيوس » ميسرته ، بينما وقفت كليوباترة بسفنها في المؤخرة[٤] . فأمر « أنطونيوس » جناحه الأيسر بالتقدم والإشتباك مع جناح « أوكتافيانوس » الأيمن – بينما أطبق « أوكتافيانوس » بجناحيه على شكل هلال ويطوق قوات الجناح الأيسر لأنطونيوس . ودارت المعركة بوحشية ضارية من أجل البقاء أو الفرار . ونظراً لطول مدة المعركة فإن كليوباترة عجزت عن الإنتظار لمعرفة مصير المعركة وفرت هاربة فجأة وأعطت الإشارة لأتباعها لمتابعتها في الفرار – ولما أحس انطونيوس بذلك تبعها هو الآخر[٥] .

وقد كان جيشا الفريقين محتشدين على شاطئ البحر يشاهدان سير المعركة دون حراك ، وما كاد القتال ينتهي حتى أمر « أوكتافيانوس » جيش خصمه أن يلقي السلاح . وقد دامت المفاوضات على شروط التسليم سبعة أيام[٦] .

بذلك عادت كليوباترة إلى الاسكندرية مرفوعة الرأس – لكي توهم الناس بالإنتصار ، بينما ذهب أنطونيوس إلى قورينائية . ثم عاد إلى الاسكندرية – لتدارس الموقف وحشد قوات الدفاع ، وفي ٣١ من يوليو وصلت قوات « أوكتافيانوس » إلى الاسكندرية التي استبسلت في الدفاع عن نفسها ، بينما إختبأت كليوباترة في مقبرتها

(1) Plut., Ant., 63, 3 - 5 .
(2) Tarn, J/ R. S., XXI, 1931, pp. 178-199, C. A. H., X, pp. 100-106 .
(3) Dio. Cass., LI, 1, 1.
(4) Plut., Ant., 65 - 66 .
(5) Dio., Cass., L, 33, 1-3 .
(6) Plut., Ant., 65, 2, 68, 3 .

الملكية الخاصة . ولما لم يجد « أنطونيوس » بدأ من الصراع أغمد سيفه في بطنه وإنتحر[1] .

وقد سمح « أوكتافيانوس » لكليوباترة بدفن « أنطونيوس » - وأمام حزن دفين إنتحرت كليوباترة[2] - لتنهي مرحلة من الصراع الدموي الطويل ، ونهاية تاريخ دولة عريقة ، وحقبة من حقبات تاريخ مصر السياسي .

(1) Dio., Cass., LI, 10, 2-9, Plut., Ant., 76 - 77 .

(٢) عن إنتحار كليوباترة راجع إبراهيم نصحي (جـ١) . ص٣٧٥ وما بعدها .

الفصل الثالث

السياسة الدينية للبطالمة

من المعروف أن البطالمة قد اتبعوا سياسة دينية فريدة ومميزة أثناء حكمهم لمصر . وأن تلك السياسة قد اتسمت بطابع متغير طبقاً لظروف البطالمة السياسية داخلياً وخارجياً . وربما كانت تلك السياسة الدينية من أهم ركائز دولة البطالمة في حكمهم لمصر .

وإستناداً إلى ما درج عليه نحو تقسيم عهد البطالمة إلى قسمين :

عهد البطالمة الأوائل ، وعهد البطالمة الأواخر بين مرحلتي القوة والضعف ، فإن ذلك كانت له أيضاً ملامحه الواضحة نحو إنعكاس هذا التقسيم في سياسة البطالمة الدينية .

(أ) سياسة البطالمة الأوائل الدينية

ونظراً لسياسة البطالمة الأوائل في بناء دولتهم – فقد كان ذلك يتطلب مقومات بناء الدولة ، والتي تعتمد أساساً على أمنها وإستقرارها . ولا شك أن هذا الأمن والإستقرار كان يتطلب سياسة حكيمة للتقرب إلى الشعب المصري وإحتوائه . ولقد فهم البطالمة أن المصريين شعب من الشعوب التي تحترم مقدساتها . ومن ثم كان للبطالمة سياسة مميزة لإحتواء الشعب المصري من خلال إحترام مقدساتهم الدينية . وربما ذلك كان واضحاً قبل ذلك لدى الاسكندر الأكبر الذي قدم القرابين في معبد فتاح إلى الآلهه المصرية والعجل المقدس ، وتوج نفسه على نهج الفراعنة القدماء[1] . وقدم القرابين إلى معبد آمون في سيوة[2] . كما أنه وضع أساس معبد إيزيس في الاسكندرية[3] . وشيد في معبد الأقصر أمام قدس الأقداس ، فكان قاعة ذات أربعة أعمدة ، هيكلاً صغيراً

---

(1) CF., Bevan, P. 3 .

(٢) راجع إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ١٤ وما بعدها .

(3) CF., Arrian, III, 1, Fraser. I, PP. 3, 23, 193, 248, 260, 265, 272, - 2 .

مصرياً في عمارته وزخرفته . ويزين هذا الهيكل صور تمثل الاسكندر في حضرة الآلهة « آمون » و« خنسو »[١] . وأصلح مدخل البوابة التي كانت تشكل الواجهة الغربية في معبد الكرنك[٢] ، وأنشأ معبداً في الواحة البحرية[٣] .

بطلميوس الأول :

وبمجرد تولي بطلميوس ولاية مصر حتى بادر بإظهار إحترامه للديانة المصرية بأن تبرع بمبلغ خمسون تالنت للإحتفال بجنازة أحد العجول المقدسة[٤] . كما أعاد إنشاء قدس الأقداس في معبد الكرنك باسم « فيليب ارهيدايوس »[٥] . كذلك شيد بطلميوس هيكل في بني حسن (انتيا) ، وقد صور الملك في أعلى واجهة الهيكل راكعاً يقدم تمثال « الصدق » إلى الآلهة « باشت – Pasht » ، ووقفت الآلهة حتحور خلف الملك ، الذي صور أيضاً على أحد جانبي الباب في حضرة آمون وحورس ، وعلى الجانب الآخر في حضرة تحوت وخم (Chem)[٦] . كما أقام بطلميوس بوابه أمام معبد الفنتين ، صور عليها الاسكندر الرابع وهو يتعبد إلى الاله « خنوم »[٧] . كما تمدنا المصادر بأن بطلميوس الأول زيادة في تعجيل وإحتراك الديانة المصرية والمعتقدات القديمة فقد حمل الألقاب الفرعونية مثل ملوك الفراعنة القدامى – وأنه يمكن الجزم بأنه حمل على الأقل لقبين من الألقاب الفرعونية وهما اللقب الرابع (نسوت بيتي) ، واللقب الخامس (سارع) = (مري رع ستب ان آمن) أي محبوب رع ، المختار من آمون[٨] .

بطلميوس الثاني :

وقد كان بطلميوس الثاني (فيلادلفيوس) يدرك مدى أهمية الديانة في دعم

---

(1) Cf., Noshy, Arts im Ptolemaic Egypt. p. 67 .

(٢) راجع إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٢٩ .

(3) Fakhry, Baharia Oasis, 1950. p 19. 41 ff .

(4) Diod., I. 84, Bevan, p. 183 .

(5) Cf., Murray, Eg. Temples, pp. 71, 80 .

(6) Mahaffy, Op. Cit., p. 70 .

(٧) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٣٢ .

(٨) راجع إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٤٠٤ .

صرح دولته - حيث أنشأ عبادة الاسكندر الأكبر ليستمد منها السلطة المطلقة . وأنشأ عبادة الثالوث المقدس للتقريب بين المعتقدات الدينية للمصريين والإغريق . كما أمر بعبادة بطلميوس الأول . وأنشأ حفل الاسكندرية كل أربعة أعوام ويعرف باسم « البطوليميا - Ptolemaieia » إجلالاً لذكرى أبيه المؤله بطلميوس المنقذ (سوتر)[١] . كذلك الحق بطلميوس الثاني أمه « برنيقي » مع أبيه المؤله[٢] .

ولقد أله بطلميوس نفسه هو وزوجته تحت إسم الالهين الأخوين (أدلفوي - Adelphoi)[٣] . وقد أقيم لهما معبد خاص في الاسكندرية[٤] كما أقيم لارسينوي معبد خاص في الاسكندرية بمفردها ، شبهت فيه بالآلهة الإغريقية « أفروديتي »[٥] . ويحتمل أنه كان يوجد لأرسينوي عدد من الهياكل في الاسكندرية أهمها رأس « زفوريون - Zephyrion » بالقرب من أبي قير[٦] . وأن مقر عبادة أرسينوي كان في مديرية الفيوم التي سميت بإسمها (مديرية أرسينوي)[٧] .

بطلميوس الثالث :

ولقد وضع بطلميوس الثالث تقليداً جديداً وهو أن ارتقى هو وزوجه إلى مصاف الآلهة في حياتهما وفي مماتهما بعبادة أسلافهما وعبادة الاسكندر الأكبر وقد آله بطلميوس الثالث وزوجه « برنيقي » بإسم الالهين الخيرين (يورجتيس Theoi Euergetes) أي الالهين الخيريين[٨] .

بطلميوس الرابع :

وفي العام السادس من حكم بطلميوس الرابع تزوج من أخته أرسينوي بعد موقعة

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٧٨ وما بعدها .
(2) Theocr., XVII., 16 ffm 121 ff .
(3) Jouguet, Mac. Imp., Op. Cot., p. 297 .
(4) Herondas, II, 26 - 36 .
(5) Fraser. I, pp. 25, 31, 226, 228 - 30 .
(6) Strab. XVII, 16 .
(7) P. Cai - Zen., 59041 .
(٨) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٨٤ .

رفع بقليل ، وأنهما رفعا إلى مصاف الآلهة بإسم الالهين المحبين لأبيهما (فيلوباتورز) ، بيد أنهما لم يقرنا مع الاسكندر والبطالمة المؤلهين في العبادة الإغريقية الرسمية العامة — إلا بعد العام السابع كما هو واضح من الوثائق[١] . وبذلك فإننا نرى أن العبادة التي أنشئت أصلاً لتأليه الاسكندر قد تطورت وشملت الحاكم وزوجته ثم اتسعت وأصبحت تضم عبادة الأسرة . وفي العام الثاني عشر من حكم بطلميوس الرابع أوجد عبادة جديدة تضم أمه مثلما كان لأرسينوي[٢] .

الثالوث المقدس

(سرابيس Serapis)

من الواضح لدينا أن بطلميوس الأول قد اتبع سياسة دينية مميزة تناسب سياسته في بناء دولته . خاصة وأنه كان يعلم أن ثروة مصر الإقتصادية وأمنها يتوقف على مساهمة كل من المصريين والإغريق سوياً في العمل على تقدم مرافق البلاد الإقتصادية . وأنه رأى من الضروري أن يؤلف بين قلوب هذين العنصريين[٣] في ديانة تجمع بين الطرفين .

ويتكون محور الديانة الجديدة من ثالوث[٤] يتألف من « سرابيس Serapis » « إيزيس — Isis »[٥] و « حاربوقراتس — Harpocrates »[٦] . حيث كان « حاربوقراتيس » ، و « إيزيس » الهين مصريين ، ومن ثم فقد أحس الإغريق بغربة هذا الاله — وكان من الضروري أن يكون كبير آلهة الديانة الجديدة معروفاً للجميع . وبالنظر

(1) P. Hamb., I. no. 26, pp. 112-5, Revillout, Chres. Demot. 3263, pp. 369 ff .

(٢) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٨٨ وما بعدها .

(3) Jouguet, Trois Etudes, 1944, pp. 120-5 .

(4) Plutarch, De Iside, 28 .

(5) Fraser, I, p. 246 .

(٦) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ١٧٧ .

في كافة الآلهة المصرية فإننا نجد مدى ما كان يتمتع به الاله « أوزوريس » حامي الموتى من إحترام لدى المصريين (فهو حامي الموتى خلال رحلتهم في مجاهل العالم الآخر ويكسبهم جانباً من خلوده) . وكان من الممكن إقناع الإغريق بأن الههم (ديونسيوس زاجوريوس) [Dionysos Zagreos) الذي قتله التيتان (Titanes) ونفخ زيوس في صورته ، لم يكن إلا صورة مقابلة لأيزوريس[١] . الذي كان يدعي (اسار - حابي = Asar-Hapi) ، أو (اوسارحابي = Osar-Hapi) ، ويدعوه الإغريق (أوزسوروابيس - Osaroapis) ، (سارابيس - Sarapis) - و (سرابيس Serapis)[٢] .

ويرى البعض أن « سرابيس » معبود الاسكندرية كان اله العالم الآخر الذي يعبد في المعبد المقام فوق مقابر العجول المحنطة قرب منف ، والذي أطلق عليه (سرابيوم منف)[٣] - والدليل على ذلك أن المعبد المصري القديم ، الذي أقيم (لأوزيريس - أبيس) بالقرب من منف قد أطلق عليه الإغريق منذ بداية عصر البطالمة إسم السرابيوم أي معبد « سرابيس »[٤] وهذا يرينا أن المصريين والإغريق يعبدون نفس الاله ، وإنما في صورتين مختلفتين تناسب كل صورة منهما معتقدات كل فريق .

وكان السرابيوم يتصل بمدافن العجول « أبيس » المتوفاة ، وكانت أجسادها المحنطة توضع في غرف نحتت في جوانب دهاليز تحت الأرض ، وكانت تخصص غرفة لدفن كل عجل يتوفى . وأما العجل أبيس الحي ، فإنه كان يوضع في هيكل في « منف » يدعي (أبيوم - Apieum) ، ويتصل بمعبد « فتاح » المقام في الأراضي الزراعية[٥] .

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ١٧٨ .

(2) Bouché - Leclercq. I, pp. 113 .

(3) Wilcken, Sarapis V. Osiris - Apis, in Archiv, III, 3, 1904, pp. 249 - 51 .

(4) Wiecken, U. P. Z., I, pp. 85 ff .

(٥) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ١٨٢ .

سرابيوم الاسكندرية :

لقد كانت الاسكندرية خلال عصر البطالمة هي عاصمة البلاد وكذلك المركز الأول لعبادة « سيرابيس – Serapis » . كما تمدنا المصادر بأنه كان يعهد إلى كهنة سرابيوم « منف » بتولي مناصب دينية في سرابيوم الاسكندرية[١] . ويعتقد البعض بأن ذلك المعبد كان تحت سيطرة رجال الدين المصريين ، وكانوا يدعونه معبد « أوزيريس – أبيس » في راقوتي[٢] .

ويرى البعض أن شعائر العبادة في هذا المعبد كانت وفق الطقوس المصرية غير تقديم « سرابيس » للإغريق في إطار إغريقي[٣] – يختلف عن الطقوس المصرية . وإن معظم طقوس سرابيس في الاسكندرية أم « منف » كانت إغريقية بحتة[٤] . وإن الغلبة كانت للعنصر الإغريقي في سرابيوم الاسكندرية الذي شيد على طراز إغريقي[٥] .

ويلاحظ أنه وجد إلى جانب سرابيوم منف والاسكندرية سرابيوم ثالث في (أبوبوس) = (العرابة المدفونة قرب البلينا) . ونستدل على ذلك من أنصاب الموتى التي زينت حسب التقاليد المصرية بمنظر يمثل أوزيريس ، وهو يستقبل الموتى ، ووجهت الأدعية التي على هذه الأنصاب باللغة الهيروغليفية[٦] ، أو بالديموتيقية[٧] إلى أوزيريس . وأما باللغة الإغريقية[٨] فإنها وجهت إلى سيرابيس . وقد وجدت أنصاب أخرى مماثلة في مقابر الفيوم وسقارة[٩] .

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ١٨٤ وما بعدها .
(2) Rev. Hist. Rel., 1909, pp. 292 - 3 .
(3) Schubart, Aegypten, pp. 81 ff .
(4) Youtie, p. 11, 28 .
(5) U. P. Z., I, p. 94 .
(6) Cairo - Cat., Stéles hierog. Ptol. et rom., no. 22122 - 40 .
(7) Cairo - Cat., Demot. Inschrigten, nos. 31091, 31098 .
(8) Cairo - Cat., Greek Ins., nos. 9208 - 11 .
(9) Hadtings' Encyc., Vol. 6, p. 311, fn. 7 .

البطالمة الأوائل يقلمون أظافر الكهنة :

لقد أيقن البطالمة الأوائل مدى ما كان يتمتع به الكهنة من منزلة وقوة وتأثير على الشعب المصري . وأدركوا أن رجال الدين أداة إذا تركوا لها حريتها فقد تؤثر على نشوب الثورات القومية في البلاد – أما إذا.كبحوا جماحها فإنها بدلاً من أن تشعل لهيب الثورات ، تصبح وسيلة لتهدئة خواطرهم . ولذلك ففي الوقت الذي حاول فيه البطالمة التقرب إلى المصريين من خلال إظهار إجلالهم في إحترامهم للآلهة المصرية – قيدوا رجال الدين بسلاسل من القوانين والقيود اخضعت سلطتهم وكسرت من نفوذهم لفترة طويلة .

ولقد بدأت أولى ضوابط الإشراف لتقليم أظافر الكهنة ، بإنشاء وظيفة جديدة في كل معبد من المعابد المصرية ، وهى وظيفة مراقب (Epistates) المعبد[١] . ويعتقد أن الملك هو الذي كان يعينه ، لينوب عنه في الإشراف على المعبد وإلتزاماته المالية نحو التاج ، وحسن التصرف في هبات الملك للمعبد ، والإشراف على إختيار وتعيين الكهنة[٢] .

كذلك كان من أهم ضغوط البطالمة على رجال الدين أنهم كانوا يبيعون الكهنة مناصبهم التي كانت لها موارد خاصة تدر على شاغليها دخلاً منتظماً (Karpeiai) هذا إلى جانب إلتزام الكهنة بدفع ضرائب عن هذا الدخل[٣] . ودفع ضريبة (Telestikon) عند رسامتهم[٤] . كما تطلعنا المصادر عن ضريبة أخرى كان يدفعها كهنة كل معبد من أجل مرتب سكرتير جماعتهم تسمى (grammatikon)[٥] وضريبة ثالثة كانت تجي لصالح دفع مرتب مراقب المعبد تسمى (epistatikon)[٦] . كما أن جماعات الكهنة كانت تدفع كذلك الضرائب المفروضة على سائر الجمعيات

(1) Wilcken, Grundzuge, I, p. 111, Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 82 .

(٢) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٥٠ .

(3) P. Mich - Zen., 9, P. Eleph., 14 .
(4) Otto, Priester Und Tempel, I, pp. 211, 212 .
(5) P. Tebt., 97 .
(6) Cf., Eilcken, Gr. Ostr. I, p. 366 .

(koinonika)[١] .

ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نغفل ما كان يتمتع به رجال الدين والمعابد من إمتيازات وعطاءات وهبات - أغدقها عليهم البطالمة - حيث كان البطالمة يخصصون للكهنة مرتبات يدفعونها سنوياً في شكل منح عينية ونقدية[٢] . وأن هبات ملوك البطالمة للمعابد كانت تشمل كذلك مخصصات إقامة الطقوس الدينية وكافة مطالب المعابد[٣] .

وتحدثنا المصادر بأن بطلميوس الثاني (فيلادلفيوس) قد زاد منحه السنوية للمعابد من ٦٢٥ تالنت إلى ٣١٢٥ تالنت[٤] على ملاحظة أن تلك الزيادة ربما كانت مقرونة بحرمان المعابد من بعض إمتيازاتها المادية ، وكذلك حرمانها الحصول مباشرة على دخل مواردها الرئيسية ، وذلك لكي يصبح الملك ولي نعمة الكهنة الذي يعتمدون عليه للحصول على رزقهم ، فيضطرون إلى الخضوع له والإخلاص في طاعته .

ولذلك فإنه يعتقد أنه قد صاحب زيادة تلك المنح حرمان المعابد من بعض حقوقها ومنها إسناد إدارة أراضي للحكومة ، وإلغاء إشراف المعابد وإحتكارها لصناعتي الزيت والمنسوجات الكتانية[٥] .

ويجب أن ننوه إلى أهم ما كان يتمتع به رجال الدين والمعابد من الهبات التي أجزلها لهم البطالمة - وهى حصيلة السدس من ضريبة « الأبومويرا Apomoira) من محصول الكروم[٦] . وإن كانت هذه الضريبة كانت تخضع إلى موقف البطالمة من رجال الدين - فتارة تشرف الحكومة على توزيعها على المعابد ، وتارة تترك للمعابد الإشراف على توزيعها وذلك راجع بطبيعة الحال لموقف البطالمة من رجال الدين في الفترة الأولى أو في الفترة الأخيرة من عصرهم[٧] .

(1) P. Tebt., 5, 1. 59 .
(2) O. G. I. S., .
(3) Cf., Bouché - Leclercq., III, pp. 210 - 11 .
(4) Hieronym., In Dan., XI, 5, p. 560 (Migne) .
(5) Tarn, p. 174 .
(6) Grenfell - and Mahaffy, Revenue Laws pp. XXVI, XXIX ff., 92 - 96, 114, 115, 118 - 121, 122 .

(٧) عن ضريبة الأبومويرا (راجع إبراهيم نصحي - جـ٢ - ص ٥٤ وما بعدها كذلك راجع عاصم حسين (الضرائب في مصر في العصر البطلمي) - القاهرة ١٩٧٧ - الأبومويرا - ص ٦٩ وما بعدها .

(ب) سياسة البطالمة الأواخر الدينية

وكما مر بنا من عرض لحالة البطالمة الأوائل وإنعكاس سياستهم على السياسة الدينية . فإن الفترة الثانية من عهدهم والتي تبدأ من الفترة الثانية من حكم بطلميوس بالرابع (فيلوباتور) قد اتسمت بروح العصر لتلك الفترة متأثرة بأحداث تلك الفترة ومؤثراتها وإنعكاس ذلك على السياسة الدينية .

وتطلعنا المصادر بأن ملوك البطالمة الأواخر قد كانت لهم سياستهم الدينية المكملة للسياسة التي اتبعها أسلافهم من إحترام وإجلال للمقدسات المصرية والإغريقية ، والتي تمثلت في تأليه أنفسهم على نمط أسلافهم وتشبهاً بملوك الفراعنة - هذا إلى جانب إشراك ملوك وملكات البطالمة في العبادة مع الآلهة المصرية(١) .

فقد قام بطلميوس الخامس (ابيفانس) بالإهتمام بالديانة المصرية تقرباً إلى المصريين الذين أحسوا بكيانهم ومكانتهم بعد موقف رفح عام ٢١٧ ق. م. - حيث خصص للمعابد دخلاً من المال والقمح ، وأمر بأن تحتفظ المعابد بكافة الموارد التي كانت لديها في عهد أبيه(٢) . وقدم الهدايا إلى « أبيس » وسائر الحيوانات الأخرى المقدسة . ودفع مبلغ كبير لزخرفة معبد أبيس . وأسس معابد وهياكل ومذابح ، وأهمها إسهامه في إتمام معبد أدفو العظيم(٣) . وأتم معبد (أر - هس - نفر) الذي بدأه أبوه والملك النوبي (ارجامنيس) في جزيرة فيلا(٤) . ويبدو أنه شيد مدخل معبد (امحوتب) في هذه الجزيرة - فقد صور على الجانب الأيسر من هذا المدخل أمام (امحوتب) ، وعلى الجانب الأيمن أمام الثالوث : خنوم ، وساتت Satet ، وأنوكيس Anuquis = عنقت ، وكذلك أمام أوزيريس وإيزيس وامحوتب(٥) .

أما عن عهد بطلميوس السادس فإننا نفتقر إلى النقوش الدالة على هباته للآلهة والمعابد ، وإن كانت لمساته تبدو واضحة في إسهامه في تشييد معبد إدفو(٦) . كذلك فقد

(١) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٢٦ وما بعدها .

(2) Bevan, p. 264 .

(3) Bevan, p. 274 .

(4) Mahaffy, History, p. 160 .

(٥) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٣٩ .

(6) Mahaffy, Empire, p. 240 .

شيد « فيلوميتور » معبد (سوبك وحورس) في كوم أومبو ، وبدأ بناء معبد « خنوم » في أسنا[١] وأضاف مدخلاً إلى معبد فتاح بالكرنك ، وأضاف بهواً إلى معبد أنطيوبوليس[٢] (قاو الكبير) . وأسهم في إكمال معبد « إيزيس » في فيلة[٣] . وبدأ في إقامة معبد لحتحور في نفس الجزيرة[٤] وأقام بوابة إلى الهيكل الذي أقامه الملك النوبي (أزخرامون – Azechramon) في دبود (Debod) التي تقع جنوبي فيلة[٥] .

وتظهر ملامح إنجازات بطلميوس الثامن بعد ذلك وأهتمامه بشئون الديانة المصرية للتقرب لرجال الدين وإستحالتهم إليه في فترة الإضطرابات التي حدثت بين أفراد الأسرة البطلمية . حيث قرر قيام الخزانة الملكية بدفع نفقات دفن العجول المقدسة ، وتأييد حق المعابد في اللجوء إليها (Asylia)[٦] . أما عن إسهامات هذا الملك في المنشآت الدينية فقد ظهر ذلك واضحاً بين نقوش معبد إدفو - حيث أتم الجزء الداخلي من المعبد[٧] . كما أقام هيكلاً للآلهة (أبيت – Apit) في الكرنك[٨] . وإضافات إلى معبدي دير المدينة ، ومدينة هابو[٩] . وأضاف حجرة الولادة إلى معبد كوم أمبو[١٠] . وأقام مسلتين صغيرتين من الجرانيت أمام معبد « إيزيس » في فيلة[١١] - بالإضافة إلى ما أقامه من دهليز من الأعمدة في هذا المعبد[١٢] . وأتم معبد حتحور في فية - وهو الذي بدأه أخوه بطلميوس السادس[١٣] .

وإذا ما إنتقلنا إلى أعمال ملوك الفترة الأخيرة من عهد بطلميوس التاسع (فيلوميتورسوتير) وبطلميوس العاشر (الاسكندر الأول) فيظهر ذلك من المنح الجليلة التي منحها ملوك هذه الفترة إلى المعابد المصرية[١٤] . وأهمها ما قدمه بطلميوس التاسع ومنحة لمعبد (أثريبيس – Athribis) حق حماية اللاجئين[١٥] . وما قام به من

---

(1) Noshy. Op. Cit., p. 72 .
(2) Bevan, p. 293 .
(3) Baikie, p. 752, 753 .
(4) Baikie, p. 755 .
(٥) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٤١ .
(6) Bevan, p. 186 .
(7) Mahaffy, Impire, p. 241 .
(8) Noshy, p. 67 .
(9) Baikie, p. 460 .
(10) Baikie, p. 753 .
(11) Baikie, p. 751 .
(12) Baikie, p. 753 .
(13) Baikie, p. 755 .
(١٤) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٤٢ .
(15) Bevan, p. 187, O. G. I. S., 761 .

إنشاءات دينية نحو إتمامه معبد الكاب ، وتشييده لأقبية معبد دندرة ، وأتم حجرة الولادة التي بدأها بطلميوس الثامن أمام معبد حورس في « إدفو » - وأضاف إلى هذا المعبد الفناء الخارجي ، بما فيه من أعمدة وعددها إثنتان وثلاثون عموداً . وإضافة إلى معبد « إيزيس » في فيلة . وتظهر كذلك لمسات هذا الملك في « تاليس » بالنوبة بالواحات الخارجة[١] .

أما إنجازات بطلميوس العاشر فقد انحصرت في إتمام ما بدأه أخوه من إكمال الجدار الخارجي لمعبد « أدفو » ، وإعادة بناء معبد دندرة[٢] .

ويستكمل بطلميوس الثاني عشر (الزمار) منجزات أسلافه فقد أتم بناء وزخرفة معبد أدفو[٣] - حيث وضع أبواباً برونزية للبوابة الكبرى لهذا المعبد - وزينها بمناظر تمثله وهو يضرب أعداءه في حضرة « حورس » آلة إدفو ، وزوجه « حتحور » الهة دندرة كما صور هذا الملك في عديد من المعابد في جزيرتي فيلة ، وبيجة ، وفي الكرنك ، ودندرة[٤] .

أما عن كيلوباترة السابعة آخر ملوك البطالمة ، وبرغم إنشغالها بالظروف السياسية ومحاولتها في توطيد أركان وقوة أمبراطوريتها أمام الرومان . فإنها لم تغفل كذلك أن تقدم بعض من إهتماماتها بالديانة المصرية - حيث إشتركت في موكب (بوخيس - Buchis) عجل « هرمونثيس » المقدس . وأقامت معبداً في هرمونثيس (أرمنت) - حيث سجلت عليه زخارف تبين أنها أنجبت قيصرون من الاله (آمون - رع) الذي خالطها في صورة يوليوس قيصر[٥] . ثم صورت نفسها هى وقيصرون على جدران معبد دندرة[٦] .

ويتضح لنا مما تقدم أن سياسة البطالمة الدينية كانت تتسم بصفة الإحترام

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ٢) . ص ٤٢ .

(2) Mahaffy, History, p. 217 .
(3) Maheffy, History, p. 226 .
(4) Mahaffy, Empire, p. 442 .
(5) C. A. H., X, p. 6 ; Maspero, Ann. Ecole Hautes Etudes, 1894, p. 22 .
(6) Murray, Eg. Temples, p. 61 .

للديانة المصرية منذ عهد بطلميوس الأول حتى آخر ملوك تلك الفترة . بينما اتسمت بسمات متغايرة تجاه رجال الدين الذين كانت لهم صفتهم القوية بين الشعب المصري . وذلك ما ظهر واضحاً من محاولة البطالمة الأوائل من إخضاع نفوذ الكهنة ومحاولة تقليم أظافرهم .

بينما ظهر معاكساً في عهد البطالمة الأواخر من محاولتهم كسب ود الكهنة – فقد كان لتضييق الخناق على الكهنة من العوامل الهامة في إندلاع لهيب الثورة في عهد البطالمة الأواخر ، مما حدا بهم إلى محاولة إكتساب ود الكهنة بكل الطرق . ويظهر ذلك اضحاً من قرارات عفو الملوك والأوامر الملكية التي أجزلت العطاء والهبات لكهنة المعابد وأعفتهم من كثير من الضرائب المجحفة[١] .

كذلك تمدنا المصادر بأن البطالمة الأواخر قد لجأوا إلى وسيلة أخرى لكسب ود الكهنة ، وهي القيام برسامتهم[٢] . وذلك يعطينا دليلاً على سياسة البطالمة تجاه رجال الدين . فبعد قبضة البطالمة الأوائل الشديدة الوطأة على الكهنة ، فإن البطالمة الأواخر اضطروا إلى تحرير الكهنة بالتدريج من القيود التي فرضها عليهم البطالمة الأوائل .

(١) راجع قرارات عفو ملوك البطالمة .

(2) Bevan, p. 183 .

موارد دخول المعابد

Προσόδοι τῶν ἱερῶν

المعابد أحد المؤسسات المستقلة فى مصر البطلمية : -

من المعروف أن البطالمة قد أدركو منذ الوهلة الأولى فور حكمهم لمصر أن الشعب المصرى - شعب عقائدى يحترم عقيدته وديانته التى رسخت فى تكوينه وبنائه منذ العصر الفرعونى - وأنه من أسباب حنق المصريين على الفرس وكرههم لهم يرجع إلى انتهاك الفرس لحرمة الديانة المصرية - لذلك فقد وضع الاسكندر والبطالمة نصب أعينهم الاعتراف بالديانة المصرية واحترامها والسماح للمصريين بحرية عبادة دياناتهم وممارسة شعائرهم التى توارثوها دون أية تدخل (١) - وربما قد سهل على البطالمة اتباع هذه السياسة ثلاث عوامل :

أولاً : شيوع فكرة الحرية الفكرية وحرية العقيدة خلال العصر الهيلنيستى بشكل شمولى .

ثانياً : طبيعة الأغريق فى إحترام الديانة المصرية .

ثالثاً : ما أملت عليه سياسة البطالمة فى حكم مصر من التقرب إلى الشعب المصرى عن طريق احترام عقائده وديانته (٢) - وأثر ذلك فى إستتباب الأمن والاستقرار فى حكم البلاد . وربما ذلك ما دفع البطالمة إلى اتباع سياسة دينية فريدة تمثلت بشكل كامل فى التشبه والتقرب من الديانة المصرية مع الاحتفاظ بالديانة

---

(١) راجع إبراهيم نصحى (تاريخ مصر فى عصر البطالمة) جـ ٢ - القاهرة ١٩٨١ - ص ص ٤ -٣٨ - كذلك راجع :

(٢) راجع إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٢ . ص ص ٣٨ - ٤٣ .

والعقيدة – والتى تمثلت فى ديانة الثالوث المقدس « سيرابيس » (١) . وقد كانت من سمات تلك السياسة الدينية وضع أسس وقواعد جديدة فى بناء الهيكل الدينى والعقائدى والذى تمثل فى رجال الكهنة الذين اكتسبوا مكانة رفيعة وأهمية خطيرة بين المصريين وأصبحوا بمضى الزمن هيئة وراثية ، كان الشرط الأول أن يكونوا من أسرة كهنوتية (٢) وإن كان من غير الضرورى على ابناء الكهنة أن يعتنقوا اثر آبائهم فى خدمة الآلهة (٣) . ويلاحظ أن رجال الدين كانوا يميزون بلباس خاص من الكتان ، ويحلقون رؤوسهم ولحاهم وشواربهم ويختتون – وكانوا يؤلفون جماعات تنتمى كل منها بمعبد من المعابد المصرية المتعددة والتى كانت تنقسم إلى ثلاث طبقات (٤) وإن كهنة كل معبد كانت تنقسم فى بداية الأمر إلى أربعة أقسام أو أربعة قبائل بلغة الأغريق القدامى – لكنه أضيفت قبيلة خامسة عام ٢٣٨ ق . م (٥) . وكان يسند إلى هذه القبائل بالاعمال الدينية فى كل معبد بالتناوب لمدة شهر (٦) .

---

(١) راجع إبراهيم نصحى (نفس المرجع) جـ ٢ ص ١٧٧ وما بعدها – كذلك راجع :

- Cf., Jouguet, Trois Etudes, 1944, pp. 120-5; Kiessling, Chronique, 49, 1948, p. 313; Zaki Ali, Et. Papyr., IX, 1971, p. 174; O. Weinreich Neue Urkunden Zur Sarapis - Religion, 1919; Hass (H), Bilderatlas Zur Religionsgeschichte, 9-11 Lief 1926; Hopfner (Th), Fontes Historiae Religionis Aegyptiacae, 1922-5; Wilcken (U), Urkunden der Ptolemäerzeit, I, 1922-7.

(2) Cf., Jouguet (P), L'imperialisme macédonien et l'hellenisation de l'Orient, Paris 1926, pp. 310-11.

(3) Bevan (E), A History of Egypt Under the Ptolemaic Dynasty, London, 1927, p. 177, n. 1.

(4) Jouguet (P), Mac. Imp., p. 311.

(5) Cf., Bouché - Leclercq (A), Histoire des Lagides, Paris, I-IV, 1903-1907, III, p. 64, fn. 3.

(6) Otto (W), Priester Und Tempel im hellenistischen Aegypten. Ein Beitrag Zur Kulturgeschichte des Hellenismus, Leipzig Berlin, I, 1905, pp. 179.

وقد كـان الكهنة ينقسمون إلى طبقات وفئات متباينة بالترتيب تبدأ بكبار الكهنة (Archiereis) فالعرافون بنبوءات الآلهة (Prophetai) فكهنة الباس تماثيل الآلهة فى المعبـد (Stolistai) ، فـحـملة الريش (Pterophoroi) فالكتبة المقدسون (Hierogrammateis) - ثم يلى ذلك بقيـة مـجموعـة افـراد القبائـل مـن الكهنة (We-eb) [١] .

ويلاحظ أنه قد وجدت إلى جانب قبائل الكهنة جماعات دينية كانت لها مهامها بجانب طبقة الكهنة « وإن كانت أقل مرتبة - ولا يعتبر أفرادها كهنة بالمعنى المعروف » - ولكل جماعة منها عمل معين - حيث اختصت احداها بشق بطون الموتى والتجهيز استعداداً لعمليات التحنيط (Paraschitai) ، والثانية لتحنيط الموتى من البشر والحيـوانات المقـدسـة (Taricheutai) ، والثـالثـة لتـقـديم القـرابين للموتى (Choachytai) ، والرابعة لحمل هياكل التماثيل الآلهية فى المهرجانات المقدسة (Pastophoroi) . كـما كـانت هناك الكاهنات أو النسـاء العـامـلات فى المعبد [٢] .

وتمدنا المصادر بكثير من جوانب الحياة المختلفة فى المعابد والتى كانت بمثابة وحدات مستقلة عن غيرها - لها اكتفاءها الذاتى ولها مذاهبها وطقوسها الخاصة التى تميـزها ، وتعـبـر عن وجـهـة نظرها فى الديانة . وكـان يوجـد فى كل مـعـبـد من المعابد الكبيرة كاهن أكبر من المرجح انه كان ينتخب من قبل كهنة المعبد للإشراف عليهم جميعاً [٣] - هذا وإن كان الملك يعتبر فى كل معبد ابن الاله المحلى وكاهنه الأول . وإن كنا نجد أحيـاناً عدد من المعابد الصـغيرة تحت إشراف شخص واحد من طبقة

(1) Cf., Bevan (E), op.cit., pp. 178-179.

(٢) مثال ذلك التوأمتان المشهورتان فى سرابيون « منف » واللتان كانتا تقومان بالبكاء على العجل أبيس الميت - وتقديم القرابين للإله « امحوتب » - راجع :

- Bevan, op.cit., p. 179.

(3) Cf., Bevan (E), Ibed., p. 179; Oertel (E), Die Liturgie, Studien Zur Ptolemaischen U. Kaisser - Lichen Verwältung Aegyptens, Leipzig 1917, p. 407.

المعبريين عن بنوءات الآلهة (Prophet) [١] . وكان يساعد الكاهن الأكبر فى إدارة المعبد مجلس يختار من قبل قبائل الكهنة كل عام - بحيث يمثل كل قبيلة خمسة من بين أفرادها [٢] . وكان الكهنة فى جميع انحاء البلاد يرسلون من ينوب عنهم فى المناسبات المختلفة - خاصة عند عقد المؤتمرات التى كانت تسرى قراراتها على كل المعابد المصرية[٣] .

ويجب أن ننوه أنه رغم استقلالية المعابد كوحدات (مؤسسات) فى الدولة - إلا أن البطالمة كانوا يقومون بالاشراف عليها ويفرضون عليها الضرائب المختلفة مثل (ضريبة الأردب artabieia) العقارية على أراضى المعابد المنزرعة حبوبا غذائية [٤] . وضريبة « الكراميون - Keramiom » عند كل آرورة من الأراضى المزروعة كروما [٥] .

الاستقلال الاقتصادى للمعابد :

كانت للمعابد استقلاليتها الاقتصادية خلال العصر البطلمى ، وربما تلك الظاهرة كانت قائمة ايضا منذ العصر الفرعونى - بيد أن البطالمة قد حددوا للمعبد بعض الاختصاصات الاقتصادية الظاهرة من خلال النظام الاقتصادى عامة . وقد تمثلت تلك الاستقالية من خلال :

---

(١) مثل ما كان يوجد فى معابد « فيله - Phipae » ، و« الفنتين - Elephamtine » و « أباتون - Abaton » فى النصف الثانى من القرن الثانى قبل الميلاد - راجع :

- O.G.I.S., No. 111.

(2) Cf., Bouché - Leclercq. III, 269; Bevan, p. 210; Jouguet (P), Mac. Imp., p. 322.

(٣) عقد مثل هذا المؤتمر فى عهد بطلميوس الثالث فى مدينة (كانوب) - ثم بعد ذلك فى مدينة (منف) راجع :

- Cf., Bevan (E), op. cit., p. 180.

(4) Cf., Preáux (C), L'Economie Royal des lagides, Bruxelles 1939, P. 483; - إبراهيم نصحى (جـ٣) ص ١٨١ - ١٨٢

(5) Cf., O.G.I.S., 90. I. 30.

١ - منح البطالمة للمعابد (أراضى هبات - γῆ ἐν δωρεα) ، والتى عرفت بأسم أراضى المعابد (γῆ ἱερά) . وأن تلك الأراضى كانت مخصصة لكل بعد - يستغلها لصالح المعبد نفسه ويقوم بزراعتها عن طريق عمال يعملون من أجل تحقيق عائد انتاجى للمعبد - وإن كانت كثير من الظواهر تثبت أن أراضى المعابد كانت تحت الإشراف الملكى ، وخاصة من خلال إخضاعها للدورة الزراعية وأن تلك المنتجات من المحاصيل المختلفة كانت تخزن فى مخازن المعبد كطعام للكهنة ورجال الدين بمختلف طبقاتهم وكذلك للعمال المقدسين الذين كانوا يعملون ويقيمون داخل المعبد إقام شبة دائمة - وأن المعابد كانت تقوم بزراعة الحبوب والكروم والنخيل والبقوليات [١] .

٢ - الصناعات التى كانت تصنع فى المعابد وتفضى عليها استقلالية خاصة . مثل صناعات المنسوجات الكتانية ، صناعات عصر الزيـ والتى كانت تخضع لأشراف الملك والمشرفين من قبل الحكومة ، الذين كانوا يز ن احتكار الملك لعصر الزيوت فى معاصر المعابد ويقومون بقفلها وختمها منعاً من استخدامها دون المواعيد والاشراف المقرر . ومع ذلك فقد كانت الصناعة تؤكد استقلالية المعابد بصناعة عصر الزيوت سواء من الكتان أو الحبوب الزيتية المختلفة ، هذا إلى جانب صناعة الخبز والجعة والطوب وقطع الاحجار [٢] .

- أضف إلى ذلك صناعة النبيذ الذى كان يصنع داخل المعبد من خلال حصيلة المعبد من ضريبة « الأبومويرا » أو غير ذلك من القرابين .

- وقد كان محظوراً على المعابد بيع منتجات صناعتها للجمهور ، مما يضيف عليها صفة الاستقلالية الذاتية [٣] .

(1) Cf., Rostovtzeff (M), The Social and Economic History of the Hellenestic world, 3 Vols, OxFord 1941, PP. 277, 280 ff.

(٢) إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٢ . ص ٤٥ - ٤٦ .

(3) Cf., Bevan, op.cit., pp. 180-181.

تنوع موارد دخل المعابد :

(١) الدخل من الأراضى :

لا شك أن العائد الأكبر من الأراضى التى كانت تمتلكها المعابد - كانت تشكل الكم الاكبر من باقى الدخول الأخرى ، فكانت تمتلك كثير من الأراضى التى تقوم بزراعتها .

وأن قدر المساحة من الأراضى الزراعية التى كانت تمتلكها المعابد كانت واسعة - وإن كان يشك فى صحة قول « ديودوروس » انها كانت تشمل ثلث المساحة المنزرعة فى مصر بأكملها [١] . وأن ثروة المعابد فى عصر البطالمة كانت نوعين : أحدهما تمتلكه الآلهة ، والآخر يمتلكها الكهنة أو يتمتعون بدخلها فحسب [٢] . - وان الأراضى كانت من أهم املاك الآلهة التى منحها الملوك للآلهة اظهاراً لاجلالهم واحترامهم للديانة ، وان البطالمة منذ بداية عهدهم قد اجزلوا الهبات للمعابد ومنها الاراضى - وإن كانت تخضع لإشراف الملك وإدارته بحكم وصفه إلاهاً ، وانه هو وحده الذى كان يحق له ادارة هذه الأملاك [٣] . ومن ثم فقد أسند البطالمة إدارة أراضى المعابد إلى عمالهم [٤] ، الذين

---

(١) من المرجع أن « ديودوروس » كان يشير إلى منحة الآلهة « إيزيس » إلى الكهنة وهى ثلث مساحة البلاد من أجل إقامة شعائر العبادة وتقديم القرابين - وإن كان ذلك ربما يمكن حدوثه عهد الفراعنه ، راجع : - Cf., Diodorus,I 21.

- إبراهيم نصحى (المرجع السابق) . جـ ٢ . ص ٤٥ .

(2) Cf., Preaux, L'Ec. R. des Lagider, p. 488; Rostovtzeff, S. and E., p. 280.

(3) Cf., Bouché - Leclercq., III, pp. 191-2.

(٤) لم يكن ذلك امراً جديداً استحدثه البطالمة بل كان متبعاً من قبل ، حيث كان وزير الجنوب تشرف على دخل المعابد جميعها وخاصة دخل معبد أمون فى طيبة وذلك فى عهد تحتمس الثالث (راجع :

- Cf., Breasted (J.H), Ancient Records of Egypt. Historical Documents from the Earlist Times to the Persian, Chicago, University Press, Vol. II, n.n. 716-751.

- كذلك أمون ، وبذلك استطاع ان يسيطر على دخل هذا المعبد (راجع : =

كانوا يديرونها على نمط أراضى الملك – والأدل على ذلك ادارتهم لأراضى المعابد فى الفيوم عهد بعض البطالمة الأواخر – حيث كانت الإدارة المحلية تحتفظ لديها بسجلات خاصة بأراضى المعابد ، هذا إلى جانب سجلات أراضى الملك – وتعتبر دخلها جزء من الدخل الملكى – وتقوم بتسديد جميع مستحقاتها من إيجارها كاملاً والعناية بزراعتها – ولا نستبعد أن ذلك كان قائماً فى عهد البطالمة الأوائل أيضاً – خاصة وأن البطالمة قد وضعوا رجال الدين تحت قبضتهم بدليل اسنادهم إدارة المعابد إلى الحكومة – وذلك يعتبر ضغط وسيطرة من البطالمة على رجال الدين من الكهنة لكسر شوكتهم . وأن الملك كان هو الذى يقوم بتعيين مراقب المعبد (epistates) كممثل له ومسئولاً عن ادارة موارد المعبد والتزاماته المالية نحو التاج[١] . وقد كان ذلك سبباً فى تذمر الكهنة وعدم رضائهم عن اسناد ادارة اراضى المعابد إلى الحكومة التى كان معظم عمالها من الاجانب – هذا بالاضافة إلى أن هذا النظام قد حرمهم حقهم فى الاشراف على المعابد – وانقص من نفوذهم داخل المعابد[٢] – ويبدو أن الجانب الأكبر من دخل أراضى المعابد كان يعود إليها فى شكل مرتبات وهبات (syntaxeis) (σύνταξις) من الملك[٣] .

=

- Breasted, op.cit., IV, no. 941.

– كذلك عندما تولى « طراقة » العرش عن اخته فى منصب « أمناردیس » .

- Breasted, op.cit., no. 940.

– كما عين « ابسماتيك الأول » اخته « نيتوقريس » فى نفس هنا المنصب (راجع :

- Breasted, op.cit., pp. 377 ff.

– كذلك استعانة « أماسيس » بأموال المعابد فى بوسطة وهليوبوليس ومنف لدفع مرتبات المرتزقة الاغريق . (راجع :

- Breasted, op. cit., p. 414; Bouché - Leclercq, I, p. 109.

– وعندما أمر « تاخوس (Tachos) الكهنة بخفض نفقات العبادة إلى العشر وأمرهم باقراضه الفرق ليقوم بتجهيزات الدفاع عن مصر ضد الفرس (راجع :

- Bouché - Leclercq, I, p. 110.

(1) Cf., Wilcken (U), Grundzüge, I, p. 111; Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 82.

- Cf., Oertel (E), Liturgie, p. 44.

(2) Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 283-4.

(3) Rostovtzeff, op.cit., p. 283.

ولما كان البطالمة الأوائل قد اجزلوا الهبات ومنح الأراضى للمعابد ليبرهنوا لراعاياهم من المصرين مدى عطفهم على الديانة المصرية - من أجل توطيد حكمهم - فقد أدى ذلك إلى زيادة مساحة أراضى المعابد بمرور الوقت . هذا من ناحية - أما زيادة املاك المعابد فكان يرجع لعامل آخر وهو تنصيب ملوك البطالمة آلهة بوصفهم فراعنة - وكان ذلك يستوجب تخصيص أراضى جديدة للاله الجديد بالمعابد وبالتالى كان ذلك يستوجب زيادة فى الدخل الذى ينفق فى شعائر العبادات المختلفة (١) .

وأن هذه المنح التى كانت تقدم للآلهة كانت تسجل على جدران المعابد والانصاب التذكارية - وتدون فى سجلات الأراضى . ويظهر لنا ذلك بوضوح من خلال نقوش « نصب بيثوم » الذى اقامة فيلاد لفيوس فور وفاة « أرسنوى » الثانية (٢) . ونصوص معابد « ادفو » (٣) ، و « فيلة » (٤) و « أرمنت » (٥) ونصوص نقوش نصب « بيثوم » الذى اقامة « فيلوباتور » عقب موقعه رفح (٦) . وسجلات أراضى « افروديوبوليس » (٧) ، وكذلك الفيوم(٨) .

ويطلعنا (أوتو - Otto) على أملاك معبد « حورس » فى أدفو (Apollompolis) فى بداية حكم بطلميوس (يورجتيس الثانى) بـ ١٢,٧٠٠ أرورة - حوالى ٣٠ ك . م مربعاً) من الأراضى الصالحة بالزراعة ، وفيما بعد ذلك بـ ١٨,٣٣٦ أرورة (أكثر من ٥٠ ك . م مربعاً) . كذلك الأراضى التى كانت تمتلكها « إيزيس » آلهة « فيله » وهى الأراضى التى تمتد من أسوان حتى « تاكومبسو - Tacompso » والتى كانت تعرف باسم « نوذكا سخوينوس » وتقدر بحوالى ١٠٠٠ أرورة (أى حوالى

---

(١) إبراهيم نصحى (جـ ٣) ص ١٨٢ .

(2) Cf., Naville (E), La stele de Pithom Zeitschrift für aegyptische Sprache, 40, 1902, pp. 66 - 75.

(3) Otto, op.cit., pp. 263-7.

(4) Otto, Ibid., pp. 271 ff.

(5) The Times (19 May 1936) Excavations of Mond at Erment.

(6) Cf., Gauthier et Sottas, Un décret trilingue en L'honneur du Ptol., IV, Caire 1925, p. 37.

(7) Cf., B.G.U., 1216.

(8) Cf., P. Tebt., 6, ll. 20-21.

٢٣٠٠ ك . م مربعاً) (١) . ويطلعنا « ديودوروس » بأن الكهنة المصريين كانوا يؤكدون بأن الآلهة « أيزيس » قد اعطتهم ثلث مساحة الأراضي في البلاد من أجل إقامة شعائر العبادة وتقديم القرابين (٢) .

(٢) الدخل من بعض الضرائب :

كان الملك البطلمي يهب لبعض المقربين اليه دخل بعض الضرائب (في الغالب كان أغلبهم من ارباب الاقطاعات) – كذلك كان يخصص ايضاً لبعض الآلهة دخل بعض الضرائب . وتطلعنا المصادر أن ذلك طبق على تخصيص ضريبة الثلث على ابراج الحمام (٣) في « قرقيوسيريس » للاله « سوقنبتونيس – Soknebtynis » (٤) .

كما أن الكهنة كان لهم مـوارد أخرى غير الموارد العقارية الخاصة بمناصبهم (٥) ، وهي الموارد التي يدفعها مزارعوا الملك في القرى المختلفة – وأنه برغم اسهام هؤلاء الزراع في نفقات شئون العبادة على هذا النحو باعتبارها (هبات) أو اعانات اختيارية أو ضريبة ، فإنها سرعان ما اكتسبت في نظرهم الشرعية الضريبية . بحيث أن الشخص الذي يستطيع أن يسيطر على بعض من المعابد كان له الحق مباشرة في جباية ضريبة من كل مزارعي الملك في قريته ، وهذا يعطيه أيضاً الحق في التمتع بجانب من السلطة (٦) .

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ٣) . ص ١٨٢ كذلك راجع :

- Cf., Otto, Priest. U. Tempel, I, pp. 262-278.

(2) Cf., Diodorus, I, 21;

(3) Cf., P. Tebt., 84, ll. 9, 10.

(٤) من المرجح أن ضريبة الثلث من دخل ابراج الحمام كانت تستقطع مما يباع من الحمام ونتاجه في كل عام ويحجز منه ضريبة الثلث على الدخل :

(Trite Peristereonon - τριτη περιστερεωνων)

- Cf., P. Petrie, III, 119 recto (III Cent); S.B., 7222 (III Cent); P. Tebt., 839 (162 B.C), P. 28; 83 (118 B.C); 571 (107 E.C); B.G.U., 1377; O. Tait I Bodl. 84 (117 B.C); 88 (114 B.C).

وأن ذلك كان ينطبق على ضريبة تربية الحمام :

(Pechismos Peristereonon - πηχισμος περιστερεωνων)

- Cf., P. Cairo - Zenon, 59498; O. Tait I Bodl. 90, pp. 15, 16.

(٥) سنعرض لذلك ضمن موارد الكهنة من المناصب (دخل المعابد من المنح الملكية) .

(6) Cf., Préaux, op.cit., pp. 490-1, and Refs.

(٣) الدخل من ضريبة « الابومويرا – Apomoira » :

من المعروف أن غرس الكروم وأشجار الفاكهة والبقول كان من احتكار صناع الملك أو أراضى المعابد – منذ العصر الفرعونى – وذلك لما تتطلبه تلك الزراعات من جهد ونفقات يعجز عنه صغار المزراعين . وأن الكهنة كانوا يحتكرون هذا النوع من الزراعة داخل المعبد وخارجه – وذلك بمنحهم الأفراد حق ممارسته نظير ضريبة معينة – كان دخلها يخصص فى الغالب للانفاق على شئون الديانة ، ويبدو أن دخلها كان يشكل جانباً كبيراً من موارد المعابد [١] . وأن المعابد كانت تتمتع بحق جباية هذه الضريبة منذ أيام الفراعنة – إلى أن أصدر بطلميوس الثانى فيلادلفيوس فى العامين الثالث والعشرون (٢٦٣ / ٢٦٢ ق . م) والسابع والعشرين والثامن والعشرين من حكمه – قرارين يقضيان بتخصيص دخل هذه الضريبة التى أطلق عليها الاغريق إسم « أبو مويرا – Apomoira (Ἀπομοίρα) » لعبادة « أرسينوى » (الآلهة فيلادلفيوس) [٢] – وأن يقوم بجمع هذه الضريبة ملتزمون يشترون من الحكومة حق جبايتها فى مزاد علنى يعقد فى كل مديرية – وقد كان مقدار جبايتها سدس المحصول – بينما كان يدفع عشر المحصول الأراضى البعيدة عن النيل فى منطقة طيبة وتحتاج إلى رى خاص ، والاقطاعات التى يستغلها جنود يستدعون للخدمة – وكذلك ديويكيسيس سيماريستوس القديم – وإن كانت كل هذه التصنيفات تقوم بدفع سدس المحصول عن باقى أنواع الفاكهة والبقوليات كسائر الأراضى الأخرى . وأياً كان فقد أصبحت حصيلة تلك الضريبة تحت تصرف التاج – وأن دخلها النقدى أصبح يدفع

---

(1) Cf., P. Tebt., I. p. 37; R.L., pp. XXVI, XXIX f., 92-96, 114, 115, 118-122; Cf., Bouché - Leclercq, I, pp. 233-4; III, pp. 193 ff; Bevan, op.cit., pp. 183 ff.

(2) Cf., Otto (W), op.cit., I, pp. 340-356; Maspero (H), les finances de l'Egypte Sous les lagides, Paris 1905, pp. 80-83; Bouché - Leclercq, III, pp. 193-201; Wilcken (U), Gr. Ostr., I, pp. 158-161, 615; Rostovtzeff (M). A Large Estate, pp. 93 ff; Westermann (W.L), Orchard and Vinyard Taxes in the Zenon, Papyri, (J.E.A., 12, 1926), pp. 38-51; Préaux (C), op.cit., p. 171; Bevan, op.cit., pp. 138 ff; Grenfell and Mahaffy, R.L., pp. XXVI ff., 92, 114, 115, 118-121, 122; P. Tebt., I, p. 37; Tarn (W), Hell. Civil., p. 168.

لصالح الخزانة الملكية - بينما دخلها النوعى من النبيذ فكان يودع المخازن الملكية [١] .

(٤) دخل المعابد من القرابين والهدايا :

ويندرج ذلك النوع من الدخول ضمن مصادر الدخل من ثروة المعابد وهو ما كان يتمتع به الكهنة نظير ما يمتلكونه - حيث كانت تتصل ببعض مناصب الكهنة موارد تدر دخلاً على شاغليها [٢] - ويمكننا أن نتبين بعض هذه الموارد من خلال العبارات التى وردت بقائمة موارد معابد قرقيوسيريس » [٣] .

« معبد » سوخوس » ومقبرة التماسيح وديرها « ماريس بن بتوسيريس » وأخوته : « ثلاثون يوماً لإقامة الطقوس الدينية - يمتلك خمسها الافراد المذكورين سالفاً ، وقد اشتروها من الدولة بموجب العقد المرفق مع هذا بتاريخ ١٨ من بابه فى العام الثالث . وقد اختصت مقبرة التماسيح بخمسة ارادب من القمح يقدمها مزارعو الملك فى هذه القرية من أجل تقديم القرابين والمشاعل والزيت وكذلك بقطعة من الأرض مساحتها $\frac{٣}{٨}$ ٥ أرورة ذات دخل متواضع من بين الأراضى المقدسة التى تمتلكها المعابد الثانوية .... » .

ويمكننا أن نستمد من هـذا المصـدر أن المشرفـين علـى المعابـد كانـوا يمتلكون جزء من دخل المعابد أيـام الطقـوس المقدسـة (Chemerai hagneutikai) ἡμέρα ἁγνευτική وينسب - وأن ذلك الدخل قد اشتراه المشرفون على المعبد ومقبرة التماسيح من الحكومة - وإن كانت المصادر لا تمدنا بمضمون قيمة الشراء هذه ، إلا أن القرابين كانت تقدم فى الغالب عيناً من القمح والزيت والمشاعل وكذلك مساحات من الأراضى [٤] .

---

(١) لسنا هنا بصدد عرض لنظام جباية ضريبة « الأبومويرا » عن ذلك راجع إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٢ ص ٥٤ وما بعدها ؛ كذلك راجع عاصم أحمد حسين (الضرائب فى مصر فى العصر البطلمى) رسالة ماجستير (غير منشورة) آداب عين شمس ١٩٧٧ ، ص ٦٩ ومابعدها .

(2) Cf., Rostovtzeff (M), Soc and Ec., p. 282; Préaux, op.cit., 480.

(3) Cf., P. Tebt., 88 (115/114), ll. 1-15.

(4) Cf., Préaux, op.cit.,pp. 481, 489, 490.

أما عن دخل المعابد من قرابين الهدايا النقدية بمعلوماتنا تكاد تكون معدومة لعدم توافر المصادر - وإن كان من المرجح أن البعض كان يقدم قرابين وهدايا نقدية . أو على الأرجح نذور للآلهة (١) . ولا نعرف ما إذا كانت هناك أسعار لا ستخدام الماء المقدس وغيره من وسائل التطهير التى كانت توضع عند مدخل المعبد - فنجد أنه فى مدينة « بطوليميس - Ptolemais » كان لا يسمح لأى شخص بدخول المعابد غير مطهر إلا إذا وضع ضريبة نقدية تتراوح بين دراخمتين وستين دراخمة من الفضة طبقاً لظروف كل شخص (٢) . ويتضح لنا من قرار حجر رشيد ان البطالمة كانوا يقدمون (يهبون) مخصصات لمواجهة نفقات تك الطقوس المقدسة - وانه إزاء ضخامة تلك المخصصات - فلابد من أنهم كانوا يحتفظون لأنفسهم بحق الاشراف على ميزانية المعابد وحساباتها وكيفية التصرف من دخلها ومواردها (٣) .

ويبدو مما تقدم فى بردية موارد معابد قرقيوسيريس « سالفة اذكر أن هناك أراضى كانت تقدم كقرابين لاستغلال حق الانتفاع بدخلها - والمقصود هنا هو حق الانتفاع وليس حق الملكية كما هو ظاهر من النص . ويبدو لنا أيضاً أن تلك الأرض قد قدمت كقربان وهى $\frac{٣}{٨}$ ٥ اروره (حوالى ١٢ ك . م مربعاً) من الأراضى المقدسة لم تحدد مدة الانتفاع بدخلها ، وإن كنا نفهم من ذلك هونقل ملكيتها كاملة من حيازة ملكية الأراضى المقدسة التى تمتلكها المعابد الثانوية . وإن ذلك يوضح لنا ان نقل الملكية للأراضى المقدسة لا يجرؤ على تنفيذه سوى الملك ، وأن المعابد الثانوية ... !! كان الملك يستطيع أن يهبها الملكية أو سلبها حقها فى ذلك لصالح معابد أخرى . وذلك يبين لنا أن الملك كان المالك الحقيقى لمعظم أراضى المعابد بحق الاشراف فى الإدارة وحق هبة منافع الأراضى للمعابد كهبات .

كذلك ان عبارة المعابد الثانوية تعطينا دليلاً على أن المعابد كانت تنقسم إلى طبقات وذلك يرجع إلى أهمية الآله وموقع المعبد وأهميته . وأن تلك المعابد الثانوية فيما

(1) Cf., Bouché - Leclercq, III, p. 209; Otto, op.cit., p. 397, fn. 2; P. Tebt., 6.

(٢) إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٢ ص ٥٠ .

(3) Cf., Bouché - Leclercq, III, pp. 210-11.

يبدو كانت لا تتمتع بمزايا المعابد الكبيرة مثل التمتع بحق حماية اللاجئين . كما أن الملك كان يستطيع فى أغلب الأحيان انتقاص أو سحب حيازة الانتفاع من أراضى المعابد الثانوية إلى حيازة المعابد الكبيرة والعكس غير صحيح . وربما يرجع ذلك أيضاً إلى أهمية رجال الدين من الكهنة ودورهم الرئيسى والمؤثر دون كهنة المعابد الثانوية التى كانت أقل مرتبة .

(٥) الدخل من مناصب الكهنة المختلفة :

وهو حق من الحقوق التى كانت تباع للتمتع بدخل الموارد المخصصة للمناصب والمهام الدينية (Gera) . وكان منصب المعبرين عن النبوءات prophetai أحد هذه المناصب ويحتل مكانه سامية وهامة فى المعبد نظراً لما يتسم به الشعب المصرى من فكر عقائدى جعل من هذا المنصب كيان يحظى بكل تبجيل واحترام لدى الشعب والملوك الذين كانوا فى كثير من الأمور يتطلعون إلى الطالع والمستقبل .

ويبدو أنه كان يتصل بهذه الوظيفة بعض المهام الخاصة لبعض الأفراد - وخاصة هؤلاء الذين يقومون بتربية الحيوانات المقدسة (Ibion Trophai) التى كانت لها صفة بالآلهة أو لها صفة بعمل العرافيين والمعبرين عن النبوءات .

وتطلعنا المصادر أن الحكومة هى التى كانت تبيع مناصب الكهنة وما يتبعها من موارد وذلك دون اعطاء المشترين حق التصرف فى هذه الموارد . وأن المشترين كانوا يدفعون ثمن هذه المناصب فى الخزائن الملكية [١] . وقد احتفظ البطالمة بهذا الحق حتى نهاية القرن الثانى [٢] . ويعطينا قرار بطليموس الثامن عام ١١٨ دليلاً على ذلك - حيث يؤكد الملك للكهنة حقهم فى الاحتفاظ بمناصبهم دون التنازل عنها لأشخاص آخرين - ودون الرجوع إلى الملك [٣] .

ولما كان الكهنة قد درجوا على بيع موارد مناصبهم ورهنها وتأجيرها وتقسيمها بل وأيضاً إلى توريثها - فقد تحول تمتعهم بها إلى ملكية خاصة زاد من حصيلة

(1) P. Mich - Zenon, no. 9. Verso (257); P. Tebt., 699 (135-134); Préaux, op.cit., p. 489.

(٢) إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ (٢) ، ص ٨٦ .

(3) P. Tebt., 5. ll. 80-82.

مواردهم . أضف إلى ذلك أنه إلى جانب هذه الموارد العقارية لهذه المناصب - فقد كانت هناك موارد أخرى تمثلت فيما يدفعه مزارعو الملك بالقرى المختلفة (١) .

دخل المعابد من العمال المقدسيين (hierodouloi) :

عرف العمال المقدسون (ἱερόδουλοι) (hierodouloi) المعابد بأنهم القائمون بالخدمة عليها وعلى الآلهة ، وقد اختلف الكثيرون فى تحديد ماهية هذه الفئةوأصلها (٢) :

فيرى البعض أن عمال المعبد (عبيد المعبد "hierodouloi") كانوا فريقين : أحدهما أولئك الذين ولدوا عبيداً - والآخر هؤلاء الذين تطوعوا لهذه العمل وأصبحوا عبيداً للآلهة (٣) ومنهم :

أولاً : النساك الذين وهبوا حياتهم لخدمة الآلهة والعبادة طوال فترة حياتهم أو النزول مؤقتاً عن حراياتهم لهذا الغرض . ويندرج تحت هذا النوع هبة القربان والنذور فى أغلب الأحيان (حيث كان الكثيرون يهبون أنفسهم للعمل فى المعابد كنذر أو قربان) . ويبدو أنهم كانوا يقومون بكثير من الأعمال والخدمات الخاصة بالمعبد دون مقابل - بحيث كان عملهم بمثابة دخل عمل دون أجر لصالح الآلهة .

ثانياً : رؤساء الأسر الذين كانوا يهبون انفسهم وما يملكون لخدمة الآلهة - ومن المرجح أن هؤلاء كانوا يقدمون ما يملكون لتستغل لصالح المعابد سواء أكانت أراضى أو دواب أو ممتلكات خاصة . وانه فى أغلب الأحيان كانت تلحق بهم ذرياتهم لنفس الغرض .

ثالثاً : هؤلاء المحتمون بالمعبد هرباً من جرائم ارتكبوها ، فنجد فى خطاب مؤرخ فى الرابع من شهر بابه فى العام السادس والعشرين من حكم « فيلوميتور » (٣ من نوفمبر ١٥٦) (٤) أن رجال الشرطة يطلبون إلى شخص يدعى « أبولونيوس » -

---

(١) سبق عرض ذلك ضمن دخول المعابد من بعض الضرائب .

(2) Cf., Rostortzeff., Soc. and Ec., (Hierodouloi), pp. 280, 332, 342, 506, 1383, 1396, 1435.

(3) Cf., Bouché - Leclercq, III, p. 208, fn. 1.

(4) Cf., Pap. Par., n. 42.

وكان ناسكاً اغريقياً - مساعدتهم فى القبض على مجرمين (alastoras) محتمين فى المعبد ، وقد جاء فى هذا الخطاب « راقبهم (أى الناسك) وإذا اجترأوا (أى المجرمين) على الخروج من المخبأ (المأوى) ، أخبرنى (من المرجح ان كاتب الخطاب كان من رجال الشرطة) وستجدنى هناك فى صحبتك ، ونستطيع عندئذ عمل شئ . وتوجد مكافأة قدرها ثلاثون تالنت ستعطى لك تقديراً لعملك ، هذا إلى جانب أنك ستسرنا بذلك » .

ويبدو لنا أن هؤلاء المجرمين كانوا يهبون أنفسهم لخدمة موارد المعبد . ويسجلوا كعمال مقدسيين "hierodouloi" - يحق للمعبد ان يؤجر بعضهم للمشتغلين بالتجارة والصناعة أو استخدامهم كعمال فى مصانعه . وأن ذلك كان يدر دخلاً ملموساً للمعبد - هذا إذا ما وضعنا فى اعتبارنا أنهم كانوا يدفعون للمعبد مقابل حق الحماية "Asylia" كمورد من موارد الدخل - ونستخلص أيضاً من بعض الوثائق الديموتيقية التى ترجع إلى الفترة من عام ١٩٤ ق . م إلى عام ١٣٨ ق . م - وعثر عليها فى تبتونيس ، وتحدثنا عن بعض الأشخاص الذين يطلبون حماية الآلهة (أحد الآلهة) من قوى الشر نظير تعهدهم بأن يدفعوا لكهنة هذا الإله أجراً منتظماً بصفة شهرية [١] .

رابعاً : هؤلاء الفارين هرباً من التزامات ضريبية[٢] - وكانوا يهبون أنفسهم لقاء تخلصهم من مطاردة العدالة .

ويرى « أوتو » أن كلمة (ἱερόδουλοι) (hierodouloi) [٣] كانت تطلق بوجه عام على الفئات الدنيا من الكهنة ، مستنداً فى ذلك على أحدى البرديات [٤] ، من أن شخصين كانا يصفان انفسهما بهذا المعنى وكانا يديران استغلال موارد معبد

(1) Cf., Thompson (S.H), Self - Dedication, Actus due 5e Congrés International de Papyrologie, Bruxelles 1938, pp. 497-504.

(٢) عن ظاهرة الهروب من مواقع العمل (Anachorisis) هرباً من الالتزامات الضريبية راجع عاصم أحمد حسين (أثر الضرائب فى كيان دولة البطالمة) رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الآداب - جامعة المنيا) ١٩٨٢ . ص ٦٧ ومابعدها .

(3) Cf., Otto, op.cit., I, p. 118.

(4) Cf., P. Hibeh. I, 36.

« توبريس » – وهو عمل لا يسند فى الغالب إلى العبيد . ويؤكد « أوتو » ذلك التعليل بأنه لم يوجد فى المعابد عبيد لأنه لم يوجد سوى (الخدم) – Haussklaven للقيام على خدمة الكهنة (١) . ومع ذلك فإن « روستوفتزف » يرى أن عبيد المعابد كانوا من هيكل العاملين به – ويستند فى ذلك إلى أن شخصاً يدعى « حور » قد اعتبر نفسه عبداً لسرابيس وآلهة أخرى ، وانه أخذ على عاتقة أن يدفع للمعابد ضريبة قدرها ١٠ ٪ من دخله ، ويرى أن عبيد المعابد لم يكونوا عبيداً بالمعنى المفهوم والشائع ، بل أنهم كانوا يعملون فى خدمة المعابد ، إما فى زراعة أراضيها أو بالعمل فى انتاجيات مصانعها أو الرعى لقطعانها أو أداء أى خدمات خاصة بشئون المعابد (٢) .

جملة القول أن المعابد كانت تستفيد من عمالها المقدسين "hierodouloi" (رجالاً – نساءاً) ، فى تأجير بعضهم للمشتغلين بالتجارة والصناعة وتستخدم البعض الآخر فى مصانعها ومزارعها (٣) – بينما كانت تستثمر عبيدها من النساء بالدعارة وأنها كانت فيما يبدو تحتكر هذه المهنة المهينة (٤) .

(٦) الدخل من العاهرات المقدسات (ἱεροπορναι) :

ومعلوماتنا عن هذا النوع من الدخول يعتبر طفيفاً ويكتنفه كثير من الغموض وعدم الوضوح ، وذلك بسبب نوعية هذا العمل وشرعيته ، ونوعية القائمين عليه ، وهل القائمات من حيث كونهن من العاهرات بهذا العمل يعتبرن ضمن العمال المقدسين للمعبد (hierodouloi) (ἱερόδουλοι) أم انهم كانوا إماء مقدسات (Tempelhetaere) .

فيرى بعض الباحثين (٥) أن العمال المقدسين "hierodouloi" " كانوا بعيدى التقارب إلى الإماء المقدسات (Tempelhetaere) أو العاهرات – اللائى كن كاهنات من فئة وضيعة لا تنتمى إلى فئات القبائل الخمس – وهذا يوحى بأنهن جميعاً من النساء ، وكن يعملن بعمل العاهرات ، وهذا يشير إلى وجود بيوت

(1) Cf., Otto, op.cit., pp. 316-9.
(2) Cf., Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 321-2.
(3) Cf., P. Tebt., 63, 10-11; 6; 19-20; 187, 209.
(4) Cf., P. Par., 43; Otto, op.cit., p. 316.
(5) Cf., Otto, op.cit., p. 316.

للدعارة داخل المعابد تدار من خلال مشرفين (مشرفات) نظير تقديم دخل ضمن دخول المعبد المقدسة . وان ذلك يجعل احتمال وجود عاهرات مقدسات " ἱεροπορνάι " (Tempelhetaere) أمراً وارد الحدوث وقائماً خلال تلك الفترة . وانه من المرجح أن تلك الظاهرة قد انتقلت من بلاد الاغريق التى أدخلت فيها الدعارة المقدسة مع مذهب « افروديتى » وخاصة فى كورنثه [١] - حيث كانت توجد اعداد كثيرة منهن .

وإذا كان من المسلم به أن بيوت الدعارة كانت تدار من خلال المعابد وفى حمايتها نظير دخل معين - فلابد أن ذلك قد اكسب العاملات فيها صفة القدسية (كعاهرات مقدسات - Tempelhetaere) .

وبرغم اختلاف الرأى فى حتمية مفهوم العاهرات المقدسات من شغالات المعبد - إلا أن ذلك لم يعطينا دليلاً ثابتاً نحو الدخول التى كانت تقدم للمعبد من خلال هذه المهنة أو الحرفة - وإن كان يبدو أن ذلك كان يحدث نظير أجر محدد يدفع لصالح المعبد وباتفاق مسبق وتحت إشرافه .

ولنا أن نتساءل عن سبب وجود هؤلاء العاهرات بالمعبد - من حيث الأسباب التى ساعدت إلى ظهور تلك المهنة . خاصة وان هناك مفاهيم محددة لهؤلاء العاهرات [٢] .

ومن المرجح ان العامل الاقتصادى يعتبر العامل الاساسى فى انحراف المرأة إلى مثل هذا السلوك الانحرافى (البغاء) ، بحيث أنه يبدو أن هناك ارتباط وثيق بين البغاء وبين أنواع معينة من الانحرافات والجرائم وبخاصة جرائم التشرد والسرقة [٣] .

(1) Cf., Athen., XIII, 574 b; Strabo, VIII, 378.

(٢) لا شك أن هناك فرق واضح وجوهرى بين الباغية (العاهرة) التى تقوم بهذا العمل وبين الزانية - فليست الباغية (العاهرة) هى الزانية ، فإن المرأة التى تتصل بمن تحب وتهوى بدافع شخص تعرف بانها زانية - ولا تسمى (باغية) حتى لو تقبلت هدايا أحياناً - أما محترفة البغاء prostitution فهى التى تسلم نفسها لأى رجل وفى أى وقت تميز مقابل أجر مالى معين متفق عليه سابقاً - وبشكل (مشاع) promiscuty - راجع :

- Cf., William EL Kholy, A Short Encyclopaedia of Psychology and Psychiatry, 1976, p. 354.

(3) Cf., May (G), "Prostitution", Encycl., New York, 1934;

كذلك راجع : التعريف فى « المعجم فى علم الاجرام والاجتماع القانونى والعقاب » تأليف : محمد أبو زيد . ص ٢١ وما بعدها .

فهل عامل الفقر قد ساعد على ذلك كعامل اقتصادى ظاهر ومباشر أم هناك عوامل وظروف قد ساعدت على مثل هذه الحرفة ، ولنا أن نضع تحت هذا العامل بعض المؤثرات التى ربما ساعدت على إظهاره خلال تلك الفترة . فنجد أن العامل الاقتصادى قد ساعد على حركات الهروب من مواقع العمل Anachorisis التى كانت فى الغالب تتجه محتمية بالمعابد التى تتمتع بحق حماية اللاجئين "Asylia" ، وأنه من المرجح أن كثير من هؤلاء المحتمين بالمعبد قد تحولوا إلى عمال مقدسيين (hierodouloi) (ἱερόδουλοι) والنساء منهم إلى عاهرات (Tempelhetaere) وذلك لرد الجميل بالعمل وتقديم الدخول . وإن كان ذلك يدفعنا إلى الرغبة إلى تحليل ظاهرة هذا السلوك والتعرف على نوع البناء النفسى القائم وراء امتهان بعض النساء لهذه المهنة . فهل كل النساء التى التجأن للمعبد قد عملن بهذا العمل أم أن هناك حتمية نفسية لبعض منهن ، وهل هؤلاء السيدات لهن ظروفهن الخاصة - حيث كونهن صغيرات أو كبيرات فى السن ، وهل متزوجات أو أرامل . كثير من التساؤلات نحو حتمية الدافع لهذه المهنة دون تعليل واضح لعدم توافر ما لدينا من مصادر .

وربما ذلك يدفعنا إلى طرح احتمال قائم فى أن تكون عاهرات المعبد كن متطوعات للآلهة كقربان أو هبة لوقت محدد - أو تكون من الالتزام كضريبة (السخرة) مفروضة على النساء .

كذلك ربما تلك المهنة « العاهرات المعبد » وتحت حماية الآلهة تدفعنا إلى قضية فى منتهى الخطورة نحو حتمية ظاهرة وجود مهنة البغاء فى حماية المعبد رغم أنه كانت هناك عقوبات على جريمة الزنا (١) . وإذا سلمنا بأن الباغية كانت تقدم دخلها كنوع من القربان للآلهة فى المعبد - فلابد أن هناك عامل اجتماعى آخر كانت له دوافعه لمثل هذه الحرفة ربما ينحصر فى وجود ظاهرة عدم الزواج فى هذه الفترة لأسباب اقتصادية ، أو أن يكون الدافع سلوك انحرافى بين المتزوجين ، وربما كان عدد الرجال اكثر من عدد النساء مما قلل من حالات الزواج ودفع الرجال إلى عاهرات المعبد .

---

(١) كان الزانى يجلد ، أما الزانية فقد كان تجدع أنفها - راجع : Diodorus, I, 78 .

ويمكننا أن نجمل الدافع لهذه الظاهرة وراء هذا السلوك الانحرافى انه قد جاء نتاج لعدة عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية وشخصية واستعدادية تلازمت وتفاعلت لاحداث الانحراف .

وايا كان الدافع إلى تلك الظاهرة فإن معلوماتنا تكاد تكون معدومة لعدم توافر المصادر التى تضع لنا التعليل المناسب لتفشى هذه الظاهرة - وإن كنا نسلم بأنها كانت سمه من سمات العصر الخاصة بموارد دخل المعابد خلال تلك الفترة .

(٧) دخل المعابد من النزلاء :

بما أن العقيدة كانت سمة العصر خلال تلك الفترة بشكل جوهرى وظاهر ، كانت زيارة الآلهة بمعابدها الخاصة - تبركاً وتقديماً للقرابين ، تمثل ظاهرة مميزة للعبادة فى مصر فى العصر البطلمى - حيث كانت الآلهة لها معابدها المحلية القائمة فى جميع انحاء القطر [١] .

- ومن ثم فقد كانت توجد فى كثير من المعابد فنادق ينزل بها الزائرين للاله بمقر معبده - وهذه الزيارات كانت متكررة ومنتظمة فى اعياد الالهة بمعابدها . وكان من الضرورى على المعبد أن يهئ لحجاجه الأقامة الملائمة خلال تلك الزيارة وذلك نظير دخل (مدفوع ايجار للاقامة) يدفع - وفى الغالب كان يحصل مقدماً لمدة الاقامة - وإن كنا لا نعلم بقيمة هذه الاقامة لعدم توافر المصادر .

- ويلاحظ أنه فى « سرابيوم منف » كانت توجد به مجموعة من المبانى المختلفة التى كانت تحقق الاقامة والاكتفاء الذاتى لزائريها ، هذا بالاضافة إلى بعض الخدمات الأخرى مثل مكتب التسجيل - وأن بعض المعابد كان يوجد بها مراكز للشرطة لضبط الأمن بالمنطقة مثل مركز الشرطة الذى كان يوجد فى معبد أنوبيس [٢] .

---

(١) من المعروف أنه كانت الآلهة لها صفة العمومية وأخرى لها صفة المحلية .

(2) Cf., Bouché - Leclercq, III, p. 206; Mahaffy, Empire, p. 359.
بط ٢ . ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٨) دخل المعابد من الايداعات (الودائع) :

وتمدنا المصادر البردية بأن المعابد كانت تقبل ايداع الأمانات والاشياء المنقولة لديها التى يخشى اصحابها عليها ضد السرقة أو ضد أى احداث طارئة - وأن ذلك كان يتم بأسم جماعة الكهنة - أو بأسم وضمان كاهن بعينه . وتطلعنا وثيقة بردية [١] مؤرخة بـ ٢٣ بابه من العام ٢٨ من المرجح أنها ترجع إلى عهد فيلوميتور أو إلى عهد يورجيتيس الثانى . بايداعات لأشياء ومنقولات أودعت فى أحدى المعابد بمنطقة طيبة - وتتكون من بعض الأثاث والبضائع المختلفة وزجاجات عطور وصناديق وغيرها ..

ويرى « أوتو - Otto » [٢] أن تلك الايداعات ربما كانت ضمان لقرض أو رهن لدين - بيد أن ذلك يعتبر احتمالاً جائزاً وإن كان من المستبعد قبول ذلك حيث أنه لا توجد لدينا أيه دلائل تشير إلى أن المعابد كانت تقدم القروض ، وتفرض قبول رهائن أو إيداعات بصفة أمانات . وإن كان من المرجح أن المعابد المصرية كانت تقبل إيداع المنقولات لديها للحفاظ على سلامتها [٣] . وأيا كان فإن المعابد لم تؤد هذه الخدمة دون مقابل - وان ذلك كان نظير أجر معين يضاف إلى باقى دخول المعبد .

(٩) دخل المعابد من المنح الملكية :

ويمكننا أن ندرج هذا النزاع من الدخول ضمن مصادر الدخل [٤] من ثروة المعابد وهو ما كان يتمتع به الكهنة نظير توليهم مناصبهم ، فنستطيع أن نتبين من قرار حجر رشيد ، أن البطالمة كانوا يخصصون للكهنة مرتبات يدفعونها سنوياً فى شكل منح عينية ونقدية - وان المعابد هى التى كانت تتولى توزيعها بين الكهنة وفقاً لدرجات كل منها [٥] . ونلاحظ من قصة توءمتى « منف » أنهما كانتا تعيشان من دخل مرتب ثابت يتألف من ثمانية أرغفة من الخبز يومياً ومتريتيس من الزيت كل سنة [٦] - وعندما حرمتا من هذا

(1) Cf., Pap. Grenf., I, n. 14.
(2) Cf., Otto, op.cit., pp. 319.
(٣) راجع : إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٢ . ص ٤٨ .
(4) Cf., O.G.I.S., 90, ll. 11, 15; Bouché - Leclercq, I, pp. 371-2; Bevan, op.cit., p. 264.
(5) Cf., bevan, Ibid., pp. 187-8.
(6) Cf., Bouché - Leclercq, III, pp. 210-11; IV, pp. 250-8.

الدخل (المرتب) - ثارا بشكاياتهما التى اقلقت راحة الموظفين ابتداءاً من وزير المالية حتى أمين المخزن الملكى فى منف (فقد كانت المخازن الملكية هى التى تصرف الزيت مباشرة للكهنة ، بينما كانت إدارة المعبد هى التى تقوم بتوزيع الخبز على الكهنة وفيما يبدو أيضاً المرتب النقدى [١] .

ويبدو أن ملوك البطالمة قد تنافسوا فى تقديم المنح إلى المعابد بسخاء . حيث يطلعنا نصب « بيثوم » بالمنح التى قدمها بطليموس الثانى فيلادلفيوس » ، فقد زاد من منحة السنوية للمعابد من ٦٢٥ تالنت إلى ٣١٢٥ تالنت بزيادة خمسة أضعاف ما كانت عليه [٢] . بيد أن هذه الزيادة وفيما يبدو كانت مقرونة بحرمان المعابد بعض امتيازاتها المادية - وهذا ما يجعل الملك « ولى نعمة الكهنة مما يضطرهم إلى الخضوع والاخلاص له .

وبرغم تلك الدخول والمنح الملكية إلا أن البطالمة قد فرضوا الضرائب العديدة والمختلفة على المعابد وعلى الكهنة [٣] .

وأمام ما تقدم فإن مجمل دخول المعابد فى مصر فى العصر البطلمى قد إتسمت بروح العصر ، وتأثرت بسياسة البطالمة الدينية - وأن تلك الدخول وتنوع مواردها المختلفة قد أضفى على المعابد استقلالية اقتصادية جعلت منها وحدة وقوة كانت لها مؤثراتها فى كيان دولة البطالمة .

---

(1) Cf., Otto, Priester, I, pp. 366-384.

(2) Cf., Hieronym, In Dan., XI, 5, p. 560 (Migne).

(٣) راجع إبراهيم نصحى (المرجع السابق) . جـ٢ . ص ٥١ - ٥٢ وكذلك الحواش - كذلك راجع عاصم أحمد حسين (الضرائب فى مصر فى العصر البطلمى) المرجع السابق . ص ١٣١ ومابعدها .

الفصل الرابع

الحياة الإقتصادية ونظمها المالية في عصر البطالمة

لما كانت النتائج المترتبة على فتوحات الأسكندر الأكبر في الشرق قد غيرت معالم العالم القديم ، فلم يعد شئ على حالته السابقة فأن المؤرخين اتفقوا على تسمية القرون الثلاثة التي أعقبت وفاة الفاتح المقدوني بالعصر الهيلينستي[1] .

وغداة وفاة الأسكندر الأكبر في يونيو عام ٣٢٣ ق.م أجتمع قواده في بابل[2] لبحث مشكلة حكم الأمبراطورية المقدونية واتخذوا عدة قرارات خيل اليهم انه كان من شأنها الحفاظ على وحدة الأمبراطورية وكما أسلفنا ، بيد أنه في واقع الأمر كان من شأن هذه القرارات فصم عرى الأمبراطورية . ذلك انه لما كان الأسكندر قد توفى دون أن يترك وصيته[3] أو يرشح خلفا له أو ينظم طريقة حكم الامبراطورية الواسعة ، فأن القواد اقاموا على العرش اثنين تحت الوصاية وأسندوا السلطة المركزية العليا إلى قائدين ، ووزعوا ولايات الأمبراطورية بينهم ليحكموها بوصف كونهم ولاة من قبل الأسرة المالكة المقدونية ، ولم يلبث تضارب الأطماع الجامحة التي كانت تجيش في صدور أولئك الولاة أن أفضي الي صراع عنيف دام أربعين عاما وتمخض عنه القضاء على وحدة الأمبراطورية وقيام ثلاث ممالك على أنقاضها .

وقد كانت مصر من نصيب بطلميوس بن لاجوس[4] الذي قام بمناورات بارعة في

---

1) W.W. Tarn, Helinistic Civilization, London 1952, pp. 1 ff.

2) Cf., Diod., XVIII, 3; Justinus XIII, 4. 9-25; K.J.Beloch, Griechische Geschichts, III, Strassburg 1912-1913, pp. 236-248; P. Jouguet, L'imperialism Meceilonien et l'Hellenisation de l' orient, paris 1926,p. 121; P.Jouguet, L'Egypt Ptolemaique dans Histoire de la Nation Egypte, III Paris 1933, pp. 6-7; M. Rostovtzeff, The Social amd Economic History of the Hellenistic world, I, Oxford 1941, pp. 3-4;

د/ابراهيم نصحي قاسم (تاريخ مصر في عصر البطالمة الجزء الثالث الطبعة الثالثة . القاهرة ١٩٨١ص٨٥-٤٨)

3) Psaudo-Callisthenes, Historia Alexandria Magni, Vol. III Berlin, 1926.

4) Diod. XVIII, 30

مؤتمر بابل للظفر بها ، فقد كان بعلم مدي أهمية مصر الأستراتيجية وما تتمتع به من موارد اقتصادية هائلة ، وكان طبيعياً أن يعمل بطلميوس على استغلال موارد مصر الأقتصادية بصورة تسمح له بتحقيق أهدافة السياسية في تكوين الأمبراطورية البطلمية(١) ولعله أن يكون هو الذي وضع أساس سياسة البطالمة الأقتصادية ونظمهم المالية وهي التي يبدو أن بطلميوس الثاني صقلها وأحكم وضعها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل (٢) بحيث تتوافر الدعامة الأولي لبناء امبراطورية بحرية والحفاظ عليها قدر الأمكان .

فقد وجد بطلميوس الأول (سوتير) (٣) مصر في حالة من التدهور لأقتصادي الشديد نتيجة للأضطرابات التي شهدتها البلاد خلال عهد الفرس في القرنين الخامس والرابع ق . م (٤) ألا أنه كان يعلم تماماً مدي ما كانت تمتع به مصر من موارد اقتصادية هائلة وأنه كان من الممكن الحصول على دخل وفير من هذه الموارد اذا ما عني بأمرها وأحسن استغلالها (٥) وإزاء الحاجة الملحة الي وفرة المال فقد وضع البطالمة ألاوائل سياسة اقتصادية ونظما مالية دقيقة لتنمية موارد مصر الأقتصادية واستغلالها الي أقصي حد ممكن (٦) .

ونلاحظ أن البطالمة قد وضعوا جل إعتمادهم في بناء قوتهم وفي النهوض بمرافق البلاد الأقتصادية علي الأغريق (٦) مما حذا بهم الي العمل على أجتذاب الأغريق الي مصر للأستقرار فيها ، وقد كان من جراء فتح أبواب مصر على مصاريعها أمام

1) U. Wilcken-L, Mitteis, Crundzuge und Chrestomathie der Papyrvskunde, I, Historischer Teil Zweite Helfte, 1912, p. 4:

د/نصحي (المرجع السابق) جـ٣ص٥٢ - ٥٣

2) cf. Preaux, L' economie royale des lagides Broxelles, 1939, p. 3.

3) cf., Oxford classical Dictionary London 1978, p. 1005.

(٥) راجع د/ نصحي (المرجع السابق) جـ١ ص ٥ - ٨

4) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 272-273.

5) F. HiechelHeim, An Ancient Economic Ancient Economic History, III, Leyden 1970 pp. pp. 184 ff; M.Rostovtzeff. Soc. and Ec., pp. 271-272

6) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 272-273.

الأغريق تدفع اعداد كبيرة من المهاجرين مما تطلب اغداق الأمتيازات عليهم وسد احتياجاتهم الي جانب سد احتياجات أهل البلاد. وفضلا عن ذلك فأن بناء الدولة الجديدة كان طبيعيا أن يستتبع معه القيام بأعمال التعمير الكثيرة [١] .

وأمام تلك الدوافع عنى البطالمة الأوائل بالنهوض بمرافق البلاد الأقتصادية لتحقيق الأكتفاء الذاتي وتصدير الفائض من منتجات البلاد بحيث يكون الميزان التجارى في صالح مصر .

أولا : السياسة الأقتصادية

عني البطالمة الأوائل بالنهوض بمرافق مصر الإقتصادية في جميع المجالات الزراعية والصناعية والتجارية مستهدفين زيادة الأنتاج بحيث يسد الأحتياجات المحلية ويتوافر منه فائض كبير يصدر الي الخارج فيحصلون في مقابله على ما يحتاجون اليه من ذهب وفضة لتمويل مشروعاتهم واستيراد المواد التي كانت تفتقر اليها مثل المعادن والأخشاب والخيول .

١ - الزراعة : -

وبما أن الزراعة كانت هى الدعامة الأساسية للأقتصاد المصرى ، فانه كان من الطبيعى أن يبذل البطالمة قصارى جهدهم فى العمل على ازدهارها وإنتعاشها لسد الأحتياجات المحلية من غذاء وكساء وتصدير الفائض الى الخارج . ومن ثم فان البطالمة الأوائل عنوا بشئون الرى[٢] ، واستصلاح مساحات واسعة من الاراضى،[٣] وادخال آلتين جديدتين هما الساقية والطنبور لرفع المياة الى الاراضى المرتفعة عن مستوى النيل[٤] ، واستخدام الحديد فى الادوات الزراعية ووضع نظام دقيق للدورة الزراعية[٥] ، والعمل

1) M. Rostvtzeff. op. Cit., pp. 351 - 353
2) M. Rostovtzeff, Soc, and Ec., PP. 275, 363.
3) M. Rostovtzeff, Op. Cit., PP.36 ff.

(٤) د / نصحي (المرجع السابق) جـ ٣ . ص ١٠ .

(5) P.Tebt., I, P. 564; G.Glotz, Le travail dans La Grace Ancienne, Paris 1920, P. 411.

على زيادة انتاج المحصولات التى اشتهرت مصر بزراعتها منذ أمد بعيد مع توجيه عناية خاصّة الى القمح والحبوب الزيتية والكروم والفاكهة وتحسين الصنف وادخال أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية فى مصر(١) . كما عملوا على الاهتمام بتربية الحيوان والطيور والنحل(٢) . ولا أدل على نجاح البطالمة الاوائل فى سياستهم الزراعية من أنه فى عهدهم ازدادت مساحة الأرَض المنزرعة زيادة كبيرة وغدت مصر من أعظم مصدرى الحبوب الغذائية فى العالم الهلينستى . وانتشرت فيها انتشارا كبيرا زراعة الحبوب الزيتية وغرس أنواع جديدة من الزيتون والكروم والفاكهة ، وقد أسهمت فى هذا النجاح خبرة المصريين المتوارثة ، ومهارة الاغريق الهندسية فى عمليات الاستصلاح ومهارتهم الزراعية وبخاصة فى مجال غرس الكروم وأشجار الزيتون والفاكهة.

٢ - الصناعة :-

لقد واجه البطالمة الاوائل فى ميدان الصناعة مشاكل تماثل تلك التى واجهوها فى الزراعة . ذلك أنهم إزاء حاجتهم إلى وفرة المال وأصرارهم على الاكتفاء الذاتى كان عليهم الا يعنوا فحسب بسد حاجة السوق المحلية بل أيضا بتصدير الفائض الى الاسواق الخارجية . وقد ازدادت احتياجات السوق المحلية تبعا لزيادة عدد السكان فى أعقاب وفود عناصر أجنبية كثيرة واستقرارها فى البلاد وفى الوقت نفسه ازدادت القوة الشرائية لدى الدول الهلينسية وكذلك تهافتها على المنتجات المصرية . فكان على الصناعة المصرية أن تغطى احتياجات السوق المحلية والسوق الخارجية بمختلف الميول والانواق المختلفة العناصر . ولقد استجابت مصر لمعظم هذه المطالب واصبحت تكفى نفسها بنفسها فى القر الثالث ق . م فى كل نواحى الصناعة تقريبا وتصدر كميات كبيرة من مصنوعاتها الى الخارج(٣) .

---

(1) M. Bostovtzeff. Op. Cit., P.365
(2) M. Rostovtzeff, Ibid., PP. 292-6.
(٣) ابراهيم نصحي (نفس المرجع السابق) جـ٢ ص ٢٨

ويرجع ذلك أساسا الى مهارة أهل البلاد وخبرة المهاجرين اليها وبخاصة من الاغريق . كما ساعد على ذلك النجاح عدة عوامل أخرى كان أهمها أن تداول النقود[١] قد ساعد على توافر رؤوس الاموال اللازمة للنهوض بالصناعة وان رواج التجارة أعطى دفعة قوية لازدهار الصناعة وأن الملوك اهتموا بالصناعة وعملوا على زيادة الانتاج على نحو لم تعرفه مصر من قبل .

فقد كانوا يعتمدون على ملء خزائنهم بالاموال من مواردهم من الصناعة قدر اعتمادهم على مواردهم من الزراعة . وقد ادخلت بعض الصناعات الجديدة التى كانت غير أساسية فى صناعات مصر مثل صناعة الصوف[٢] وكان الاغريق اكثر خبرة بها . وازدهرت كذلك صناعة الزيت[٣] بفضل انتشار زراعة مواده الخام ودراية الاغريق بهذه الصناعة . كما أدى اهتمام البطالمة والاغريق بزراعة الكروم الى كثرة أنتاج النبيذ وتحسين أنواعه[٤] . وكان طبيعيا أن يترتب على الاهتمام بصناعة الزيت والنبيذ تنشيط صناعة الاوانى الفخارية لتعبئتها[٥] حيث ادخلت الى جانب الاشكال المصرية اشكال الانية الهلينسية[٦] . والى جانب تلك الصناعات كانت هناك الصناعات المصرية الاصلية والتى انفردت بها مصر عن باقى الاقطار الاخرى مثل صناعة الورق من البردى[٧] .

(1) M. Rostovtzeff. Soc. and Ec., PP. 400-401.

(٢) تتضمن "وثيقة الدخل" بقايا مهلهلة للوائح التي كانت تنظم اشراف الحكومة علي صناعة المنسوجات من الكتان (راجع)

- R.L. Grenfell, Revenue Laws of Ptolemeos Philadelfus, Int., Oxford 1896, Re Edd., J. Bigen, S.B. Beibeft 1, 1952, PP. 87-107.

(3) P.Tebt., 703, 708; B.P. Grenfell. R.L., 11.44, 45,49,50,51, 59; C.Preaux, Op. Cit., PP. 75 ff;

(4) M.Rostovtzeff, A Large Estate in Egypt in the Third Century B.C, Univ. of Wisconsin Studies in The Social Sciences and History, 6. Madison 1920, P.P 94 ff; C. Preaux, Op. Cit., P.169.

(5) P.Z., 61.

(6) I. Noshy, Arts in Ptolemaic Egypt, Oxford 1937, P.122.

(7) P.Petrie, III. 117(e), (f). 119(a) Verso; V. Wilcken, Grich. Ostrake aus Aegypten und Nubien, I. Leipzig-Berlin 1899, No.217, P.403.

وذلك الى جانب المصنوعات الزجاجية والخشبية والعاجية[١] والادوات المعدنية وخاصة الانية الذهبية والفضية والبرونزية[٢]

ومن الملاحظ أن ازدهار الصناعة فى المدن أدى الى هجرة الكثيرين من الريف اليها . فقد كانت الاسكندرية فى مقدمة المدن التى أجتذبت اليها آلافا من العمال والصناع الاحرار[٣] .

٣ - التجارة :

أ - عناية البطالمة بالتجارة الداخلية :

كان من شأن قلة موارد الأهالي بوجه عام إما بسبب كثرة إلتزاماتهم المالية نحو الملك وإما بسبب قلة الدخل أو المرتبات والأجور وإما بسبب هذين العاملين معاً أن انحط مستوى معيشتهم وتبعاً لذلك قلت إحتياجاتهم ، فلم تكن هذه الظروف بطبيعة الحال مواتية لقيام تجارة داخلية نشطة . وأما الفائض عن الإحتياجات المحلية فإنه كان يسلك طريقه مباشرة في صحية إستحقاقات الملك من إيجارات وضرائب إلى الاسكندرية دون توقف في الطريق[٤] ومع ذلك فإننا نستشف من إحدى الوثائق أن الملك لم يغفل التجارة الداخلية إغفالاً تاماً ذلك أنه ورد في وثيقة تبتونس المشهورة وهى التي تحوي تعليمات أحد وزراء المالية في القرن الثالث إلى الاويكونوموس ، فيما يرجح ما يأتي :

« ووجه عنايتك كذلك إلى أن السلع المعروضة للبيع لا يجب أن تباع بأسعار أعلى مما حدد الملك . وابحث بعناية أيضاً السلع التي لم يحدد سعرها وقد يبيعها التجار بما يشاءون من الأسعار وأضف إلى تكاليفها قدراً معقولاً وأحمل (التجار ؟) على بيعها »[٥] .

(1) M. Rostovtzeff. Soc. and Ec., P. 311; C. Preaux, Op. Cit., PP. 187 ff; P.M. Fraser. Ptolemaic Alexandria, III, Oxford 1972, P. 143; P. Tebt., 709:

(2) C. Préaux, Op. Cit, P. 264.

(3) P. Jouguet, Mac. Imp., P.290

(٤) د / نصحي المرجع السابق) جـ٣ ص ٢٩٨ .

(5) P. Tebt., 703, 11. 177 - 82 .

يتبين إذن أن وزير المالية كان يقسم السلع قسمين : أحدهما السلع التي كانت الحكومة تحدد أسعارها وكانت فيما يبدو عبارة عن منتجات الصناعات التي كانت الحكومة تحتكرها كلياً أو جزئياً . وكان القسم الآخر يشمل السلع التي لا تحدد الحكومة أسعارها وكانت هذه السلع فيما يبدو تلك التي يبيعها الذين اشتروا من الحكومة حق إنتاجها وبيعها أو حق بيعها فقط . ولكي لا يغالي أصحاب هذه السلع في أسعارها رأي وزير المالية إلا يتيح لهم الفرصة لجني أرباح معينة .

ب - عناية البطالمة بالتجارة الخارجية : -

ولما كان البطالمة وبخاصة أوائلهم شديدي الحرص على رواج تجارة مصر الخارجية لكى تدر عليهم من الذهب والفضة ما يمكنهم من تمويل مشروعاتهم واستيراد المواد التى كانت مصر تفتقر اليها فانهم توسلوا الى ذلك بعدة وسائل لعل أهمها :

أولا : الاهتمام بطرق النقل البرية والملاحة النهرية فى مصر والطرق التى تربط وادى النيل بالبحر الاحمر وذلك كله لتيسير نقل الحاصلات الزراعية وبخاصة الحبوب الغذائية فضلا عن المنتجات الصناعية الى المخازن الرئيسية بالاسكندرية أو الى ثغور البحر الاحمر.

ثانيا : السيطرة على الطرق البحرية التى تربط مصر بعالم بحرايجه كلما أمكن ذلك .

ثالثا : انشاء علاقات تجارية نشيطة مع ممتلكاتهم الخارجية وكذلك مع بلاد أجنبية أخرى فى بحرايجه والبحر الاسود وفى الغرب والشمال الغربى وفى الجنوب والشرق[1] .

---

(1) Cf . P.M. Fraser, Op. Cit., PP. 160-172.

رابعا : وإزاء أهمية التجارة الشرقية عمل البطالمة على السيطرة على أهم منافذ هذه التجارة وعلى ارسال البعوث الكشفية الى البحر الاحمر والمحيط الهندى وعلى انشاء ثغور على الشاطىء الغربى للبحر الاحمر[١] . وعندما فقد البطالمة الاواخر أغلب امبراطوريتهم كان البحر الاحمر مجالهم الرئيسى للتجارة الشرقية .

خامسا : سك النقود والعمل على نشر تداول أول العمل البطلمية من ممتلكاتهم والبلاد الاجنبية الاخرى[٢]

سادسا : انشاء المصاريف المالية بأدق معنى الكلمة فى مصر وهى التى لم تكن تعرفها قبل عصر البطالمة[٣] وتستخلص من احدى برديات زيتون[٤] ان المصرف الملكى (Basilike Trapeza) فى الاسكندرية هو الذى كان يباشر معاملات البطالمة مع الخارج .

ولاشك فى ان مرافق مصر الاقتصادية قد ازدهرت فى عهد البطالمة الثلاثة الاوائل ثم أخذت فى التدهور منذ أواخر عهد بطلميوس الثالث . وقد أسهمت في تفاقم هذا التدهور عدة عوامل كان فى مقدمتها نظام البطالمة المالى وهو الذى سيأتى عرضه توا فى ايجاز قبل تناول أحد جوانب هذا النظام (الضرائب) بايجابياته وسلبياته .

---

(1) Strabo, XVII, 769-779; (AGATHARCHIDES), IN G.G.M., I, 170; W-W. Tarn, OP. CIT., P.214.

(2) J.G. Milne, Ptolemaic Coinage in Egypt, J.E.A., 15, 1929, PP. 150-145; C. Preaux, Op.Cit., PP. 268 ff:

د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ـص٧٢ وما بعدها

(3) H. Desvernois, Les banques et Banquiers dans L'Egypte ancienne, Sous les Ptolemees et la domination Romaine, Bull, S.R., D'Arch. D'Alex., 23, 1928, pp. 303 ff; M. Rostovtzeff, Soc. and EC., PP. 404 ff; C. Préaux, Op. Cit., PP. 286 ff:

د/ نصحس (المرجع السابق) جـ ٣ (ص ١٠٠ وما بعدها

(4) P. Cairo-Zenon, 59503.

ثانيا : النظم المالية والاقتصادية

منذ انتصار بطلميوس بن لاجــوس على برديكاس فى عــام ٣٢١ق.م درج هـو وخلفاوه على اعتبار مصر غنيمة حرب أو بعبارة أخرى ضيعتهم الخاصة . فلا عجب أن نظمهم المالية والاقتصادية كانت تتوخى أربعة أهداف وهى : جمع أكبر قدر من الثروة وانفاق أقل قدر من الاموال ، وادخال أقل قدر من التغييرات على الاوضاع القائمة والتعرض لاقل قدر من الخسارة .

وكانت هذه النظم تقوم على مبدأين أساسيين وهما :

أ - ان الملك صاحب الارض وما عليها وما فى باطنها.

ب - أن الاهالى يطيعون هذا الملك الاله طاعة عمياء[١] .

ومع أن هذين المبدأين شرقيان إلا أن البطالمة تأثروا في وضع النظم بتعاليمهم الإغريقية وبتجارب أعوانهم الإغريق الذين تكونت منهم آداة الحكم ، وحملهم البطالمة مسئولية تحقيق أهدافهم ومنحوهم سلطة مطلقة لتيسر لهم ذلك .

حقا أن الملك كان صاحب أرض مصر جميعا بيد أنه لكى يحصل منها على أكبر قدر ممكن من الدخل أحتفظ بأجودها - وهى التى تعرف باصطلاح أرض الملك "Ge Basilike"[٢] ليستغلها مباشرة عن طريق تأجيرها ومنح حق الانتفاع بالباقى الى فئات متعددة مع فرض الضرائب على ك من يفلح أى جزء من أرض مصر سواء أكانت"ملكية" أم غير ملكية وأرغام الجميع بدرجات متفاوتة على تنفيذ تعليمات الحكومة السنوية "diagraphe sporou"[٣] الخاصة بما يحدد من الاراضى فى كل

---

(١) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ١١٣-١١٤.

(2) Bouche-Leclercq, III, PP. 182-3.

(3) P. Tebt., I, PP. 52-53; Schnebel, Die Land - Wristachaft, pp. 127-129, M. Rostovtzeff, in P. Tebt., III, p. 85.

محافظة للمزروعات المختلفة وحظر بيع المحصول بأجمعه الا لملتزم (مثل الحبوب الزيتية) أو تخصيص قدر معين من المحصول لملتزم الملك (مثل الكتان) .

ولما كان يتوافر لدى البطالمة العنصران اللازمان لضمان الفوز بأرباح طائلة من الصناعة ، وهما كميات هائلة من المواد الخام واعداد كبيرة من الصناع المهرة ، فأن استغلال هذين العنصرين استغلالا دقيقا افضى الى مايسمى باحتكارات البطالمة أو بعبارة أخرى اقتصاد البطالمة الموجه فى مجال الصناعة . ويمكن تقسيم احتكارات البطالمة بوجه عام الى قسمين رئيسيين : وأحدهما هو الاحتكار الكلى وأبرز مثل لذلك احتكار صناعة الزيت[1] والاخر هو الاحتكار الجزئى وخير مثل لذلك احتكار صناعة النسيج[2] . وتشير القرائن الى أن دخل الملك من الصناعات التى كان يحتكرها احتكارا كليا لم يقتصر على صافى ربحه من السلع التى احتكر انتاجها بل كان يشمل ايضا ضـريبـة على شـراء هذه السلع مـثل ضـريبـة الزيت "Elaike"[3] وضـريبـة الملح "Halike"[4] وأن دخله من الصناعات التى يحتكرها احتكارا جزئيا كان نصيبا من الانتاج وضريبة على مزوالة الصنعة . وكذلك كان الملك يقتضى ضريبة من كل من يزاول أية حرفه أو يمارس الاتجار فى أية سلعة[5] ويفرض المكوس والعوائد على انتقال السلع من بلد الى آخر ومن محافظة الى أخرى فضلا عن المكوس على الواردات الاجنبية ومن

---

(١) راجع د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ص ٢٥٠-٢٥٨

- E.I., col. 44; P. Tebt., 703

(٢) راجع د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٣ ص٢٥٩-٢٦٩

- R.L., COLL. 87-107.

(3) W.O., 1203; O. Strass. 7, 25; O. Tait I Bodl. 27, 38; Cf., Wilcken, Griech Ostraka I, PP. 188-190; Grundzuge, PP. 242-3; C. Preaux Op. Cit., P. 91 Eleph. dem. II; Heichelheim, Monopole, in P.-W., Real-Enc., Col. 160; Wilcken, Gr.Ostr. I, pp. 142-143.

(٤) د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٣ ص ٣١٧

(٥) راجع عاصم أحمد حسين (الضرائب في مصر في العصر البطلمي) - القاهرة ١٩٧٧ ، (الضرائب المفروضة على الصناعات والحرف والمهن) ص ٩٣ وما بعدها .

غير المستبعد على الصادرات أيضا[١] . ولما كانت القرائن تشير الى أن الملك كان يحتكر شراء العطور والبخور والمر عندما يحضرها التجار الى مصر وممتلكاتها ويحتكر أيضا توزيعها فى مصر فانه لا يبعد انه كان يحتكر كذلك تصديرها الى العالم الخارجى سواء فى شكلها الخام أو بعد تصنيعها .

ولما كان من أهداف نظم البطالمة المالية والاقتصادية جمع أكبر قدر ممكن من الدخل وعدم التعرض للخسارة قدر الامكان فان الملك لجأ الى وسيلتين لتحقيق ذلك وأحدهما هى مسئولية الموظفين عن دخل الملك والاخرى هى بيع حق التزام مزاولة المشروعات التى قد يتعرض القائمون بها للخسارة مثل الصناعات المحتكرة وجباية الضرائب .

* * *

يسود الرأى أن نظم البطالمة المالية والاقتصادية كانت نظما مجحفة شديدة الارهاق فلا غرو أنها كانت فى مقدمة العوامل التى أسهمت فى تدهور حالة البلاد الاقتصادية بسبب مافرضته من قيود والتزامات ابهظت كاهل الاهالى فكانت لها أوخم العواقب .

---

(١) راجع عاصم (نفس المرجع) الضرائب على التجارة والمكوس الداخلية والخارجية ص١٣٢ ومابعدها .

النظام الضريبى وأثره فى سياسة البطالمة الاوائل

لا شك أن اقتصاد أى دولة هو عصب الحياة فيها وهذا العصب يتصل اتصالا وثيقا ويتأثر تأثرا بعيد المدى بالنظام الضريبى فى الدولة . ومن المسلم به أن نفوذ البطالمة فى مصر وفى السياسة الدولية كان يرتكز أساسا على أستغلال موارد مصر الاقتصادية استغلالا منظما ودقيقا(١) . فلاعجب أن اقتصاد دولة البطالمة كان اقتصادا موجها لعبت فيه الضرائب دورا رئيسيا .

ولما كانت موارد مصر الاقتصادية هى المصدر الرئيسى لدخل البطالمة وكانت معلوماتنا طفيفة عن دخلهم من امبراطوريتهم وكانت هذه الامبراطورية لم تعمر طوال عصر البطالمة فاننا سنقصر دراستنا على دخل البطالمة من مصر .

وبرغم ماتتضمنه الوثائق البردية من قوانين وأوامر ملكية ومنشورات وزارية وسجلات واحصاءات وبيانات رسمية تتصل اتصالا وثيقا بموارد البطالمة فان ذلك كله لايمدنا بمعلومات وافية يمكن اتخاذها اساسا لتقدير دخل البطالمة.(٢) ولكنه من الجلى أن دخل البطالمة لم يبق ثابتا طوال عصرهم بل تأثر بما كانوا عليه من قوة أو ضعف وبما كانت عليه حالة مصر الاقتصادية من ازدهار أو تدهور .

(أ) دخل البطالمة من الزراعة :-

كانت الزراعة الدعامة الاساسية للاقتصاد المصرى فقد كانت مصدر غذاء سكان البلاد جميعا ومصدر كثير من المواد الخام اللازمة للصناعة ، ومصدر أهم صادرات مصر . ولا يعنينا فى هذا المقام أن ندخل فى تفاصيل نظام الاراضى فى عصر البطالمة وحسبنا لإيضاح مدار البحث القول بأنه يمكن التمييز بين نوعين من

---

(١) د/ ابراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ، ص١ .

(2) Cf., U.Wilcken, Gr. Ostr. I, pp. 411-21; Wallace, Taxation, Ch. XVIII.

الاراضى وهمـا أرض الملك (Ge Basiliks)[١] وهى التى كان يستثمرها مباشرة بتأجيرها عن طريق موظفيه وأرض العطاء (Ge en aphesei)[٢] وهى التى وهبها لغيره فإنتقل إوليهم من الملك وموظفيه واستثمارها المباشر وكانت تتألف من :

١ - أرض المعابد . Ge hiera[٣]

٢ - أرض الإقطاعات العسكرية . Ge Kleroi[٤]

٣ - أرض الهبات . Ge en Dorea[٥]

٤ - أرض الإمتلاك الخاص . Ge idoiktetos[٦]

وكان دخل الملك من الزراعة يتألف من :

١ - ايجار أرض الملك وبعض أرض الهبات وأرض الامتلاك الخاص .

٢ - الضرائب المختلفة على كل من يفلح أى نوع أو فئة من الاراضى .

٣ - الفوائد (٥٠٪) على البذور التى أقرضت للمزارعين .

٤ - أجر استخدام أدوات ومواشى الملك .

وإنه لمن العسير الجزم بتقدير كل من هذه الدخول وان كان لايبدو أنه من

---

(1) Bouche-Leclercq. A., Histoire des Lagides, 4 Vols, Paris 1903-7, pp. 182-3; M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 276 ff.

(2) M. Rostovtzeff, A large State, pp. 43, ff; Soc. and Ec., p. 289.

(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 280 ff;

د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ص١٨٧ وما بعدها.

(4) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 284 ff;

د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٣. ص١٨٧ ومابعدها

(5) M. Rostovtzeff, A large Estate, pp. 43 ff; Soc. and Ec., p.289

د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص.٢٠٥ ومابعدها

(6) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., p.289;

د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٣. ص ٢١١ ومابعدها

الاسراف في الرأى القول بأن ايجار الارض والضرائب المفروضة عليها كانت العنصرين الرئيسيين فى دخل الملك من الزراعة .

أثر الضرائب الزراعية في زيادة الدخل :

ويمكن اجمال أنواع الضرائب الزراعية على النحو التالى :

أولا : الضرائب المفروضة على الاراضى التى تزرع حبوبا غذائية[١] .

ثانيا : الضرائب المفروضة علي الاراضى التى تزرع حبوبا زيتية[٢] .

ثالثا : الضرائب المفروضة على الكروم والفاكهة والبقول[٣] .

رابعا : الضرائب المفروضة على الاشجار[٤] .

خامسا : ضرائب زراعية أخرى[٥] ولاتندرج تحت الانواع السابق ذكرها .

ولقد درجنا الضرائب الزراعية عامة بأنواعها المختلفة في جداول تبين اسم الضريبة والوثائق والمراجع التى تناولتها وتاريخها بقدر الامكان ثم معدل الضريبة ان وجد هذا بالاضافة الي اظهار نوعيتها حيث كانت الضرائب تدفع عادة نوعا واحيانا نقدا . مع ملاحظة أنه وجدت ضرائب زراعية عديدة لم ندرجها بالجداول وذلك لعدم وضوحها في الوثائق ، وان الوثائق لم تعطنا معدلات الضريبة بوضوح في كثير من الحالات ولا نوعيتها وفي بعض الحالات نوعيتها . ويتبين من دراسة هذه الجداول انه لم يدخر جهدا في اعدادها بحيث تكون شاملة جامعة مع تجنب أي نقص يمكن تلافيه[٦] .

---

(١) راجع عاصم (المرجع السابق) ص ٥٨ - ٥٩ .
(٢) راجع عاصم (نفس المرجع). من ص ٦٦-٦٨.
(٣) راجع عاصم (نفس المرجع). من ص ٦٩-٨٤.
(٤) راجع عاصم (نفس المرجع) من ص ٨٦-٨٧.
(٥) راجع عاصم (نفس المرجع). من ص ٨٨ وما بعدها.
(٦) راجع عاصم (الجداول الضريبية) .

وهنا يطرح السؤال نفسه : الى أى مدى كان نصيب الضرائب في زيادة دخل البطالمة من الزراعة ؟ ويجب الاعتراف صراحة بأنه من العسير الجزم بذلك لافتقارنا الى المصادر أو الدراسات التى تمدنا بمعلومات سواء عن مجموع دخل البطالمة من الزراعة ، أم عن مجموع دخلهم من الضرائب الزراعية جميعا بل من أحدى هذه الضرائب . بيد أن دراسة الجداول المرفقة المستمدة من الوثائق تتكشف عن ظاهرتان اتسمت بهما موارد دخل البطالمة من كل مرفق من مرافق مصر الاقتصادية . وهاتان الظاهرتان هما كثرة الضرائب وتنوعها ، وهما تبرزان على الفور في مجال الزراعة . وآية ذلك تلك السلسلة الطويلة من الضرائب التى كانت تفرض على الاراضى التى تزرع حبوباً غذائية وذلك مع ادراكنا أن بعض هذه الضرائب كان محليا ، والبعض الاخر لم يقم الدليل عليه الا في فترة بعينها ، والبعض لم يفرض الا على فئة معينة من الاشخاص كانت الارض في حيازتهم . ذلك أننا نعرف مثلا أن أرباب الاقطاعات العسكرية كانوا يدفعون الي جانب الضرائب العامة التى يدفعها غيرهم مثل ضريبة حراسة المحصول وضريبة نقله - يدفعون قمحا أو نقدا سلسلة من الضرائب كانت خاصة بهم[١] وذلك فيما يبدو تعويضا للملك عن الايجار المستحق على الاقطاعات التى منحهم حيازتها أو بعبارة أخري حق الانتفاع بها . ولم يكن وضع الارض المزروعة حبوبا غذائية أسوا من وضع الارض المزروعة كروما وفاكهة وذلك أنه لم تكن مفروضة عليها فقط ضريبة « الايومويرا » المرتفعة ، بل أيضا ضريبة أخري أكثر ارتفاعا كانت أحيانا ثلث المحصول وأحيانا أخري نصفه ، وذلك فضلا عن الضرائب العامة الاخري[٢] . وكذلك كانت تودي عن الاراضى التى تزرع حبوبا زيتية ضريبة قدرها ربع المحصول الي جانب الضرائب العامة الاخري ، وذلك فضلا عن ضرورة بيع المحصول بسعر تحدده الحكومة للملتزم المحلى لصناعة الزيت[٣] .

---

(١) راجع د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ، ص ١٩٥-١٩٦.

(٢) راجع عاصم (المرجع السابق) ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) عاصم (نفس المرجع السابق) ص ٦٦-٦٨.

ومما يبدو أخذه في الاعتبار أيضا أنه لما كانت الحبوب الغذائية أهم صادرات مصر ، وكانّ الزيت المستخرج من الحبوب المزروعة في مصر يوفر لها الاكتفاء الذاتى في الزيت ابان القرن الثالث قبل الميلاد[1] ، وكانت الشواهد لاتدع مجالا للشك في ازدهار صناعة النبيذ في مصر البطلمية ازدهارا أفضى الى تنشيط صناعة الانية الفخارية والى استيراد آنية فخارية من الخارج لتعبئة النبيذ أو احتسائه[2] ، فان ذلك كله ينهض دليلا على أتساع نطاق الاراضى التى تزرع حبوبا غذائية وحبوبا زيتية وكروما وفاكهة ، وتفرض عليها تلك الضرائب الكثيرة التي سبقت الاشارة اليها وتوجد في الجداول المرفقة . ولكن يمكن القول بأنه اذا كانت هذه المحاصيل تمثل محاصيل مصر الرئيسية ، فانها لم تكن تمثل كل محاصيل مصر الزراعية . ولا شك في أن الاراضى التى كانت تزرع محاصيل أخري لم تكن معفاة من الضرائب . والبردي أبرز مثل لهذه ، المحاصيل الاخري . ولايمكن المبالغة في أهمية هذا النبات فقد كان المادة الخام لعدد من الصناعات يأتى في مقدمتها الورق وكان أمره يعنى البطالمة كثيرا بسبب الحاجة المتزايدة اليه محليا وعالميا[3] . ولما كان البردي ينمو في المستنقعات المنتشرة في الدلتا بوجه خاص وكانت المستنقعات ملكا للدولة فاننا لا نستبعد أن استغلال مزارع البردي كان على نسق استغلال أراضى الملك[4] ، بمعني أن الدولة كانت تؤجر هذه المزارع وتفرض عليها ضرائب يصعب التكهن بها ونحن في مأمن من الزلل .

وقد مر بنا أن ايجار الارض والضرائب المفروضة عليها كانت العنصرين الرئيسيين في دخل الملك من الزراعة . بيد أنه اذا كان الملك لا يحصل الا علي ايجار جانب من أرض مصر فانه كان يحصل من كافة أراضى مصر على ضرائب كثيرة تختلف في معدلها من حالة الي أخرى تبعا لنوعية المحصول وكذلك لنوعية حيازة الارض

---

(١) راجع د/نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٢٤، ٣١، ص ٢٢٥-٢٣١، ص ٢٥٠-٢٥٨، ص ٣٠٦، ص ٣١١-٣١٤.

(٢) راجع د/ نصحي (نفس المرجع). ص ٣٢ ومابعدها ، كذلك راجع
- I. Noshy, Arts in Ptol. Eg., P.122.

(٣) راجع د/ نصحي (المرجع السابق). جـ٣. ص ٢٤٥ ومابعدها

(٤) د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٣. ص ٢٤٥-٢٤٦.

الضرائب في مصر في العصر البطلمي*

الضرائب على الزراعة

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
١١٢ق.م. ١١٨ق.م.	P. Tebt., I, 93. P. Tebt., 5. Wallace, Taxation, p. 49. Préaux, pp. 131-33 نصحي (جـ٣) ص ١١٦ ، ١٦٧	Geometria	ضريبة عن مسح الأرض وكانت تجبى سنوياً .	نصف أردب عن كل قطعة أرض بصرف النظر عن مساحتها .	عينية
١١٨ق.م.	P. Tebt., 5.	Artabieia	ضريبة عقارية	أردب واحد من الحبوب الغذائية	عينية
١٧٤ تقريباً ق.م.	P. Tebt., p. 52. Préaux, p. 131.	Hemiartabieia	ضريبة عقارية	نصف أردب	عينية
١١٦ق.م.	O. Tait, I Bodl, 255; P. Tebt., 7668; 1049; 860; 929.	Diartabieia	ضريبة عقارية	أردبين	عينية

* راجع – عاصم أحمد حسين (الضرائب في مصر في عصر البطالمة) القاهرة ١٩٧٧ .

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
١١١ ق.م. ١٣٨ ق.م. ١٣٧ ق.م.	نصحي (جـ٣) ص ١٦١ ، ١٨١ .	تابع ضريبة الاردب			
٢٧٠ ق.م. ٢٥٥ ق.م.	P. Hibeh, 110; Wallace, p. 42; Préaux, p. 131.	Sitometrikon	ضريبة عن كل الحبوب الغذائية قبل نقلها للمخزن العام .	٣ أردب من الحبوب	عينية
٢٧٠ ق.م. ٢٥٥ ق.م.	P. Hibeh, 110; P. Tebt, 91, 92; P. Cairo - Zenon, 59669.		ضريبة تفرض على أساس سد النقص الناجم عن كيل الحبوب الغذائية .	٢ ٪ من كمية المحصول	عينية
١١٨ ق.م.	P. Tebt., 5, and see P. Tebt., III index. X; Préaux, p. 121.	Phylaktikon Thesaurophylaktikon	ضريبة حراسة الحبوب الغذائية في المخزن العام	غير محددة	عينية
٢٢٨/٢٢٧ ق.م.	P. Petrie, III, 70, 54; II. 39 (e). 2; P. Hebeh, 105.	Phylaktikon ges	ضريبة حراسة محصول الحبوب الغذائية في أثناء موسم الزراعة	غير محددة	عينياً أونقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
١١٣/١١٤ ق.م. ١٧١ ق.م.	P. Cairo, Zenon, 59715; P. Tebt., 92; 72. and see P. Tebt., III, index X P. Li,20; P. Tebt, 854; 856; 1093. p. pet III, 76	Katharsis	ضريبة على تنظيف وغربلة الحبوب الغذائية .	غير محددة	عيناً
٢٥٠ ق.م.	P. Petrie, III, see index; P. Hibeh, 212; P. Tebt., I, III, index X; Préaux, pp. 132, 145; د / نصحى (جـ٣) ص ١٦٧	Phoretron	ضريبة على نقل الحبوب الغذائية	غير محددة	عينية
٢٦٢/٢٣٣ ق.م. ٢٥٨/٢٥٩ ق.م.	R. L., pp. XXVI ff; Bevan, pp. 138 ff; Tarn, p. 168; Otto, pp. 40356; Maspero, 80-83; Bouché-Leclercq, III, pp. 193-201;	Apomoira	ضريبة الكروم	السدس أو العشر	عينية نقدية

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
	Wilcken, Gr. Ost, I, pp. 158-161; Large Estate, pp. 93-103;	تابع ضريبة الكروم			
القرن الثالث ق.م.	Préaux, op. cit., pp. 132, 145; د/ نصحى جـ ٢ ، جـ ٣	Apomoira	ضريبة الكروم	السدس أو العشر	عينية أو نقدية
٢٦٠ ق.م.	P. Mich-Zen, 106; P. Cairo - Zen, 59337; P. Hibeh, 112; Wilcken, Ostr, I, p. 193; Préaux, p. 182.	Eparourion	ضريبة عقارية لأغراض دنيوية	غير محددة	نقداً
	O. G. I. S. 90; د/ نصحى (جـ٣ ص ٢٤٠	Keramion	ضريبة تجارية كانت تجبى عن كروم أراضى المعابد	قيمتها خمس دراخمات عن الأرورة	نقداً
القرن الثالث قبل الميلاد	P. Petrie, III, 117 (g) 122(d); P. Sorbonne, 582; P. Cairo - Zenon,	Trite Oinou	ثلث الكروم	الثلث	عيناً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
	59300; Rostovt, Large, pp. 99 - 101; Préaux, p. 182.	Hemiseuma Oinou	نصف الكروم	النصف	
٣٩ ق.م.	P. Foad, I. 67.		ضريبة على ما يزرع تحت أشجار الفاكهة	غير محددة	عيناً
٢٦٠ ق.م.	P. Heb., 112; Préaux, pp. 182 ff; د/ نصحى (جـ٣) ص ٣٨١	Chomatikon	ضريبة صيانة الترع والجسور	غير محددة	عيناً
القرن الثالث قبل الميلاد	P. Cairo - Zen, 59366; P. Petrie, III, 112(a), col. II; P. Tebt., 1062; Préaux, p. 1 - 2.	Phylaktikon - Ampelonon.	ضريبة لمواجهة نفقات حراسة الكروم ليلاًونهاراً	غير محددة	عيناً أو نقداً
غير محدد	B. G. U. 1304 - 1311 Wilekon, C. Ost, pp. 134 - 161; Préaux, p. 179.	Akpodrio	ضريبة لمواجهة نفقات نقل النبيذ	غير محددة	عيناً أو نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
٢٣٥ ق.م.	P. Tebt., 701; P. Cairo - Zenon, 59155	Kilunion	ضريبة نظير امتلاك الأهالي للشادوف	غير محددة	نقداً
١١٣ ق.م.	P. Tebt., 84	Aloiton	ضريبة نظير أمتلاك آلة الدرس	غير محددة	غير مصروفة
٢٤٧/٢٤٨ ق.م.	P. Hibeh. 102; P. Petrie III, 110 and III	Iatrikon	ضريبة الخدمة الطبية	غير محددة	عيناً
غير محدد	P. Tebt 815; 852; 853; 854; Préaux, pp. 132, 402.	Grammatikon	ضريبة لمراجعة مرتب سكرتير جماعات أرباب الاقطاعات	غير محددة	من المرجع نقداً
القرن الأول قبل الميلاد	B. G. U., 1843; Préaux, pp. 402 - 403.	Talantismos Staterismos	ضريبتين شخصيتين	دراخمة عن كل أرورة	نقداً
٢٢٥ ق.م.	P. Hibeh, 104; P. Petrie, II, 39 (e); Préaux, p. 401; د/ نصحى (جـ٣) - ص ١٩٦	Triararchema	ضريبة لمواجهة جانب من نفقات وتكاليف الأسطول البطلمي	غير محددة	نقداً

الا أن هذا المعدل كان بوجه عام مرتفعا بدليل ماسيترتب علي ذلك من آثار سلبية .

وفي ضوء ما أوردناه لعلنا لا نعدو الحقيقة إذا ذهبنا إلى أن موارد البطالمة من الضرائب الزراعية في خلال القرن الثالث قبل الميلاد ، أي ابان ازدهار الزراعة ، كانت تمثل جزءا محسوسا من مجموع دخل البطالمة من الزراعة .

ب - دخل البطالمة من الصناعة والحرف :

لاشك أن الصناعات كانت مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل العام للبطالمة . ويما يجدر بالملاحظة أنها كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة حيث أن كثيرا من الصناعات كانت تقوم علي الموارد الزراعية وحسبنا ذكر صناعات الزيت والنبيذ والجعة والنسيج والورق . بيد أن بعض الصناعات الاخري كانت لا تمت إلى الزراعة بصلة ، مثل التعدين وصناعة الفخار والزجاج واستخراج الملح من المناجم والبحيرات . وكذلك كان بعض الحرف يتصل بالزراعة علي نحو أو آخر مثل تربية الماشية والاغنام والماعز وتربية الاوز والحمام ، في حين أن البعض الاخر كان لا صلة له اطلاقا مثل صيد الاسماك وادارة الحمامات العامة والمصارف المالية .

أثر الضرائب الصناعية في زيادة الدخل : -

وقد سبق أن ذكرنا انه لما كان لدى الملك كميات هائلة من المواد الخام وأعداد كبيرة من الصناع المهرة ، فان استغلال هذين العنصرين استغلالا دقيقا أفضى الى مايسمى احتكارات البطالمة أو اقتصادهم الموجه في مجال الصناعة وقد مربنا كذلك انه كان هناك نوعان من الاحتكارات هما الاحتكار الكلى والاحتكار الجزئي . والمقصود بنوعى الاحتكار أنه في أولهما كان لا يسمح الا لملتزمى الصناعة دون غيرهم بانتاج السلع وبيعها لحساب الملك الذى كان يقتضى أيضا ضريبة لقاء شراء سلعة . وكانت هذه هى الحال في صناعات الزيت[1] والتعدين[2] واستخراج الملح[3] وغيرها . وفي النوع

(١) د/ تصحي (المرجع السابق). جـ٣.ص.٢٥٠ ومابعدها .

(٢) د/ تصحي (نفس المرجع). جـ٣. ص٢٧٣ ومابعدها .

(٣) د/ تصحي (نفس المرجع) جـ٣.ص ٢٧٧ ومابعدها .

الثانى من الاحتكار كان يسمح للافراد بمزاولة الانتاج جنبا الى جنب ملتزمى الملك . وخير مثل لهذا النوع ما كانت عليه الحال في صناعة النسيج[١] وكذلك صناعة الورق منذ حوالى منتصف القرن الثامن قبل الميلاد على الاقل . وعندئذ كان الافراد يؤدون للملك ضريبتين رئيستين لا تعرف مقدار كل منهما ، وكانت أحداهما عن مزاولة الصناعة والاخرى عن الانتاج أو الدخل . وكانت تلك هى أيضا موارد الملك من الصناعات التى يبين أنه كان لا يحتكرها كليا أو جزئيا مثل صناعات الجعة والفخار والزجاج والاثاث وفيما يحتمل الورق في القرن الثالث قبل الميلاد .

ويبدو أنه لم توجد مهنة أو حرفة كان الملك يحتكرها احتكارا كليا ، بمعنى أنه كان لايزاولها الا ملتزموه . ذلك أنه الى جانب المصارف المالية الملكية وحمامات الملك العامة وخلايا نحل الملك وابراج حمامه ومربى ماشيته واغنامه ومعيزه وخنازيره وأوزه كانت توجد مصارف مالية أهلية وخلايا نحل وأبراج حمام يملكها الاهالى ، وكانوا ايضا يربون الماشية والاغنام والمعيز والخنازير والاوز . وتشير الوثائق[٢] الى أن كل من كان يزاول مهنة أو حرفة كان يودى للملك ضريبة عن مزاولتها وضريبة أخري عن انتاجه أو دخله منها . ومن المؤسف أن الوثائق لا تسعفنا بمعلومات عن مقدار كل من هاتين الضريبتين وان كنا نعرف مقداد الثانية في بعض الحالات فقد كانت ثلث الدخل من خلايا النحل والحمامات العامة وربع الدخل في حالات محترفي صيد السمك[٣] (على الاقل في الوجه القبلى) وأبراج الحمام والخبازين وطاحنى الحبوب .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه في حالة أبراج الحمام تذكر الوثائق الى جانب ضريبة ثلث الدخل Trite Perstereonon[٤] وهى التى كانت تقدر على أساس ما

---

(١) د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٣. ص ٢٥٩ ومابعدها .

(٢) د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٣. ص ٢٧٨ ومابعدها .

(راجع عاصم (المرجع السابق)-الضرائب علي الصناعات والحرف والمهن . ص ٩٣-١٣٤

(٣) راجع الجداول عاصم (المرجع السابق) ص ٢٨ وما بعدها .

(4) P. Petrie III, 119 recto; P. Tebt., 839; 571; P. Hibeh, 112; W.O., 1228; B.G.U., 1377; O. Tait. I. Bodl., 84.

يباع من الحمام ونتاجه كل عام ، ضريبة أخرى (Pechismos Perest)[١] كانت مرتفعة وتدفع نقدا على أساس المساحة التى تشغلها أبراج الحمام . ويحتمل أنها كانت تفرض قبل كل شىء من سماد ، فقد كانت له أهمية كبيرة . ولا يفوتنا أن نذكر أنه في حالة مربى الحيوان كانوا يدفعون الى جانب ضريبتى مزاولة الحرفة والدخل ضريبة الرعى وكذلك ضريبة الحراسة وهى التى كان يدفعها كذلك مربوا الاوز . وكذلك كان النساجون يدفعون الى جانب الضريبتين الرئيسيتين ضريبتين أخريين على الاقل هما ضريبة تبييض النسيج وضريبة صباغته[٢] . كما أنه كانت تجبى من محترفى النقل البرى Onelatai ومحترفى النقل المائى Naukleroc سلسلة من الضرائب لا نعرف معدلها وان كنا نعرف انه كانت تجبى من سفن الافراد ضرائب يبدو أنها كانت تصل الى حد ثلث الدخل .

وفي ضوء معلوماتنا الحالية لا يمكن الذهاب الى أبعد من أنه كانت تفرض على الذين يزاولون صناعة محتكرة احتكارا جزئيا أو غير محتكرة على الاطلاق أو يمارسون أية حرفة أو مهنة أكثر من ضريبة واحدة وأن معدل هذه الضرائب لم يكن على وتيرة واحدة في كل حالة وأن كان عبء هذه غير طفيف في الحالات جميعا .

وهكذا يتبين مما عرضناه أن المصدر الرئيسى لدخل الملك من الصناعة والحرف كان الاحتكار بنوعيه الكلى والجزئى والضرائب وأنه اذا كان الملك يحتكر كليا أو جزئيا عددا غير قليل من الصناعات فانه لم يحتكر الصناعات جميعا ولا أية حرفة أو مهنة وأنه في حالة الاحتكار الجزئي وكذلك في حالة عدم الاحتكار كان فيما يبدو يعوض نفسه عن عدم الاحتكار الكلى بتعدد الضرائب الثقيلة الوطأة . ومجمل القول أنه في مجال الصناعة والحرف مثل الحال في مجال الزراعة ، كانت توجد ظاهرتا كثرة الضرائب وتنوعها ، مما يشير بوضوح الى أنه ابان ازدهار حياة مصر الاقتصادية في خلال القرن الثالث قبل الميلاد اسهمت الضرائب المفروضة على الصناعات والحرف في زيادة مجموع دخل الملك منها أسهاما لا يرقى الشك إليه .

(1) P. Cairo-Zenon, 59498; O. Tait, I Bodl, 90 .

(٢) راجع الجداول (عاصم) (المرجع السابق) ص ٢٨ وما بعدها .

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث	P. Tebt. I, index; p. 641; III, index V.	Triachoinikon	ضريبة عقارية يدفعها المزارعون	ثلاثة خوينكيس على كل أرورة	عيناً
الضرائب على الصناعات والحرف والمهن					
القرن الثالث قبل الميلاد ٢٤٨ ق.م. القرن الثاني قبل الميلاد	Wilck, Gr. Ostr I, pp. 266 - 267; P. Tebt. 703; B.G.U. 1375; W.O. 1499; Préaux, p. 112.	Othoniera	ضريبة على حق مزاولة نسيج الكتان	غير محددة	نقداً
القرن الثاني قبل الميلاد	O. Strass, 17. 23; Préaux, p. 112, 13	Diakosiosty linephon	ضريبة الـ ٥ , ٪ من الكتان	٥ , ٪	عيناً
القرن الثالث قبل الميلاد	B.G.U. 1359 - 1363 O. Tait I. Bodl, 77; 85; P. Cairo - Zen, 59176;	Histeon Linyphon	ضريبة على الأنوال المستخدمة	غير محددة	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثاني قبل الميلاد	Préaux, p. 112.	تابع	تابع	تابع	
القرن الثالث قبل الميلاد القرن الثاني قبل الميلاد	P. Cairo - Zen, 59176; Tait, I Bodl, 127; Préaux, p. 112.	Eikoste ereon	ضريبة نظير حق مزاولة صناعة نسيج الصوف	غير محددة	غير محددة .
القرن الثالث قبل الميلاد	P. Hib. 115; O. Tait I Bodl, 14; 16; 25; 26; P. Ry. 70; Préaux, p. 112.	Eikoste ereon	ضريبة على كمية المواد المستخدمة من المادة الخام لصناعة الصوف كل أربعة أيام	٥ , من أنتاج الصوف	غير محددة
القرن الثالث ق.م.	P. Hibeh. 115		ضريبة على نسبة من الانتاج	٥ , من انتاج الصوف	غير محددة
٢٥٤ ق.م.	P. Cairo - Zenon, 59206	Gnaphion	ضريبة على مبيضى الصوف المنسوج	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Cairo - Zenon, 59430	Strotheion	ضريبة نظير استخدام مادة تبييض الصوف	غير محددة	غير محددة

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	P. Cairo - Zenon, 59069; 59630	Porphoriky	ضريبة نظير استخدام المادة الحمراء الخاصة بالصباغة	دراخمةواحدة	نقداً
القرن الثاني ق.م.	W. O., 1081 - 1090, 1606; Préaux, p. 112.	Kossopion	ضريبة على صانعي الملابس	غير محددة	غير محددة
القرن الثاني ق.م.	W. O., 1081 - 1982, 1086; Préaux, p. 112.	Gnaphallologon	ضريبة على العمال الذين يقومون بصنع أنوال الصوف	غير محددة	غير محدد
القرن الثاني ق.م.	Wilcken, Gr. Ostr, I, No. 57; P.S.I. 334; C. Préaux, p. 112.	Telos epiton	الضرائب على مصلحي الرثاث	غير محددة	غير محدد
٢٦٠ق.م القرن الثاني ق.م.	P. Hibeh. 112; Wilcken, Gr. Ost., I, p. 177; O. Tait I Bodl. 40; Préaux, p. 112.	Dapidephon	ضريبة على صانعي السجاد والبسط	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	Wilcken, Gr. Ost., I, 217, p. 403; P. Petrie III, 117(e), (f), pp. 296 - 7.	Chrysochoike	ضريبة على المصنوعات الذهبية	غير محددة	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	Wileken, Gr. Ost, I, No. 114, pp. 293 - 4, n. 1, 354; II, no. 334, 1359; O. Strass. 14;	Telos Skyteon	ضريبة كانت مفروضة على صانعي الأحذية	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Petrie II. 39 (a)10.	Bersis	ضريبة على دباغة الجلود	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Z. 61	Eglabonta	ضريبة على صناعة الفخار	غير محددة	عيناً أو نقداً
القرن الثالث ق.م. القرن الثاني ق.م.	P. Petrie III 117(h), col. II and III; P. Cairo - Zen, 59206; P. Fay. 15; P. Tebt. 872, 840; 875, 999, 996.	Tetarte sitopion	ضريبة على الطحانين والخبازين	ربع الدخل	نقداً
القرن الثاني ق.م.	P. Tebt. 99; 1036; P.S.I. 383; Préaux, pp. 615; P. Petie II, 39 (e); د/ نصحي (جـ٣) ص ٢٩١	Anippia	ضريبة على الذين لا يمتلكون خيلاً	غير محددة	غير معروف

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	Wilcken, Gr. Ost I, pp. 191 - 2; P. Cairo - Zen, 59394	Ennomion	ضريبة كانت ترتبط بالمراعى	كانت تدفع نقداً عن كل رأس من الماشية	نقداً
الثالث ق.م.	Préaux, p. 225; د/ نصحى (جـ٣) ص ٢٩١	Ennomion	ضريبة ترتبط بالمراعى	عن كل رأس	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Cairo - Zenon, 59394; Préaux, p. 224.	Laika	ضريبة كانت تفرض على الأهالي نظير امتلاكهم للماشية وتربيتها	دراخمتين على كل رأس	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P.S.I., 386; Rostovtzeff, A Large, p. 109; Préaux, p. 227.	Phylaktikon	ضريبة كانت تفرض على حراسة الماشية	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Tebt., 307; P. Hibeh. 115; Préaux, p. 228; د/ نصحي (جـ٣) ص ٢٩٢ .	Dekate Maschon	ضريبة كانت تفرض على تربية العجول	٪١٠	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	P.S.I. 384; Wilcken, Gr. Ost., I, p. 310; Préaux, p. 229; د/ نصحى (جـ٣) ص ٢٨٨ ومابعدها .	Huike	ضريبة على تربية الخنازير	غير محددة	نقداً
حوالى ١٥٢ ق.م.	Préaux, Ostr, Grecs, p. 22; Wilcken, Gr. Ostr I, p. 286.	Telos probaton	ضريبة على تربية الأغنام والمعيز	كانت تدفع على كل رأس	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Col - Zen, 58; P. Giss. Bibl. 2; Préaux p. 229.	Hopozegion	ضريبة على الدواب المستخدمة في النقل	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م. أو الثاني ق.م.	P. Petrie III, 119 recto; P. Tebt., 839; 571; P. Hibeh 112; W.O. 1228; B.G.U., 1377; O. Tait I Bodl 84.	Trite Peristereonon	ضريبة كانت تفرض على ثلث الدخل - على عدد ما يباع من الحمام ونتاجة في كل عام	ثلث الدخل	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	P. Cairo - Zenon, 59498; O. Tait I Bodl. 90; Rostovtzeff, Soo and Ec., p. 294.	Pechismos - Peristereo-non	ضريبة على تربية الحمام وكانت تقدر على أساس المساحة التي تشغلها أبراج الحمام	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Petrie, III, 112 (a); Préaux, p. 298;	Phylaktikon	ضريبة على حراسة الأوز	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Tebt., 5, 11, 155 ff; Préaux, p. 236 د/ نصحي جـ٣ ص ٢٩٣	Tetarte ton melissorgon	ضريبة كانت تفرض على الذين يمتلكون خلايا تربية النحل	٢٥ ٪ الربع من الدخل	نقداً
القرن الثالث ق.م.	Wilcken, Gr. Ostr I, No. 7, pp. 137 - 41; P. Tebt; 5, p. 49; of Préaux, p. 206.	Tetarte Halieon Tetarte ichthuikon	ضريبة البيع المفروضة على صيادى السمك أو على الأسماك	ربع الدخل ٢٥٪	نقداً أو عيناً
٢٤٥ ق.م.	P. Hibeh, 116; Préaux, p. 340; د/ نصحي جـ٣ ص ٣٠١	Trite Balaneon	ضريبة مفروضة على الحمامات العامة	ثلث الدخل	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	P. Petrie III, 50; Wilcken, U.P.Z., II, p. 14; P. Hibeh. 110, 1, 30; P. Leiden, Q. 1.12; U.P.Z., 156; P. Hibeh, 29; 41; 136; 142; Wilck, Chrest, 259; د/ نصحي جـ ٣ ص ١٠٧ .	Dokimastikon	ضريبة على البنوك والمصارف المالية كانت تجبى عند دفع المبالغ في المصارف	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Pet III, p. 289; B.G.U. 1242; د/ نصحي جـ٣ ص ١٠٧	Kollybos	ضريبة على البنوك والمصارف المالية كانت تجبى عند استبدال النقود	٢,٥٪	نقداً
القرن الثاني ق.م.	Otto, Prtester Und Tempel. I, pp. 211, 12; د/ نصحي جـ٣ ص ٥١ ، ٥٢	Telestikon	ضريبة كانت مفروضة على الكهنة عند رسامتهم	غير محددة	نقداً
١١٨ ق.م.	P. Tebt. 97.	Grammatikon	ضريبة يدفعها الكهنة من أجل مرتب سكرتير الجماعة	غير محددة	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	P. Tebt., 5, p. 59	Koinonika	ضريبة تدفعها جماعات الكهنة	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	Wilcken, Gr. Ostr I, no. 163, p. 366.	Epistatikon	ضريبة يدفعها الكهنة لدفع مرتب مراقب المعبد	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	د/ نصحى جـ٣ ص ٣١٧ ، ٣١٨	Halike Hepeon	ضريبة يدفعها الكهنة نظير حق شراء الملح	غير محددة	نقداً
القرن الثاني ق.م. ١٢٦/١٢٥ ق.م.	Wilcken, U.P.Z., 172; W.O. 1537; Préaux, p. 410.	Synegorikon	ضريبة المساعدة القضائية	غير محددة	نقداً
القرن الثالث والثاني ق.م.	P; Hibeh. 32; P. Lille. 29; U.P.Z., 1537; P.Tebt. 933; P. Amh. 33.	Epidekaton	ضريبة العشور الأضافية	١/١٠أو١/١٥ من المبلغ المتنازع عليه	نقداً

جـ - دخل البطالمة من التجارة : -

أ - التجارة الداخلية :

كانت أسواق مصر الداخلية عامرة بالسلع الضرورية لسد حاجات الاهالى وغيرهم من سكان البلاد من غذاء وكساء . مثل الحبوب الغذائية ، والزيت والملح والجعة والنبيذ واللحوم والعسل والاسماك والاقمشة والكتان والصوف الخام والجلود والورق والحيوان والاخشاب[١] . ولما كان أهالى مصر يؤلفون غالبية سكان البلاد وكانت حالهم بوجه عام رقيقة وتبعا لذلك احتياجاتهم قليلة فان التجارة الداخلية لم تكن على درجة من النشاط والاهمية مثل التجارة الخارجية . وكان الفائض عن الحاجات المحلية يسلك طريقه في صحبة ضرائب الملك الى الاسكندرية . ومعنى ذلك أن النشاط التجارى لم يكن في مصر نفسها . انما بين الاسكندرية والعالم الخارجى .

أثر الضرائب في زيادة الدخل من التجارة الداخلية : -

وكانت الحبوب الغذائية في طليعة السلع المطروحة في الاسواق المصرية ، وكان يتوافر لدى الملك منها كميات هائلة ، فقد كان يتعين أن يسدد نوعا ايجار أرضه والضرائب المفروضة على كافة الاراضى التى تزرع حبوبا غذائية . ومع ذلك فانه تطالعنا دفاتر حساب مديرى المخازن الملكية بعبارتين هامتين واحداهما هى عبارة "حبوب الايجار والضرائب" "Sitos Phonikos" والاخرى عبارة "الحبوب المشتراه" "Sitos agorasitos"[٢] . ويتبين من الايصالات[٣] وأذونات الصرف[٤] ، والخطابات[٥] أن كميات كبيرة من الحبوب الغذائية كانت تشترى لحساب الملك ويرجح أن مشتريات الملك من الحبوب الغذائية كانت على نوعين : احدهما اجبارى بسعر معين[٦]

---

(١) د/ نصحي (جـ٣). ص ٤٢.

(2) P. Petrie III, 100 (B).
(3) U. Wilcken, Chrestomathie, 410 (227).
(4) P. Gradenwitz, 5 (230/229 B.C.).
(5) e.g., P.S.I., 609, 425; P. Lille 53 (III Cont).
(6) Wilcken, Grundzuge, 357.

والاخر اختيارى وبسعر السوق[1] وأن النوع الاول كان لسد حاجات المدن والمحافظات التى تفتقر الى الحبوب الغذائية[2] وكذلك لمواجهة ذلك الجزء من المرتبات الذى كان يتعين دفعه نوعا ، وأن النوع الثانى كان للتجارة . وأغلب الظن أن الملك كان يخصص أكثر ما يتوافر لديه من الحبوب الغذائية للتصدير الى الخارج حيث أنه كان يجنى من وراء ذلك أرباحا تفوق بكثير أرباح بيعها في أسواق مصر .

واذا كان يمكن القول أن تجارة النبيذ والفاكهة وأشجار الاهالى والحيوانات المستأنسة والطيور وجانب من الكتان ومن الصوف الخام وكذلك تجارة الحبوب الغذائية (باستثناء الكميات التى كان الملك يحتم على أرباب الضياع والاقطاعات العسكرية أن يبيعوها أياه بسعر معين) كانت حرة فاننا نعنى بذلك انها لم تكن احتكارا حكوميا لكن لعل أنه لمزاولة ذلك كان يتعين الحصول على ترخيص من الحكومة أو بعبارة أخرى دفع ضريبة معينة كما كانت الحال في بيع اللحوم والعدس المطهى وغير ذلك[3] . وربما كان الاتجار في السلع التى أوردنا ذكرها أكثر حرية من الاتجار في سلع أخرى فقد كان الملك يحتكر استخراج الزيت[4] والمعادن[5] والملح[6] وبيع هذه السلع لتجار التجزئة . وكان يوجد أيضا ملتزمون لبيع أشجار الدولة ومنسوجات مصانعها وكذلك الورق[7] الذى تنتجه مصانعها في القرن الثانى قبل الميلاد . وقد كان شراء حق مزاولة بعض الحرف والصناعات يشمل كذلك حق بيع منتجاتها مثل الجعة والانية الفخارية والزجاجية والمصنوعات المعدنية والعسل والاسماك (اسماك مصر جميعا عدا أسماك الفيوم) وكذلك منسوجات وورق المصانع الاهلية فيما عدا نصيب الملك من هاتين السلعتين الاخيرتين[8] ولم يقتصر تحديد الاسعار على السلع التى كان الملك يحتكر أنتاجها احتكارا كليا ، بل وكان يشمل أيضا السلع التى كان الملك يحتكر أنتاجها احتكارا جزئيا وذلك تفاديا

(1) P. Gradenwitz, 5.
(2) M. Rostovtzeff, A Large Estate, p. 90.
(٣) راجع د/ نصحي (المرجع السابق). جـ٣. ص ٣٢٦ ومابعدها.
(4) Cf. R.L. 47; 48; P. Tebt., 703
(5) B.G.U., 1242
(6) P. Tebt., 732.
(7) P. Tebt., 709 (159 B.C).
(٨) راجع د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٣٢٧ ومابعدها.

لمنافسة نصيب الافراد نصيب الملك من هذه السلع . وقد مر بنا أن الملك عنى بأن تباع السلع الاخرى باسعار معقولة[1] بحيث لا تكون مجحفة سواء بالبائع أم بالمشترى .

ويرجح أنه كان يتعين على أرباب الحوانيت كافة الحصول على تراخيص من الحكومة لممارسة البيع واعطاا الحكومة جانبا من أرباحهم أى أنه كان يتعين عليهم مثل ما رأينا في حالة أرباب الحرف دفع ضريبتين لانعرف معدلهما ، كي لانعرف مقدار الضريبة التى كان يتعين دفعها عن كل مايباع في الاسواق وان كنا نعرف أنه كانت تجبى ضريبة (enkyklion) قدرها $\frac{١}{٢٠}$ أى ٥٪ عن شراء حق التزام ضريبة من الضرائب .

وتتكشف عن دراسة الوثائق المتوافرة حاليا أنه كانت تجبى مكوس وعوائد محلية عن البضائع المنقولة بالنيل من محافظة الى أخرى[2] وذلك فضلا عما كان يجبى عنها في منف اذا مرت بهذه المدينة في سبيلها الى وجهتها النهائية . وازاء شدة حرص البطالمة على مواردهم من الضرائب ، يصعب أن نتصور أن يكونوا قد اغفلوا مسألة نقل البضائع بطرق القوافل أو غيرها من الطرق البرية ولم ينظموها على نمط يماثل نمط نقلها بالنيل[3] .

ويمكن اجمال دخل الملك من التجارة الداخلية على النحو التالى :

أولا .. الارباح التجارية من المواد التى احتكر صنعها وبيعها .

وثانيا .. الضرائب التى كان الملك يقتضيها نظير السماح بالتزام صنع وبيع بعض السلع أو بيعها فقط .

وثالثا .. الضرائب التى كان الملك يحصل عليها من تجار التجزئة .

ورابعا .. الضرائب التى كان الملك يفرضها على كل مشترى سلعة احتكر الملك صنعها وبيعها مثل الزيت والملح .

---

(1) P. Tebt., 703, 11. 174-182.

(2) P. Hibeh, 95; P. Col-Zen, 58; P. Giss. Bibl., 2; P. Cairo-Zenon, 59754; P. Hibeh, 110, 11. 12 ff; P. Tebt., 701, L. 202; 867;

(٣) راجع د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٢، ص ٣٣١ ومابعدها.

وخامسا .. الضرائب المفروضة على كل ما يباع في الاسواق .

وأخيرا .. والمكوس والعوائد المحلية التى كانت تجبى عند نقل السلع من مكان الى آخر.

ب - التجارة الخارجية : -

عرفنا في سياق الحديث عن سياسة البطالمة الاقتصادية أنه كانت لهم علاقات تجارية مع ولاياتهم ومع دول أخرى في بحر ايجه والبحر الاسود والغرب والشمال الغربى والجنوب والشرق ، وأن البطالمة حرصوا في علاقاتهم التجارية على أن يكون الميزان التجارى في صالحهم .

ويمكن تقسيم واردات مصر من ولاياتهم ومن سائر بلاد العالم الغربى قسمين : كان أحدهما هو المواد التى تفتقر اليها مصر مثل الاخشاب والمعادن والخيول . ويرجح أن استيراد هذه المواد كان وقفا على الملك[١] ولما كان يتبين من الوثائق أن الزيت الاجنبى المستورد للمخازن الملكية من أجل اتجار الملك في أغلبه كانت تجبى عنه مكوس مرتفعة ، فانه لا يبعد أنه كانت تجبى مكوس مرتفعة ايضا عن السلع المذكورة آنفا ، لان المستهلك هو الذى كان آخر الامر يتحملها . وهل كان الملك يجازف باستحضار هذه السلع أم أنه كان يعهد بذلك الى ملتزمين أو وكلاء تجاريين ؟ يصعب الجزم برأي في هذه المسألة وأن كان الاحتمال الثانى أرجح . وكان القسم الاخر يتكون من سلع تنتج مصر مثيلاتها ويقوم بجلبها تجار يدفعون عنها مكوسا مرتفعة تتألف من أربع فئات كانت على التوالى ٥٠ و $\frac{١}{٣}$ ٣٣ و ٢٥ و ٢٠ في المائة[٢] . ومما يجدر بالملاحظة أن فئات هذه المكوس على السلع المستوردة تماثل فئات الضرائب المفروضة على مثيلات هذه السلع المنتجة محليا[٣] .

---

(١) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ص ٣٣٥.

(2) P. Cairo-Zenon, 59012 (259 B.C)

(3) Fraser. Ptol. Alex., I, pp. 166 ff,

د/نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ص ٣٣٥.

ومعلوماتنا طفيفة عن سائر الواردات من الجنوب والشرق ، بيد أننا نعرف على الاقل أن العطور والبخور والبهار[1] كانت أكثرها أهمية، وأن البطالمة كانوا يحتكرون شراء وبيع مايرد منها الى مصر . ولايساورنا الشك في أن البطالمة كانوا يفرضون عليها مكوسا مرتفعة وذلك قياسا على ما كان يتبع في حالة الواردات الاخرى ولاسيما انه كان هناك تهافت شديد على السلع الشرقية في مصر وخارجها .

ولما كان الملك يحتكر شراء هذه السلع بمجرد وصولها الى مصر ، ويحتكر كذلك بيعها في الاسواق المحلية ، فاننا لانستبعد أنه كان يحتكر ايضا بيعها للاسواق الخارجية[٢] . ومن الذى كان يصدر السلع الاخرى التى تزيد على حاجة مصر ؟ ذلك أن صادرات مصر الى العالم الغربى لم تقتصر على وارداتها من الجنوب والشرق فحسب ، بل كانت تشمل أيضا منتجات مصرية كانت أهمها الحبوب الغذائية والورق والمنسوجات الكتانية . وفي مقابل وارداتها من الجنوب والشرق كانت مصر تصدر الى هذه الاصقاع كثيرا من مصنوعاتها مثل المنسوجات والنبيذ والزيوت والاسلحة ومعدات الحرب والمصنوعات الزجاجية[٣] .

ان معلوماتنا عن نظام صادرات مصر البطلمية طفيفة جدا بل لانكاد نعرف شيئا عن هذا النظام فيما يخص الجنوب والشرق ولا مقدار هذه الصادرات .

ولما كان يتوافر لدى البطالمة كميات هائلة من الحبوب الغذائية والورق والمنسوجات وغيرها من المنتجات المصرية ، وكانت أحدى القواعد الاساسية في نظم البطالمة المالية والاقتصادية هى تفادى التعرض لاى قدر من الخسارة ، وكان لايسمح لاحد بركوب البحر الا بأذن كتابى من الملك ، فاننا نميل الى أن البطالمة كانوا يحتكرون تجارة الصادرات بوجه عام عن طريق ملتزمين أو متعهدين . ويؤيد ما نذهب اليه أنه يعزى الى ابولنيوس وغيره من تجار الاسكندرية فضل السيادة التجارية التى اكتسبتها الاسكندرية فى البحر المتوسط[٤] وان هوءلاء التجار لم يقصروا نشاطهم على البحر

(1) P.S.I., 628; P. Cairo-Zenon 59009.

(٢) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٣٤٦.

(3) Bevan, Op. Cit., P. 154.

(٤) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٣٥٠.

المتوسط بل حذوا حذو اسلافهم من المصريين وولوا وجوههم شطر شواطىء بلاد العرب وافريقيا بل انهم وصلوا في النصف الثاني من عصر البطالمة حتى موانى الهند[1] .

واذا كان يتبين من الوثائق أنه كانت توجد في الاسكندرية في أواخر عصر البطالمة شركات لاصحاب السفن واصحاب المستودعات الكبيرة الذين كانت لهم علاقات بديلوس[2] وبالصومال[3] ، فهل يبعد انه كانت توجد مثل هذه الشركات قبل ذلك الوقت المتأخر ؟ ومع افتقارنا الى معلومات عن علاقة هذه الشركات بالملك فاننا في ضوء ما أسلفناه لانستبعد أن هذه الشركات كان تقوم بدور ملتزمي أو متعهدى التجارة الخارجية[4] واذا صح ذلك فانها كانت اذن اسلاف "جماعات الملاحين" (Navicularii) الذين عرفوا في العصر الروماني وكانوا أصحاب سفن يعملون لحساب الدولة اذا ما طلبت ذلك اليهم ، فكانوا ينقلون سلعها ومن المحتمل أيضا بيعها لحسابها لقاء أجر معين[5] . واحتكار الملك تجارة الصادرات لايمنع فرضه مكوسا عليها شأنها في ذلك شأن الواردات .

وازاء ما عرفناه من المكوس المرتفعة التي يبدو أن الملك كان يفرضها على الواردات والصادرات نرى أنه كان للضرائب دور لا يمكن اغفاله في زيادة دخل الملك من التجارة الخارجية .

---

(1) M. Rostortzeff, A Large Estate, pp. 132-3.
(2) Cf. P. Roussel, Delos Colonie Athenienne, pp. 92 ff.
(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 398.
(٤) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٣٥١.
(5) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., P. 398.

الضرائب والمكوس على التجارة الداخلية والخارجية ووسائل النقل

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
٢٥٥ ق.م.	P. Cairo - Zenon, 59176.	Sikoio	ضريبة على صانعي الخيار أو القرع العسلى	٢ دراخمة يومياً	نقداً
القرن الثالث ق.م.	Wilcken, Gr. ostr, I, No. 182, pp. 381 - 82.	Gretopolon	ضريبة على الباعة المتجولين	١٢ دراخمة شهرياً	نقداً
٢٥٤ ق.م. ١١٤ ق.م.	P. Cairo - Zenon, 59206; P. Tebt, 841; P. Petrie III, 58 (c); د نصحى جـ٣ ص ٣٢٤	Tetarte Taricho	ضريبة على صانعي الأسماك واللحوم المجففة .	٢٥٪	نقداً
منتصف القرن الثالث ق.م.	Wilcken, Gr. Ostr, II, Nos. 331, 343; O. Tait I Bodl, 38; p. Cai Zenon, 59275; Préaux, p. 207.	Taricheotas	ضريبة على الصيادين نظير حق مزاولتهم بيع السمك المجفف	٤ خوينكيس	عيناً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
١٢٢ ق.م.	O. Tait L Bodl 125; Préaux, p. 127; Rostovtzeff Soo and Ec., p. 308.	Zetira	ضريبة نظير شراء الجعة	غير محددة	نقداً
منتصف القرن الثالث ق.م.	Wilck, Gr. Ostr. I, pp. 142 - 3; P. Tebt. 701; 814; 880; p. Eleph. den II; Rostovtzeff; S and E., p. 309; Préaux, Ostr, Gre. No. 12768; p. Hal. I, pp. 158 - 161; د/ نصحى جـ ٣ ص ٣١٧ ، ٣١٨ P.C.Z., 59275; Préaux, p. 251.	Alike	ضريبة نظير شراء الملح	الرجال = ٤ أوبول النساء = ١,٥ أوبول	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث والثاني ق.م.	O. Tait I Bodl 27, 28; Wilcken, Gr. Ostr, pp. 188 - 90; p. Tebt III 791; P. Hibeh. 113; W. O. 1203; O. Stass, 7.25.	Alaike	ضريبة نظير شراء الزيت	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	Wilcken, Gr. Ostr I, No. 51, p. 216.	Hoper eponion	ضريبة الشراء	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P.C.Z, 59012; P. Tebt., 8; P. Edgar. 73; Préaux, p. 352.	Diapelion	مكوس تسمى مكوس الباب على البضائع الأجنبية المنقولة داخل البلاد .	غير محددة	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P.C.Z. 59753; P. Tebt 867; U.P.Z. 119; د/ نصحى جـ٣ ص ٢٣٣ .	Eronitikon	ضريبة يدفعها ربابنة السفن لمواجهة مرتبات مفتشي الجمارك المحلية	غير محددة	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	P.C.Z, 59723; Préaux, p. 346	Dodekadrachme	ضريبة تجبى على السفن المحملة بالبضائع	١٢ دراخمة لكل ١٠٠ أردب مما تحملة السفن	نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Hibeh, 110; P. Cornell. 3; Préaux, p. 346.	Grammatikon	ضريبة نظير مرتبات الموظفين الذين يسجلون شحنات السفن	دراخمة إلى أربعة دراخمات	نقداً
٢٥٨ ق.م.	P.C.Z, 59015; Préaux, p. 397; د/ نصحي جـ٣ ص ٣٣٦	Trierarchema	ضريبة على الزيت الأجنبي المستورد	أوبول على كل متر تيس من الزيت	نقداً
القرن الثالث والثاني ق.م.	Préaux, p. 367.	Tetarte ton meron	ضريبة الربع على العطور	٢٥٪	نقداً

د - دخل البطالمة من الضرائب المختلفة : -

وفضلا عن الضرائب المختلفة التى فرضها البطالمة في شتى نواحى الحياة الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية ، والتى مرينا ذكرها ، فقد فرض البطالمة على رعاياهم ضرائب شتى ومختلفة تناولت معاملات الأفراد فيما بينهم أو بين الأفراد من جهة والدولة من جهة أخرى ولم يتركوا ثغرة الا وقد فرضوا عليها نوعا من الضرائب التى درت عليهم دخلا وفيرا .

ولقد فرض البطالمة ضريبة على مبانى الاهالى كانت تقدر على أساس البيانات التى يقدمها أصحاب المبانى ، بناء على ماقضى به أحد الاوامر الملكية[١] وأن هذه الضريبة كانت تجبى على أساس قيمة العقار أو على قيمة الدخل منه . هذا بالاضافة الى ضريبة الادوات المهنية (أدوات العمل) وهى ما تسمى بضريبة العشور "Nomos Dokates" وتحوى وثيقة الدخل[٢] بقايا مشوهة لقانون خاص بتنظيم ضريبة العشور ويبدو من هذه البقايا أن السفن كانت مما تجبى عنه هذه الضريبة[٣] . كما نظم البطالمة عملية امتلاك العبيد وبيعهم وشراءهم وفرضوا الضرائب المختلفة على ذلك حيث نستدل على ذلك من عدة وثائق ديموتيقية[٤] وبخاصة من وثيقة اغريقية ترجع الى عام ١٩٨/١٩٧ ق . م . وتبين لنا الضرائب التى كانت الحكومة تجبيها عند استعباد الناس وفاء لديون خاصة وكذلك مقدار موارد الحكومة من تجارة العبيد بوجه عام[٥] . حيث كانت تدفع ضريبة من بائع العبيد على تسجيل العبيد بالعملة الفضية على أساس الثمن المسجل قدرها ٩ دراخمات وابولان ونصف أوبول في المائة ، ذلك بالاضافة الى ضريبة قدرها ١٪ كانت في الماضى هبة ممنوحة لدكيارخوس "Dicearchus" وضريبة يدفعها المشترى قدرها ٨ درخمات وأوبولان ونصف أوبول في المائة فيكون المجموع ١٧ دراخمة و٥ أبولات في المائة . كذلك يجب أن يدفع البائع لفائدة المدينة ضريبة سمسرة

(1) P. Tebt., 700 11. 22-5.
(2) R.L., Coll. 80-86.
(٣) د/نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٣٥٤، R. L., Col. 81 -
(4) P. Rylands. dem. 3-7; P. Reinach. 7;P. demot-Cairo 30604.
(5) P. Col. 480.

قدرها ٤ دراخمات وأوبول واحد عن كل عبد . ويتعين على المشترى الذى يأخذ على عاتقه تحمل كل الضرائب ، أن يدفع ٢٠ دراخمة واوبولا عن كل ١٠٠ دراخمة وللمدينة ٤ دراخمات واوبولا واحدا عن كل عبد . كما كانت تفرض ضريبة عن البيع بالمزاد (Kerykeion) قدرها دراخمة واحدة في المائة وضريبة تسجيل قدرها دراخمة واحدة عن كل عبد ، هذا بالاضافة الى الضرائب التى كانت تفرض عن العبيد الذين يباعون وفاء لدين الحومة على المقيمين في مواطنهم ، والضرائب التى كانت تدفع عن العبيد الذين قدموا رهنا لدين عندما كانوا رجالا احرارا ، فان كلا من الدائن والمدين يجب أن يدفع ٥ دراخمات وأوبولا واحدا عن كل مائة دراخمة فيكون المجموع ١٠ دراخمات وأبولين في المائة ، وكذلك ضريبة تسجيل قدرها دراخمة واحدة عن كل عبد[١] . وتبرز هذه الوثيقة احدى سمات نظام البطالمة المالى فهى ترينا كيف انه كانت تجبى عن شيء واحد عدة ضرائب .

كما فرض البطالمة ضريبة على تسجيل العقود على ملكية الاملاك الثابتة[٢] ، وعلى انتقال الملكية الثابتة Telos-Telos ones-Enkyklion[٣] ، ولم تكن قيمة هذه الضريبة ثابتة طوال عصر البطالمة فقد كانت تتراوح بين ٥٪[٤] و ١٠[٥] . كما فرضت ضريبة على انتقال الملكية بالوراثة ، حيث كان الوارث لا يحق له التمتع بارثه الا بعد اعلان نبأ الميراث ودفع ضريبة الايلولة .Aparche ، وأنه اذا لم يفعل ذلك فانه كانت تفرض عليه غرامة ويحرم حقه في الميراث[٦] .

---

(١) راجع (د/ نصحي-المرجع السابق) جـ٣. ص ٣٥٨.

(2) P. Tebt., 104, 104; C. Preaux, Op. Cit., pp. 324-5.

(3) Cf., Preisigke, Worterbuch, III, Abgaben, S.V. en-kyklion; O. Tait I Bodl., 66.92; Cf., Index, P. Tebt., III, Z;

د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٢٦٩ وعاصم (المرجع السابق) ص ١٩٦

(4) P. Pettie III, 57 b. l. 15

(5) P. Tebt., 871, 1, 15; P. Amh., 53

(6) U.P.Z., 162, Col. VII, 11, 8 ff (= P. Taur.,1).

كذلك فرض البطالمة على المصريين من رعاياهم ضريبة رأس Epikephal[١] فدية يدفعها ذكور جنس مقهور . بيد أننا لانستطيع الجزم على أى أساس كانت هذه الضريبة تجبى بمقتضاه ، غير أنه لمن المرجح انها كانت مصحوبة دائما بالاحصاء العام.

وفرض كذلك البطالمة ضريبة ثقيلة على رعاياهم تمثلت فيما يسمى بضريبة الضيافة "Parousia"[٢] حيث كان الاهالى مكلفون بتقديم الغذاء للجنود ، وكذلك ضيافة الملك وكبار الموظفين والملكة ، وضيوف الملك الاجانب ، ورؤساء الشرطة[٣] . وقد كان ذلك الالتزام أشد ارهاقا عندما كان الموظفون يستغلون هذا الحق استغلالا مخلا ومعيبا . هذا بالاضافة الى ضريبة أخرى كان يدفعها أو يقوم بتقديمها الاهالى وهى ضريبة الهدايا (Xenia) حيث كانت تقدم من مدن الامبراطورية[٤] ومن حكام الاقاليم الموالين للبطالمة[٥] ، ومن الشعب المصري[٦] وممن يريدون التقرب الى الملك[٧] . ومن الملاحظ أن الاهالى كانوا لا يقدمون هذه الهدايا من تلقاء أنفسهم وإنما بناء على أمر ملكى ، وأن هدايا أرباب الاقطاعات كانت تعتبر ضريبة مفروضة عليهم[٨] - الى حد انها

(1) P. Tebt., 701; 103; 121; 189.

(2) P. Tebt., 48; 118; 182; 253; O. Tait 1 Bodl. 254; P. Petrie, II, 39 (e); Wilchen, Gr. Ostr., pp. 217.

(٣) راجع د/ نصحي (المرجع السابق). جـ٢. ص ٣٧٨ . ٣٧٩.

(٤) ومثل ذلك هدية من مدينة هاليقارناسوس P. P.Cairo-Zenon, 59036 وتاج من اهل الجزر وملك صيدا بمناسبة حفل البطوليمايا Sylloge, 390

(٥) ومثل ذلك الهدايا التي ارسلها توياس من الاردن P.Cai-Zen, 59375

(6) P. Petrie, 11, 10 (1); Navillo, Stela Pithom, Zeitschr. ag. Sp. 1902, pp. 60 ffs P. Hiben 120.

(7) P. Mich-Zenon, 8; 24; P. Petrie, 11, 16; P. Petrie, III. 42 (h) 7.

(8) Cf., Lesquier, pp. 222-223; C. Preaux Op. Cit., P. 395, fn 1.

كانت تعتبر منذ نهاية القرت الثالث ضريبة عقارية سنوية[١] . كما أن هذه الضريبة كانت مفروضة كذلك على أرض المعابد ونستدل على ذلك من الامر الملكى الذى صدر عا ١١٨ ق.م وأعفى أراضى المعابد من هذه الضريبة[٢] .

كما فرض البطالمة ضريبة السخرة[٣] "Leitourgia" على الاهالى حيث كانوا يسخروا في موسم الحصاد أو في أعمال الجسور ، ولقد وجدت اعفاءات من هذه الضريبة وذلك نظير دفع ضريبة أخرى كانت تسمى "Chwmatikon"[٤] وذلك في القرن الثالث قبل الميلاد . وقد كان يظن قديما أن هذا الإسم قد اختفى في خلال القرن الثانى لانه لم يعد توجد سوى كلمة "Naubion"[٥] لكن وثيقتين نشرتا حديثا وترجعان الى القرن الثانى[٦] تبعثان على الاعتقاد بأن هذين الاسمين كانا يستخدمان في الوقت نفسه ، أو بأنهما كان يطلقان على ضريبتين مختلفتين ، مع احتمال انهما كانتا لاتفرضان على نفس الاشخاص[٧] .

هذا بالاضافة الى الضرائب الاضافية الاخرى التى فرضها البطالمة على رعاياهم ، حيث تحدثنا وثائق القرن الثانى ق . م عن ضريبة يدل أسمها "Eisphora" على انها كانت ضريبة اضافية مفروضة على حراس (الاراضى الجافة) Eremophylakes[٨] وعلى أرباب الاقطاعات وكذلك على مستأجرى اراضى المعابد، وكان مقدار هذه الضريبة أردبا أو نصف أردب عن كل أرورة[٩] . كذلك كانت تفرض ضريبة اضافية أخرى epigraphé في القرن الثانى قبل الميلاد على

(1) P. Hibeh 117; p. Tebt., 863; 854; C. Preaux, p. 395, fn.2.
(2) P. Tebt., 5, 1. 59
(3) P.Paris, 66; U.P.Z., II, 157; P.Petrie iii, 43(2) Verso, Col III; P. Cairo-Zenon, 59015; Ortel, Die Liturgie, p.17.
(4) Cf. U.Wilcken, Gr.Ostr., I, pp.336 ff;C. Preaux, p.398-9
(5) Cf. O. Tait. I Bodi., 120
(6) P. Tebt., 860; 1048.

(٧) د.نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص٣٨٤.

(٨) راجع د/نصحي (المرجع السابق) جـ١. ص ٢٣٤، ص ٢٣٥.

(9) F. Tebt., 89;98; 232;99; 124

مستأجرى أراضى الملك وكذلك على أرباب الاقطاعات[1] ، وقد كانت هذه الضريبة تجبى بنوع خاص من أرباب الاقطاعات عند منحهم اقطاعاتهم ، ويبدو أن تحديد مقدارها كان عسفا الى حد ما[2] .

ومما سبق عرضه يتبين لنا أن البطالمة قد فرضوا الضرائب المختلفة على جميع نواحى فروع الحياة الاقتصادية في مجال الزراعة والصناعة والتجارة حتى انهم لم يتركوا ثغرة الا وطرأوا لها مدخلا في الضرائب التى كانت من أهم عوامل دخل البطالمة وكانت عاملا أساسيا في زيادة الدخل .

وفي ضوء ما عرضناه يتضح بجلاء أن النظام الضريبى الذى وضعه البطالمة الاوائل كان عاملا أساسيا في زيادة الدخل العام وأنه لمن العسير الجزم بنسبة دخل الضرائب الى الدخل العام ، وذلك بسبب افتقارنا الى الادلة الكافية على ذلك . الا أنه يبدو جليا أن الضرائب كانت تمثل جانبا ملحوظا من دخل البطالمة العام . فلا عجب أنه كانت لسياسة البطالمة الضريبية آثارها الايجابية المباشرة في الشق الاول من عصر البطالمة من حيث زيادة الدخل ، مثل ما كانت لها آثارها السلبية المباشرة في الشق الثانى من عصر البطالمة من حيث نقص الدخل . وكان طبيعيا أن تترتب على هذه الاثار المباشرة الايجابية منها والسلبية نتائج بعيدة المدى ايجابا وسلبا في كيان دولة البطالمة .

(1) B.G.U. 1732, 1733; 1739; 1785; 1813; 1856; 1185; U. Wilcken, Gr. Ostr., I, pp. 194 ff; B.G.U., 1434; 1435; 1443; 1444; 1447; P. Tebt., I, p. 39.
(2) P. Tebt., 739 (163 or 145 B.C.)

ضرائب مختلفة

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
١٩٧/١٩٨ ق.م.	P. Col. 480; د/ نصحى جـ ٣ من ٣٥٢ ومابعدها	Kerykion	ضريبة شهر البيع	دراخمةواحدة	نقدية
٢٦٥ق.م.	P. Hebeh, 29, 1.7.	Telos	ضريبة على عتق العبيد	غير محددة	نقداً
١٩٨ق.م.	R. L. Coll. 80 - 86; Préaux, p. 302.	Nomos Dekates	ضريبة الأدوات المهنية	١٠٪	نقدية
القرن الثالث ق.م.	P.G.U. 1213; P. Col., 480; P. Tebt. 815; Préaux, pp. 327 ff د/ نصحى (جـ٣) ص ٣١٥	Katagraphe	ضريبة على تسجيل العقود	غير محددة	نقداً
القرن الثالث والثاني قبل الميلاد	P. Col. 480; O. Tait I Bodl 66, 92; P. Tebt, 814; P. Lond III, 1202; P. Hibeh, 70 (a) (b); 66; 163; Préaux, p. 332.	Telos Ones Enkyklion	ضريبة على انتقال الملكية الثابتة	٥٪ من القيمة	نقداً

نوعيتها	معدلها	الوعاء الضريبي	اسم الضريبة	المراجع	التاريخ
نقداً	١ ٪ من القيمة	ضريبة البيع بالمزاد	Kirekeion	P. Hibeh. 66; P. Tebt. 876; O. Tait I Bodl 41; U.P.Z. 114: Préaux. p. 334.	القرن الثالث ق.م.
نقداً	دراخمة واحدة	مخصصة لسد نفقات مكتب عام تحرير العقود	Grapheion	P. Petrie III, 53; د/ نصحى جـ٣ ص ٣٦٥ P. Col. 480.	القرن الثالث ق.م.
نقداً	غير محددة	ضريبة الوراثة أو ضريبة الأيلولة	Aparche	U.P.Z. 162 د/ نصحى (جـ٣) ص ٣٦٦	القرن الثاني ق.م.
عينية	الغذاء والمكان الخاص بالأقامة والهدايا الخ	ضريبة الضيافة	Parousia	P. Tebt. 48; 118; 182; 253; O. Tait I Bodl 254; P. Petrie II, 39 (e); Wilcken Gr. Ostr, pp. 217. Préaux, p. 392.	القرن الثالث والثاني ق.م.

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
القرن الثالث ق.م.	P. Petrie II, 39 (e); P, Hib, 120; P.S.I. 514; P. Gradenwitz, 6; P.C.Z. 59036; 59375; د/ نصحي جـ ٣ ص ٣٧٤	Xenia	ضريبة الهدايا	هدايا عينية أو نقدية	عيناً أو نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Paris, 66; U.P.Z. II, 157; P. Petrie III, 43 (2) verso, col III; P. C. Z. 59042; 59015; Ortel, Die Liturgie, p. 17 د/ نصحي جـ ٣ ص ٣٧٦	Lietourgia	ضريبة السخرة	عشرة أيام	عمل
القرن الثالث ق.م.	Préaux, p. 398; O. Tait, 99; د/ نصحي جـ ٣ ص ٣٧٧	Chomatikon	ضريبة للأعفاء من السخرة	٦ دراخمات + ٤ أوبول سنوياً	نقداً
القرن الثاني ق.م.	P. Tebt. 860; 1043; P. Tebt. 5; Préaux. p. 399	Naubion	ضريبة للأعفاء من السخرة	غير محددة	نقداً

التاريخ	المراجع	اسم الضريبة	الوعاء الضريبي	معدلها	نوعيتها
٢٣٥ ق.م. ٩٤ أو ٦١ ق.م.	P. Tebt. 701; 103; 121; 189; Wallace, Census and poll - tax, J. Philol. 59. 1938, pp. 418 - 42	Epikephalion	ضريبة الرأس	غيرة محددة	نقداً
القرن ٢ ق.م. ١١٢ ق.م. ١١٣ ق.م. نهاية القرن ١٤٨ ق.م. ١١٨ ق.م.	P. Tebt., 89; P. Tebt., 98; P. Tebt., 232; P. Tebt., 99; P. Tebt., 124; د/ نصحى جـ ٣ ص ٣٨٦	Eisphora	ضريبة أضافية	أردب إلى نصف أردب عن كل أرورة	عيناً
القرن الثاني ق.م.	B.G.U., VI, p. 135 P. Tebt., I, p. 39; P. Tebt. 739; د/ نصحى جـ ٣ ص ٣٧٨	Epigraphe	ضريبة أضافية	غير محددة	نوعاً أو نقداً
القرن الثالث ق.م.	P. Hibeh, 45; Préaux, p. 132, 401	Heppiatrikon	الضريبة البيطرية ويدفعها أرباب الأقطاعات العسكرية	غير محددة	نقداً

ثالثاً : نظام جباية الضرائب

يتبين مما مرّ بنا أن الضرائب التى فرضها البطالمة على رعاياهم كانت إما نوعية وإما نقدية ، باستثناء ضريبة الأبوميرا التى كان يجوز دفعها عيناً أونقداً حتى عهد بطلميوس الخامس عندما قرر فيما يبدو ألا تدفع عيناً ، وقد عرفنا طريقة جبايتها ، وأن الضرائب الفرعية المفروضة على الأراضى المنزرعة حبوباً غذائية كان يجبيها موظفو الحكومة مباشرة بالإستيلاء على محاصيل كافة أنواع الأراضى وعدم إطلاق سراحها حتى تستوفى كل استحقاقات الملك ، وأن الضريبة المفروضة على الأراضى المزروعة حبوباً زيتية كان يجبيها ملتزمو صناعة الزيت من الزراع ، وأن بعض الضرائب النقدية مثل ضريبة الملح كانت تدفع مباشرة إلى الخزائن الملكية على الأقل فى حالة رجال الدين[1] .

ولكى يضمن البطالمة الحصول على دخل منتظم من الضرائب بوجه عام ، النوعية منها أو النقدية لجأوا فى جمعها إلى نظام الإلتزام[2] ، الذى كان أحد الدعامتين الأساسيتين اللتان قام عليهما نظام البطالمة المالى والإقتصادى والذى يضمن لهم دخلهم من أى خسارة .

أما الدعامة الأخرى ، فهى مسئولية الموظفين .

ونلاحظ أن الملتزمين " Telonai " كانوا لا يقومون بجباية الضرائب ، بل كانوا يسهمون فى الإشراف على جبايتها ، لأنهم بمقتضى تعاقدهم مع الملك كانوا يضمنون له الحصول مما التزموه على قدر معين نوعى أو مالى ..

ويرتكز عرضنا هنا عن نظام جباية الضرائب فى العصر البطلمى على

---

(١) د / نصحى ٣ / ٣٩٦ .

(2) Préaux, op. cit., p. 451; David and Van Groningen, Papyrological Primer, pp. 19-20; Rostovtzeff, Soc., and Ec., p.328.

وثيقتين[1] أولهما : وثيقة الدخل[2] ، التى أصدرها بطلميوس الثانى فيلادلفيوس حوالى عام ٢٥٩ / ٢٥٨ ق . م والتى تنقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية هى[3] :

١ - القسم الأول : وهو خاص بإشهار المزاد العلنى عن دخل الضرائب المختلفة وجمع الضرائب ومراجعة حساباتها (ولم يرد به ذكر لأى ضريبة بعينها) ..

٢ - القسم الثانى : وهو خاص بضريبة الأبومويرا .

٣ - القسم الثالث : وهو خاص بتنظيم احتكار الحكومة للزيت .

والوثيقة الثانية هى وثيقة باريس رقم ٦٢ [4] وهى مجموعة اللوائح التى أصدرها بطلميوس الخامس ابيفانس عام ٢٠٤ / ٢٠٣ ق . م ، متضمنة معظم الضرائب التى كان يشهر مزادها فى مديرية اكسير ينخوس ، ورغم بعد المسافة الزمنية بين الوثيقتين ومن أن نظم تطبيقها مختلف إلا أنهما تلقيان نسبيًا الضوء على معظم جوانب نظام جباية الضرائب فى العصر البطلمى .

ونستطيع أن نستشف أنه كان يشهر فى المزاد العلنى سنويًا دخل كل ضريبة على حدة ، بل وفى منطقة معينة لم تزد عن محافظة واحدة[5] وقبل عقد المزاد فى عاصمة المحافظة كان يعلن عنه بمدة كافية ، كانت لا تقل فى القرن الثانى عن عشرة أيام[6] ، بحيث تسمح المدة للراغبين من الإطلاع على الإحصاءات والبيانات الخاصة بموضوع المزاد .

---

(1) Harper, Tax Contractors and their Relation to tax collection in Ptolemaic Egypt. Aegyptus , XIV, 1394, p. 50.
(2) Grenfell, R. L. (259-8 B. C)
(3) Harper, op. cit., pp. 50-51.
(4) P. Paris, 62 (204/203 B. C), Republished by Wilcken, Urkunden der Ptolemaezeit, Berlin Leipzing 1927, Vol. I, 112; cf. Harper, op. cit, p.50.
(5) Rostovtzeff, op. cit., p.329.
(6) Grenfell. R. L., Comment. p.99.

وكان المزاد يرسو على أكبر عطاء (أى أكبر دخل للحكومة من ضريبة معينة) ، كما نلاحظ أن المزاد كان يباع للملتزمين باسم الملك ويبدو أن الأويكونوموس نفسه هو الذى كان يعقد المزاد الخاص بضرائب محافظته ، كما أن مراقب حساباته كان ينوب عنه أو ينتدب مندوبًا بعينه لهذا الغرض[1] ، ويبدو من لوائح بطلميوس الخامس ابيفانس أن الكاتب الملكى كان يعاون الأويكونوموس فى هذا العمل دائمًا[2] .

ونلاحظ أنه كان يتقدم للمزاد عادة جماعات من المولين ، بيد أن الحكومة كانت لا تتعاقد إلاّ مع رئيس أو كبير كل جماعة ، الذى يصبح مسئول أمام الحكومة عن التزامه (هذا إذا رسا عليه المزاد) ، ويصبح شركائه ضامنين له للوفاء بالتزامه ، وأن هؤلاء الضامنين (الشركاء) كانوا يبرمون مع الملتزم عقدًا يتضح فيه حقوق وواجبات المتعاقدين ونصيب كل منهم فى الأرباح والخسائر[3] .

وتنص وثيقة الدخل على أن الأشخاص الراغبين فى أن يكونوا ملتزمين أن يسجلوا أنفسهم عند الموظف الذى يعقد المزاد ، والذى كان يقرر صلاحيتهم من عدمها فى المساهمة فى المزاد[4] ، فقد كان محظورًا على العبيد وموظفى الحكومة وبوجه خاص القضاة الإلتزام بالضرائب[5] وأن من يخالف القانون تفرض عليه غرامة قدرها خمسة تالنت والسجن لحين أن ينظر الملك فى أمره ، وربما هذا مادفع بطلميوس الثانى فيلادلفيوس الى حماية دافعى الضريبة ، بحرصه فى أن لا يكون لموظفى الحكومة مصلحة شخصية فى جباية الضرائب ، ونلاحظ أنه كان يوجد ملتزمون مصريون خلال القرن الثالث ق . م[6] الى جانب الملتزمين الإغريق برؤوس أموالهم ، كما وجد ملتزمون يهود كذلك ، وقد كان يسمح بالمزايدة مرة أخرى بعد انتهاء المزاد ، وذلك بشرط أن لا

---

(1) R. L. Col. 20, LL. 11, 12, 13-col. 21. L. 1.
(2) U. P. Z. 112 1, 12314; III, 17, 18.
(3) R. L. 34, 11. 10, 16,; 39, 1. 18; Bouche-Leclercq, III, pp. 349, 50; cf. Taubenschlage, 2nd ed. pp 389-392.
(4) R. L. Col. 14, 1 1. 2-5.
(5) R. L. Col. 15, 11. 2-9.
(6) P. Hibeh, 114 (244 / 3 B. C) ; p. Cairo-zenon, 59202 (254 B. C) .

تقل نسبة الزيادة المفروضة عن ١٠٪ من المبلغ الذى رسا عليه المزاد[١] ، وكان يتحتم على الأشخاص الملتزمين والذين رسا عليهم المزاد بأن يقدموا أشخاصًا يضمنوا الوفاء بالقدر الذى تم التعاقد عليه مضافًا إلى ذلك ١/٢٠ من هذا القدر[٢] ، وهو عبارة عن الضريبة المفروضة على شراء حق الإلتزام[٣] .

كما أنه كان يتحتم على الملتزم وضامنيه أن يقدموا ممتلكاتهم رهنًا للوفاء بما تم التعاقد عليه ، وإقرار مصحوب يبين بأن الممتلكات خالية من أى التزامات أخرى[٤] .

وأن نظام جباية الضرائب كان يعتمد أساسًا علي جيش من الموظفين الحكوميين الذين كانوا يسمون لوجيرتاى " Logeutai " وهيبيرتى " Hypertai " وقد كانوا يقومون بعملهم نظير تعاطيهم مرتباتهم من الحكومة (الخزانة) والتى كانت تقدر بثلاثي دراخمة وعشرين دراخمة على التوالى[٥] .

كما أنه كان يتصل بهؤلاء الجباة موظفون آخرون يدعون سيمبولا فيلاكس " Symbolaphylakes " وكانوا يتقاضون مرتباتهم بواقع خمس عشرة دراخمة شهريًا[٦] ، ويرجح أن عملهم كان مقصورًا على أن يراعوا ألا يجبى من دافعى الضرائب أكثر ممًا هو مقدر ومقرر عليه .

وقد كان يراقب جباية كل ضريبة مفتش يسمى " ephodos " كان يتقاضى مرتبًا شهريًا يقدر بمائة دراخمة[٧] ، وتطلعنا وثيقة الدخل على دفع مرتب اللوجيوتاى والهيبرتاى والسمبولا فيلاكس والأفودوس من حصيلة الضرائب التى يتصل عملهم

(1) U. P. Z. 112, col. III, II. 14-16
(2) R. L. Col. 34, 11. 2-6; col. 56, 11. 14-18; U. P. Z. 112, col. 1. 1.15.
(3) Preaux, op. cit., p. 452.
(4) U. P. Z. 112, col. II.
(5) R. L. col. 12, LL. 16- 14- 17.
(6) R. L. col. 12, LL. 16. 17.
(7) R. L. col. 12, LL. 17. 18.

بجبايتها(١) ، ويبدو أن الأيكونوموس هو الذى كان يقوم بصرف مرتبات هؤلاء الموظفين أو قد ينوب عنه مراقب حساباته لتلك المهمة .

وترى الآنسة بريو أن جامعى الضريب موظفين حكوميين يتناولون مرتبًا ثابتًا لا يستطيع الملتزم انقاصه ، فإنه لم تكن لهم مصلحة فى استنزاف موارد دافعى الضرائب(٢) لفائدة الملتزم ، إذ أن كل مايزيد على المبلغ المتعاقد عليه ودفع مرتبات هؤلاء الموظفين كان من نصيب الملتزم .

ويرى الدكتور ابراهيم نصحى(٣) ، أن الآنسة بريو قد فاتها أن الجباة والمشرفين عليهم كانوا آخر الأمر مسئولين أمام الملتزم عن أى عجز فى الدخل الضريبى ، ولذلك فإن مصلحتهم الشخصية كانت تدفعهم الى مسايرة الملتزمين على حساب دافعى الضرائب ، وإذا كان الجباة المختلفون الذين مرّ بنا ذكرهم هم الذين كانوا يجبون عادة الضرائب التى اتبع فيها نظام الإلتزام ، فإنهم كانوا لا يستخدمون فى جباية ضريبة الأبومويرا فإن مسئولية ذلك كانت مقسمة بين الملتزم والأويكونوموس والمزارع ، ذلك أن الملتزم كان يقدر عادة مع المزارع قيمة هذه المخزن الملكى ويأخذون إيصالاً بذلك من الأويكونوموس الذى كان أيضًا يتسلم الضريبة المدفوعة نقدًا ويودعها الخزانة الملكية لحساب الملتزم(٤) .

كما أننا نلاحظ أن الملتزم لم يكن هو الذى يجبى الضريبة رغم إدراكه أن كل مايزيد أو ينقص عن حصيلة الضريبة كان يؤثر فى دخله بل أنه كان يستعين بعدد غير قليل من الموظفين الذين كان يراقبهم مراقبة شديدة ويساعده فى ذلك مراقب يقابل مراقب الأويكونوموس(٥) وقد كان يتعين على الجباة إبلاغ مراقب الملتزم عن كل مبلغ حصلوه ، وإلا كانوا عرضة لدفع غرامة للخزانة العامة قدرها خمسون مثلاً للمبلغ الذى

---

(1) R. L. col. 12, 11. 13-18.
(2) Préaux, op. cit., p. 456.

(٣) د / نصحى ، ٣ / ٤٠٠ .

(4) Harper, op. cit., p. 56.
(5) Cf. Wilcken, Gr. I, pp. 184 ff;

د / نصحى ٣ / ٤٠٠ .

جمعوه وأهملوا التبليغ عنه ، ويبدو محتملاً أن الملتزم كان عادة يقدر باديء ذي بدء حصيلة الضريبة لتكون لديه فكرة عمّا سيسدده الأهالي .

ونلاحظ أن الحكومة لم تضمن حقها فقط من ضامني الملتزم ، لأنه كان يوجد ضمان آخر وهو أن مايجمعه المحصلون كان يودع لحساب الملتزم في الخزانة الملكية إذا كان نقداً وفي المخازن الملكية إذا كان نوعاً[1] ، حيث كان يتعين على الأويكونوموس مراجعة هذه الحسابات في كل شهر وأن يعد مع الملتزم تقريراً بميزان حسابه ، وأن يحصل الملتزم وكل واحد من شركائه على نسخة من هذا التقرير ممهورة بإمضاء الأويكونوموس وكذلك يحصل الأيكونوموس على نسخة من كل من هؤلاء الأفراد ممهورة بإمضاآتهم وأن يرسل الأويكونوموس هذه النسخ كل شهر إلى وزير المالية ومراجع حسابات الدولة " eklogistes "[2] وإذا ماتبين بعد هذا الحساب الختامي آخر العام وجود زيادة في إيراد حصيلة الضريبة على المبلغ المتعاقد عليه فإنها كانت تقسم بين الملتزم وشركائه ، أما إذا وجد عجز فإنه كان يطلب من الملتزم وضامنيه الإسهام في سد العجز[3] ، وكان ذلك يستتبع الإستيلاء على أملاك الملتزم وشركائه وضامنيه حتى سداد العجز[4] وكان في بعض الأحيان تباع هذه الممتلكات أو كان يسجن الملتزم ، وربما كان منشأ هذا العجز يرجع أساساً إلى سوء الأحوال الإقتصادية ، أو المنافسة الشديدة من أجل الحصول على حق الإلتزام ممّا كان يدفع الراغبين الى التورط بعرض مبالغ كبيرة كان من الصعب جمعها من حصيلة الضرائب[5] .

وكانت لوائح بطلميوس الخامس تعطى الملتزم مرتباً[6] يبدو أنه كان عبارة عن تنازل الحكومة له عن الضريبة المفروضة على شراء حق التزامه وذلك في حالة وفاته بما

(1) R. L., col. 10; p. Hibeh, 29. 1. 38; U. P. Z., 112 col. IV, II. 15 ff., p. Grand, 4; Rostovtzeff, Social and Ec. p. 328.
(2) R. L. col. 16-19; 34; 54; 1. 20; U. P. Z 112, col. IV, 1. 13.
(3) R. L. col. 34, 1. 9-col. 35; Wilcken, Gr. Ostr. I, pp. 531 ff.
(4) Cf. p. Cairo-Zenon, 59367 (240 B. C); 59038 (257B. C) P. Petrie III, 57 a. b.
(5) P. Tebt. 58
(6) U. P. Z., 112, col. V., 1.3.

التزم به وعدم حصوله على مكسب من عمله[١] ، ويرجع تاريخ ذلك النص إلى عام ٣٠٤ / ٣٠٣ ق . م ، أى الى بداية فترة الإنهيار المالى ، ممّا قد يوحى بأن التزام الضرائب لم يكن عن الأعمال الوفيرة الربح ..

إلا أن وثيقة ترجع الى بداية القرن الثانى تحدثنا أن شخصًا عرض على ملتزم ضريبة انتقال الملكية " Enkyklion " وكذلك على شركائه دفع مبلغ ٥٠٠ دراخمة كل شهر لمدة سنة نظير تعليمه هذا العمل[٢] ، ممّا يبين وجود ربح وفير لهذا العمل .

ونلاحظ أنه كان محظوراً على الموظفين دفع هذا المرتب للملتزم استلامه منهم ، لأن الخزائن الملكية هى التى كانت مختصة بذلك ولاشك أن مهنة التزام الضرائب كانت محفوفة بالمخاطر[٣] اللهم إلاّ إذا كانت وفيرة الربح فقط فى بداية عصر البطالمة ، ممّا حدا بالبطالمة الى فرض التزام الضريبة لعدة أشخاص وعدم تركيزه فى نفر قليل ، خاصة وأن الإلتزامات كانت محلية ولم ترد فى منطقة عن محافظة واحدة ، لذلك كان الملتزمون كثيرين وعلى علم ودراية تامة بجباية الضرائب ودافعيها[٤] .

وأمام ذلك النظام الدقيق فى جباية الضرائب .. نستطيع أن نتبين أن نظامي الإلتزام كان القاعدة الأساسية التى حمت مصالح ودخل البطالمة فى الضرائب ، إذ أن ذلك النظام قد ضمن للحكومة الحصول على قدر معين من كل ضريبة ، فكانت الحكومة تعرف مقدمًا مقدار دخلها من الضرائب المختلفة ، دون أن تخشى مواجهة أى عجز فى إيراداتها آخر العام نتيجة لنقص حصيلة أى ضريبة عمّا قدر لها .. وهذا يمكنها بالفعل من وضع ميزانية ثابتة لها كل عام ووضع أسس وقواعد لمشاريعها المستقبلية ، وأمام هذا النظام أصبح يتحمل المسئولية أمام التاج فريقان هما : فريق الجباة والمشرفون عليهم والملتزمون من ناحية أخرى وكان كل مجهودهم هو الحصول على استخلاص الضرائب من دافعيها ، فكانت مصالحهم واحدة وأصبحوا ملتزمين ومكلفين أمام التاج

(1) Preaux, op. cit., p. 455.
(2) P. Tebt. 812, (192 / 191 ?) ; cf. Preaux, p.456.
(٣) د / نصحى ٣ / ٤٠٢ .
(٤) د / نصحى المرجع السابق ، ٣ / ٤٠٣ .

وإلاعوقبوا وفرض عليهم القانون ، فكان طبيعيًا أن يتعاون الفريقان سويًا ممّا جعل من العسير على دافعي الضرائب التهرب من التزاماتهم .

ويرى البعض أن الغرم كان يقع في الغالب على دافعي الضرائب لأن كل مايهم الموظفين والملتزمين هو جمع دخل الدولة كاملاً مهما ترتب على ذلك من سوء حالة دافعي الضرائب[١] ، وبرغم أن الملك كان يعمل دائمًا ويصر على حماية دافعي الضرائب من أي سوء ، إلا أن المسئولية الملقاة على الجباة والملتزمين جعلتهم لا يأبون لذلك ، وأصبح تحالفهم وتآزرهم أقوى أثرًا من إرادة الملك[٢] .

بينما يرى آخرون أن هذا النظام ماهو إلا ضمان وتأمين لمصالح دافعي الضرائب الذين كانوا على صلة وثيقة بجامعي وملتزمي الضريبة الذين كانوا يعملون دائمًا على الحفاظ على رفاهية أهل البلاد ، بحيث إذا ماشعر الأهالي بأي عبء أو ثقل يؤثر في كاهلهم أو في رفاهيتهم فإنهم كانوا يطلبون من الملتزمين انقاص عطاءاتهم عن السنين المقبلة[٣] وأيًا كان ذلك الرأي فإنّه لا يتمشى مع الحوادث المتتالية التي لحقت بالأهالي نتيجة لفرض الضرائب[٤] الباهظة التي أثقلت كاهلهم وأدت بالتالي إلى سوء الأحوال ، وتدهور الحياة الإقتصادية في مصر البطلمية بعد ذلك .

وبرغم أن هذا النظام قد أجحف كاهل دافعي الضرائب ، فإنه تطلب إيجاد عدد كبير من الموظفين للمراقبة والمحاسبة ممّا أثقل كاهل دافعي الضرائب الذين كانوا يتحملون وحده مرتبات هذه الجيوش من الموظفين والمرافقين .

---

(1) Rostovtzeff, op. cit., p.329.

(٢) د / نصحي ٣ / ٤٠٣.

(3) Harper, op. cit., pp, 62-63.

(٤) د / نصحي ٣ / ٤٠٣.

ورغم ذلك فإن ذلك النظام قد بقى أمداً من الدهر طوال عصر البطالمة وأصبح دليلاً يحتذى به كل ملك ، وقد أفضى هذا النظام إلى وجود تشريعات كثيرة معقدة ، تبين واجبات وحقوق كل من الملك والموظفين والملتزمين وشركائهم أو ضامنيهم ودافعي الضرائب[١] .

* * *

* *

*

(١) د / نصحى ٣ / ٤٠٣.

رابعاً :

الوراثة والوصايا والتنازلات في الاقطاعات العسكرية في مصر البطلمية

من السمات البارزة في الحياة الإقتصادية في عصر البطالمة نظام الأراضي ، خاصة وأن البطالمة قد اعتبروا مصر ضيعة اكتسبوها بحد السيف . ومن ثم فقد كانت لهم كل الحقوق في إمتلاك الأراضي بما في باطنهاوما عليها ، وفقا لحق الملوك الآلهي والذي تشبه به ملوك البطالمة كملوك فراعنة(١) . وفي ضوء ذلك كانت مصر ضيعة للملك ، يقتنها رعاياه الذين يعملون لصالحه . وبما أن كل عناصر السكان في مصر كانوا يعترفون بحق البطالمة في التمتع بسلطانهم الشامل المطلق في الدولة ، فإنهم حكموا على هذا النحو . وإذا كانت الدولة بمثابة بيت الملك فإن اقليمها كان ضيعته . ولا شك ان فكرة امتلاك شخص للدولة كانت غريبة على الإغريق ، إلا أن الفلسفة السياسية الأغريقية قد وضعت مرتبة الملك والدولة على درجة واحدة – وأن الملك يعمل لصالح الدولة وهو يمتلك الأراضي وإجبار الإهالي على العمل لصالحه(٢) .

وأمام ذلك فقد عمل البطالمة على تنمية موارد الدولة من أجل ضمان زيادة دخلهم – وأن ذلك كان يتطلب وضع نظام اقتصادي ومالي دقيق يكفل إستغلال هذه الموارد على الوجه الأكمل وحصول الملوك على أكبر قدر ممكن من الدخل بأقل التكاليف ، وأن ضبط دخل البطالمة من الزراعة كان يتطلب وضع نظام يقضي بعمل سجل دقيق لكافة أراضي مصر يتجدد كل عام ليبين مساحة الأراضي ، والأشخاص المسؤلين كل عام عن زراعتها ، وحالة أجزائها المختلفة ، حيث أنها كثيراً ما كانت تتغير من عام إلى آخر ومن فترة إلى فترة(٣) .

(1) Rostovtzeff (M), The Social and Economic History of the Hellenistic world, 3 Vol., Oxford 1941, PP. 267-8; A large Estate in Egypt in the Third century B.C., Univ. of wisconsin studies in The Social Sciences and History, No. 6, Madison 1920, PP. 126-7.

(٢) إبراهيم نصحي (تاريخ مصر في عصر البطالمة) . جـ٣ . ص ١٥٨ .

(3) Rostovtzeff, Soc. and Ec., p 275.

وقد كانت الأراضي عامة تنقسم إلى قسمين :

(أ) الأراضي عديمة الفائدة والنفع (en hypologos) (ἐν ὑπολογος) ، لأنها في مجملها جافة لا تروي (chersos) – وغالبا ما تكون ملحة (halmyris aphoros) ، أو أهملت زراعتها وتركت فترة مراحا (asporos) .

(ب) الأراضي المستغلة بالفعل ، وتشمل الأراضي التي يمكن استغلالها وفرض الضرائب عليها (apegmenon) – (ἀπηγμένον)[1] .

وقد كانت بعض هذه الأراضي تروي برى الحياض (بمياه الفيضان) لكونها أراضي واطئة . وهي تدر دخل ، وزراعات موسمية . أما الأراضي المرتفعة فقد كانت تروي بالآلات "abrochos" (ἄβροχος) مثل الشادوف – والطنبور . ومن ثم فقد كان ذلك يتطلب مراقبتها (en Synkrisei) لإنقاص اعبائها (en hypologo) أو لزيادة هذه الأعباء (en epistasei Kai apologismo)[2] .

وإن كانت معلوماتنا طفيفة عن أنواع ملكية الأراضي ابان عصر البطالمة ، لكنه يبدو أنه على الأقل في عهد البطالمة الأواخر كان يمكن التمييز بين نوعين من الأراضي :

(١) أرض الملك Ge basilike (γῆ βασιλική) : وهي الأرض التي كان الملك يقوم بأستثمارها مباشرة والإشراف عليها وتخضع لنظام مالي وإداري يتبع حسابات الملك الخاصة .

(٢) أرض الهبات Ge en aphesei (γῆ ἐν ἀφέσει) : وهي الأراضي التي يعطيها الملك كهبات لأشخاص آخرين يقومون بأستثمارها نظير شروط والتزامات محددة قبل التاج[3] .

---

(1) P. Tebt., I, Appendix, I, PP. 538 ff.

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) . جـ٣ . ص ١٦٠ .

(٣) إبراهيم نصحي (جـ٣) . صـ ١٦١ .

مع ملاحظة أنه كانت توجد ما يسمى بأرض المدينة (Ge politike) (γῆ πολιτική) وهي الأرض التي خصصت للمدينتين الإغريقيتين الأسكندرية (Alexandrias chora) ، ومدينة بطوليس (ptalemais chore) ، هذا بالإضافة إلى الأرض التي كانت تمتلكها المدينة الإغريقية القديمة نقراطيس[١] .

وتطلعنا وثيقة ترجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد وعلى التحديد عام ١١٨ ق.م[٢] ، بأن أرض الهبات كانت تشمل مجمل الأرضي التي كانت في حوزة المعابد (γῆ ἱερά) - ge hiera = الأراضي المقدسة أو hiera prosodos (ἱερα πρόσοδος) الدخل المقدس ، وكذلك الأراضي الموقوفة (γῆ ἀνιερωμένη) (ge anieromene) ، والضياع التي كان يكافا بها كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (γῆ ἐν δωρεᾶ) (ge en dorea) أو الموظفين المدينين على إختلاف درجاتهم (ge en Syntaxei) (γῆ ἐν Συντάξει) وأخيراً أراضي الإمتلاك الخاص (ge idiaktetos) (γῆ ἰδιοκτητος) أو (ktemata) (Κτημματα)[٣] .

وبرغم من ذلك فإن معلوماتنا عن الإقطاعات العسكرية تعتبر قليلة جداً بالنسبة لأراضي المعابد وأراضي الأمتلاك الخاص ، وإن كنا نعلم أن البطالمة الأوائل قد وضعوا سياسة محكمة دقيقة للحفاظ على قواتهم العسكرية التي كانوا يعتمدون في تكوينها على العنصر المقدوني والأغريق والمرتزقة من آسيا الصغرى[٤] - وذلك بأنه لم يكن من الحكمة تسريح الجيش بعد كل حرب وإعادة تكوينه قبل الحرب التالية - أو الإحتفاظ كذلك باعداد كبيرة من القوات في وقت السلم ، خاصة وأنه قد لا يتيسر في أي أزمة من الأزمات استجماع وتحضير العدد الكافي وعلى وجه السرعة من المرتزقة لسد متطلباتهم ، هذا إلى جانب المتاعب والنفقات الباهظة التكاليف للإحتفاظ بجيش قائم

---

(1) Rostovtzeff, Soc. and Ec., p 275 - 6.
(2) P. Tebt., 5. ll. 36, 37. Comment., pp. 34-5.
(٣) إبراهيم نصحى (جـ٣) ص ١٦٢ .
(4) Lesquier (J), Les Institution Militaires de L'Egypt Sous Les Lagides, Paris 1911, PP. 35-6.

في الثكنات ، ومن ثم كان علاج ذلك من خلال منح أغلب الجنود المتطوعين إقطاعات يكون دخلها بمثابة مرتباتهم وقت السلم[١] . وأنه حتى بداية عهد بطلميوس الرابع كان لقب رب الإقطاع (kleroueches) (κληροῦχος) مقرون برتبة الشخص لا بمساحة اقطاعه[٢] . وأنه خلال القرن الثالث قبل الميلاد كان أرباب الإقطاعات العسكرية ينقسمون إلى طبقات طبقاً لعدد الأرورات التي كانت في حوزة كل جندي :

(أ) طبقة ارباب المائة أرورة : ومعظمهم من فرسان الفرق ومشاة الحرس الملكي .

(ب) طبقة أرباب السبعين أرورة : وأغلبهم من فرسان الفرق القومية .

(جـ) طبقة أرباب الثلاثين أرورة : وتشمل قوات المشاة .

(د) طبقة الخمس أرورات : وكانوا من الجند المصريين .

هذا باستثناء فرسان الحرس ، الذين كانوا يحصلون على إقطاعات تزيد في مساحتها على مائة أرورة - فلم يؤلفوا طبقة خاصة بهم بسبب أن اقطاعاتهم لم تكن متساوية هذا بالإضافة إلى أرباب الإقطاعات من الجند المرتزقة ، فإن اقطاعاتهم كانت أقل من اقطاعات المشاة في الجيش النظامي ، ويحتمل إنها كانت تصل إلى خمس وعشرين أرورة[٣] .

أما في القرن الثاني قبل الميلاد فقد حدثت بعض المتغيرات على طبقات أصحاب الإقطاعات العسكرية (κληροῦχοι) وخاصة بعد موقعة رفح عام ٢١٧ ق.م. أصبحت تشكل على النحو التالي[٤] :

١. **أصحاب المائة أرورة** : وكان معظمهم من قوات فرسان الفرق ذات الأرقام .

٢. **أصحاب الثمانين أرورة** : ويبدو أنهم كانوا في الأصل من قوات الفرق القومية التي أصبحت لها أرقام فيما بعد .

---

(١) إبراهيم نصحي (جـ٣) . صـ ١٨٧ .

(2) P. Enteux., 45, 1.1.

(٣) إبراهيم نصحي (جـ٣) . صـ ١٩٣ .

(4) Lesquier, PP. 176-183.

٣. **أصحاب الثلاثين أرورة :** وكانوا يتألفون من عناصر مختلفة من المشاة الأغريق في الفرق النظامية بالجيش ، وبعض من رجال الشرطة ذات المناصب الرفيعة (Chersephippoi) ، وبعض الفرسان المصريين .

٤. **أصحاب الخمس والعشرين أرورة :** وكان معظمهم من رجال الشرطة (Ephodoi) .

٥. **أصحاب العشرين أرورة :** وكانوا فريقاً آخر من جند الفرسان المصريين .

٦. **أصحاب العشر أرورات :** وكانوا من رجال الشرطة من فريق (Eremophylekes) ، وفريق (Phylekitai) .

٧. **أصحاب السبع أرورات :** وكانوا أغلبهم من المشاة المصريين .

٨. **أصحاب الخمس أرورات :** وكانوا يتألفون من المصريين من فرق المشاة والجنود البحريين المصريين[١] .

وقد كانت هناك التزامات ضريبية مفروضة على أرباب الإقطاعات العسكرية تمثلت في ضريبة الهدايا (stephanos) (στέφανος)[٢] ، وضريبة الأبومويرا (Apomoira) (ἀπόμοιρα) المفروضة على زارعي الكروم من الإقطاعين العسكريين[٣] ، وضريبة الأردب (Artabieia) (ἀρταβιεία)[٤] والضرائب الإضافية (epigraphai) (ἐπιγραφη)[٥] (eisphorai)[٦]

---

(١) كذلك راجع إبراهيم نصحي . جـ٣ - صـ ١٩٤ .

(2) Cf., P Cairo - Zenon, 59036; 59375.

(3) Cf., R. L., XXVI ff.

(4) Cf. P. Tebt., 5 (118 B. C); 852 (174 B. C); O. Tait, I. Bodl, 255.

(5) B.G.U., VI, P. 135; P. Tebt., I, P. 39; 739 (second cent. B. C).

(6) P. Tebt., 89 (second cen., B. C); 98 (112 B. C); 232 (113 B. C); 99 (Late second. cen., B. C); 124 (148 B. C)

χωματικόν (Chomatikon)[1] ، وضرائب لصيانة الجسور εἰσφορά) والحراسة (phylaktikon) (φυλακτικόν)[2] ، والخدمة الطبية (iatrikon) (ἰατρικον)[3] وضريبة الأسطول (Trierarchema) (τριηραρχήμα)[4] كما كانت هناك ضريبة يدفعها الفرسان لدفع مرتبات البيطريين تسمى (Hippiatrikon) (ἱππιατρικον)[5] هذا إلى جانب ما كان يساهم به ارباب الإقطاعات في نفقات الأعمال الدينية التي تقوم بها جمعياتهم ، مثل صيانة معبد أو إنشائه ، وتقديم القرابين ، ويظن أنهم كانوا يتولون في الغالب الإنفاق على أبناء الذين يتوفون من زملائهم ، ويقومون أيضا بدفع مرتب سكرتيرهم (Grammatikon)[6] هذا إلى جانب ضريبتين أخريتين عقاريتين (Talantismos)[7] ، (Staterismos)[8] يحتمل أنهما كانتا في الأصل ضريبتين شخصيتين[9] .

ويلاحظ أن هذه الضرائب كانت لا تدفع من قبل جميع أرباب الإقطاعات ، حيث كان بعضها محليا وبعضها لم يوجد طوال عصر البطالمة ، أي أن بعضها قد ألغي في فترة وحل محلها أخرى فى فترة أخرى – هذا إلى جانب أن بعض هذه الضرائب كانت لا تفرض على الأفراد وإنما على جماعات أرباب الإقطاعات ، وتتولى كل جماعة تحديد ما يدفعه كل عضو من أعضائها ، وأن مقدار هذه الضرائب لم يكن واحداً في كل مكان[10] .

وقد كان رب الإقطاع مسؤلاً أمام الحكومة عن زراعة اقطاعه ، والإلتزام بتعليمات تنظيم الزراعة (diagraphé Sporou) (διαγραφή σπόρου) في

(1) P. Hibeh, 112 (260 B. C).
(2) P. S. I., 386 (Third. cent. B. C).
(3) P. Hibeh, 102 (248 \ 247 B. C); P. Petrie, III, 110, 111.
(4) P. Hibeh, 104 (225 B. C); P. Petrie, II, 39 (e).
(5) P. Hibeh, 45 (Third cent. B. C).
(6) Cf., P. Tebt., 815; 853; 854.
(7) B. G. U., 1850.
(8) B. G. U., 1843.
(9) Cf., Wilcken, Gr. Ostr., I, P. 181.
(10) Cf., Préaux (C), L'Economie Royal des Lagides, Bruxelles 1939, pp. 400-3.

حدود بعض الزراعات مثل الحبوب الزيتية وعلف الماشية[1] . ويلاحظ أنه منذ عهد بطلميوس الرابع استبدل لقب أرباب الإقطاعات (Klerouchoi) بلقب (مستوطنين – Katoikoi) وذلك للتمييز بين الأغريق وأرباب الإقطاعات من المحاربين المصريين ، والتي كانت نتيجة لآثار موقعة رفح (٢١٧ ق.م.)[2] .

ومن المعروف أن الإقطاع كان ملكاً للتاج يستطيع استرداده في أي وقت إذا ما أهمل استغلاله من رب الإقطاع الذي كان لا يستطيع التصرف في إقطاعه بالبيع أو الرهن أو حتى التوريث – بحيث أنه عند وفاة رب الإقطاع يؤول الإقطاع مرة ثانية إلى التاج[3] . وإن كانت بعض وثائق القرن الثالث قبل الميلاد تطلعنا بأن أرباب الإقطاعات كانوا يورثون أبنائهم ويعتبرونهم شركاء لهم في الإقطاع (Synkleros) (Συγκλήρος)[4] . ويبدو أن ذلك أصبح أمراً معترفاً به من قبل الحكومة – حيث تطلعنا وثيقة ترجع إلى النصف الثاني من القرن الثالث[5] من عام ٢١٨ / ٢١٧ بما يأتي (كتب الينا « لامبسقوس » (Λαμπέσκος) المشرف على المرتبات بأن صف ضابط مقدوني من أرباب الثلاثين أرورة – الذين منحوا إقطاعات صالحة للزراعة في مديرية أرسينوي ، وكانت هذه الأرض منحة له ولسلالته – قد توفى في الخامس من شهر طوبة من العام الخامس (من عهد فيلوباتور) ، وفي الوقت نفسه أمر « هيراكليديس » الأويكونوموس ، و« حورس » الكاتب الملكي بوضع اليد على الإقطاع وعلى دخل الأرض في هذا العام إلى أن يتبين إذا كان له أولاد فيسجلون انفسهم وفقاً لأحكام القانون) – وبرغم الغموض الذي يكتنف هذه البردية نحو شرعية الاعتراف بنظام الارث صراحة ، إلا أنها تعطينا دليلاً قاطعاً على تطبيق نظام الارث (κληρονομία) وإن كانت بشكل غير مباشر – حيث أن أمر الاويكونوموس (هيراكليديس) والكاتب الملكي « حورس » بوضع اليد على الاقطاع

(1) Rostovtzelf, Soc. and Ec., pp. 286-7.
(2) P. Tebt., I, p. 557.
(3) Bevan (E), A History of Egypt Under the Ptolemaic Dynasty, London 1927, PP. 170-1.
(4) P. Cairo-Zenon, 59001; Preaux, op. cit., p. 468.
(5) P. Lille 4=Wilcken, Chrestomathie no. 336; Preaux, Loc. Cit.

وعلى دخل الأرض في هذا العام (دون الاشارة إلى إعادة حوزة الاقطاع إلى الملك) إلى أن يتبين ما إذا كان له أولاد (والبحث هنا عن شرعية الابن في استمرار حوزة الاقطاع عن طريق الارث ، حيث أنه لم يشر إلى أقارب آخرين) فيسجلون (أى الأولاد) أنفسهم وفقاً لأحكام القانون . وكما هو واضح هنا أن التسجيل - شرط من شروط الارث وإن لم يحدد مكان التسجيل ، وإن كان يبدو من‌ضمات هذه الحالة أن التسجيل كان يثبت لدى مسجل القرية (كاتب العقود - Monographos) - أو كاتب القرية (الجراماتوس - Grammatos) لحصر الاقطاع وتنفيذ اجراءات ثبوت الارث[١] - وإن كان من المرجح من خلال اختصاص الاثنين . ومن الواضح هنا أن أمر التسجيل (Anenechthe) كان ملزماً - خاصة وأنه كان يلزم المسجل (الوارث) بدفع ضريبة (الايلولة - Aparché) كما هو متبع في العصر البطلمي - وإلا فرضت عليه غرامة ويحرم حقه في الميراث[٢] . وأياً كان فإن ملامح هذه الوثيقة تعكس لنا أول إشارة صريحة عن نظام الارث في الاقطاعات العسكرية وإن كانت غير مباشرة .

وفي حالة أخرى من وثيقة ترجع للعام الثالث عشر من حكم بطلميوس الثالث[٣] - أن رب إقطاع قد أوصى بإقطاعه لشخص غير معروف ، ورغم الغموض في ذلك - إلا أن الوصية تعتبر واضحة المعالم وتتفق مع مبدأ نقل الملكية في الإقطاعات العسكرية . كما تعطينا الوثيقة تحليلاً آخر نحو إمكانية الوصاية لغير الأبناء أو الأقارب ، واستبعاد مبدأ الوراثة بشكل مباشر . وأن نظام الوصاية قد أدخل عناصر غير عسكرية في ملكية الإقطاعات العسكرية - وإن كان ذلك يستوقفنا في حيرة نحو تاريخ تلك الوثيقة ، والتي ترجع إلى العام الثالث عشر من حكم الملك بطلميوس الثالث (يورجتيس) - فإذا ما اعتبرنا أن حكم هذا الملك قد بدأ خلفاً لوالده في ٢٧ يناير عام ٢٤٦ ق.م. فإن تاريخ

---

(١) نظراً لأن المورثين من المدنيين غير العسكريين كما هو واضح من البردية فإننا نستبعد التسجيل في مكتب « حسابات الفرسان » .

(2) Cf., U. P. Z., 162, Col. VII, ll. 18 ff.

(3) P. Petrie., I, 18 (1)= III, 18 L. 8.

الوثيقة على ذلك يكون عام ٢٣٣ ق.م. وبمقارنة تاريخ الوثيقة (سالفة الذكر) الخاصة بنظام الارث في الاقطاعات العسكرية والمدونة بشهادة « لاميسقوس » المشرف على المرتبات ، والتي حددت بعام ٢١٧/٢١٨ ق.م. فإننا نستطيع أن نستشف أسبقية أنظمة كل من الارث والوصايا - فكما هو ظاهر أن تاريخ وثيقة الوصايا والذي حدد بعام ٢٣٣ ق.م. أسبق من تاريخ وثيقة الارث والتي حددت بعام ٢١٧/٢١٨ ق.م. ومع ذلك فإننا لا نستطيع القطع بذلك بحسم - وإن كان ذلك يضعنا أمام بعض الاحتمالات نحو شرعية وجود نظام الوصايا (διαθήκη) مع نظام الارث (κληρονομία) في وقت واحد وفي فترة سابقة لتاريخ الوثيقتين وإن الظروف لم توافنا بوصول مثل هذه الوثائق . وأنه من المرجح أن ظروف استمرارية التصرف في حيازة الاقطاع كانت من الممكن أن تثبت عن طريق الارث والوصايا وإن كانت تخضع في حد ذاتها إلى بعض الشروط الخاصة في هذا الشأن[١] . وأنه حتى القرن الأول قبل الميلاد بدأت تظهر ملامح امتداد هذا الحق إلى أقرب أقارب صاحب الإقطاع المتوفي[٢] . بحيث أننا نجد اقطاعاً كان في حيازة سيدة[٣] .

وفي عام ٦٠ / ٥٩ ق . م ، صدر قرار يمنح الفرسان من أصحاب الإقطاعات المستوطنين في مديرية « هيرا كليوبوليس » إمتيازاً بأنه في حالة وفاة أحد أصحاب الإقطاعات دون أن يترك وصية ، فإن إقطاعه ينتقل إلى أقرب أقاربه ، وذلك بمثل ما كان مطبقاً في حال أصحاب الإقطاعات في مديرية أرسينوي[٤] .

وأمام ما تقدم فإننا نرجح أن عمليات الوراثة كانت تنفذ من منطلق اجتماعي وهو الحفاظ على حيازة الاقطاع في اطار وراثي - أما في حالة الوصايا فيبدو أن ذلك كان

---

(١) من الملاحظ أن القانون المصري القديم لم يعترف بالوصايا (diatheke) (راجع) :
- Cf., Revillout, Precis, pp. 14, 602

وذلك على عكس القانون الاغريقي الذي كان يبيح ترك وصايا توزع بمقتضاها كل أملاك الموصى أو بعضها بعد وفاته بشرط عدم تخطي أبنائه : راجع :

- Cf., Bouché - Leclercq, IV p. 109;
Taubenschlag, pp. 23, 190 - 2.

(2) B. G. U., 1185, pp. 16-19.
(3) B. G. U., 1734=1261.
(4) Préaux, op. cit., pp. 471-2.

راجعاً إلى ظروف اجتماعية واقتصادية بحته تأثرت بثقل عبء الالتزامات الضريبة المفروضة على رب الاقطاع .

وطالما أن صاحب الإقطاع كان لا يحق له بيع إقطاعه ، فإننا سنرى أنه إزاء سوء حال أصحاب الإقطاعات أمام التزاماتهم قبل التاج كسائر المزارعين فإنه في خلال القرن الثاني قبل الميلاد - ظهرت حالات تنازلات (παραχωρήσεις) "Parachoresies" أصحاب الإقطاعات عن إقطاعاتهم لأشخاص يقومون بدفع التزاماتهم الضريبية المفروضة نظير تمتعهم بدخله(١) .

وحتى أواخر القرن الثاني قبل الميلاد كانت الحكومة تصادر إقطاعات الذين لا يسددون ضرائبهم ، ويبدو أنه عقب الإضطرابات العنيفة التي شهدتها البلاد في خلال حكم بطلميوس الثامن ، اعترفت الدولة بحيازة الإقطاع لأي شخص يستطيع دفع الضرائب المفروضة عليه(٢) - ونستخلص ذلك من قرار العفو الذي أصدره هذا الملك في عام ١١٨ ق . م(٣) ، والذي كان اجراءاً استثنائيا نتيجة للتدهور والإضطربات التي احتاجت البلاد خلال هذه الفترة ، وعجز أصحاب الإقطاعات عن الإلتزام بدفع الضرائب المقررة عليهم ، وتطلعنا بذلك وثيقة ترجع إلى عام ١١٢ ق . م(٤) ، بأن أربعة من أصحاب الإقطاعات في قرية « كركيوسيرس » لم يزرعوا أراضيهم وأن كاتب قرية « منخيس » قد تعهد بتسديد ضريبة الأردب من دخله الخاص في حالة عدم استطاعة أولئك الأشخاص تسديدها .

وأمام ذلك فقد سمح الملك بإجازة نقل عبء دفع الضرائب المفروضة على الإقطاع إلى شخص آخر بشرط أن يكون جندياً ، على أن يتمتع هذا الجندي بدخل الأرض التي أصبح يتحمل مسؤلية سداد ضرائبها ، أي أن صاحب الإقطاع كان ينزل عن حيازة اقطاعه لجندي آخر(٥) . ويبدو أن ذلك كان بموافقة الحكومة لإتمام ذلك(٦) . - وإن كان

(1) Préaux, Ibid., p. 474.

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ، صـ٢٠٠ .

(3) P. Tebt., 5, ll. 44-8; 124, ll. 25-7.

(4) P. Tebt., 75, ll. 3-14.

(٥) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) ، جـ٣ . صـ٢٠١ .

(6) Préaux, op. cit., p. 474.

يحدث في بعض الأحيان دون علمها[١] ، ربما للتهرب من رسوم التسجيل أو ضرائب التنازلات إن وجدت ، وتطلعنا المصادر بأن هذا التنازل (Parachareseis - Παραχωρήσεις) كان أحياناً لعام واحد[٢] (καί των παρακεχωρήμενων άνευ διοικήτικων χρηματίσμων) وأحيانا لمدد طويلة[٣] .

وكما هو واضح فإن إجراءات تسجيل إنتقال الإقطاع كانت تتم في أغلب الأحيان في مكتب « حسابات الفرسان » أي في داخل نطاق الإدارة المختصة بالإقطاعات العسكرية ، وهذا يعطينا دليلاً بأن الإقطاعات العسكرية لم تصبح ملكاً خاصاً[٤] .

ونستطيع أن نتبين من خلال مصادرنا أن عملية التنازل (παραχωρήσεις) "Parachoresies" كانت ترجع أساساً لسببين رئيسيين :

(أ) عجز صاحب الإقطاع عن دفع الضرائب المقررة عليه[٥] .

(ب) عدم سداد الضرائب[٦] .

ويلاحظ عامة أن كل عمليات التنازل هذه (Parachoreseis) Παραχωσήσεις عن الإقطاعات ، سواء من القرن الثاني[٧] ، أم من القرن الأول[٨] – قبل الميلاد لم يدفع عنها أيه رسوم لقاء هذا التنازل ، بيد أن ذلك لا يمنع من أن الشخص الذي ينتقل الإقطاع إلى حيازته كان يدفع تعويضاً لصاحبه الأصلي ، وإلا فإن تنازل شخص عن إقطاعه دون الحصول على أي تعويض عنه يدل على أن الضرائب المفروضة على هذا الإقطاع كانت تعادل إيجاره .

---

(1) P. Tebt., ll. 121-122 (116-115 B.C).
(2) P. Tebt., 64 (a) l. 55. (116-115 B.C).
(3) P. Tebt., 30 (115 B.C.); 31 (112 B.C).
(4) Préaux, op. cit., p. 475.
(5) B.G.U., 1734; P. Tebt., 124, l. 30.
(6) P. Tebt., 61 (a), ll. 1-18.
(7) P. Tebt, 124, l. 30 (118 B.C), 63 (116-115 B.C); 64 (a) (116-115 B.C); 30 (115 B.C); 31 (112 B.C).
(8) B.G.U., 1731-1740 (50 B.C).

الفصل الخامس

ركائز السياسة البطلمية

سبق أن ذكرنا أن نفوذ البطالمة في مصر وفي المجال الدولي كان يرتكز أساساً على إستغلال موارد مصر الإقتصادية إستغلالاً منظماً ودقيقاً . ولم يكن صدفة أو إتفاقاً أن تبلغ دولة البطالمة ذروة مجدها في عهد البطالمة الثلاثة الأوائل وهم الذين نجحوا في النهوض نهضة ملحوظة بتقدم مرافق مصر الإقتصادية ، وحققوا من النظم الإقتصادية والمالية ما كفل لهم إستغلال هذه المرافق على نحو لم يسبق له مثيل . وسبق أن أوضحنا كذلك أنه كان من شأن هذه النهضة وهذه النظم زيادة الدخل العام للدولة وأن الضرائب بكثرتها وتنوعها أسهمت إسهاماً كبيراً في زيادة هذا الدخل العيني والنقدي .

بقى أن نتناول في هذا الفصل النتائج الإيجابية لأثر الضرائب في كيان الدولة البطالمة .

أولاً : إقامة صرح دولة البطالمة

لم يحفز البطالمة الأوائل على العمل على تنمية موارد مصر وإعادة تنظيمها وإستغلالها إستغلالاً دقيقاً لرخاء الشعب ورفاهيته وإنما توفير الأموال الطائلة التي بدونها كان يتعذر تحقيق هدفهم وهو بناء دولة غنية قوية مستقلة سياسياً وإقتصادياً . وقد كان تحقيق هذا الهدف يتطلب تنظيم شئون الدولة داخلياً وبناء قوات برية وبحرية للذود عن حياضها وتنفيذ سياستها الخارجية .

وكان تنظيم شئون الدولة داخلياً يقتضي من البطلمة عدة أمور لعل أهمها : أولاً : فتح أبواب مصر على مصاريعها للاغريق وأشباههم ليكونوا منهم ليس فقط أداة الحكم التي تتولى إعادة تنظيم شئون البلاد الإدارية والمالية والإقتصادية بل أيضاً القوات المحاربة ، وثانياً : توفير أسباب الإستقرار الداخلي بكسب ولاء المصريين والإغريق وثالثاً : القيام بالمشروعات الإنشائية والعمرانية اللازمة .

١ - إنشاء الأداة الحكومية :

كان الملك يجمع كافة تقاليد السلطة في يديه[١] ، ويختار من الأجانب المقربين إليه كبار مساعديه أو وزرائه . بيد أنه لم يكن في وسع الملك ووزرائه الإضطلاع بمهام الحكم دون مساعدة هيئة مدربة من الموظفين . ويعتبر من جلائل أعمال البطالمة الأوائل تمكنهم من تكوين أداتهم الحكومية بهذا التنظيم الدقيق في بلد أجنبي ، ووسط ظروف لم تكن مألوفة لديهم ، ومن عناصر ليس من الإسراف القول بأنها لم تتوافر لديها ولا لدى ملوكها المؤهلات ولا الخبرة اللازمة لمثل العمل الذي اضطلعوا به . ذلك أن رؤوس هذه الأداة ومديري هيئاتها وأقسامها المتعددة ، كان معظمهم من الإغريق الذين لم يكن لهم سابق عهد بمثل تلك الأعمال المعقدة . بيد أنه لا جدال في أن الأداة الحكومية البطلمية كانت إلى حد ما من تراث الماضي[٢] ، لكنها أصبحت كل شئ في أسماء المناصب ، وفي إعتبار اللغة الإغريقية اللغة الرسمية التي تستخدمها[٣] ، وفي إستخدام نظام إغريقي للمحاسبة ، وفي فكرة وجود وسطاء (ملتزمي الضرائب -Telonoi) (وضامنيهم) بين دافعي الضرائب والحكومة ، وفي الروح والنظم التي سادت هذه الأداة[٤] . وقد كان ذلك كله أمراً طبيعياً ، ذلك أنه كان للبطالمة أهداف معينة وأغراض جديدة كان تحقيقها يتطلب ثلاثة أمور : أولها إعادة تنظيم شئون الإدارة المالية والإقتصادية القديمة التي كانت سائدة في مصر قبل الفتح المقدوني ، وثاني هذه الأمور هو إختيار عناصر الأداة الحكومية الجديدة من أقرب الناس إلى فهم مراسم البطالمة وأهدافهم ، أي من الإغريق . وثالث هذه الأمور هو أنه كان من الذين وقع إختيار البطالمة عليهم أن ينشئوا ويجددوا دون الإكتفاء وتيسير الأداة - الحكومية الجديدة .

وإن القوانين المالية والإقتصادية والنظم الإدارية التي صدرت في عهد بطلميوس الثاني فيلاد لفيوس لتنهض أكبر دليل على مدى المهارات والكفايات التي إكتسبها أولئك

(1) Bouche - Leclercq, op. Cit., III, p. 101 .

(٢) د / نصحي (المرجع السابق) . جـ ٢ ص ٢٥٩ .

(3) Bevan, op, Cit., p. 135 .

(4) M. Rostowtzeff, Soc. and Ec., p. 273 .

الذين أسند البطالمة إليهم عبء الإضطلاع بأمر الأداة الحكومية[1] .

ويعتبر نجاح البطالمة في إعادة تنظيم الأداة الحكومية لتحقيق أهدافهم ، من أبرع مبتكرات العبقرية الإغريقية ، ودليلاً على مرونتها وإستعدادها لتكييف نفسها وفقاً للظروف التي توجد فيها . ومن المؤكد أن البطالمة أنفسهم وكبار مساعديهم ومستشاريهم هم الذين وضعوا أساس البناء ، الذي كان يجب على صغار الموظفين إستكماله . وإذا كانت الظروف قد قضت في أول الأمر بإختيار الموظفين من أوفق العناصر الأجنبية التي توفرت لدى الملك ، فإن هؤلاء الموظفين إكتسبوا بمضي الزمن دراية بعملهم أورثوها لخلفائهم ، ولا يبعد أنه قد كانت مكاتبهم منذ البداية مصالح حكومية ، وفي الوقت نفسه مراكز لإعداد الشبان لتولي المناصب الحكومية . وقد نجحت الأداة الحكومية البطلمية في أداء عملها بدقة ومهارة في كل فروع الإدارة . وإذا لم تكن هذه الأداة الحكومية أداة كاملة الإتقان لما إستطاعت أن تكون على كفاية عالية وكفيلة بتحقيق أهداف البطالمة . لكن هذه الأداة الدقيقة تدهورت في أواخر عصر البطالمة ، وأصبحت أداة فاسدة مرهقة كل همها إبتزاز الأموال ، غير أن هذا لم يكن عيب في تصميم هذه الأداة ، وإنما عيب الظروف التي عملت فيها وطبيعة الأهداف التي وجهت إليها[2] ، وأيا كان فإن الأداة الحكومية التي أنشأها البطالمة الأوائل كانت مظهراً واضح المدى إزدهار ورقي الدولة في عهد البطالمة الأوائل .

٢ - الشرطة :

ولإستكمال مقومات الدولة إنشأ البطالمة هيئة كبيرة العدد نسبياً من رجال الشرطة ويمكننا أن نقسمها بوجه عام إلى ثلاث فئات رئيسية وهي :

(1) M. Rostovtseff, Soc. and Eo., pp. 270 - 271 .
(2) M. Rostovtzeff. S. and E., pp. 1078 - 81;

د. نصحي (المرجع السابق) جـ٢ صـ ٢٦١ .

أولاً : أولئك الذي كانت مهمتهم ضمان الإحترام اللازم لكبار الموظفين والدفاع عنهم إذا إقتضى الأمر(١) . وكان أفراد هذه الفئة يعرفون بأسماء مشتقة مما كانوا يحملونه من السلاح الذي يرمز إلى سلطتهم ، وتبعاً لذلك فإنهم كانوا يدعون : إما حملة العصى(٢) (rhabdophoroi) ، وإما حملة السياط(٣) (mastigophoroi) وإما حملة السيوف(٤) (machairophoroi) . ومن الملاحظ أن المصريين الذين كانوا ضمن هذه الفئة كانوا لا يحملون لقباً من هذه الألقاب ، إذا أنها كان يكتفي في وصفهم بأنهم من أتباع هذا أو ذاك من الموظفين(٥) ، الذين كانوا ينفذون أوامره ويسهرون على سلامته . ولا نعرف شيئاً عن أجور هذه الفئة من رجال الشرطة سواء قبل عهد بطلميوس فيلو باتورام بعده .

وكانت الفئة الثانية تشمل رجال الشرطة (phylakitai) بادق معاني الكلمة ، وكان أرفعهم مقاماً رئيس الشرطة (epistates philaktikon)(٦) في كل مديرية ، وكان تحت أمرته رجال الشرطة في المديرية بأجمعها ، ويليه في المرتبة رؤساء الشرطة في (المراكز) التي تنقسم إليها المديرية ، وكان يدعون رؤساء شرطة المراكز(٧) (archiphylakites) . وكانت المراكز تنقسم إلى قرى ، وفي القرى

(1) lesquier pp. 260-1 ; Bevan, p. 163 ; Gf. Three Fagum Papyri., no I; Letter of Dorion, chron., 48, 1949, pp. 259 - 60;
د. نصحي (المرجع السابق جـ ١ صـ ٤٣٠ .

(2) P. Tebt, III, 20, Col. III, II. 9, II.

(3) P. Tebt., 121, 1. 58 .

(4) B. C. H., XX, 1896, p. 179; Strak, Arohiv, III, 6; p. Hibeh. I, 73, 1. 16; p. Am h., II, 62; p. Tebt., I. 35, 1. 13; 39; 1, 23 , 112, 1. 85; 179 .

(5) P. Hib., I, 41, 1. 18; p. Tebt., 112, 1. 81; 116, 10 57; 112, 11. 34, 43, 83, p. Lille, 25, 11. 63 - 4.

(6) P. Hibeh, I, 34 , 1. 3; 72, 1. 4; p. Petrie, III, (28), (e), 11. 13-14; p. Tebt., I, 5, 1. 159; 43, 11. 6-9 .

(7) P. Petrie, II; 20 (1) recto; P. Paris, 6; P. Hib., I, 73, 1. 10; P. Tebt., I, 5, 11. 142, 159; 6, 1. 14; 27, 1. 29 38, 1. 17; 40, 11. 15-16 .

الهـــامـة كـــان يشــــرف على الشـــرطـة ضــــابـط يدعـي رئيـس الشـــرطـة (archiphylakites)[١] ، وأما في القرى الصغيرة ، فإن الشركة في كل منها كانت تحت أمره صف ضابط يدعي رئيس العشرة . (dekanos)[٢] .

وقـد كـانت مـهـمـة هؤلاء الشرطة ، الذين نظمـو على هذا النحـو ، حفظ الأمن والسكينة ومساعدة الموظفين وخاصة عمال المالية في أداء مهامهم ، وإحترام الملكية والبحث عن مخالفي القانون والمجرمين وتقديمهم للمحكمة المختصة أو تحقيق القضايا[٣] وإرغام المجرمين على رد المسروقات أو دفع قيمتها لأصحابها[٤] وضبط ملاحي الملك الهاربين من سفنه التجارية النيلية ومراقبة الملاحة النهرية في النيل وحراسة السفن من أي عدوان[٥] .

وأما الفئة الثالثة من رجال الشرطة ، فإنها كانت تتألف من أشخاص يطلق على بعضهم (ارموفولاقس – eremophylakes) وعلى البعض الآخر (أفـرذوي – ephodoi) وعلى البعض (خرسيفيبوي – chersephippoi)[٦] . وإذا كـــان يصعب إستخلاص مهامهم من ألقابهم ، فإننا نعرف على الأقل أنهم كانوا يمنحون اقطاعات مساحتها على التوالي : – عشرة أرورات ، وخمس وعشرون أرورة ، وثلاثون أرورة ، ما يدل على أن الارموفولاقس[٧] كانوا مساويين في المرتبة للفئة الثانية من رجال الشرطة (philakitol) ، فقد كانوا يمنحون اقطاعات تبلغ هذه المساحة ، مما يوحي بأن مهامهم لم تكن أرفع من مهام تلك الفئة . ويبدو أن الارموفولاقس كانوا يباشرون في قرية واحدة أو أكثر . ويشير لقبهم إلى أن مهامهم كانت تنطوي على الإشراف على الأراضي التي تدعي « الأرض الجافة » لكي يمنعوا الأفراد فيما يبدو من إستغلالها دون وجه حق[٨] .

---

(١) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٤٣١ .

(2) Lesquier, Op. Cit., p. 267 . (3) P. Tebt., I, 27, 1. 1; 251.

(4) lesquier, Op. Cit., p. 262; Taubenschlag, law, 2nd ed., pp. 237-40 .

(5) P. Hibeh 11, col. Iv, 11. 52-84; P. Enteuxis, 30, 1. 11 .

(6) P. Hibeh. 11. 106-122 . (7) P. Tebt., I, pp. 550-1 .

(٨) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٤٣٤ .

أما الأفوبوي[1] ونعرفهم طوال فترة تمتد من عهد فيلاد لفيوس حتى العصر الروماني ، ويبدو أن مهمتهم كانت قبل كل شئ مراقبة الملتزمين وجامعي الضرائب ولعلهم كانو يعنون أيضاً بالسهر على الجسور[2] . وعلى كل حال فإن إسمهم يدل على أنهم كانوا منتعشين ، ولا يستقرون في مكان معين ، وفي الواقع كانت لكل منهم منطقة واسعة[3] .

ولا شك أن الخرسيفيبوي « Chersephippoi » كانوا يؤلفون قوة فرسان ويبدو من أسمهم أن منطقة نشاطهم كانت الأراضي الجافة المرتفعة الواقعة بين الصحراء والأراضي الزراعية لرد إعتداء سكان الصحراء الرحل عليها[4] .

٣ - أساليب كسب ولاء المصريين والإغريق :

وربما كان من الجلي أن نبين هنا أن سياسة البطالمة الداخلية لتحقيق أستتباب الأمن والإستقرار في البلاد قد بنيت أساساً على ربط وتناسق العلاقة بين المصريين أصحاب البلاد وبين الإغريق . وربما سعى البطالمة جاهدين إلى العمل على توثيق ذلك الترابط وكسب ولاء المصريين والإغريق على السواء . حيث عمل البطالمة على محاولة إيجاد عنصر مشترك يمكن معه توثيق الصلة هنا بين المصريين والإغريق ، وكان ذلك ممثلاً أساساً في الناحية الدينية .

أ - المصريين :

عمل البطالمة في وضع سياستهم الدينية أساساً على إستغلال معتقدات المصريين الدينية في دعم مركزهم ووضع أساس السلطة المركزية في مصر ، ويجب أن نبين هنا أن مصر القديمة كانت تعتز بتقاليدها المتوارثة ، التي تنظم حياتها العامة

(1) R. L., Col., 10, 1. 10; 12, 11. 17-8; p. petrie, 4; p. Tebt. I, 32, 1. 18; 60, 11. 22, 104; (a), 11. 45 ff.; (b) , 1. 343; 62, 11. 78, 139 etc .

(2) P. Petrie. 4 = p. Petrie, III, 128; P. Tebt., I, 9 intr .

(3) P. Tebt., I, 32, 11. 17-8 .

(5) P. Tebt, I, 60, 1. 21; 62, 1. 34; 63, 11. 36-9; 64.
(a), '1. 18; 84, 11. 174-5, 181; 152 .

والخاصة . ويجب أن ندرك كذلك أن الإحتفاظ بهذه التقاليد يرجع إلى سيطرة الديانة على عقول المصريين القدماء فكان لها كل الأثر في حياتهم عامة ، وكانت الديانة في مصر كما كانت في غيرها من الجماعات الإنسانية القديمة ، المصدر الذي إستمد منه حكام البلاد سلطتهم . وحسبنا نذكر هنا أن ملوك الإغريق والرومان في العصور القديمة كانوا يستندون في حكمهم إلى حق الملوك الإلهي[١] . ويبدو أن فكرة حق الملوك الإلهي قد نشأت في مصر منذ أقدم العصور . ومن ثم كان هذا هو مركز فرعون في مصر (الملك) . وعلى ذلك كان البطالمة أكثر فطنة إلى تفهم ذلك الموقف الدقيق . ومن ثمه إتخذوا من الديانة والمعتقدات المصرية قاعدة رسيخة لإسترضاء وكسب ولاء المصريين ، حيث عمل البطالمة على تنصيب أنفسهم فراعنة . ويظهر ذلك عندما حمل بطلميوس الأول بعد ألقاب الفراعنة مثل اللقب الرابع - تسوت بيتي (أي لقب ملك الجنوب والشمال) وغيرها[٢] . وهذا ما درج عليه بقية ملوك البطالمة .

ويجب علينا هنا أن نلاحظ أن الاسكندر الأكبر والبطالمة عامة قد أدركوا أن من الأسباب التي أحقنت قلوب المصريين ضد الفرس أنهم انتهكوا حرية الديانة المصرية ، ولذلك وضع الاسكندر الأكبر والبطالمة نصب أعينهم الإعتراف بالديانة المصرية ديناً رسمياً ، وكان ذلك ينطوي على إظهار إحترامهم وإجلالهم لهذه الديانة ، وكذلك على السماح للمصريين بحرية عبادة آلهتهم القديمة . وقد سهل على البطالمة إتباع هذه السياسة عاملان : وأحدهما هو أن « الدولة » التي تمخض عنها العصر الهليني جعلت ميول هذا العصر تتجه نحو الحرية الفكرية وحرية الإعتقاد ، والآخر هو أن الإغريق كانوا يكنون للديانة المصرية إحتراماً عميقاً[٣] . ولما كان الباعث على إتباع هذه السياسة

(1) Bouche - leclercq, III, pp. 1 ff .

(2) Gautheir, livre des rois, IV, pp. 215 - 8 ;

د. نصحي (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٤٠٤ .

(3) Otto, Priest., II, pp. 261 ff; Cf., Bell, Graeco-Eg. Religion, Niscum Helvticum, 10, 1953, pp. 222-3 .

هو رغبة البطالمة في توطيد دعائم ملكهم ، فإنهم لم يدخروا وسعاً في العمل على إظهار إجلالهم وإحترامهم للديانة المصرية . وقد رأينا أدلة على ما أسلفناه من أحكام البطالمة بإتخاذ صفات الفراعنة ، وكذلك على تصويرهم على جدران المعابد على نمط الفراعنة القدماء ، بل تصويرهم على الأحجار الكريمة والنقود في شكل آلهة مصرية . ولتحقيق هذه السياسة اتبعوا وسائل شتى يمكننا تلخيصها في تقديم القرابين وإرجاع تماثيل الآلهة التي كان الفرس قد أخذوها من البلاد ، ومنح المعابد هبات مالية وأراضي ، وإنشاء المعابد والهياكل وإصلاحها وزخرفتها ، ومنح المعابد حق حماية اللاجئين إليها[١] . ويجب أن نلاحظ أن إزدهار حالة مصر الإقتصادية في الشطر الأول من عصر البطالمة كان عاملاً أساسياً في تحقيق سياستهم لكسب ولاء المصريين بتلك الصورة .

ب - الإغريق :

ومما يجدر بالملاحظة أن إنهيار المدن الإغريقية منذ القرن الرابع قبل الميلاد دفع الإغريق إلى المهاجرة من بلادهم ، فرحب البطالمة بهم وأجزلوا العطاء لهم لشدة الحاجة إليهم في تكوين الجيش والأساطيل ، وفي تنظيم شئون مصر الإدراية والإقتصادية وبالرغم من أن البطالمة كانوا يعتبرون أنفسهم سادة مصر بحق الفتح وحق الأرث عن الاسكندر ، فإنه ليكون سلطاتهم دائماً وسيادتهم راسخة القدم ، شعروا بحاجتهم إلى أن يضفوا على مركزهم صبغة شرعية في نظر المصرين والإغريق على السواء[٢] ولقد عرفنا كيف حاول البطالمة صبغ مركزهم بصبغة شرعية في نظر المصريين . وأما الجيش فإن الملك البطلمي كان قائده الأعلى ، ولذلك كان يحتم على الجند أطاعته وفقاً للنظم العسكرية . هذا إلى أن الجنود كانوا يتقاضون مرتباتهم من الملك ويدينون له بالمركز الممتاز الذي منحهم إياه في أنحاء البلاد . فلم تكن الرابطة بين الملك وجنوده عسكرية فحسب بل كانت مادية أيضاً . وأما المدنيون بوجه عام فإنهم كانوا أيضاً رجالاً أحراراً نشئوا في جمهوريات إعتادوا على الإشتراك في حكمها ، وكانت دولة البطالمة ملكية تقوم على حكم الفرد المطلق ، فإن البطالمة لجئوا إلى وسيلتين لتبرير مركز

---

(١) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٢٨ - ٢٩ .

(2) C. A. H., VII, pp. 112 - 114 .

هذا الحكم المطلق في نظر أولئك الرجـال الأحـرار . وتتلخص الوسـيلة الأولى في أن البطالمة شـأنهم شـأن منافسيهم ملوك مقدونيا وسوريا ، حاولوا تبرير سلطتهم المطلقة بآراء فلسـفـيـة ، إذ أنه لم يكن من باب الصـدفـة أنه ظهـر إذ ذاك عـدد من الوسـائل الفلسفية عن الملكية[١] . والتي تنادي بـأن الملك هو غير سـائر البشـر وأنه المنقذ والخير لشعبه وبلاده وحامي العدالة ومقدم المنح وولي النعم على الإغريق ، وبوجـه خاص عند الجنود . وأن الملوك هم حماه الوطن من إعتداء الأعداء وأنهم يحسنون معاملة رعاياهم وأخلصوا في عبادة الآلهة . وربما يتجلى ذلك فيما نصح به ديمتريوس الفليري بطلميوس الأول بدراسة الرسائل الفلسفية التي وضعت عند سلطة الملك ليحيط بما ينتظره الناس منه[٢] ولا شك في أن بطلميوس الأول وخلفاؤه أظهروا تمسكهم بهذه المبادئ[٣] .

أما الوسيلة الثانية فكانت دينية ، ذلك أن البطالمة قد أدركوا أهمية العامل الديني في دعم صرح الدولة استقرار أمنها . ومن ثم إتخذوا من (تأليه الملوك) نظرية دينية كانت شائعة بين الإغريق مثلاً لمدى شرعية حكمهم في نظر الإغريق ، الذين كانوا منذ الزمن القديم يعتبرون بعض موتاهم « أبطالاً » ويرفعونهم إلى مصاف الآلهة بحكم أنهم كانوا أجداد أسرهم وأما لأنهم كانوا يمتازون بصفة من صفات البطولة . ولقد قام الاسكندر الأكبر بطلميوس الأول وخلفاءه بتاليه أنفسهم وإلى إعتبار الديانة الإغريقية ديانة رسمية في الدولة . ويلاحظ أنه قد أنشئت في مدينة بطلميوس (المنشأة محافظة سوهاج) - عبادة إغريقية رسمية لأفراد أسرة البطالمة ، لها كينة تؤرخ الوثائق بأسمائهم . ولذلك فإنه بينما كانت الوثائق في كل أنحاء مصر الأخرى تؤرخ بأسماء كهنة العبادة الإغريقية الرسمية العامة ، التي كان مقرها في الاسكندرية ، كانت وثائق بطلميوس وكل منطقة طيبة كثيراً ما تؤرخ أيضاً بكهنة العبادة الإغريقية الرسمية المحلية

---

(1) P. Oxy., 1611, 11. 38 ff; Schubart, Archiv., X 11, 1936 pp. 1 ff .

(2) Stobaeus , IV, 9-72 .

(٣) راجع د. / نصحي (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٦٧ .

، التي كان مقرها مدينة « بطوليس »[١] . كذلك كان إهتمام البطالمة بالديانة الإغريقية إلى حد أنهم عملوا على إنشاء المعابد للآلهة الإغريقية في جميع أنحاء مصر[٢] والإهتمام بالمشاركة في الإحتفالات القومية الإغريقية والحفلات الدينية التي أنشأها الإغريق على نمط الحفلات الدينية الأولمبية والحفلات الاثينية الجامعة[٣] وحفل أرسنوي[٤] . والحفلات الرياضية التي كانت تقام في الاسكندرية[٥] . كذلك حفل البطوليمايا الذي أنشأ بطلميوس الثاني إجلالاً لأبيه ، والذي كان يقام كل أربعة سنوات.

ويلاحظ أنه لولا ما وصلت إليه الحياة الإقتصادية من إزدهار نتيجة لما كانت عليه السياسة الإقتصادية من دقة وتنظيم وما أدى به ذلك من زيادة في الدخل ، لما إستطاع البطالمة العمل على تحقيق سياستهم في كسب ولاء كل من المصريين والإغريق على السواء .

٤ - المشروعات الإنشائية والعمرانية :

لا شك أن زيادة الدخل العام للخزانة قد أتاح للبطالمة الأوائل القيام بأعمال إنشائية وعمرانية هائلة ، أضفت على دولتهم من مظاهر المجد والجلال في صدارة دول - العالم الهلنيسي ، وحسبنا ما اختصوا به الاسكندرية من إهتمام جعلها عاصمة الحضارة الإغريقية على مدى يزيد على قرن من الزمان . فقد كانت الاسكندرية عاصمة الأدب في العالم الإغريقي حتى أواخر القرن الثالث قبل الميلاد بينما إحتفظت أثينا

(1) Plaumann, Ptolemais in Oberaegypten, Lecpzig 1910, pp. 49-50; Otto., Op. Cit .

(٢) أنشأت معابد في الاسكندرية (راجع)

- Arrian, Anah. III, 1;
Bevan, Op. Cit., p. 92 .

(٣) وفي بطلميوس (راجع) وفي منف راجع

- Plaumann, ptolemaie, pp. 54 ff-
- O. G. I. S., II, 737 -

(4) P. Cairo - Zenon, 59096 (257 B.C) 59185 (255 B.C) 59217 (254 B.C); P. Oxy., 2456, fr. 20 Col 1 .

(5) Papyrus Halensis, 11. 262 - 3 .

بالمكان الأول في الفلسفة . ولقد فطن البطالمة الأوائل إلى أنه بقدر ما كانت القوة ضرورية للزود عن حياة دولتهم وتنفيذ سياستهم الخارجية وكانت رعاية العلم والفن أنجح وسيلة تكسبهم ودولتهم مجداً لايداني ولا ينقص من قدرة مرور الأيام وماديات الزمان ، وغني عن البيان أنه كان يتسنى للبطالمة بناء قوات كبيرة وفي الوقت نفسه إجزال العطاء في رعاية العلم والآداب والفن لو لم تتوافر لديهم أموال هائلة . ويتمثل إهتمام البطالمة الأوائل بالعلوم والآداب والفنون في إنشاء مكتبة الاسكندرية الكبرى ودار العلم (Mouseion) وإجتذاب أبرز العلماء والأدباء والفنانين للمارسة نشاطهم في عاصمة دولة البطالمة .

أ - إنشاء المكتبة الكبرى ودار العلوم :

وتختلف المصادر القديمة فيما بينها على مؤسسي مكتبة الاسكندرية ودار العلوم فيها إلا أنه من المرجح أن بطلميوس الأول هو الذي وضع حوالي عام ٢٩٠ ق . م الخطوة الأولى في سبيل إنشاء دار العلم والمكتبة(١) .

ولقد أنشئت دار العلم في الاسكندرية على نمط مدارس أثينا الفلسفية(٢) وتحدثنا المصادر القديمة بأن دار العلم كانت تؤلف جزءاً من الحي الملكي وتتألف من متنزه واروقة ومبنى كبير واحد أو مجموعة من المباني تضم قاعات البحث (البحوث العلمية) إلى جانب قاعة كبيرة للأكل ، ومن الجائز أيضاً إمكان لإقامة العلماء الذين كان يتألف منهم أعضاء الدار ، ويبدو أن ملوك البطالمة كانو يجزلون العطاء لهؤلاء العلماء حيث كانوا يدفعون لهم مرتبات سخية ويوفرون لهم كل حاجاتهم المادية ويعفونهم من الضرائب وأداء أي أعمال تصرفهم عن أداء بحوثهم(٣) .

وإزاء سخاء البطالمة والمكانة السامية التي تمتعت بها دار العلم والنتائج الباهرة التي أحرزها رجالها ، لابد من أن يكون البطالمة قد وفروا للباحثين في مختلف فروع

(1) W. Tarn, Op. Cit., p. 23; C. A. H., VII. p. 251 .
(2) Fraser, Ptol. Alex., I, pp. 312 ff.
(3) O. G. I. S., 104; S.E.G., VIII. 653; Strabo, XVII, 793 - 4 Cf., M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 1084 .

الأدب والعلم كل الأسباب التي تهيء لهم القيام ببحوثهم ، فكانت في متناول أيدهم محتويات المكتبة الكبرى . وكانت أعظم دور الكتب في العصور القديمة . ويبدو أنه خصصت في دار العلم لكل فرع من فروع العلم - الفلك والتشريح والطبيعة والميكانيكا - قاعة أو أكثر زودت بما يلزم من الأدوات والآلات والأجهزة . وأما علماء النبات والحيوان فإنهم كانت لهم حدائق فسيحة تضم مختلف أنواع النبات والحيوان ، ولا سيما النادر منها[١] وتدل الشواهد المتعددة على أنه كان لدار العلم مكانة مرموقة في مجالي الطب والعلوم الرياضية بوجه خاص فضلاً عن إهتماماتها في مجالات الفلك والطبيعة والميكانيكا وعلمي النبات والحيوان . وقد كانت دار العلم أساساً ممهداً للبحث العلمي وليس مركزاً للتعليم ، فلم يكن العلماء والفقهاء والأدباء والفلاسفة الذين كان البطالمة يجرون عليهم الأرزاق مطالبين بإلقاء أية محاضرات ، ولم تنظم دار العلم أي نوع من الدراسات[٢] . ولكن الشهرة لهؤلاء العلماء الأعلام كانت تسترعي إنتباه الراغبين في العلم ، ويقوم الأساتذة بتعليم من يتوسمون فيهم الإفادة من علمهم . وقد كان هذا اللون من التعليم مثمراً إلى حد أنه تمخض عن عدد من المدارس المتنافسة في كل فرع من فروع المعرفة . وإذا كنا لا نعلم عن يقين فروع المعرفة التي كان يتمثلها أعضاء الدار ، فإننا نستخلص من الدور الذي قامت به الاسكندرية في الحركة العلمية أن كل فروع المعرفة كانت ممثلة في هذا المعهد الجليل الذي استمر يباشر خدمة العلم إلى عهد متأخر في العصر الروماني ، بإستثناء الفترة القصيرة التي اضطهد فيها بطلميوس الثامن علماء الاسكندرية وأدباءها وفنانيها لأن الكثيرين منهم كانوا متعاطفون مع أخيه وأخته في أثناء النضال على العرش ما إعتبرهم أعداء وصب عليهم جام غضبه . وتحدثنا المصادر القديمة بأنه نتيجة لذلك تشرد في أنحاء العالم الإغريقي الكثيرون من علماء الاسكندرية وأدبائها وفنانيها فبعثوا نهضة علمية وفنية في كل الأماكن التي فروا إليها[٣] . ولا شك أن مستوى الحركة العلمية في الاسكندرية قد تأثر بفرار أبرز الأدباء

---

(1) Fraser; Op. Cit., I, pp. 315 - 16 .

(٢) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٢٢٧ .

(3) Athen., IV, 148 b; Cf., Suidas, S.V. Aristarchus .

والعلماء . بيد أنه من الخطأ أن نتصور أن هذا الفرار أفضى إلى تقلص دار العلم . ذلك أن المقارنة التي يعقدها إسترابون بين الاسكندرية وغيرها من مراكز العلم في العالم الهيلينستي[١] تؤكد أن دار العلم احتفظت بجانب كبير من مكانتها القديمة أو إستعادت جانباً كبيراً من تلك المكانة وتابعت نشاطها بدليل تدفق الدارسين الأجانب ليتهلوا من مواردها . وإذا كان ذلك لا يستتبع حتماً أن مستواها العلمي كان رفيعا ، فإنه يدل على أنه كان أرقى مستوى عندئذ[٢] .

وعند إلقاء نظرة عاجلة على المكتبة الكبري والتي كان لها نصيب كبير في تلك النهضة الكبيرة التي شهدتها الاسكندرية في تلك الفترة ، فمن المعلوم أن المكتبة جزءاً أساسي من كل معهد علمي ، ولا غنى عنها للباحثين في مختلف فروع المعرفة . وقد حرص البطالمة على تزويد المكتبة الكبرى بأنفس المؤلفات وأن يسندوا الإشراف عليها إلى علماء مبرزين . ومما يجدر بالملاحظة أن دار العلم كانت مركز البحوث في العلوم الطبيعية في حين أن المكتبة الكبرى كانت مركز البحوث في الآداب والعلوم الإنسانية . وإذا كان بطلميوس الأول هو الذي وضع نواة المكتبة الكبرى بما جمعه من كتب - كان بطلميوس الثاني ملأها برعايته إلى حد أنه عند منتصف القرن الثالث قبل الميلاد أي قبل نهاية حكمه ، ضاق المبنى الأصلي للمكتبة بما فيه من كتب مما إستوجب إنشاء مكتبة ثانية في معهد السرابيوم ، تعرف باسم المكتبة الصغرى وأودع فيها ٤٢,٨٠٠ مجلد لعلها كانت نسخاً مكررة رؤى نقلها من المكتبة الكبرى[٣] . ولقد إنتقى بطلميوس الثالث خطوات أبيه وجده في جمع الكتب وإستخدم في ذلك وسائل لا يمكن لأحد أن يقره عليها اليوم ، فقد أصدر أمراً يحتم على كل القادمين من الخارج أن يسلموا عند وصولهم الاسكندرية كل ما معهم من كتب لإيداعها في المكتبة ، هذا بخلاف الكتب الثمينة التي قام بشرائها من أكبر أسواق الكتب في العالم القديم مثل أثينا

---

(1) Strab., 678 - 4 .

(٢) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ٤ صـ ٢٢٨ .

(٣) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ٤ صـ ٢٢٩ .

وروبوس[١] . وتتفاوت المصادر القديمة في تحديد عدد الكتب التي كانت تحويها كل من هاتين المكتبتين[٢] ولعل أقربها إلى تقديم العالم البيزنطي « تزتزي » وهو الذي يذكر أنه كان يوجد في المكتبة الصغرى ٤٢٫٨٠٠ مجلد وفي المكتبة الكبرى ٤٠٠٫٠٠٠ مجلد مختلط و ٩٠٫٠٠٠ مجلد بسيط غير مختلط . هذا بالإضافة إلى ما قدمه أنطومينوس إلى كليوباتره من كتب مكتبة برجام تعويضاً لها عن الكتب التي أحرقت في عهد قيصر وتحدثنا المصادر القديمة بأن الهدية كانت تتألف من ٢٠٠٫٠٠٠ مجلد بسيط[٣] . وقد ظلت المكتبة الكبرى لعبة الباحثين والمطلعين إلى أن أحرق الامبراطور « ماركوس أوريليوس » الحي الملكي في عام ٢٧٢م . فدمر جانباً كبيراً منها[٤] ونقل ما تبقى فيها من كتب إلى مكتبة السرابيوم[٥] . وقد راحت هذه المكتبة ضحية للصراع بين المسلمين والوثنيين ، عندما أصبحت المسيحية الدين الرسمي للدولة ، فقد أمر تيوفيلوس (أسقف الاسكندرية – ٣٨٥ إلى ٤١٢ م) بتدميرها بوصفها معقل للآراء الهامة . ويحدثنا « اوروسيوس » بأنه لم يعد للمكتبة وجود في عام ٤١٦ ، أي قبل فتح العرب بأكثر من قرنين[٦] . ومن ثم فإن إتهام المسلمين بإحراق مكتبة الاسكندرية لا يستحق الوقوف عنده لتفنيده .

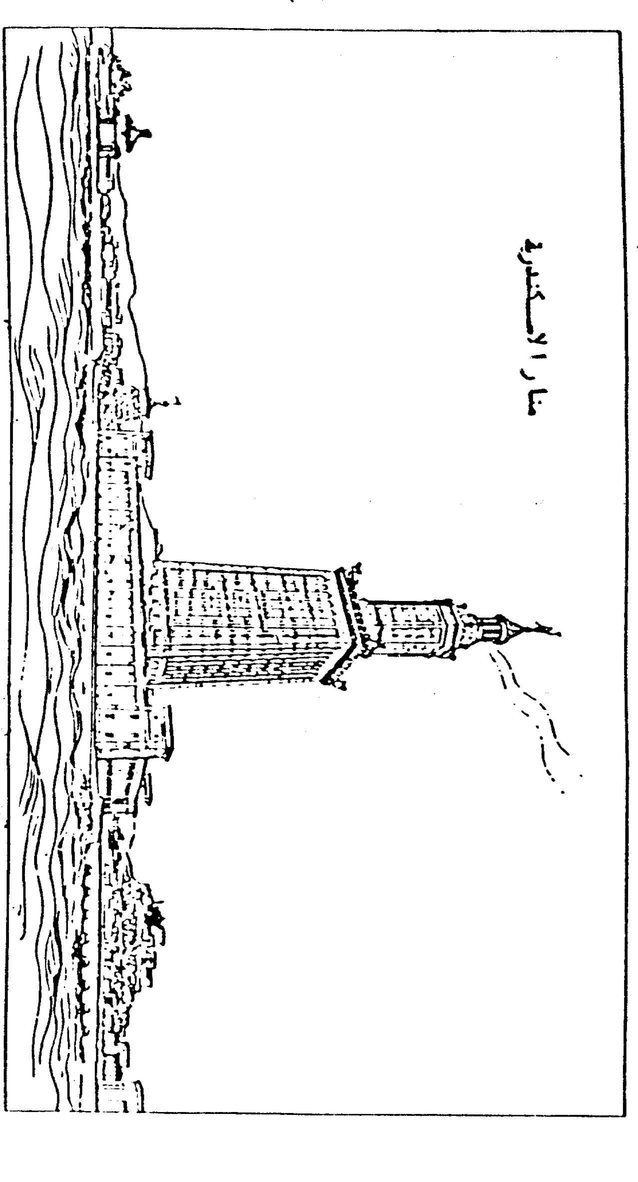
ب – منارة الاسكندرية :

وإذا كان قليومنيس النقراطيس هو أول من بدأ في إقامة منشآت الاسكندرية وكان كل البطالمة تقريباً قد أسهموا في تجميل هذه المدينة فلا شك أنه كان لبطلميوس الأول والثاني أكبر نصيب في ذلك . ويبدو أنه في عهد بطلميوس الثاني كانت قد أستكملت أهم مظاهرها التي أشتهرت بها في عصري البطالمة والرومان . وبإستثناء

(1) Sarton, Hellenis. Science and Culture in the last three Cent. B. C., pp. 143 - 4; Fraser, Ptol. Alex., I. p. 324 .
(2) Cf., Sarton, Op. Cit., p. 149 .
(3) C. A. H., VII, pp. 252 - 3 .
(4) W. Tarn, Op. Cit., 237 .

(٥) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ٤ صـ ٢٢٩ .

(٦) راجع / د إبراهيم نصحي (نفس المرجع) جـ ٤ صـ ٢٣١ وما بعدها حول معالجة مشكلة حرق المكتبة الكبرى بالاسكندرية .



Cf., Mackendrick, The Greek Stones Speak, Lond., 1965, p. 338 .

المكتبة الكبرى ، ودار العلم والمنارة فإننا لا نكاد نعرف عن أبرز معالم المدينة القديمة مثل قصور البطالمة ودار القضاء (Dekasterion) والجومنازيم ومضمار سباق الخيل (Hippodromos) وميدان الألعاب (Stadion) والسيما (Sema)[1] . أكثر من أسمائها وما يتم عن جمالها وروعتها . وأن دلت هذه المعالم على شئ فهي تدل على أن البطالمة الأوائل استغلوا ثروتهم في إلباس هذه المدينة حلة من البهاء والرونق . فضلاً عما يلزم هذا الميناء الكبير من أحواض للسفن (neoria) وأرصفه ومخازن للبضائع ولا تقل من ذلك أهمية ما تدل عليه المصادر القديمة ، والبحوث الحديثة أنه أنشئ تحت سطح أرض المدينة نظام دقيق من القنوات لإعداد المنازل بحاجتها من مياه الشرب فكانت تأتيها على هذا النحو من القناة الكبيرة التي كانت تتفرع من النيل عند (سخديا – Schedia)[2] وتتخذ مجرى يشبه كثيراً مجرى ترعة المحمودية .

ولما كانت منارة الاسكندرية تعتبر إحدى عجائب العالم القديم بفضل ضخامتها وروعة جمالها وأثرها في تيسير سبل الملاحة ، مما دعا إلى إنتشار هذا الإبتكار سريعاً في أهم ثغور العالم القديم بأننا لا نستطيع أن نمر على هذه المنارة مر الكرام أو أن نكتفي بمجرد الإشارة إلى هذه المنارة التي أقيمت على جزيرة صغيرة كانت توجد شرقي جزيرة فاروس وعلى مقربة منها . ويبدو أن المهندس « سوستراتوس » من « فيندوس » بدأ في بناء المنارة في عهد بطلميوس الأول حوالي عام ٢٩٧ ق. م واتمها في بداية عهد بطلميوس الثاني حوالي عام ٢٨٠ / ٢٧٩ ق.م[3] ولسوء الحظ أن معالم هذا البناء الضخم قد اندثرت تماماً في خلال القرن الرابع عشر ، ولكنه يعوضنا إلى حد ما من هذه الخسارة أن معمارياً من « ملقا – Malaga » بأسبانيا يدعي أبو الحجاج يوسف بن محمد البلوي المالكي الأندلسي المعروف بابن الشيخ (١١٣٢ – ١٢٠٧ م) زار الاسكندرية وأقام فيها عامي ١١٦٥ – ١١٦٦ ووقف بنفسه على البحث الأدبي ودراسة الآثار وبعد عودته إلى ملقا في عام ١١٦٦ وضع كتاباً إسمه كتاب ألف

---

(١) راجع د / نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ صـ ٢٨٥ وما بعدها .

(2) PS - Callisthenes, I, 31 .

(3) Cf. Fraser, Ptol. Alex., I, p. 20 .

باء . ضمن جزءه الثاني وصفاً مفصلاً لمنارة الاسكندرية . وقد استخدم بعض الباحثين الأسبان[١] هذه المعلومات في إعطائنا صورة لشكل منارة الاسكندرية ، لعلها أدنى إلى الحقيقة من كل ما عرفناه عنها حتى الآن وذلك بفضل مقاييس « ابن الشيخ » وأمانة وصفه ودقة ملاحظته ولاسيما أنه كان بناء قادراً وراوية دقيقاً .

ونستخلص من هذه الدراسة أنه كان يربط جزيرة فاروس بالجزيرة الصغيرة أو بعبارة أدق الصخرة التي قامت عليها المنارة جسر مائل طوله ٦٨ متراً وتحمله ١٦ قوساً . وقد أقيم حول القسم الأول من المنارة سور ضخم لحمايته من طغيان البحر . وفي الوسط داخل السور أقيمت المنارة نفسها ، وكانت تتألف من ثلاثة أقسام يعلوها المصباح القديم جامع صغير كالقبة إرتفاعه ثلاثة قامات (٦,٩٠ متراً) . وإذ صح أن إرتفاع المسجد كان يماثل تماماً إرتفاع المصباح فإنه يمكن القول عندئذ بأن إرتفاع المنارة كان بست قامات (١٣,٨٠ متراً) فيكون طول البناء بأجمعه ٥٩ قامة (١٣٥,٧ متراً)[٢] ولم يذكر (ابن الشيخ) شيئاً عن زخرفة المنارة الخارجية ولا عن المصباح لأن مر الأيام قد أتى عليها . ولذلك لا مفر من الإعتماد على ما ورد في المراجع الأخرى وبخاصة ما استخلصه ميناتيرش[٣] ، ومجمله أن المنارة بنيت من الحجر وزخرفت بلوحات منحوتة من الرخام والبرونز وأن المصباح كان يتكون من ثمانية أعمدة تغطيها قبة أقيم عليها تمثال يبلغ إرتفاعه ثمانية أمتار تقريباً ، يرجح أنه كان تمثال بوسايدون آله البحار[٤] وكان النور الذين يستخدم لإرشاد الملاحين ينتج من إحراق الأخشاب صلبة في المصباح ، ويظن أنه كانت به مرايات محدبة ، مصنوعة من المعدن ، فترسل الضوء إلى مسافة بعديدة[٥] . وكانت المنارة تحمل على واجهتها الشرقية نقشا هذا نصه[٦]

(1) The Pharos of Alexnndria, Summary of an Easay by Miguel de Asin, Communicated by the Duke of Alba, Proceedings British Academy, Vol. XIX .

(٢) راجع د / نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ صـ ٢٨٩ .

(3) Theierch, Der pharos, Antike, Islam und Oceident 1989 p. 13.

(4) Cf., Fraser, Ptol. Alex, I, p. 19 ; II n. 99, pp. 49-6 .

(5) Cf., Theiren, Op. Cit., pp. 89 ff .

(6) Cf. Bevan, Op. Cit., p. 96 .

(« سوستراتوس بن دكسيفانيس » (Dexiphanes) من قنيدوس ، إلى الالهين المنقذين (سوتيرس) باسم الملاحين) . ومن كان المقصود بالإلهين المنقذين ؟ أكان يراد بذلك بطلميوس الأول وزوجه برنيقي وهما اللذان عرفاً بهذا اللقب بعد تاليهما ؟ وهذا طبيعي لأن بطلميوس الأول هو الذي أمر ببناء المنارة ، وأن كان يبدو أن بناءها تم في عهد فيلادلفيوس أم كان المراد بذلك الالهين قاستور (Castor) وبولوكس (Pollux) الهي الملاحين وكانا يوصفان عادة على هذا النحو ؟ وهذا محتمل أيضاً ، ولا سيما إذا كان النقش قد وضع قبل تاليه بطلميوس الأول وزوجه . أم لعل هذا الغموض كان مقصوداً لكي يجوز أن تنصب هذه العبارة على بطلميوس وزوجه ، وكذلك على قاستور وبولوكس[١] وهذا أقرب إلى الإحتمالات جميعاً لكنه يبدو غريباً أنه سمح للمهندس بأن يهدي بإسمه بناء هاماً لمثل هذه المنارة . وقد قيل تفسيراً لذلك أن « سوستراتوس » حفر إسمه عميقاً في الصخر بحروف ضخمة ثم غطاه بطبقة رقيقة من الجبس تشبه الصخر في المظهر ونقش عليها بطلميوس ، على أمل أن يقع الجبس بعد وفاته فيزول إسم بطلميوس ويبقى إسمه .

جـ - البطالمة الأوائل ونقراطيس وبطوليس :

تشير الوثائق البردية إلى أن نقراطيس احتفظت بنظمها القديمة في عصر البطالمة[٢] ويستدل على إحتفاظ هذه المدينة القديمة حتى العصر الروماني بأن الامبراطور « هادريانوس » اتخذ في القرن الثاني من هذه النظم نموذجاً إحتذاه في إنشاء مدينة انطينوبوليس[٣] الشيخ عبادة على الضفة الشرقية للنيل بمركز ملوي في محافظة المنيا .

وتدل المخلفات الأثرية على أن بطلميوس الثاني عني بتجديد معالم نقراطيس[٤] وأن هذا المدينة كانت لها أهميتها الإستراتيجية والتجارية إلى جانب الاسكندرية وأنه كان لها شأن حتى القرن الثاني قبل الميلاد . ويتضح ذلك عندما غزا « انطيوخوس » الرابع

---

(١) راجع د / نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ صـ ٢٩١ .
(2) P. Paris, 60 bis, 1. 16; Cf., Iumbroso, Recherches, p. 222 .
(3) Jones, Op. Cit., p. 303 .
(4) Petrie, Naucratis, I, pp. 8, 26 .

الدلتا وخاصرا الاسكندرية ، اهتم بكسب ود « نقراطيس » فوزع الهبات على مواطنيها[1] . ولا شك في آن كل ذلك ينهض دليلاً على أن هذه المدينة كانت موضع عناية البطالمة ورعايتهم[2] .

وعن « بطوليس » فقد كانت المدينة الإغريقية الثانية التي أنشئت في مصر عقب الفتح المقدوني ، وقد شيدت هذه المدينة غربي النيل حيث كانت توجد قبلاً مدينة مصرية تدعي « سوى » (Sui) أو بسا (Psa) أو بسي (Psi) ثم أطلق المصريين عليها في عصر البطالمة « بسي - بطوليس » (Psi - Ptulmis) التي أنشأها بطلميوس[3] وتشغل اليوم بلدة المنشية جنوب سوهاج بحوالي عشرة كيلو مترات .

ونلاحظ أن مواطني بطوليس كانوا من الإغريق والمصريين على السواء . وأن المواطنين كانوا يتكونون من طبقتين الأولى طبقة المواطنين الذين يتمتعون بحق المواطنة وينقسمون إلى قبائل وأحياء كما هو الحال بمدينة الاسكندرية ، والطبقة الثانية المواطنين الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة كاملة ولا يضيفون إلى أسمائهم إلا لقب بطوليمس[4] ومن المرجح أن أسماء الأحياء في الاسكندرية وفي بطوليس قد اختيرت بحيث لا تتكرر في المدينتين[5] .

وإذا كان هناك بعض الشك في أن الاسكندرية كانت تتمتع بنظم مدينة اغريقية حرة فإنه ليس هناك أي سبيل للشك في أنه كان يوجد في بطوليس مجلس (Boule) وجمعية شعبية (Ekklesia) . وإذا كانت الوثائق التي تحدثنا عن هذين المجمعين الدستورين لا ترجع إلا إلى القرن الثالث قبل الميلاد ، فأغلب الظن أنهما كانا يوجدان هناك منذ إنشاء هذه المدينة في عهد بطلميوس الأول[6] .

(1) Polyb., XXVIII, 20, 10 .

(٢) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ صـ ٢٧٠ .

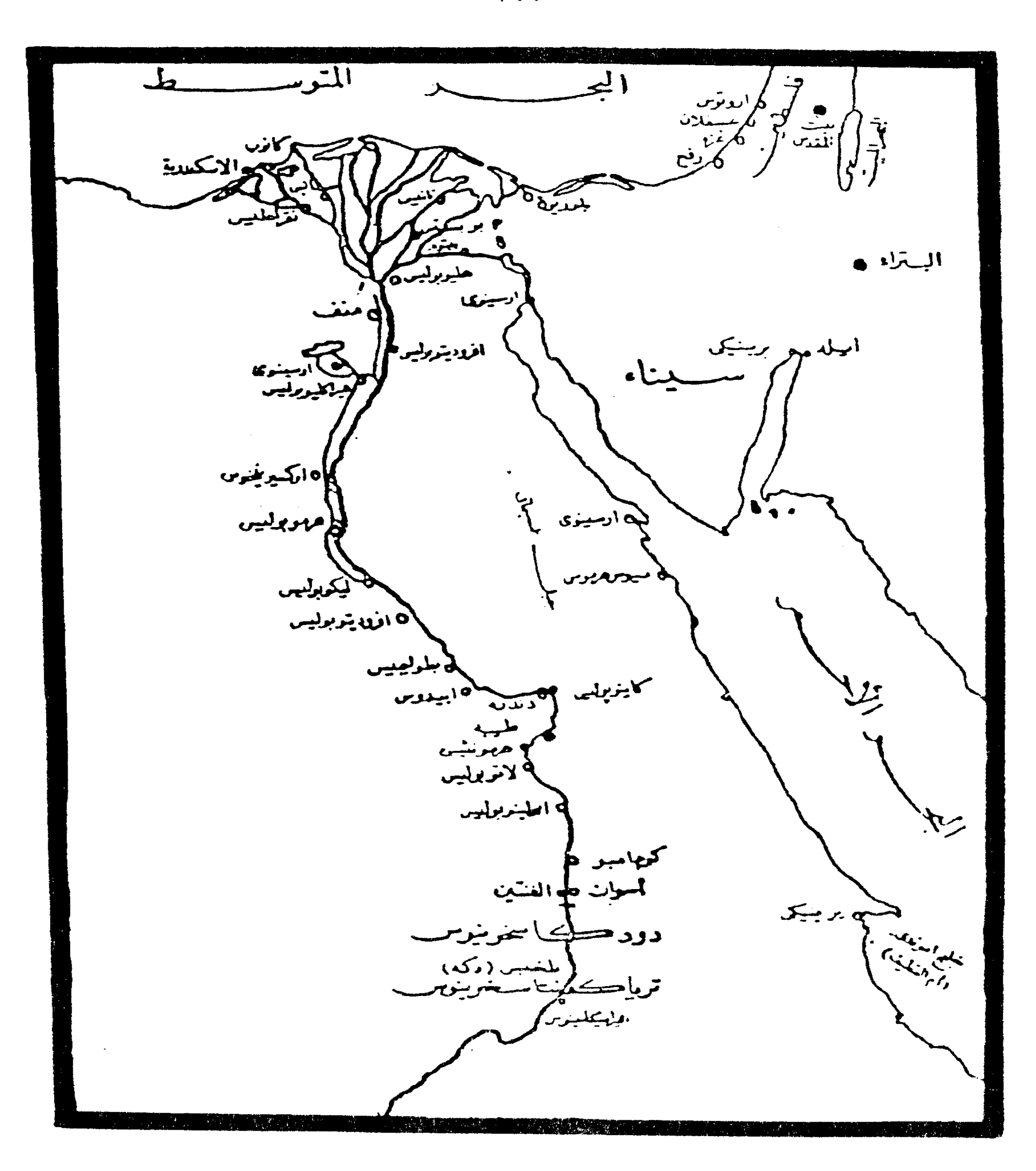
(3) Bouche - Leclercq, III, p. 146 fn. 2 .

(4) Jouguet, vie, pp. 9-17 .

(٥) د. نصحي (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٤٣١ .

- Schubart, Archiv, V., pp. 82 ff.

(6) Jouguet, B. C. H., XXI, 1897, pp. 184-208; Strack, Archiv, I, p. 202 n. 4, p. 203 nos. 11 - 12; Archiv, II, p. 539, no, 8, O. G. I. S., 47, 48, 49; Plaumann, pp. 1. ff .



خريطة مصر فى عصر البطالمة

ولا يفوتنا أن نبين أن الأقاليم ايضاً كانت لها نصيبها فى الحركة الادبية والحضارية فى العصر البطلمى والرومانى فقد وجد فى بطوليس نقش من نهاية عهد فيلادلفيوس او بداية عهد بطلميوس الثالث ، وهو يحوى قراراً اتخذته جمعية فنانى ديونوسوس والالهين الاخوين لتكريم أحد اعضائها جزاء ما قدمه للجمعية من الخدمات . وأهم ما يعنينا من أمر هذا النقش فى هذا المقام هو قائمة اسماء اعضاء هذه الجمعية التى تلى القرار ، إذ انها تضم اثنين من شعراء التراجيد ياوهما « فاينيبوس » (Phaenippos) وديوجنيتوس (Diognetos) واثنين من شعراء الكوميديا وهما ستراتاجوس (Stratagos) وموسايوس (Mousaios) وثلاثة من مؤلفى الشعر الحماسى ، وهم « دمارخوس (Demarchos) و« ثيوجنيس » (Theogenes) وارتميدوروس (Artmidoros) وذلك عدا الموسيقيين والراقصين والممثلين[١] . وربما هذا يبين على الأقل مدى ما كانت تتمتع به مدينة بطوليس من أهمية حضارية ، وانها كانت موضع رعاية البطالمة وعنايتهم .

د – سك العملة وانشاء المصارف المالية :

ولاستكمال مقومات الدولة وفى الوقت نفسه لمساعدة الحياة الاقتصادية على الازدهار سك البطالمة نقوداً من الذهب والفضة ومن البرونز . وقد قضى امر ملكى اصدره بطلميوس الثانى بين العامين العشرين والثلاثين من عهده بالا تستخدم فى صفقات البيع والشراء فى الأسواق المصرية سوى العملة البطلمية . فكانت النقود التى يحضرها التجار الأجانب معهم تؤخذ منهم ويعاد سكها هى وقطع النقد القديمة ويعطون بدلاً منها نقوداً بطلمية وقد ساعد هذا الاجراء على تنفيذ سياسة البطالمة الرامية بنشر النقود البطلمية فى الامبراطورية . وازاء انتشار تداول النقد فى البلاد وازدهار الحياة الاقتصادية انشئت المصارف المالية[٢] .

(1) O. G. I. S., 51 .

راجع د / نصحي (المرجع السابق) جـ ٤ صـ ١٤٠ .

(2) Desvernois, Les Banques et Banquiers dans l'Eg. Ancienne, Sovs les ptois. et al Domination Romaine, Bull, S.R. d'Arch. d'Alex. No. 23, 1928 pp. 303 ff.

وإذا كنا نعرف ان البطالمة كانوا اكبر اصحاب رؤوس اموال فى مصر فاننا لا نعرف إلا القليل عن معاملتهم المالية ، ويستخلص من احدى برديات زينون[١] أن المصرف الملكى "Basilike Trapeza" فى الاسكندرية هو الذى كان يباشر معاملاتهم المالية فى الخارج[٢] . وأن كانت لهذا المصرف الرئيسى فروع فى عواصم المديرية واقسام مديرية الفيوم "Merides" والمراكز والقرى التي كانت تخضع لاشراف الإدارية المالية[٣] وتتصل بهذه المصارف الملكية اتصالاً وثيقاً فروع الخزانة الملكية فى مختلف انحاء البلاد . لكنه يجب عدم الخلط بين الفريقين لانهما وأن اتفقا فى الاسم (Basilike Trapeza) كان لكل فريق فتهما اختصاص معين[٤] ، بيد أن فرع الخزانة الملكية فى القرى كان يميز باسم خاص (Logeuterion)[٥] .

ولقد كانت فروع الخزانة الملكية تتسلم كافة الاموال الأميرية على اختلاف انواع مصادرها ، سواء من الاهالى أو من المواطنين الملكيين بجمعها أو من بعض الملتزمين مثل ثمن الترخيص بمزاولة بعض المهن أو الحرف[٦] وكل انواع الضرائب النقدية[٧] وثمن المشتروات من الملك[٨] ، أو من ملتزمى ، احتكار بيع بعض المواد[٩] أو ثمن تولى بعض المناصب الدينية[١٠] ، أو الغرامات[١١] وكانت تتسلم ايضاً الضمانات المالية أو إقرارات الضمان التى كان يقدمها ملتزمو الملك أو ضامنوهم[١٢] ، وكذلك ثمن بيع المحاصيل التى

---

(1) P. Cairo - Zenon, 59503.

(2) U. Wilcken, Archiv, IX, 1930, pp. 230 ff, M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., P. 404.

(3) C. Preaux, op. cit., pp. 283 - 4.

(4) Mr. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 404 - 5

(5) Cf. P. Hibeh, 106 - 108; P. Gradnwitz, 4; Studia Hellen, 7, 14 - 15

(6) P. Hibeh, 112.

(7) C. Préaux, op. cit., p. 285.

(8) P. Hibeh, 112; P. Tebt., 70; 876, 11. 4-8; P. pmh., 31.

(9) P. Hibeh, 112; R. L.,, col. 48, 11. 10-11; p. Tebt., 865.

(10) P. Michigan-Zenon, 9;P. Eleph., 24, 21, 20, 17-16.

(11) P. Amh., 31; Cf. C. Preaux, op. cit., pp. 405-6.

(12) U. P. Z., I, 112, P. 512; 11. 2-4; Cf., P. Cairo- Zenon, [illegible] 7.

كانت رهناً لدفع ضرائب معينة[1] والمبالغ المستحقة على المدينين للدولة[2] بل المواثيق الخاصة بتنفيذ التزامات الأهالي قبل الدولة[3] .

ومن ناحية أخرى كانت هذه الخزائن تقوم بدفع مبالغ تؤمر بصرفها مقابل إيصالات لها مثل المبالغ التي كانت تسلمها إلى المصارف الملكية[4] ، والمرتبات ونفقات إدارة الممتلكات الملكية وصيانتها[5] ، وثمن مشتريات الملك وتكاليف المشروعات المالية[6] .

ولما كان جانب من استحقاقات الدولة يدفع نقداً وجانب أكبر (لأنه كان يشمل الى جانب الضرائب موارد أخرى مثل إيجار أراضي الملك) يدفع عيناً فقد كان يوجد في كل أنحاء البلاد مخازن ملكية (Basilikoi Thesauroi) يبدو أنها كانت تفوق الخزائن الملكية في عددها[7] .

ويبدو أن نظام " حساب الملك الخاص " قد طرأ عليه تطور أدى إلى وجود خزائن ملكية تدعى خزائن " الحساب الخاص " إلى جانب الخزائن الملكية [8] (وكان الملك يبيع حق إدارة المصارف الملكية للتزمين[9] وكانت عقودهم تدوم لعدة سنين ، وكان الملك يضمن لهم احتكار بيع النقود وشرائها واستبدالها[10] .

ولا يفوتنا أنه وجدت كذلك مصارف خاصة أهلية "Idiotike trapeza"[11] ولا يبعد أن الملك كان يبيع حق إدارة مثل هذه المصاريف للراغبين في مزاولة عمليات إيداع

(1) P. Cairo-Zenon, 59237, 59236.
(2) U. P. Z., 114; P. Cairo-Zenn, 59237
(3) Cf., P. Tebt., 27, 1. 70, pp. 109,112.
(4) P. Petrie, II, 28 = III, 66 (a); p. Petrie, III, 66 (b) p. Hibeh, 112-113; Cf. U. Wilcken, Gr. Ostr., I, pp. 633-48; p. Hibeh, 106-9.
(5) e. g., P. Tebt., 720; 418.
(6) C. Preaux, op. Cit., pp. 286 ff.
(٧) د . نصحى (المرجع السابق) جـ ٢ صـ ١٠٤.
(8) B. G. U., 1772; C. preaux, op. Cit., 286;
(9) R.L., Col. 73.
(10) R. L., Col. 74, 11. 5-7; C. Preaux, op. cit., pp. 280-281
د / نصحى (المرجع السابق) جـ ٣ صـ ١٠٤ .
(11) P. Oxy. 1639 (73 or 44 B. C) .

الأموال وإقراضها .

٥ - تكوين الجيش والأسطول :

ولقد كان لزامًا على البطالمة للحفاظ على كيان الدولة وتنفيذ سياستهم الخارجية تكوين جيش وأسطول قويين على غرار جيوش وأساطيل منافسيهم . ولا شك أن تكوين الجيش كان يحتاج إلى طاقة هائلة من الأموال . وقد سبق أن ذكرنا أن ذلك كان من أهم ماحفز البطالمة على النهوض بمرافق مصر الإقتصادية واستغلالها استغلالا منظمًا دقيقًا ليفوزوا منها بأكبر قدر من الدخل .

أ - الجيش :

وتحدثنا المصادر القديمة بأنه عندما برح الاسكندر مصر ترك فيها حامية مكونة من اسطول ومن جيش يتألف من فرق نظامية مقدونية ومن فرق مرتزقة[١] وقد اتخذ بطلميوس من القوات التى وجدها فى ولايته نواة لبناء قوات أكبر من ذلك وأعظم ، وذلك أن القوات التى كانت تعتبر كافية لاستيفاء مصر فى حظيرة الإمبراطورية المقدونية فى الوقت الذى كانت فيه جيوش هذه الإمبراطورية تجتاح كل شىء أمامها ، لم تكن كافية لتحقيق أغراض بطلميوس . ويحدثنا " ديودوروس " بأن بطلميوس استغل الأموال التى جمعها قليومنيس فى شراء خدمات جنود مرتزقة وتجهيز جيش ، وبأن وداعته أكسبته عددًا كبيرًا من الأصدقاء الذين التفوا حوله وأمدوه بفيض من الضباط الأكفاء[٢] .

ولما كانت المصادر القديمة تذكر أن الجيش البطلمى كان يتألف فى موقعة غزة (عام ٣١٢) من مقدونيين ومرتزقة ومصريين ، وكنا نتبين هذه العناصر فيما جاء فى مصادرنا[٣] عن موقعة رفع (عام ٢١٧) ، وكان ذكر هذه العناصر يتردد كثيرًا فى

---

(١) راجع د/ نصحى (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٣٨٥ .

(2) Diod, XVIII, 14,1.

(3) Polyb., V, 65, 9, 79, 82.

الوثائق البردية[1] التى تتصل بالجيش فإنه يمكننا أن نستخلص من ذلك كله أنه بعد ماتم تكوين الجيش البطلمى كان يتألف من ثلاث فئات رئيسية ، وهى الفرق النظامية ، وكانت تدعى مقدونية والفرق المرتزقة ، والفرق المصرية .

وإذا كان يتعذر علينا إعطاء أرقام دقيقة لقوات البطالمة البرية فى مختلف الأوقات والظروف فإنه فى ضوء ما تطالعنا به المصادر القديمة عن واقعة وأخرى وماتشير إليه قرائن الحروب والمعارك المختلفة يبدو أنه إذا كان محتملاً جداً أن قوات البطالمة البرية كانت فى أوائل عهدهم تبلغ حوالى ٣٧,٠٠٠ مقاتل[2] فإنه لا يقل عن ذلك احتمالاً أن عدد القوات قد ازداد باطراد وفقًا لمقتضيات بسط نطاق امبراطوريتهم وصراعهم من أجل هذا الإتساع ومحاولة الإحتفاظ بفتوحاتهم .

ب - الأسطول :

ولقد كانت سياسة البطالمة الأوائل الخارجية تتحصر أساسًا فى السيطرة على بحر إيجه سيطرة كاملة اقتصادية وسياسية ، وكذلك بناء امبراطورية بحرية . وأن أهداف هذه السياسة كانت مناهضة لمصالح سوريا ومقدونيًا ولاستقلال الكثير من الجزر الإغريقية فى بحر إيجه والمدن الإغريقية فى آسيا الصغرى ، ومن ثم فإنه كان يتعين أن يكون للبطالمة الأوائل أسطول كبير[3] .

ولقد نجح البطالمة فى بناء امبراطورية بحرية بلغت أوج اتساعها فى عهد بطلميوس الثالث واحتفظت مصر بهذه الإمبراطورية إلى أن ضاعت كل ممتلكاتها الخارجية ، ماعدا قبرص وقورينائية ، فى عهد بطلميوس الخامس ابيفانيس . وفضلاً عن ذلك فإن البطالمة الأوائل قد تمتعوا بسيادة البحار فى فترات من عهد بطلميوس الأول والثانى والثالث وبعد انهيار امبراطورية البطالمة ، كانت مصر لا تزال فى حاجة

---

(1) P. Petrie, II, 31 (a); III, 53 (d), 11. 5-6
(2) Diod, XXX, 80, 4.
(٣) د / نصحى (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٤١٤-٤١٥ .

إلى أسطول قوى لحماية تجارتها البحرية وكانت لا تزال نشيطة[١] بل إنها ازدادت نشاطًا عندئذ فى البحر الأحمر وخاصة فى عهد بطلميوس السادس فى النصف الأول من القرن الثانى قبل الميلاد . ونشطت نشاطًا كبيرًا فى عهد بطلميوس الثامن [٢] . وذلك بفضل تأمين طرق الملاحة التجارية عبر البحر الأحمر وإلى الهند ، ولا أدل على ذلك من إنشاء منصب جديد فى أواخر القرن الثانى وبداية القرن الأول قبل الميلاد وهو منصب " قائد البحر الأحمر والمحيط الهندى[٣] " (epi tes Erythras kai Indikes thalasses.)[٤] وفى الوثائق التى ترجع الى أواخر عهد بطلميوس الخامس ابيفانيس ترد لأول مرة الإشارة الى وجود سفن من الأسطول الحربى فى النيل لتأمين سلامة التجارة النهرية فأنشئت فى عهد بطلميوس الرابع أو الخامس فرقة من المحاربين المصريين (Machimoi) لتقوم بتأمين سلامة السفن في النيل أطلق على أفرادها (Maukleromachimoi) وفى ضوء الأوامر المشددة التى أصدرها بطلميوس الثانى[٥] لتأمين سلامة السفن التجارية فى النيل بما فى ذلك سفن الملك النهرية يتبين أن هذه المهمة كانت أصلاً من اختصاص رجال الشرطة .

وهكذا يتبين لنا من القرائن التاريخية أنه كان للبطالمة ، ولا سيما لأوائلهم أسطول عظيم لعب دورًا هامًا فى تاريخ العصر الهلينيسي الذى شهد سباقًا فى التسلح البحرى وقد كان أحد أسباب إعجاب الناس إذ ذاك ببطلميوس فيلادلفيوس قيامه بإنشاء أنواع جديدة من السفن الحربية[٦]

وبرغمَ من كل مانعرفه عن عظمة أسطول البطالمة والدور الكبير الذى لعبه هذا الأسطول فإن معلوماتنا عن هذا الأسطول طفيفة جدًا . وذلك أننا لا نعرف عن قوة أسطول البطالمة أكثر ممّا يرويه المؤرخون القدامى ، حيث يحدثنا " ديودوروس "[٧] بأن

(1) M. Rostovtzeff, op. cit., p. 1256.
(2) M. Rostovtzeff, 1 bid., p. 923.
(3) M. Rostovtzeffn op. cit., p. 928; O. G. I. S., 186, 190.
(4) M. Rostovtzeff, 1 bid., pp. 715, 1494-5.
(5) P. Hibeh. II, 198.

(٦) د / نصحى (المرجع السابق) جـ١ صـ٤١٧ .

(7) Diod., XX, 49, 2.

عدد سفن بطلميوس الأول فى موقعة سلاميس (عام ٣٠٦) كانت ١٤٠ سفينة ، ومما يرويه " بلوتارخ "[1] من أنه فى هذه الموقعة كانت تحت امرة بطلميوس ١٥٠ سفينة وتحت امرة منلاوس ٦٠ سفينة . وورد عن اثينايوس[2] نقلاً فيما يبدو عن تاليكسيوس أن عدد أكبر السفن التى استخدمها هذا الملك كان يبلغ ٣٣٦ سفينة ، وذلك فضلاً عن ٤٠٠٠ سفينة (كانت ترسل إلى الجزر والولايات الأخرى التابعة له وكذلك الى ليبيا) أما ابيانوس[3] فإنه يحدثنا بأنه كان تحت أمره هذا الملك (الفان من سفن النقل والسفن الصغرى و ١٥٠٠ سفينة حربية و ٨٠٠ سفينة رش صدرها بالذهب وبها حجرات ، فقد كان الملوك أنفسهم يستخدمونها عند ذهابهم إلى المعارك الحربية) .

وقد ورد عن اثينايوس[4] نقلاً فيما يبدو عن تاليكسيوس ، أن عدد أكبر السفن التى استخدمها هذا الملك كان يبلغ ٣٣٦ ، وذلك فضلاً عن ٤٠٠٠ سفينة " كانت ترسل إلى الجزر والولايات الأخرى التابعة له وكذلك إلى ليبيا " . وقد لاحظ أحد الباحثين[5] أن مجموع سفن فيلادلفيوس وفقاً لما ذكره اثينايوس (٤٠٠٠ + ٣٣٦ = ٤٣٣٦) يتفق تقريباً مع ماذكره ابيانوس (٢٠٠٠ + ١٥٠٠ + ٨٠٠ = ٤٣٠٠) .

ويميل هذا الباحث إلى الاعتقاد بأن سفن فيلادلفيوس الحربية كانت ٣٣٦ سفينة ، ولنا أن نتساءل كيف يمكن لفيلادلفيوس بهذا العدد من السفن الحربية التمتع بسيادة بحر إيجه فى وجه مقاومة منافسيه الإشداء ، مع الاحتفاظ بسلامة شواطىء مصر وسلامة ممتلكاته الخارجية فى هذا البحر ، وكذلك سلامة الملاحة فى البحر الأحمر ؟ ولاشك فى أن موارد فيلادلفيوس كانت أوفر وتبعاته أكبر من موارد وتبعات كل من انطونيوس واوقتافيانوس الذين كان اسطول أولهما يتألف من سفن يزيد عددها على

(1) Plut., Demetr., 16,1.
(2) Athen., X, 203, d.
(3) Appian, prooemion, 10.
(4) Athen., X, 203, d.
(5) W. Tarn, Antigonos Gomatas, pp. 456-7.

٥٠٠ سفينة ، وأن أسطول ثانيهما كان عدد سفنه يزيد على ٤٠٠ سفينة فإنه يصعب علينا أن نقبل تلك الأرقام الضخمة التى ذكرها اثينايوس وابيانوس[١] ، ولا سيما أنه لا سبيل إلى التأكد من صحتها . وإزاء ذلك فإن كل مايمكننا أن نستخلصه مما ذكراه هذان المصدران هو أن أسطول فيلادلفيوس كان يتألف من أربع فئات من السفن هى :

١ ـ فئة لخوض المعارك .

٢ ـ فئة لحماية ممتلكات مصر الخارجية .

٣ ـ فئة لنقل الجنود والرسائل والمواد الحربية والغذائية .

٤ ـ فئة لنقل الملك وحرسه وحاشيته .

ومن الجائز أنه كانت توجد فئة خاصة لتأمين طرق الملاحة أو أنه كان يعهد فى هذه المهمة أما الى الفئة الأولى وأما الى الفئة الثانية[٢] . أما عن كيفية تكوين الأسطول البطلمى فإنه يبدو طبيعيًا أن الملك كان يبنى على الأقل جانبًا من الأسطول على نفقة الدولة وحسبنا دليل على ذلك أن وثيقة بردية محفوظة فى أكسفورد ولم تنشر بعد وترجع إلى عام ٢٥١ / ٢٥٠ ق . م تحتوى على أمر من فيلادلفيوس إلى وزير ماليته أبولونيوس ليقطع عددًا كبيرًا من الأشجار لبناء سفن حربية[٣] . ويستخلص كذلك من إحدى الوثائق البريدية[٤] ومن إحدى المصادر القديمة[٥] أن جانبًا من الأسطول كان يتألف ـ وفقًا للنظام الذى أبتدعته اثينا ـ من السفن التى كان يفرض على الأثرياء من المواطنين إعدادها وتقديمها إلى الملك ـ ولسوء الحظ أنه لا توجد لدينا إلا وثيقة بردية واحدة (٢٥٨ / ٢٥٧ ق . م) خاصة بتطبيق هذا النظام فى إحدى مدن الإمبراطورية البطلمية وهى مدينة هاليكارناسوس[٦] لكن من العسير أن ـ نتصور أن هذا العبء لم يلق إلا على كاهل

(١) د / نصحى (المرجع السابق) جـ١ صـ٤١٩ .

(٢) د / نصحى (نفس المرجع) جـ١ صـ ٤١٩ .

(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., 1318.

(4) p. Lond., I, 106.

(5) Polyb., V, 89, 4.

(6) C. Zen., Pap., 67, in Annales, XXVII, pp., 209 ff; P. C. Zen, 59036; Hunt-Edgar, Select, Papyri II, 410; Raccoflata Lumbroso, pp. 93 ff.

هذه المدينة وحدها دون سائر الثغور الإغريقية التى كانت فى حظيرة الإمبراطورية البطلمية . ومن المعقول أيضًا أن نتصور أن البطالمة قد فرضوا هذا العبء كذلك على مواطنى الثغور الفينقية وعلى مواطنى مدن مصر الإغريقية(١) .

ثانياً - أساليب السياسة الخارجية -

عرفنا أن البطالمة قد وضعوا أسس ونظم دولتهم على أساس تحقيق أهدافهم فى بناء دولتهم وتكوين صرح الإمبراطورية البطلمية التى كانت أمل وحلم البطالمة الأوائل ، ويبدو أن ذلك الهدف كان يتطلب الأموال الطائلة اللازمة لبناء قوتهم العسكرية المحتملة فى جيش قوى منظم وأسطول حربى كبير للدفاع عن الدولة ضد أى أعتداء خارجى ، من ناحية أخرى لاستخدام هذه القوة لإخضاع أى دولة أخرى لتكون فى سيطرة دولة البطالمة سواء سياسيًا أو اقتصاديًا .

ولا شك أن زيادة دخل البطالمة الأوائل نتيجة لما توخته سياستهم ونظمهم المالية والإقتصادية قد ساعدهم بالفعل على تكوين تلك القوة العسكرية . والصرف عليها وعلى رجالها المرتزقة ، وفى دفع مرتبات القواد والجند . ومن ثم استطاعوا أن يبقوا قوتهم العسكرية على تحقيق أهدافهم السياسية .

ومن الملاحظ أن البطالمة الأوائل قد اتخذوا عدة أساليب فى السياسة الخارجية فى السيطرة على المنطقة وفى بناء امبراطوريتهم وقد انحصرت تلك الأساليب فى :-

أ - السيطرة الاقتصادية عن طريق السيطرة على طرق ومنافذ التجارة الخارجية والسيطرة على الأسواق العالمية لصالح الإمبراطورية .

ب - السيطرة الدبلوماسية عن طريق السيطرة بالطرق الدبلوماسية على شراء رضاء وانضمام الدول المجاورة وذلك عن طريق كل المساعدات المالية والاقتصادية لتلك

---

(١) د / نصحى (المرجع السابق) جـ ١ صـ ٤٢١ .

الدول .

جـ- اسلوب القوة العسكرية وقد استخدام البطالمة ذلك الأسلوب فى السيطرة على بعض الدول وضمها لحوذة الإمبراطورية البطليمية وذلك خوفًا من طمع الدول الأخرى المجاورة فى السيطرة عليها .

لما كانت للبطالمة سياسة خارجية طموحة ، فإنهم توسلوا الى تحقيقها بعدة وسائل وهى :-

أ - استخدام القوة (الفتوحات) .

ب- الإهتمام برواج التجارة الخارجية .

جـ- تقديم المساعدات للدول والهدايا للزعماء .

أ - الفتوحات :

ويلاحظ أنه حين كان بطلميوس معنيًا بالفوز باستقلاله والتزود عنه قد حاول تحقيق هدفين آخرين : كان أحدهما هو بسط نفوذه على الأقاليم التى تجاور مصر وتعتبر بمثابة ملحقاتها الطبيعية ، فإنه ماكاد يصل إلى مصر حتى استولى على قورينائية لحماية حدود مصر الغربية ، وعندما وطد مركزه فى مصر بانتصاره على برديقاس ، وجه اهتمامه الى الاستيلاء على جوف سوريا وفينيقيا وقبرص والاحتفاظ بها ، وذلك من ناحية لحماية حدود مصر الشرقية والحصول على المعادن والأخشاب والتى يفتقر إليها وادى النيل والسيطرة على أهم منافذ طريق الوسط والجنوب للتجارة الشرقية ، ومن ناحية أخرى تأمين سيادة مصر على بحر إيجه[1] . وكان الهدف الآخر هو بسط سلطان مصر ما أمكن فى البحر الأبيض المتوسط ، بقصد الإستيلاء على الأقاليم التى توفر لمصر ماتحتاج إليه من المواد الضرورية ، وبقصد حماية الطرق البحرية التى تصل مصر بدول بحر إيجه . ولذلك كله عنىّ بطلميوس بالإستيلاء على

(١) عن سياسة بطلميوس الأول الخارجية راجع د / نصحى (المرجع السابق) - جـ ١ صـ ٦٩ ومابعدها .

عصبة جزر بحر إيجه وبعض الأقاليم الواقعة على شواطىء آسيا الصغرى فى قيليقيا وبامفوليا ولوقيا وقاريا . وإذا كان قد فقد فى أواخر القرن الرابع ممتلكاته فى آسيا الصغرى وبعد ذلك سطوته البرية ، فإنه فى بداية القرن الثالث استرد سيادته البحرية ، وأصبح سيد عصبة جزر القوقلاد وثيرا وشاطىء فينيقيا وتاونوس فضلا عن جوف سوريا وقوريناثية ، وأصبحت تحت إمرته إذ ذاك أكبر قوة بحرية فى العالم الهلينيسى .

ويتضح أن أهداف بطلميوس الثانى الخارجية كانت أهداف بطلميوس الأول نفسها إلا أنه ذهب إلى مدى أوسع فى تنفيذ السياسة الخارجية التى وضع أبوه أساسها . لذلك أنه عمل على دعم حدود مصر الغربية والجنوبية والشرقية وعلى استكمال أسباب سيادة مصر فى بحر إيجه . وعنى بالتجارة الجنوبية ، ووجه اهتماماً كبيراً إلى التجارة الشرقية ونستدل على ذلك من حملته على النبط وتوطيد سلطان مصر فى فلسطين وشرق الأردن وفينقيا ومن الإستيلاء على بعض أجزاء فى ايونيا حيث كانت توجد منافذ طريق الوسط وكان أهم الطرق التجارية الآتية من أواسط آسيا . ولم يكن أقل من ذلك اهتماماً بالتجارة مع الغرب فهو لم يقم علاقات مع روما فحسب ، بل كانت بينه وبين سراقوسة وقرطاجنة علاقات وثيقة وغدت الدولة فى عهده امبراطورية قوية ذات بأس وقوة[1] .

ويتضح بجلاء عند استعراض فتوحات بطلميوس الثالث أنه انتقى فى سياسته الخارجية خطوات أبية وجده ، وهى السياسة التى كانت تهدف إلى المحافظة على استقلال مصر والحصول على ماتفتقر إليه من المواد الضرورية ، والسيطرة على الطرق البحرية المؤدية إلى مصر ، والإستيلاء على أهم منافذ الطرق التجارية الوافدة من أواسط آسيا ، وبعبارة أخرى استقلال مصر ، وسيادة بحر إيجه من أجل ضمان سلامة مصر وقوتها وثرائها . لكنه إذا كانت امبراطورية البطالمة قد بلغت أقصى مداها فى عهد يورجتيس فإنها لم تشمل عندئذ عصبة القوقلاد ، وتبعاً لذلك لم تتمتع مصر عندئذ بسيادة كاملة على بحر إيجه . إذ أن الإسكندرية أصبحت من أهم المدن التجارية فى

---

(١) راجع د / نصحى (المرجع السابق) جـ ١ ص١٣١ ومابعدها .

العالم[١] ، فكانت تضارع رودس فى أهميتها التجارية وتفوق المدن التجارية الأخرى وقتئذ . لكنه يشك فيما إذا كانت الإسكندرية على عهد فيلادلفيوس ويورجتيس الأول تلعب فى تجارة بحر إيجه الدور نفسه الذى لعبته أثينا هناك فى خلال القرن الخامس وجانب من القرن الرابع قبل الميلاد ، لأن المعلومات الطفيفة التى لدينا تشير إلى أن رودس[٢] لم تقل فى الأهمية التجارية عن الأسكندرية ، وأن ديلوس[٣] وميليتوس وافيسوس منافسات رودس لم تكن فى قبضة البطالمة إلا فى خلال فترات متقطعة ، ثم لا يجب أن ننقص من الخطوات التى كانت " انطاكية " تقطعها فى شوط التقدم التجارى عندئذ . وعلى كل حال فإنه من المؤكد أن الإسكندرية فى عهد فيلادلفيوس ، ويورجتيس الأول كانت تسيطر على جانب مهم جداً من تجارة بحر إيجه ولا نستطيع أن نتجاهل كذلك أن أسواق بحر إيجه كانت لاتزال المراكز المسيطرة على تجارة العالم .

ولما كان رواج تجارة مصر مع البحر الأسود تقتضى كسب صداقة مدينتى بيزنطة وهرقليا وكانت بفضل قوتهما وموقعهما يتحكمان فى مضيق البسفور ، فإن فيلادلفيوس لم يدخر وسعاً فى ذلك وكللت جهوده بالنجاح .

الغرب والشمال الغربى [٤] .

وقد كانت مصر فى عهد فيلادلفيوس أول دولة هيلينسية أنشأت علاقات مع روما[٥] .

وإذا ألقينا نظرة عاجلة على امبراطورية البطالمة ، فإننا نلاحظ أنها امبراطورية بحرية ، وأن بعض أجزائها كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمركز هذه الإمبراطورية أو بعبارة أخرى بمصر نفسها ، وأن بعضها الآخر كان بعيد عن ذلك المركز ومشتتا . ونتبين من تاريخ البطالمة الثلاثة الأوائل أنهم لم يدخروا وسعاً فى الإحتفاظ بالبعض الأول

(1) Cf. Fraser. Ptol. Alex., pp. 315,284.
(2) Cf. Fraser. op. cit., pp. 162 ff.
(3) Cf. Fraser. Ibid., pp. 169-ff.
(4) M. Rostortzeff, Soc. and Ec., pp. 394-7; Fraser, op cit., I, pp. 150-90 .
(5) Dionys., Halic., XX, 14.

(قورينائية وجوف سوريا وقبرص) ، فى حين أنهم كانوا يسلمون بضياع البعض الآخر عندما لم يقدروا على مواجهة الظروف الخارجية ، والحقيقة هى أن مصر كانت العماد الأول لقوة البطالمة وثروتهم وأهم جزء فى امبراطوريتهم .

ب - اهتمام البطالمة برواج التجارة الخارجية :

ولقد عنى البطالمة الأوائل برواج تجارة مصر الخارجية ، وكان هدفهم الرئيسى دعم مركزهم فى مصر ونشر نفوذهم فى العالم المتحضر . ولا جدال فى أن دعامة قوة البطالمة ونفوذهم كانت رخاءهم الأقتصادى ، فهو الذى ساعدهم على الاحتفاظ بجيش أو اسطول قويين ، واتباع سياسة خارجية كان من أهم أسباب نجاحها مايقدمه البطالمة لأعوانهم فى البحر المتوسط من المال والحبوب الغذائية[١] .

ولم تقتصر علاقات مصر التجارية على ممتلكاتها فحسب بل كانت لمصر علاقات تجارية كذلك مع بلاد أجنبية أخرى فى ثلاث نواح هى :-

بحر إيجه والبحر الأسود :[٢]

وقد أملت سياسة البطالمة الأوائل فى هذه الناحية اعتبارات سياسية وتجارية ، تمخضت عن هذه السياسة تمتع هؤلاء البطالمة حقبة من الزمن بسيادة سياسية وتجارية فى بحر إيجه . وإذا كانت هذه السيادة لم تدم طويلاً بل أنها كانت منقطعة غير مستديمة حتى فى عهد فيلادلفيوس ويورجيتس الأول ، وأنها ساعدت البطالمة ، وبما أنه لم توجد صوالح سياسية مشتركة بين مصر وروما ، فإنه لا يستبعد أن الغرض من وراء تلك الإتصالات كان تنشيط العلاقات الإقتصادية بين هاتين الدولتين[٣] ويبدو أن هذاالعمل كان جانبًا من السياسة التى اتبعها فيلادلفيوس مع دول غرب البحر المتوسط ، ذلك أن الشواهد تدل على أنهي كانت هناك علاقات قوية بين مصر وسراقوسة وكذلك بين مصر

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 381

(٢) د / نصحى (نفس المرجع) جـ٣ ص ٤٣ .

(3) E. Neatly, Rom - Eg. Relations during third Cent. B. C., T. A. P. A., 81, 1950, pp. 92-97.

وقرطاجة[1] ويبين أن عبقرية فيلادلفيوس أوحت إليه بأن الأسواق الغربية تستطيع الإسهام بقدر كبير في رخاء مملكته[2] .

الجنوب والشرق :[3]

وقد كان النيل أيسر سبل الوصول إلى أواسط أفريقيا ، وإذا كان سلطان البطالمة لم يمتد بعيداً في هذه الناحية بسبب ما صادفه من مقاومة قبائل رحل من البرابرة تدعى بلمويس (Blemyes) ومجاباري (Megabari) ونوباداي (Mobadae) فإن بلاد النوبة كانت مصطبغة بصبغة مصرية بسبب تغلغل نفوذ مصر هناك منذ عهد الأسرة الثانية عشرة[4] . ويبدو أنه في أثناء الحكم البطلمي كان الملك النوبي يحكم تحت حماية البطالمة إقليم دودكاسخوينوس (Dodecaschoenos) الذي كان يمتد من منطقة فيلة حتى جزيرة تاخومبو (Tachompo) في مواجهة هيراسيكامينوس (Hierasycaminos) المحروقة ، وقد ظلت العلاقات ودية بين مملكة الجنوب ودولة البطالمة إلى أن وقعت الثورات القومية في منطقة طيبة على عهد بطلميوس الخامس ففسدت العلاقات بين الدولتين بسبب مساهمة النوبيين في هذه الثورات . ولعل هذا هو ما أوحى إلى بطلميوس السادس باستعمار النوبة ، وتحدثنا إحدى النقوش عن مدن تدعى كليوباترة وفيلوتريس في إقليم ترياقونتا سخرينوس .

وكان يمتد من الشلال الأول حتى الشلال الثاني[5] . واصطباغ دولة الجنوب بصبغة إغريقية وقيام علاقات ودية بينهما وبين دولة البطالمة حتى عهد بطلميوس الخامس ينم عن وجود صلات تجارية نشيطة بين الدولتين طوال فترة الوفاق بينهما .

كما عنى البطالمة كذلك بالتجارة مع بلاد العرب الجنوبية وبلاد بنت على شاطىء

---

(1) S. Gsell, His de L'AFricque, IV, pp.166 ff.
(2) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 394-7.
(3) Fraser, pt. Alex., I, pp. 173-184.

(٤) د / نصحي جـ٣ صـ٤٧ .

- Jouguet, Mac. Imp., pp. 272-5.

(5) Dittenberger. O. G. I. S., III.

الصومال ،حيث كانت فى قبضة العرب غالبية البضائع القادمة من الأقاليم النائية وبخاصة من الهند وكانت تصدر الأرز والعاج والأصداف واللآلىء والأصباغ وأنواع البهار المختلفة وأنواع نادرة من الأخشاب والنباتات الطبية وكذلك القطن والحرير[١] .

الجنوب والغرب :

وكان اهتمام البطالمة بالتجارة الشرقية لا يقل عن اهتمامهم بتجارة الجنوب والغرب وذلك من أجل تصريف المنتجات المصرية وسد حاجة الأسواق المحلية من منتجات الجنوب والشرق وكذلك لتصدير هذه السلع الى مختلف الأقطار الشمالية ، أما فى شكلها الخام أو بعد تصنيعها[٢] . وينم عن هذا الإهتمام البعوث الكشفية التى أوفدها البطالمة الأوائل لمعرفة شواطىء البحر الأحمر وشعوبه وموارد الثروة فيه وتأسيس النفوذ والمستودعات على الشاطىء الأفريقى للبحر الأحمر .

جـ - تقديم المساعدات للدول والهدايا للزعماء :

ولما كانت القوة وحدها سواء قديماً أم حديثاً ، لا تكفل دائماً تحقيق الأغراض السياسية . فإن وفرة ما افاده الله على البطالمة الأوائل من ثروة نقدية وعينية أتاح لهم شراء رضا الدول أو ذوى النفوذ فيها بالمساعدات أوالهبات المختلفة . ولا أدل على ذلك من موقف بطلميوس الأول عندما بادر فى عام ٣٠٥ ق . م الى إمداد رودس - بالقمح والمواد الغذائية الأخرى عندما كان انتيجونوس يحاصرها[٣] كما أنه قد أمد أثينا بالمال والحبوب فى عام ٢٧٨ ق . م . عندما ثارت ضد ديمتريوس[٤] وعندما اعتدى انطيوخوس الثانى على بيزنطة ، قدم لها بطلميوس الثانى فى عام ٢٦١ ق . م مدداً من الحبوب والمال والرجال[٥] وعندما تهدد انطيوخوس مدينة هيراقليا ، أرسل إليها بطلميوس الثانى مدداً من القمح[٦] . وكان هذا الملك مولعاً باقتناء الصور الفنية وشغوفاً

(1) Diodorus, III, 1-48; Strabo, 765-7851; Rostovtzeff. Soc. and Ec., pp. 386-7.
(2) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 386.
(3) Diod., XX; 98.
(4) Bouche - Leclercq, I, p. 91.
(5) Dionys, Byz., Frg. 41.
(6) Bouche -Leclercq, I, p., 198; Memmon, 25.

بأن يكتسب ود « اراتوس بن سقرون » ، وكان من أوسع الإغريق نفوذاً فى بلادهم فاتخذ الملك من هوايته وسيلة يخفى وراءها السبب الى كسب ود « اراتوس » ذلك أنه كان يكلف هذا الرجل بجمع الصور له وينقده اثمانها باهظة عن الصور وعن صداقته فى الوقت نفسه ، ممّا حدا بانتيجونوس جوناتاس إلى منافسته فى هذا المضمار[١] . ولاشك فى أن هدية عرس برنيقى ابنة بطلميوس الثانى كانت أيضاً بمثابة تعويض عن الحرب لانطيوخوس وثمناً لكسب مخالفته . ويحدثنا المؤرخ بوليبيوس بأنه عندما زلزلت الأرض زلزالها (فى رودس عام ٣٢٧ أو ٢٢٦ ق . م) وبادر ملوك العالم الإغريقى إلى إمدادها بالمساعدات كان بطلميوس الثالث فى مقدمتهم . ولم يكن الدافع الى ذلك الطوفان من الكرم عاطفة الخير وواجب الإنسانية ، بل الظفر بصداقة رودس[٢] . ولاريب فى اعانات بطلميوس الثالث لقليومنيس ملك اسبرطة[٣] . وهدايا بطلميوس الخامس لسفراء عصبة أخايا فى عام ١٨٥ ق . م[٤] كانت هى الأخرى لأغراض سياسية .

وكانت من هذا القبيل مادفعه بطلميوس الثانى عشر ليوليوس قيصر للاعتراف بمركزه[٥] وما دفعه لجابينيوس لإعادته الى مصر[٦] ، وقد مرّ بنا ذكر اهتمام أبطالمة بتقديم القرابين وإقامة التماثيل فى معابد بلاد الإغريق وخاصة فى ديلوس[٧] ، دعماً لمكانتهم من إغريق مصر وعلا شأنهم فى العالم الإغريقى ، ممّا كان يساعدهم على تنفيذ سياستهم .

---

(1) Plut., Aratos, 12-15.
(2) Polyb., V. 89;

د / نصحى جـ٣ صـ٢.

(٣) ولقد أوقف بطلميوس الثالث هذه الإعانات فى عام ٢٢٢ ق . م) .

- Polyb., II, 631.
(4) Bouche - Leclercq. I, p. 394.

(٥) ابتاع بطليموس الزمار (الثانى عشر) تأييد قيصر مبلغ ٦٠٠٠ تالنت (راجع) :
Suetomius, Caesa, 54.

(٦) جابينوس حاكم سوريا (راجع) ..
- Ciceron pro Rubir. post., 8.11; plut., Anton, 30
وتقدر تلك الرشوة التى دفعت لجابينيوس بحوالى ٥٠٠٠ تالنت (راجع) :
- Dio Cass., XXXIX, 62-69.
(7) F. Durrbach, Choix d' Inscniption de Delos. Paris 1922, pp. 25, 43 .

وجملة القول أن ازدهار حالة مصر الإقتصادية فى عهد البطالمة الأوائل وما ترتب عليه داخليًا وخارجيًا من زيادة دخلهم كان له أكبر الأثر فى امتداد نفوذ مصر الخارجى واتساع رقعة امبراطوريتهم بالأساليب العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية .

الفصل السادس
مظاهر التدهور في عصر البطالمة الاواخر

وضحنا في الفصل الاول كيف ان سياسة البطالمة الضريبية تناولت كافة جوانب الحياة الاقتصادية في مصر، وكيف أن معظم الضرائب كانت تجبى على أساس معدل مرتفع وكيف أن الضرائب كانت عاملا هاما في زيادة الدخل العام للبطالمة . مما يدل على أن البطالمة الاوائل اذ هدفوا بسياستهم الاقتصادية الى النهوض بموارد مصر الاقتصادية انما كانوا يستهدفون تحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل .

بيد أن تلك السياسة الضريبية كانت أحد العوامل التى اسهمت في تدهور حياة مصر الاقتصادية التى كان يتوخونها . وكيف كان ذلك ؟

كانت من العوامل التى اسهمت في تدهور حياة مصر الاقتصادية تلك الضرائب المختلفة والمتنوعة التى فرضها البطالمة على كافة جوانب الحياة الاقتصادية في مصر ، ذلك أنه على مر الزمن ادت هذه الضرائب الى ابهاظ كاهل الاهالى نتيجة لكثرتها وتنوعها فضلا عن ارتفاع معدلها . ولقد حاول الاهالى جاهدين الوفاء بالتزاماتهم الضريبية الا أنه على مر السنين ازداد ثقل العبء عليهم الى حد دفعهم بادىء ذى بدء الى التذمر تذمرا شديدا . ولقد بدأ هذا التذمر منذ عهد بطلميوس الثانى (فيلادلفيوس) وهو الذى يعزى اليه وضع أو احكام النظام المالى المتعسف ، وعلى مر الزمن ازداد هذا التذمر واستفحلت مظاهره بقدر ما عانى الناس من الشطط في جباية الضرائب المقررة الثقيلة الوطأة ، وبقدر ضعف البطالمة الاواخر وعجزهم سواء عن تحسين الاوضاع أم عن وضع حد لانحرافات الموظفين التى تمثلت في أغفالهم عنف جباة الضرائب وفي استغلال سلطتهم الى حد فرض ضرائب أخرى غير مشروعة .

ونلاحظ أن تذمر الاهالى من جراء تلك السياسة الضريبية المجحفة قد اتخذ عدة صور تمثلت أساسا في شكاويهم المتكررة من عبء تلك الضرائب الباهظة مما حدا بالكثيرين منهم الى الاضراب عن العمل والهرب الى المعابد للاحتماء بالالهة . ويأتى بعد

ذلك مظهران آخران للتذمر كانا أخطر بكثير من الاول وهما هجر الارض على نطاق واسع واشترك المتذمرين في الثورات القومية والصراعات الأسرية بين أمراء البطالمة . فكان لذلك كله أثره في تدهور الحياة الاقتصادية ، وتبعا لذلك في نقص الدخل العام للبطالمة الواخر ، فكيف اذن وقد بدأ التذمر في عهد البطالمة الاوائل انه لم تظهر في عهدهم الاثار السلبية للضرائب في حين أنها ظهرت بجلاء في عهد البطالمة الاواخر ، بدليل تدهور مرافق البلاد الاقتصادية تدهورا مطردا منذ أواخر عهد بطلميوس الثالث ؟ ان مرد ذلك الى عدة عوامل لعل أهمها أنه بفضل قوة شكيمة البطالمة الاوائل وكفاية وزرائهم وعدم تطرق الفساد بعد الى أداة الحكم كان ميسورا القبض على ناصية الحال باتخاذ اجراءات صارمة ، وهو ما كان متعذرا في عهد البطالمة الاواخر بسبب شدة ضعفهم أو حداثة سنهم والتنافس بين الأوصياء ، وعجز الوزراء عن الارتفاع الى مستوى الاحداث ، وشيوع الفساد في أداة الحكومة ، فضلا عن قيام الثورات القومية ووقوع غزوتى انطيوخوس الرابع المدمرتين ونشوب الصراع بين أفراد أسرة البطالمة . ولما كنا سنعالج فيما بعد النتائج المترتبة على الاثار السلبية للضرائب بعبارة أخرى الاثار السلبية غير المباشرة للضرائب في كيان دولة البطالمة ، فاننا سنقتصر الكلام في هذا الفصل على ما يأتى :

أولاً : مظاهر ثقل عبء الالتزامات الضريبية .

ثانياً : نقص الدخل العام للبطالمة .

ثالثاً : ملامح إضمحلال دولة البطالمة خارجياً .

أولا : مظاهر ثقل عبء الالتزامات

ويستوقف النظر القلة النسبية لعدد ما وصل الينا من الشكاوي الخاصة بثقل عبء الضرائب البطلمية ، ولولا ما تعكسه قرارات العفو التى أصدرها البطالمة الاواخر لشدة تذمر الاهالى من هذه الضرائب ، لكان هناك عذر للشك فى أن الضرائب البطلمية كانت شديدة الوطأة . ذلك أن هذه القرارات قد حرصت الواحد تلو الاخر – وهو ماسنتناوله في الفصل التالى تفصيلا على النص على خفض معدل بعض الضرائب

والغاء ضرائب أخرى ، وعلى حظر فرض ضرائب غير مشروعة ، وعدم ابتزاز الاهالى باستخدام مكاييل أكبر من المكاييل الرسمية ، والاستيلاء على بضائع قادمة من الاسكندرية بحجة استحقاق عوائد جمركية عليها ، وجباية عوائد أكثر من المعدل القانونى على المسافرين سيرا على الاقدام من الاسكندرية الى داخل البلاد، وغير ذلك من مظاهر عسف الموظفين وان لم يدخل في نطاق الضرائب . وسوف نرى أن هذه الاعفاءات لم تشمل طبقة دون أخرى من الكادحين في كافة مجالات الحياة الاقتصادية ، مما ينهض دليلا على أن التذمر كان عاملا شاملا ومما يجر بالملاحظة أن ما جاء في أحد قرارات العفو خاصا باعفاء فئات معينة من الزامها باعطاء الجنود مساكن في بيوتهم أذ يدل على ثقل هذا العبئ ، يدل أيضا على أن التزامات هذه الفئات قبل الدولة كانت أثقل وطأة من التزامات غيرها .

وسنعرض فيما يلي مظاهر تذمر الأهالي من ثقل عبء التزاماتهم الضريبية وشطط رجال الأدارة المالية وجباة الضرائب في ممارسة مهامهم .

١ - الإعتداء على الموظفين لجورهم وعسفهم :

سنكتفي هنا بالإشارة إلى شكوتين من مسؤلين لأن الأهالي وقد ضاقوا ذرعاً بموظفيهم استقبلوهم بالعصى الغليظة استقبالا حارا موجعا ، ومثل ذلك ابيستاتيس قرية كركيوسيرس الذي اعتدى عليه أبو لودوروس وابنه مارون(١) ، وشكوى حورس عمدة القرية ذاتها وشيوخ مزارعها من إعتداء دافعي الضرائب عليهم(٢) .

(1) P. Tebt., 15 (114 B.C).
(2) P. Tebt., 48 (128, 113 B.C).

٢ - شكاوى الأهالي من : -

أ - ضريبة الضيافة "Parousia" :

وكانت ضريبة الضيافة من الضرائب المجحفة بالإهالي ، فقد كان عبئها ثقيلا خاصة وانها كانت تنطوى على ضيافة الملك[١] ، والملكة[٢] ، وضيوف الملك الأجانب[٣] ، وكبار الموظفين[٤] الى درجة رؤساء الشرطة العاديين[٥] ، وكانت هذه الضريبة مرهقة أشد الارهاق للاهالى عندما كان الموظفون يستغلون هذا الحق استغلالا معيبا ، ويحولون هذه الالتزامات الى ضريبة[٦] . وفي القرن الاول قبل الميلاد ، عندما أصبح الموظفون اكثر استغلالا في مباشرة سلطتهم كانوا يصدرون الاوامر من تلقاء أنفسهم بالمبالغ التى يتعين على جماعات المزارعين تقديمها[٧] . وفي خطاب موجه الى القائد سويتليس (Swtelys) يبين سكان قـــــرية تو (Toy) بمديرية هيراقليوبوليس (Herakleopolis) كيف أن قيمة هذه الضريبة قد زادت باطراد من ١٠٠ دراخمة الى ٢٦٠ دراخمة حتى غضب بعضهم[٨] وازاء شكاوى الاهالى[٩] كان الملوك يصدرون الاوامر الملكية للحد من هذا العبث[١٠] .

ب - ضريبة الملح "Halike" :

وتحدثنا وثيقة من القرن الثالث ق . م[١١] ، أن مزارعا من قرية «تابتيا»

(1) P.S.I., 354 (254/253 B.C); P. Gradenwitz, 2 (22514 B.C): P. Tebt., 481 V. Wilcken, Chrest. 409 (C. 113).
(2) W.O., 1481.
(3) P. Tebt, 33; S.B., 7263.
(4) P. Gradenwitz, P. 23.2; P. Tebt., 179, 180, 182, 253; P. Cairo-Zenon, 59096.
(5) P. Tebt., 179.
(6) O. Tait. I. Bodl., 254.
(7) C. Preaux, Op. Cit, P. 393.
(8) B.G.U., 1846 (mic. I cent).
(9) P. Petrie, 11, 10 (1) (III cent); O.G.IS., 139 (2. cent); B.G.U., 1846.
(10) P. Tebt, 5, 11. 178-187; E. Lefevre, le dernier decret des lagides, Melanges Holleaux 1913, pp. 103-113;
(11) P. Cairo-Zenon, 59130- P. Edgar, 90 (256 or 254 B.C)

Tapteia بمنف كان يفلح قطعة أرض لابولونيوس وزير مالية بطلميوس الثانى ، والقى القبض عليه بسبب عدم تأدية ضريبة الملح Halike ، ويستوقف النظر هنا أن ابولونيوس قد أصدر تعليماته الى كل من ثراسون «Thrason» ، وبرامونوس Paramonos ، بعد ازعاج مزارعى القرية المذكورة بخصوص ضريبة الملح[١] ، ليس رأفة بحالة المزارعين السيئة بدليل عدم وفائهم بالتزاماتهم الضريبية أو شكايتهم المتكررة من جراء تلك الضرائب المجحفة ، بل لان الارض التى كانوا يزرعونها قد أصبحت الاعشاب الضارة تغطيها نتيجة للقبض عليهم . وربما تعطى تلك الواقعة صورة لمدى ما وصلت اليه الادارة المالية من حفاظ على صوالح التاج على رقبة الاهالى المساكين .

جـ - ضرائب غير مشروعة : -

ولقد أدى تفش الفساد والانحراف بين الموظفين الى تحميل الاهالى أعباء جديدة فوق أعبائهم التى أثقلت كاهلهم . ومن أمثلة هذه الاعباء الاضافية الاتاوات التى كان الموظفون يفرضونها على الاهالى . وتعطينا احدى وثائق القرن الاول[٢] قبل الميلاد ، مثلا صارخا لهذه الاتاوات . وهذه الوثيقة عبارة عن التماس قدمة يوداس (Ioudas) «بن» دوسيثيوس « Dositheus » - اليهودى - أنه كان يدفع الى جانب ايجار الارض التى يستغلها اتاوة سنوية « لماريس « Marres » كاتب القرية (Komogrammatios) ، قدرها أربعة أرادب من القمح ، ويستوقف النظر ان « يوداس » لايتظلم في التماسه من تلك الاتاوة ، وانما من أن ماريس كان يريد زيادة مقدارها الى خمسة أرادب ونصف أردب من القمح[٣] .

(1) Cf., P.S.I., VI, pp. 18-19.
(2) P. Ryl., IV. 578 (58 B.C).

(٣) في راي ناشر هذه الوثيقة ان الاتاوة كانت عن كل اروره اي لم تكن عن المساحة كلها ولما كان يتبين من الوثيقة ان صاحب الشكوي كان يفلح ثلاث اروراث من الارض الجافة فانه يصعب ان نتصور فرض اتاوة قدرها اربعة ارادب عن كل اروره ولاسيما علي هذا النوع من الارض بدليل ما يذكره "يوداس" في شكواه من انه كان يلقي الامرين في سداد الايجار فكيف كان يمكنه دفع اتاوه قدرها اربعة ارادب عن كل اروره بعد سداد الايجار والضرائب. وازاء ذلك نعتقد ان الاتاوة كانت عن الثلاث اروراث وليست علي كل منها .

ولاشك أن تلك الاتاوة كانت في جوهرها ضريبة غير مشروعة فرضها موظفو الادارة المالية على الاهالى . ولنا أن نتصور مدى ما كان يعانية الاهالى من اضافة عبء جديد غير مشروع الى عبء الضرائب المشروعة التى أثقلت كاهلهم .

وهناك شكوى أخرى تقدم بها كهنة أمينوفيس الى فوموس « Phomous » الحاكم العام بمنطقة طيبة ، يشكون فيها من المطالب الجديدة التى كان يتهددهم بها « ايسيدوروس » أويقونوموس الضرائب النقدية ، ونراهم في هذه الشكوى يستخدمون الصيغة المتبعة في مثل هذه الاحوال ويطلبون الى الحاكم ان يكتب بخصوص هذا الموضوع الى من بيده الامر . وفي شهر يوليو سنة ١١١ ق . م . كتب الحاكم العام الى هرموقليس Hermocles ، رئيس الادارة المالية المحلية ، لكى لايسمح بادخال أية تعديلات جديدة ويبقى الضرائب على ما كانت عليه[1] . ولنا أن نتصور على ضوء تلك الشكوى أن موظفى الادارة المالية وصلت بهم الدرجة الى مطالبة الكهنة وهم في مرتبة أعلى من مراتب عامة الشعب بزيادة في الضرائب المقررة . وان دل ذلك على شيء فانه يدل على أن تلك الزيادة المطلوبة ما هى الا مقررات لضرائب غير مشروعة لم تفلت منها طبقة مرموقة مثل الكهنة .

وهناك شكوى أخرى لبعض مربى الاوز من أن الاويكونوموس قد زاد من قيمة الضرائب المفروضة عليهم لفائدته الخاصة وطلبوا من أويكونوموس آخر أن يرفع مظلمتهم الى ادارة مراجعة الحسابات[2] . وليس لدينا تعليق آخر سوى أن تلك الزيادة التى أقرها وفرضها الاويكونوموس على مربى الاوز ماهى الا أحد أمثلة الضرائب غير المشروعة وغير المقررة والتى كانت تفرض من أجل صالح موظفي الادارة المالية .

وهناك مثل آخر عن شكوى مزارعى قرية اوكسورنخا بالفيوم في منتصف القرن الثانى قبل الميلاد عندما جمع محصول أراض الملك في الجرن العام ، نشب خلاف بين الاويكونوموس والمزارعين ، فوقفوا على مقربة من الجرن للدفاع عن محصولهم ضد جباة الضرائب ، لكن الاويكونوموس انتهز لحظة تغيب فيها المزارعين واستولى على

---

(1) P. Taur., 5-7.
(2) P. Petrie, II, 10.

القمح وعذب المزارعين الباقين . وعلى الرغم من أن المزارعين يؤكدون في شكواهم أنهم غير مدينين بشيء للخزانة العامة ، فان الاويكونوموس هددهم بالاستيلاء ايضا على ماشيتهم[١] . وربما تدلنا تلك الشكوى على ان المزارعين كانوا مطالبين باداء التزامات معينة الى جانب ما كان مألوفا لهم ، ومن ثم كان اعتراضهم على ذلك ، مما يبين على الاقل انهم كانوا ملزمين بدفع ضرائب غير مشروعة وغير مقررة عليهم . وايا كانت تلك الالتزامات فانه يتضح أن موظفى الادارة المالية قد اعطوا لانفسهم الحق في المطالبة بأى التزام سواء أكان مشروعا أو غير مشروع .

وأبلغ دليل على انحرافات الموظفين واساءة استخدام سلطتهم لمنفعتهم الخاصة فقرات بعينها تضمنها الامر الملكى الصادر عام ١١٨ ق . م فقد جاء في احدى هذه الفقرات « ويجب الا يجبى أحد شيئا من مزارعى الملك ولا من دافعى الضرائب ولا ممن يخدمون موارد الملك ولا من النحالين ولا ممن هم في مركز مشابه لهم ، لفائدة حكام المديريات أو رؤساء الشرطة أو كبار الحراس أو الاويكونوموس أووكلائهم أو غيرهم من الموظفين[٢]

ولاشك أن حظر جباية أشياء لصالح الموظفين تعطينا أكبر دليل عن عسف الموظفين واستغلال سلطاتهم في جباية مستحقات غير مشروعة .

ولقد ورد في فقرة أخرى من هذا الامر أنه لايحق لحكام المديريات أو غيرهم من الموظفين أرغام الاهالى على العمل لفائدتهم الخاصة ، ولا استخدام ماشيتهم في اغراضهم الخاصة ، ولا ارغامهم على تربية العجول وغيرها من الحيوانات المخصصة لتقديم القرابين ولا على امدادهم بالاوز أو الطيور أو النبيذ أو القمح لقاء دفع ثمنها أو بمثابة هدية .... ولا ارغامهم على العمل مجانا لاى سبب كان[٣] وفي مواضع أخرى من هذا الامر حظر ارهاق المزارعين باستخدام مكاييل أكبر من المكاييل الرسمية في تقدير

(1) P. Tebt., 789 (C. 140).
(2) P.Tebt., 5,11. 138-143=155-61.
(3) P. Tebt., 5, 11., 178-187

استحقاق الحكومة ، وفرضت عقوبة الموت على مخالفة ذلك[1] . وحظرت كذلك جباية عوائد عن المسافرين على الاقدام من الاسكندرية الى داخل البلاد اكثر من المعدل القانونى[2] . وحظر أيضا الاستيلاء على البضائع القادمة من الاسكندرية بحجة استحقاق عوائد جمركية عليها[3] ، كما حظر على الموظفين أن يأخذوا لانفسهم من المزارعين أخصب أراضى التاج[4] .

ولعل هذا العرض يعطينا صورة ناطقة لمختلف مظاهر عسف الموظفين وجورهم واستغلال سلطاتهم لمنفعتهم الخاصة الى جانب حرصهم على استيفاء استحقاقات الدولة مما أثقل كاهل الاهالى حتى غضب بعضهم وطفح بهم الكيل .

٣ - حيازة الاقطاعات العسكرية : -

منذ منتصف القرن الثالث قبل الميلاد أصبحت حيازة الاقطاع منحه لربه ولاسرته بشرط أداء الضرائب ، وأن يكون أبنه قادرا على الخدمة العسكرية ومستعدا لادائها كلما طلب الملك ذلك ولا أدل على ثقل عبء الضرائب المفروضة على أرباب الاقطاعات العسكرية من أنه في خلال القرنين الثانى والاول قبل الميلاد كان كثيرون منهم يعجزون عن الوفاء بالضرائب المفروضة على اقطاعاتهم ، وفي هذه الظروف القائمة التى واكبت تدهور الحياة الاقتصادية في مصر لم يكن للملك سوى هدف واحد وهو ضمان الحصول بأية طريقة على الضرائب المفروضة على الاقطاعات العسكرية . وفي أواخر القرن الثانى قبل الميلاد عند عجز أصحاب الاقطاعات عن دفع الضرائب كانت الوسيلة الاولى أمام الملك هى تحميل الموظفين المختصين مسئولية ذلك . وتحدثنا وثيقة من عام ١١٢ ق . م[5] أن أربعة من أصحاب الاقطاعات في قرية « قرقيوسيريس » (Kerkeosiris) لم يزرعوا أراضيهم ولكن كاتب القرية « منخيس » (Megches) تعهد بأن يدفع (يسدد) أولئك الاشخاص ضريبة الاردب أو يسددها هو من دخله الخاص . وكانت الوسيلة

(1) P. Tebt., 5, 11. 85-92.
(2) P. Tebt., 5, 11, 28-36.
(3) P. Tebt., 5, 11. 25-27.
(4) P. Tebt., 5, 11. 144-146=152-167
(5) P. Tebt., 75, 11. 3-14.

الاخرى التى لجأ اليها الملك هى اجازة نقل عبء الضرائب المفروضة على الاقطاع الى آخر بشرط أن يكون جنديا ، على أن يتمتع هذا الجندى بدخل الارض التى أصبح يتحمل مسئولية سداد ضرائبها ، وقد كانت موافقة الحكومة ضرورية لاتمام ذلك[١] – غير أنه كان يحدث أحيانا دون علمها[٢] . وكان التنازل أحيانا لعام واحد[٣] ، وأحيانا لمدة طويلة[٤] . وقد كان تسجيل انتقال الاقطاع يتم في (مكتب حسابات الفرسان) أى في داخل نطاق الادارة المختصة بالاقطاعات العسكرية ، وفي ذلك دلالة على أن الاقطاعات العسكرية لم تصبح بعد ملكا خاصا[٥] . هذا وقد كان سبب التنازل في حالتين[٦] – عجز صاحب الاقطاع عن دفع الضرائب ، وفي حالة أخرى عدم سداده الضرائب[٧] . ونلاحظ أن كل الوثائق التى تتصل بعمليات التنازل « Parachoreseis » عن الاقطاعات سواء أكانت من القرن الثانى[٨] ، أم من القرن الاول[٩] قبل الميلاد لاتشير الى دفع شىء لقاء هذا التنازل . وتنازل شخص عن اقطاعه دون الحصول على أى تعويض عنه يدل على أن الضرائب كانت تشمل عبئا كبيرا ومرهقا بمعنى أن الضرائب كانت تزيد على دخل الاقطاع ، أو على الاقل أن الضرائب المفروضة على هذا الاقطاع كانت تعادل قيمة دخله . واذا جاز أن ذلك كان صحيحا في بعض الظروف فانه يصعب ان نتصور أنه كان كذلك في كل الاحوال ، والا فكيف كان أى شخص يقبل تحمل ضرائب عن اقطاع لايجبى من وراء استغلاله شيئا .

---

(1) C. Preaux, Op. Cit., P.274
(2) P. Tebt., 63, i 121 (116/15 B.C).
(3) P. Tebt., 64 (a), 1. 55 (116/115 B.C).
(4) P. Tebt., 30 (155 B.C); 31 (112 B.C)
(٥) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣ . صـ ٢٠١ ؛
C. Preaux, Op. Cit., P. 475;
(6) B.G.U., 1731-1740 (50-B.C).
(7) P. Tebt., 61 (a), 11. 1-18.
(8) P. Tebt., 124, 1. 30 (118 B.c); 63 (115/115 B.C); 64 (a) (116/115 B.C); 30 (115 B.c); 31 (112 B.c).
(9) B.G.U., 1751-1740 (50 B.C).

٤ - هروب الاهالى من مواقع عملهم (Anachorisis) :

ولم تكتف الادارة المالية بغض الطرف عن تذمر الاهالى وشكاويهم من ثقل اعبائهم الضريبية وبعدم اتخاذ اجراءات حاسمة للحد من عبث الموظفين واستغلالهم للاهالى بل على العكس من ذلك مضت الادارة المالية قدما بنشاط تحسد عليه لملء الخزانة الملكية لمواجهة متطلبات الملوك المتزايدة بسبب المنح التى اضطرتهم الظروف الى الاكثار منها في الوقت الذى نقصت فيه مواردهم بسبب ضياع الامبراطورية ، وتلك المنح ، وتدهور حالة البلاد الاقتصادية . والواقع أن رجال الادارة المالية كانوا في مركز بالغ الحرج لانهم اذا استجابوا الى التماسات دافعى الضرائب - وكان يوجد في أغلب الاحوال مايبررها - فانه كان يتعين عليهم دفع العجز من املاكهم الخاصة بسبب القاعدة الاساسية ، قاعدة مسئولية الموظفين عن دخل الملك . واذا لم يستجيبوا الى تلك الالتماسات والتجأوا الى القوة فان ذلك كان لايجديهم نفعا عندما كان دافعو الضرائب المرهقون يلجأون الى وسيلة خطيرة وهى الهرب . والواقع أنه كان من شأن مسئولية الموظفين عن دخل الملك انها جعلت العلاقة بينهم وبين الاهالى تشبه العلاقة بين الدائن والمدين ، غير أنه في هذه الحالات كان الدائنون يستطيعون الالتجاء الى القوة مباشرة . وفضلا عن ذلك فان هؤلاء الدائنين كانوا لا يحاولون جمع مستحقات فعلية بل أنهم استغلوا مراكزهم وسلطتهم على نحو ما مر بنا لا شباع نهمهم ، وكذلك لتعويض أنفسهم عما انفقوه من الرشاوى في سبيل الفوز بمناصبهم ولتدبير رصيد لدفع رشاو أخرى لتجديد مدة خدمتهم . فلاعجب أنه لا شكاوى الاهالى ولا القرارات الملكية ولا أوامر وزراء المالية أفلحت في منع الموظفين عن اساءه معاملة الاهالى أو عن ارهاقهم بتكاليف غير مشروعة .

فكان الاهالى بحكم ما فطروا عليه من الصبر وطاعة أولى الامر لايدخرون وسعا في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية ، ويبدو أنه عندما غضب بعضهم دون أن يتوقف تعرضهم لضغط هائل للوفاء بالتزاماتهم وهى التى زادها ثقلا على ثقل الالتزامات غير

المشروعة ما لم يكن في وسعهم الا التوقف عن سداد الضرائب[1] أو الاضراب عن العمل[2] ولما كان ذلك يعرضهم للقبض عليهم وتعذيبهم والقائهم في السجن ، لم يجدوا نجاتهم الا في الهرب من أماكن عملهم (Anachorisis)[3] وحينما وجدت بالقرب منهم معابد تتمتع بحق حماية اللاجئين كانوا يهربون الى هذه المعابد التي تتمتع بحق حماية اللاجئين[4] . ومن البديهي أن هجر أماكن العمل كان يصيب الحياة الاقتصادية بشلل تام . واذا كان أكثر ما لدينا من الوثائق خاص بهجرة المزارعين أراضيهم ، فانه ليس معنى ذلك أن استعمال هذا السلاح كان مقصورا استخدامه عليهم دون غيرهم من الكادحين في حياة مصر الاقتصادية . ونظم البطالة الاقتصادية والمالية لم تكن أقل قسوة على العمال والصناع منهم على الزراع . وآية ذلك أن القرارات لم تستحث على العودة الى مواقع عمل الزراع فحسب بل مختلف الصناع الذين كانوا يخدمون موارد الملك .

والامثلة عديدة على هروب المزارعين من مواقع عملهم لعدم الوفاء بالتزاماتهم :

- في ٢٣ من فبراير عام ٢٥٢ ق . م ارسل قولوثيس Kolloutes كاتب قرية امونياس (Amonias) خطابا الى زينون يخبره فيه بأنه بعد رحيله هجر مستأجرو اقطاعات بعض الجنود المرتزقة الارض التي افسدتها الديدان ، واحتموا بمعبد ايزيس (Isis) بمديرية منف[5] .
- وعندما أستاجر شخص حقل بقول واعتقد انه قد فرضت عليه ضريبة اضافية ظلما وعدوانا لجأ الى الهرب[6] .

(1) Cf., P. Ryl., 66 (Late Second Cent. B.C); P.Tebt., 5,11-5-24.
(2) P. Tebt., 5, 11. 198-9.
(3) Cf., M. Rostovtzeff. Soc. and Ec., 906.
(4) Cf. P.V. Woess, Das Asylweson Aegyptens in d. Ptolemarzeit and die spetere Entwicklung. munchen Beitrage Zur papyrus-Frosehung, V, 1923.
(5) P. Cairo-Zenon, 59245=P. Edgar. 40=S.B., 6776; M. Rostovtzeff, A large Estate, pp. 75, 80; F.V. Woess, Asylween, P. 17.
(6) P. Cairo-Zenon, 59329.

- وتحدثنا احدى الوثائق بأن بعض مزارعى تبتونيس احتموا في معبد زيوس خوفا من جامعى الضرائب لانهم كانوا عاجزين عن دفعها[١] .

- ولدينا خطاب يعود الى عام ١١٤ ق.م[٢] ارسله منخيس Meches كاتب قرية قرقيوسيريس (Kerkoesiris) الى حورس (Horos) الكاتب الملكى[٣] ، يخبره فيه أن مزارعى الارض الملكية قد هجروا أراضيهم ولجأوا الى معبد قرية «نارموشيس» (Narmothes)[٤] . ويبدو أن حق المعابد فى حماية اللاجئين بالاضافة الى ضعف رجال الشرطة قد أسهم بالفعل في جعل الهرب اداة فعالة ، وقد بذل ملوك البطالمة وكبار المسئولين محاولات عديدة لاستبقاء المزارعين باراضيهم كابرام عقود طويلة الاجل لمدة خمس سنوات[٥] وعشر سنوات[٦] وعشرين سنة[٧] وحمل المزارعين على أن يقسموا[٨] على أن يبقوا تحت بصر رجال الحكومة « كل يوم في اماكنهم » وأن يعملوا في الشئون الزراعية ، والا يحتموا بمذبح مقدس في أى معبد ، أو يلجأوا الى أى نوع من الاحتماء والايبتكروا أية وسيلة للاختفاء ، الا أن ذلك كله لم يعالج جوهر مشكلة هروب المزارعين الذين غضب بعضهم من جراء الايجارات المرتفعة والضرائب المجحفة والالتزامات الصارمة ، فلم يبق أمامهم سوى الهرب[٩] فرارا من مسئولياتهم وانقاذا لانفسهم ممايترتب عليه من عدم الوفاء بمستحقات الملك .

وبطبيعة الحال كان هروب الكثيرين من المزراعين يؤدى الى نقص عدد السكان في القرى بصورة ملحوظة . ذلك أننا نتبين من بقايا التماس قدمه مزارعو الارض

(1) P. Tebt., 787 (C. 138 B.C)
(2) P. Tebt., 1099 (114 B.C).
(3) P. Tebt., 26.

(٤) ربما لان معابد قرقيوسيريس لم تكن تتمتع بحق حماية اللاجئين

- W. Otto, Priester una Tempel in Hellenistichen Aggypten. II, Leipzig-Berlin 1905-8, p. 298, n.6; Cf. C. Preaux, Op. Cit., P. 5ol.

(5) P. Tebt., 710 (156) B.C).
(6) P. Tebt., 8007, 1. 23 (152/151 B.C).
(7) P. Tebt. 737; 738 (136 B.C).
(8) C. Preaux, Op. Cit., pp. 497-8.
(9) e. g., P. Tebt., 731 (153/152 or 142/141 B.C).

الملكية في قرية (اكسورنخا) Oxyronichos ، أنه ازاء المعاملة الظالمة التي كان يعاني منها أهالي تلك القرية قد تناقص عددهم من ١٤٠ شخص الى ٤٠ شخص فقط[١] . وتصف لنا شكاوى عديدة[٢] من مديرية هيراقليوبوليس Hyrakliopolis قلة رجال الريف ومدى سوء حالة الاراضي المهجورة لانه لم يبق في بعض القرى سوى نفر قليل من أهلها .

وكان طبيعيا كذلك أن تصاحب ظاهرة نقص عدد سكان القرى ظاهرة أخرى خطيرة وهي نقص مساحة الارض المنزرعة[٣] . ذلك أن أبرز خواص الحياة الاقتصادية منذ آخر عهد بطلميوس الثالث كان نقصا مطردا في مساحة الاراضي الزراعية ، اذ أن مساحات كبيرة من الاراضي المنزرعة أخذت تجف أو تتحول ثانية الى مستنقعات[٤] . ويحدثنا بولوبيوس بأن عهد بطلميوس الرابع شهد تدهورا كبيرا في الزراعة لم تر البلاد له مثيلا من قبل[٥] . ولم تكن الحالة في عهد من تبعوه من الملوك أحسن حالة منها في عهده ، ولا أدل على ذلك من أن حوالي نصف أملاك التاج في قرية قرقيوسيرس (Kerkeosiris) بمديرية أرسينوى قد أصبحت غير مجدية فيما بين عام ١٦٩/١٧٠ ق . م . وعام ١١٧/١١٨ ق . م . وهذا التدهور الهائل في احدى قرى الفيوم يمدنا بدليل قاطع على نقص الرخاء بوجه عام في خلال القرن الثاني قبل الميلاد[٦] .

وقد كان أمرا محتوما أن يصحب تدهور الزراعة تدهور للصناعة ، فقد مر بنا أن صناعات مصر الرئيسية كانت صناعات زراعية هذا فضلا عن أن العوامل نفسها التي افضت الى تدهور الزراعة افضت كذلك الى تدهور الصناعة وكانت النتيجة الطبيعية لتدهور الزراعة والصناعة تدهور التجارة كذلك ولاسيما أن النظام المالي الكريه لم يكن أخف وطأة على الصناع والعمال والتجار منه على الزراع ، ولذلك فان الاسباب نفسها التي أدت الى هرب كثير من الزراع أدت الى هرب الكثيرين من الصناع والعمال والتجار

(1) P. Tebt., 803 (Late 2 Cent., B.C).
(2) B.G.U., 1815, 1835; 1858.
(3) P. Tebt., 5, 11. 89-93.
(4) M. Rostovtzeff, A large Estate, P. 145.
(5) Polyb., V, 34, 3-4.
(6) P. Tebt., I, pp. 374-5.

أو الى تراخي الصناع والعمال فيما كانوا يوعونه من أعمال . وأبلغ دليل على تدهور حياة مصر الاقتصادية هو التجار البطالمة الاواخر مرارا الى تخفيف التزاماتهم على حساب أهالي البلاد عن طريق زيادة القيمة الاسمية للعملة البرونزية ، ومعنى ذلك نقص قيمتها الشرائية وتبعا لذلك ارتفاع تكاليف الحياة .

٥ – اشتراك المتنمرين في الثورات القومية والصراع الاسرى :

وكان من جراء الالتزامات الثقيلة وارتفاع تكاليف الحياة أنه شاع في البلاد جو عام من الضنك والبؤس ، وساد الناس شعور مرير بالظلم والاجحاف . وزاد هذا الشعور مرارة أدراك المصريين انهم لم يكونوا خاضعين لملوك غرباء فحسب ، بل كذلك لجنس بأسره غريب عنهم دينا ولغة وعادات . ومع ذلك فانه تغلغل في كل نواحي الحياة ، وأن أولئك الملوك الغرباء اذ استولوا على كل موارد البلاد ووضعوا نصب أعينهم الحصول على أكبر دخل ممكن من تلك الموارد ، وأثقلوا كاهل المصريين بالضرائب الفادحة والتكاليف المرهقة واتخذوا من الدخلاء الاجانب شركاء لهم في الحكم وفي استغلال أهل البلاد ومواردها بأن أسندوا الى الاجانب اكثر مناصب الدولة ولاسيما ارفعها واختصوا كبارهم بأخصب الضياع وأوسعها ، وقضوا على الارستقراطية الاهلية الدنيوية وكبلوا الارستقراطية الدينية بأغلال من القوانين أفقرتهم وكسرت شوكتهم وأضاعت سطوتهم ، واذلوا طليعة المحاربين المصريين بحرمانهم شرف الاشتراك الفعلي في حروبهم . وهكذا تضافر العامل القومي مع العامل الاقتصادي ، وتوافرت اعداد كبيرة من الناقمين على الاوضاع القائمة ، كما توافر الزعماء الذين يحنون الى التخلص من ربقة الاستعمار واستغلال المستعمرين . ومعنى ذلك أن كل الظروف تهيأت لنشوب ثورات عارمة . ولم يكن أيسر على الناقمين على الاوضاع سواء أبقوا في مقار عملهم أم هربوا منها للاحتماء في المعابد[1] أو الاختفاء في المستنقعات والصحارى من المشاركة ليس فقط في الثورات القومية بل أيضا كلما اتاحت لهم المنازعات الاسرية فرصة التعبير عما أعتمل في نفوسهم من كره الظلم والظالمين ، فأصبحت تلك المنازعات مزيجا من الصراع الاسرى والثورات القومية . وقد مر بنا أن بوادر التذمر من النظام المالى والاقتصادى

(١) راجع عاصم حسين (حق اللجوء للمعابد) .

الجحف اخذت تظهر منذ عهد بطلميوس الثاني . وذلك أن وثائق زينون(١) (Zenon) تحدثنا عن وقوع اضطرابات في عهد هذا الملك بين المزارعين كانت تنتهي عادة باضرابهم عن العمل وفرارهم الى المعابد للاحتماء بها(٢) .

ولم تقل عن ذلك شأنا الاضطرابات التى كانت تنشأ بين المشتغلين بالصناعة والتجارة في كنف ذلك النظام البغيض . ولم يفض ذلك الى الاضراب عن العمل فحسب بل كذلك الى أعمال التخريب المتعمد والى تهريب السلع وبيعها دون تصريح . ووسط هذه الظروف كان من اليسير ان يندلع لهيب الثورة لاى سبب ، فقد امتلات النفوس غضبا وحقدا وتوفر جيش الثورة من آلاف الزراع والصناع والعمال الذين غضب بعضهم أمام تعسف النظام المالى والاقتصادى الذى أرهق كاهلهم وحال دون استطاعتهم الوفاء باستحقاقات الملك وهى التى كان القانون يعاقب عليها باستعباد المدين أو حبسه لحين دفع دينه(٣) .

ولاشك أن تلك الاضطرابات التى بدأنا نشهدها في عهد بطلميوس الثانى فيلادلفيرس من جراء ذلك النظام المالى والاقتصادى المرهق لم تنقطع في عهد خلفائه بل على العكس ازدادت عنفا وشدا(٤) . ذلك أنه في عهد بطلميوس الثالث نشبت أول ثورة قومية عارمة في معظم أرجاء البلاد(٥) ، وذلك من ناحية بسبب الاضرار التى لحقت بمعظم طوائف الشعب -- من الزراع والصناع والتجار -- من جراء صرامه النظام المالى والاقتصادى ، ومن ناحية أخرى بسبب تعسف الموظفين والجباة في تطبيق هذا النظام

---

(1) W. Peremans, ptoleme II Philadelphe et Lest Indigenes Eg., Rev. Belg. de Philol. Et D'Histoire. XII, 1933, pp. 1005-1022.

(2) V. Martin, Les Papyrus et L'Histoire administrative de l'Egypte Graco-|Romain, Munch-Beitrage Zure Pap. U. Ant. Rechtsgeschichte XIX, 1934, pp. 144 ff;

د/نصحي (المرجع السابق) جـ٤ . ص ١٨١ .

(3) P. Rylands, 3-7; P. Reinach, 7; P. Demot. Cairo, 30604; P. Col., 480.

(4) J.E.A., 1220, p. 178; M. Rostovtzeff, Soc. and EC., pp. 411-14; W. Tarn, Op. Cit., P. 173.

(5) E. Bevan, Op. Cit. pp. 194 ff.

أو على الاصح في اساءة تطبيق نظام بالغ السوء باستغلال سلطتهم المطلقة من أجل تحقيق مطالب التاج فضلا عن أشباع نهمهم وتحقيق مطامعهم الشخصية . ولسوء الحظ اننا لانعرف عن هذه الثورة الا القدر القليل من موءرخين متأخرى العهد . ولنا أن نتساءل هل كانت وراء تلك الثورة العوامل نفسها التى دفعت المصريين من قبل الى الإضراب عن العمل والاحتجاج على سوء المعاملة ؟ ان الاستعدادات الكبيرة لحملة بطلميوس الثالث لنجدة أخته برنيقي ملكة سوريا ودعم حقوق ابنها في العرش انطوت على ازدياد الاعباء التى فرضتها الحكومة وازدياد الضغط واستخدام القوة من أجل استيفاء مطالب الملك وكانت من الاصل ثقيلة كريهة وابهظت كاهل المزارع والصانع والتاجر مما أفضى الى فرض الاعباء الجديدة والى مختلف مظاهر التذمر التى سبقت الاشارة اليها ووثيقة تيتونس المشهورة[١] وهى التى يدل خطها على أنها ترجع الى النصف الثانى من القرن الثالث تكشف عن مدى الخطر المزدوج الذى كان يتهدد سلطان البطالمة من مساوىء رجال الادارة المالية وعدم اقبال المصريين على العمل .

ويبدو أنه قد ساعد على قيام الثورة امران وأحدهما هو غياب قوات الملك في الخارج[٢] والاخر هو تلك المجاعة التى يذكر قرار كانوب[٣] انها ترتبت على نقص الفيضان عن منسوبه فسارع الملك الى انقاذ الموقف باستيراد قمح من سوريا وفينيقيا وقبرص وغيرها .

ويعتقد البعض[٤] أنه قد ظهرت في عهد بطلميوس الثالث تلك النبوءة الديموتيقية التى أعطتنا ترجمتها الاغريقية وثيقة بردية[٥] من القرن الثالث للميلاد . وتتكشف هذه النبوءة ، عن كره عميق للاسكندرية وعداء دفين للاجانب ، وتتنبأ بقيام زعيم وطنى يحرر البلاد من مغتصبيها ، ويعيد العاصمة الى منف .

---

(1) P. Tebt., 703 (III Cent. B.C).

(٢) د/نصحي (المرجع السابق) جـ٤ . ص ١٨٢-١٨٣ .

(3) O.G.I.S., 56, 1. 14.

(4) Struve, Zum Topferorakel, Racolta Lumbrossc, 1925, pp. 273-281.

(5) Melanges Maspero,II, le Caire, 1939, pp. 119,120.

وقد مر بنا أن مرافق البلاد الاقتصادية أخذت في التدهور منذ آخر عهد بطلميوس الثالث ، فتبع ذلك نقص موارد بطلميوس الرابع ، ثم جاءت الاعباء التى القتها عليه تكاليف بناء جيش جديد لمواجهة خطر انطيوخوس الثالث وهو الذى أوقعته هزيمته في معركة رفح في عام ٢١٧ ق . م الى أن رأى في وفاة بطلميوس الرابع وارتقاء عرش مصر طفل صغير (بطلميوس الخامس) فتولى الوصاية عليه عصابة وضيعه واضطراب أحوال مصر الداخلية - رأى في ذلك فرصة لاقتسام ممتلكات مصر مع فيليب الخامس مما ألقى على خزانة البطالمة أعباء جديدة . ولكن دون جدوى لان مصر فقدت أغلب ممتلكاتها الخارجية ومعها موارد الدخل التى كانت تحصل عليها من تلك الممتلكات ، فضلا عن ضياع أسواقها في بحر ايجه وكذلك ضياع منافذ التجارة الشرقية التى وقعت في قبضة السلوقيين .

وزاد في حرج الخزانة البطلمية المنح التى رأى البطالمة الاواخر اغراقها على أهم عنصرين من عناصر الثورات القومية (الكهنة - والمحاربين المصريين) أملا في قصم ظهر هذه الثورات . وكان من جراء ذلك كله ان الحكومة البطلمية عمدت الى اجراءين وأحدهما هو فرض ضريبة جديدة واحدة على الاقل وهى ضريبة الرأس التى يعتقد انها انشئت في عهد بطلميوس الرابع . والاجراء الاخر هو اجراء تعديلات هامة في تنظيم الادارة المالية . ذلك ان الوثائق تطالعنا منذ القرن الثانى قبل الميلاد بأنه بعد أن كان يوجد في كل محافظة (عدا الفيوم) عامل واحد للمالية (اويكونوموس) للاشراف على موارد الملك النوعية والمالية أصبح يوجد عاملان من هذا النوع يختص أحدهما بالموارد النوعية Oekonomos Ton Sitikon ، والاخر بالموارد المالية Oekonomos Ton Arggrikon[١] ووضع على راس الادارة المالية في كل محافظة موظف جديد (المشرف على الدخل)[٢] (ho epi ton - prosodan) . كثيرا ما كان يجمع بين منصبه ومنصب حاكم المديرية Stratego[٣] وتشير الوثائق منذ عام ١٧٩ ق . م الى ادارة جديدة هى ادارة حسابات الملك الخاص , Idios Logos Basileos وهى

(1) U. Wilchen, Grundzuge, p. 151
(2) U. Wilcken, Op. Cit., P. 140.
(٣) د/نصحي (نفس المرجع السابق) جـ٣. ص ١٤٤، ١٤٥.

التى كان من اختصاصها الحصول على دخل بيع الاملاك المصادرة وكذلك بيع الاملاك التى لا صاحب لها adospota والغرامات المستحقة على مغتصبى أى جزء من الارض العامة[1] .

وان دل هذان الاجراءان على شيء فهما يدلان على الرغبة فى اقتضاء استحقاقات الملك كاملة غير منقوصة ، ولما كان الموظفون في مثل هذه الظروف مالكين اكثر من الملك فانهم لم يدخروا وسعا في ممارسة سلطتهم لاستيفاء استحقاقات الملك فضلا عن اشباع جشعهم .

ولما لم يكن من شأن ذلك كله تهدئة الخواطر بل حفز الاهالى على الثورة في وجه طغاتهم ولاسيما عندما اصبحت الظروف مواتيه لذلك . فقد كان من بين الوسائل التى لجأ اليها بطلميوس الرابع لمحاربة انطيوخوس الثالث ادماج الجنود المصريين لاول مرة في صلب الجيش العامل بعد أن كانوا لا يؤلفون حتى ذلك الوقت الا الفرق الاضافية في الجيوش البطلمية . وقد كان ذلك تغييرا خطيرا في سياسة البطالمة ، أملته عوامل مختلفة ربما كان في مقدمتها ارضاء الكرامة المصرية اذ انه لايبعد أن الحكومة كانت تخشى أن يتكرر في خلال هذه الحرب ، وقت أن كان العدو على مقربة من الحدود المصرية ، ما حدث في أثناء اشتباك بطلميوس الثالث في حربه السورية ، ولذلك فانه يبدو أن الحكومة قد أفادت من عبرة الماضى ، وحاولت بادماج المصريين في صلب الجيش اعطاء هذه الحرب طابعا قوميا ، لتضمن سلامه مومخرتها ، من أن تهددها ثورة قومية[2] .

وقد نجحت سياسة فيلوباتور في كسب الحرب ، لكنها تمخضت عن نتائج خطيرة ذلك أن الجيش ما كاد يعود مظفرا من موقعة رفح حتى اشتعل لهيب ثورة المصريين . ويحدثنا بولوبيوس بأن المصريين وقد ازدهوا اعجابا بانتصارهم في موقعة رفح ، اصبحوا لايحتملون الخضوع لسادتهم ، فأخذوا يبحثون عن زعيم يقود ثورتهم ، ولم

---

(١) د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٣. ص ١١٦-١١٧.
Swarney, Prol-Rom. Idios loges. Am. St. pap., 7-40
(٢) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٤. ص ١٨٥

يطل بهم البحث عن ضالتهم المنشورة[١] وفي موضع آخر يضيف بولوبيوس الى ذلك أنه عندما اضطر فيلوباتور الى ترك حياة العبث واللهو لمحاربة المصريين ، خاض ضدهم غمار حرب خلت من المعارك المنظمة ومن كل شيء جدير بالذكر ، فيما عدا ما ارتكب الفريقان من أعمال القسوة والجرائم الاخلاقية[٢] . ويبدو من ذلك أن الثورة كانت خطيرة اقتضت مجهودا حربيا كبيرا ، وتبعا لذلك لابد من أن تكون الزراعة والصناعة قد تعطلتا على نطاق واسع أمدا غير قصير .

واذا كانت الحالة سيئة في عهد فيلوباتور فانها كانت اكثر سوءا في عهد ابنه وخليفته ابيفانيس . ذلك ان المصادر القديمة تحدثنا عن ثورة جامحة في مصر السفلى والعليا اقتضت قيام قوات الحكومة بمطاردة الثوار ومحاصرة أهم معاقلهم حصارا شديدا . بيد أنه لا ذلك ولا العقاب الصارم الذى انزله ابيفانيس بالثوار في عام ١٩٧ق.م ولا المنح التى اغدقها على المصريين وجاء ذكرها في قرار حجر رشيد وضع حدا للثورة . ذلك أن قرار حجر رشيد يرجع الى عام ١٩٦ ق . م في حين أن الثورة استمرت في الجنوب حتى العام التاسع عشر - على الاقل - من حكم ابيفانيس ١٨٦ ق . م عندما أفلح أحد قواد هذا الملك في أسر انخماخيس وقواته النوبية في ٢٧ من أغسطس عام ١٨٦ ق . م . وقد أعتبر هذا النصر انتصارا على بلاد النوبة ، وخلد بقرار عفو نقش على نصب في فيله[٣] وعلى احد جدران معبد ادفو[٤] .

وتدل وثائق مختلفة على أن حالة مصر العامة لم تتحسن بعد قرار عام ١٩٦ق.م حتى نهاية عهد هذا الملك اذ أن بقايا وثيقتين[٥] لانعرف تاريخهما بالضبط الا أنه يبدو محتملا أنهما من أواخر عهد ابيفانيس أو بداية عهد فيلوميتور تشير فيما يبدو الى وقوع اضطرابات وسرقات . ونسمع بأن قومانوس حاكم مديرية أرسينوى استخدم في

---

(1) Polyb., V, 107, 1.
(2) Polyb., XIV, 12; Cf. XV, 33, 10.
(3) Sethe, Zeit. f. Aeg. Sp., 53, 1917,pp. 35-49;

د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٤. ص ١٩٤.

(4) Dumichen, Zeit. f. Aeg. Sp., 1870, pp. 3,8,9.
(5) P. Tebt., 919; 920.

عام ١٨٧ ق . م ضابطا لحراسة مركب تحمل بضاعة له[1] ، ولا يبعد أنه كان يرافق هذا الضابط مجموعة من الجنود ... وفي وثائق من أواخر عهد ابيفانس ومن بداية عهد فيلوميتور ، ترد الاشارة لاول مرة الى وجود سفن من الاسطول الحربى في النيل بقوادها وملاحيها تحت أمرة وزير المالية ، لضمان سلامه الملاحة في النيل والترع[2] .

وتفسر هذه الظاهرة بأنه بسبب الاضطرابات التى أخذت تسود البلاد منذ عام ٢١٦ق.م انشئت في عهد بطلميوس الرابع أو الخامس فرقة من المحاربين المصريين لتقوم بتأمين سلامة السفن في النيل ، ومن ثم فانه أطلق على أفرادها اصطلاح يناسب مهمتهم Naukleromachimoi[3] .

ولا أدل على عنف الثورة وما الحقته من دمار باقتصاديات مصر من أنه لمواجهة نتائج الثورة القومية واعادة تنظيم شئون البلاد أنشأ بطلميوس الخامس منصب حاكم عام (epistrategos) لمصر وأسنده الى شخص يدعى هيبالوس ، وما مثله هيبالوس عندما وجد أن المزارعين هجروا مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية في خلال الثورة وتركوها دون زرع .

وعندما توفي بطلميوس الخامس وارتقى العرش مرة أخرى طفل صغير عانت مصر في عهده كثيرا من جشع الاوصياء وفساد حكمهم ، ومن الدمار الذى أنزلته بالبلاد غزوتا انطيوخوس الرابع ومن النزاع بين بطلميوس السادس فيلوميتور وأخيه الصغير الذى عرف فيما بعد باسم بطلميوس يورجتيس الثانى . واذا كانت روما قد استغلت هذا النزاع واتخذت منه وسيلة لتحقيق اطماعها وتنفيذ سياستها في مصر فان زعيما مصريا متاغرقا حاول بدوره استغلال هذا النزاع لتحقيق الامال التى كانت تجيش في صدور المصريين منذ مدة طويلة[4] . وكان هذا الزعيم يتولى منصبا كبيرا في القصر

(1) Westermann. Arch. Pop., XIII, 1938, PP. 1 FF.
(2) P. Tebt., 890 (II cent B.C) 11. 20, 34, 93; 856, 11. 11 ff (171 B.C); cf., B.G.U., 1744-6, 1755; Aegyptus, XIX 1939, PP. 59 ff.
(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 715, 1494-5 (n.134)
(٤) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ١. ص ١٩٧.

ويتمتع بنفوذ كبير بين المصريين ولعب دورا ممتازا في الحرب ضد انطيوخوس وذاعت شهرته الحربية بين الناس . ويبدو أن « بتوسرابيس » هذا أراد حوالى عام ١٦٥/١٦٤ق.م[١] ان يتخلص من الملكين الاخرين الواحد تلو الاخر ولكن فيلوميتور خيب على بتوسرابيس خطته بمصالحة أخيه ، فانسحب الى اليوسيس Eleusis ، ضاحية الاسكندرية المشهورة ، حيث التف حوله ٤٠٠٠ من الجنود لعلهم كانوا جميعا من المصريين وعندما انقض عليهم فيلوميتور وهزمهم ، تمكن بتوسرابيس من الفرار واشعال لهيب الثورة في البلاد[٢] .

وحدثنا ديود روس بأن فيلوميتور تولى بنفسه اخماد الثورة بمعاونة قوات كبيرة ، وأنه استطاع اخمادها بسهولة في منطقة طيبة فيما عدا مدينة بانوبوليس Panopolis (مدينة أخميم الحالية) التى قاومته مقاومة عنيفة ، فلم يستول الملك عليها الا بعد حصار شديد وبعد ذلك عاقب الثوار ثم عاد الى الاسكندرية[٣] .

وترينا عدة وثائق الاحوال التى سادت مصر بوجه عام ، ونتائج الثورة المصرية بوجه خاص في عهد بطلميوس السادس وتأتى في مقدمة هذه الوثائق وثيقة مطولة[٤] من عام ١٦٤ ق . م . وبما أن هذه الوثيقة تمدنا بما فعله وزير المالية حيررويس لمواجهة الاوضاع فاننا سنرجىء الكلام عنها الى الفصل الثانى . وحسبنا هنا القول بأن مجىء الثورة الاخيرة عقب ثورة العهد السابق وغزوتى انطيوخوس الرابع زادت الطين بله ذلك أن عددا كبيرا من المصريين اشتراكوا في الثورة وهلكوا في معاركها العديدة ، أو اعدموا بعد اخماد الثورة ، أو بقوا مختفين في الصحارى والمستنقعات ، فترتب على ذلك كله قلة اليد العاملة في كل أنحاء البلاد[٥] . وصاحب ذلك أيضا قلة الماشية ، وتبعا

---

(١) من تاريخ ثورة دثونوسيرس بتوسرابيس، راجع

- Otto, Zur Gesch. des 6. Ptolem., Bay Abh., XI, 1934,p. 3, n. 6,pp. 71, 91.

(2) Diod, XXXI, 15 a.

(3) Diod., XXXI 17 b.

(4) U.P.Z., 110.

(٥) راجع د/نصحي (المرجع السابق) جـ٤ . ص ١٩٩.

لذلك فان الزراعة تأثرت الى حد بعيد كما تأثرت دون شك الصناعة والتجارة لكن الزراعة كانت تعنى الحكومة قبل كل شيء لتوفير غذاء سكان البلاد ولانها كانت مورد الحكومة الرئيسي ولذلك انصرفت جهود وزير المالية الى معالجة أمر الزراعة .

وبقدر ما كان يزعج الحكومة ترك مساحات واسعة من الاراضي دون زرع ، كان يزعجها كذلك نقص مواردها من الضرائب فكانت تضغط على ملتزميها . وترينا وثيقة من عام ١٥٦ ق . م[1] . كيف ان ملتزمي الضرائب القوا بدورهم هذا الضغط على كاهل دافعي الضرائب ، اذ انهم استخدموا كل وسيلة مشروعة وغير مشروعة في امتصاص دمائهم ، ولكن شكاوى دافعي الضرائب لرجال الادارة – المحلية وملتزمي الضرائب لم تثمر وان كان وزير المالية عندئذ ديوسقوريدس (Dioskoridis) حاول وضع حد لهذه الحالة وهذا ما سنرجيء عرضه للفصل التالي . وحسبنا ان نذكر هنا انه رغم ان نوايا الملك والملكة والوزير كانت طيبة لكن يشك فيما اذا كانت لها نتائج فعالة ، نظرا الى أن الحكومة ، لفرط حاجتها الى الاموال ، كانت تضغط على الملتزمين ضغطا شديدا .

ويبدو أن طبقة الكهنة انتهزت فرصة تحرج مركز الحكومة للفوز بامتيازات جديدة فعملت على استرداد ادارة أراضي المعابد[2] .

وتحدثنا الوثائق ببعض صور للحالة التى كانت عليها البلاد في تلك الفترة الحرجة من الاضطرابات وما وصل اليه الثوار في البلاد من الاعتداء فيما يبدو على أولئك الذين ناهضوا أو على الاقل وقفوا موقفا سلبيا من الثورات القومية سواء كانوا من الافراد ام المعابد . ذلك ان وثيقة من عام ١٦٤ ق . م[3] . تحدثنا عن اعتداء الثوار على معبد مصرى بالفيوم كان فيلوميتور قد اعاد بناوه بعدما دمره انطيوخس الرابع . كذلك تحدثنا وثيقة أخرى[4] عن اعتداء الثوار على احدى القرى في الفيوم واحراقها .

(1) U.P.Z., 113.
(2) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., P. 727.
(3) P. Tebt., 781.
(4) P. Amh., 35; U. Wilcken, Chrest., 9.

وتحدثنا شكوى[١] قدمها شخص يدعى بتياروبرس (Petearoeros) الى قائد منطقة طيبة ضد شخص آخر يدعى بمسايس (Pemsais) بأن الاخير قد استولى ووضع يده على قطعة أرض مساحتها ٨٠ أرورة كانت ملكا لزوج الطرف الاول . وتحدثنا وثائق اخرى عن اضطرابات حالة الامن في البلاد حوالى منتصف القرن الثانى قبل الميلاد ومثل ذلك نشاط عصابات اللصوص في الانحاء المجاورة لمعبد سرابيوم منف في عام ١٥٧ ق . م[٢] ، وفي عام ١٥٢ ق . م[٣] ومحاكمة الكثيرين من زراع الملك حوالى عام ١٥٧ ق . م بتهم السلب والنهب وغير ذلك من الجرائم[٤] .

ولقد شهد عهد بطلميوس الثامن مرحلة من أسوء مراحل الاضطرابات التى مرت بها البلاد فكان طبيعيا ان يواكب هذه الاضطرابات التدهور الاقتصادى ذلك انه لما كانت الحكومة لم تكف عن ارهاق الاهالى بالالتزامات الثقيلة فانهم استمروا في تذمرهم ويتطلعون الى القيام بثورة جديدة . وقد اتاح لهم ذلك النزاع الاسرى الذى سرعان ماتحول الى مزابح من الثورات القومية والصراع المسلح بين بطلميوس الثامن وكليوبتره الثانية فنتجت عن ذلك حرب دموية مدمرة عصفت باقتصاديات البلاد وازهقت أرواح الكثيرين ، وبرغم الصلح الذى عقد بعد ذلك بين بطلميوس الثامن وبين كليوباترة الثانية عام ١٢٤ ق . م فان حالة الاضطرابات والثورات لم تنته ذلك اننا نسمع عن وقوع اضطرابات في مديرية طيبة خلال عام ١٢١/٢٢ ق . م[٥] وعن حدوث اضطرابات وقلاقل في بانوبوليس «Panopolis» (اخميم بعد ذلك) . ويبدو ان ماحدث في بانوبوليس كان بالغ الخطورة بدليل أن هذه المدينة استثنت من قرار العفو الذى صدر في ١١٨ ق. م[٦] . وبرغم اننا لسنا بصدد عرض قرارات العفو في هذا الفصل فانه لايسعنا الا الاشارة الي أن محتويات هذه القرارات عامة وقرار عفو ١١٨ ق . م خاصة تنطوى على صورة

(1) P. Collart et p. Jouguet, Etudes de Pap., 11, 1934, pp. 23 ff; U. Wilcken, Arch. pap., XI, 1935, pp. 292 ff.
(2) U.P.Z., 122. 9.
(3) U.P.Z., 71. 7.
(4) P. Tebt., 742, 11. 26 FF, 32 FF.
(5) P.S.I., 171.
(6) Cf. P. Tebt., 5, 11. 134 ff. 177 ff.

بشعة تعكس مدى اضطراب احوال البلاد من جراء الجرائم والاحداث التى وقعت في خلال الحرب الاهلية ، مثل اعمال العنف والتخريب والحريق[1] ، وهجر الاراضى ، ومعيشة اربابها معيشة قطاع الطرق وعدم دفع الضرائب والايجارات[2] وبوار الاراضى واهمال الرى[3] وعدم تقديم المواد الخام التى تتطلبها احتكارات الحكومة[4] وعدم القيام بأعمال السخرة[5] (وكانت تعتبر ضريبة مفروضة على كل الاهالى) واغتصاب اراضى التاج[6] .

وقد ترتب على ذلك كله تدهور أكيد في الاحوال الاقتصادية عامة بجوانبها الزراعية والصناعية والتجارية . وحاولت الحكومة بشتى الطرق بعد ذلك اقناع الطبقات العامة بأن دورهم في الحياة مقصور على خدمة موارد الملك بسواعدهم ، وبرغم تظاهر الزراع والصناع والعمال بمشاطرتهم الحكومة افكارها فانهم لم يقبلوا على عملهم بجد ونشاط بل اهملوا الزراعة وتراخوا في اصلاح الجسور وتطهير القنوات وتباطئوا في القيام بأعمالهم في المصانع والحوانيت . وكثيرا ما كان الزراع لا يقدمون كل حبوبهم الغذائية لدرسها أو كل الحبوب الزيتية لعصرها . وان دل ذلك على شيء فهو يدل على استمرار روح التذمر والحقد في نفوس الاهالى ، والى أن ما تضمنه قرار العفو من أوامر كان لايجدى في انقاذهم سواء من الاعباء الجسام الضخمة التى كانت ملقاة على عاتقهم ، أم من جور موظفي الحكومة العامة . ذلك أن زراع الملك والصناع وأرباب المهن والحرف المختلفة ظلوا على نحو ما كانوا عليه من قبل اداة في قبضة الحكومة لامداد الملك بموارده دون أن يكون لهم من الحرية الاقتصادية الا قسط محدود جدا ودون أن يفوزوا بأى غنيم يذكر من وراء كدهم .

واذا ظلت الادارة المركزية تضغط على الموظفين لاستيفاء استحقاقات الملك ، وظل الموظفون يستخدمون بل يسيئون استخدام سلطتهم في الاستجابة لرغبة روسائهم وأدرك الأهالي انهم حرموا الوسائل المشروعة لمقاومة ما كانوا يعانونه من ظلم وعنف ،

(1) P. Tebt., 5, 11. 134-8, 147-54.
(2) P. Tebt., 5, 11. 5-24.
(3) P. Tebt., 5, 11. 93-8.
(4) P. Tebt., 5, 11. 193-7
(5) P. Tebt., 5, 11. 198-9.
(6) P. Tebt., 5, 11. 36-53.

أخذت تتكرر صور مقاومتهم في اللجوء الى الاضراب عن العمل ، والهرب من مواقعه (Anachorisis) اما الى المعابد للاحتماء بالالهة (Asylia) واما الى قرى أخرى للاختباء عند اخوانهم في الظلم ، واما الى المستنقعات والصحارى حيث يعيشون على السلب والنهب ، حتى اذا ما تكاثرت جموعهم هبوا ثائرين في وجه الحكومة . واذا كانت مصر قد شهدت مثل هذه الاضطرابات منذ عهد فيلادلفيوس فانها لم ترها بمثل الكثرة التى عرفها البطالمة الاواخر حين كانت الاضطرابات شائعة بوجه خاص بين مزارعى الملك وغيرهم ممن كانوا يباشرون الشئون الزراعية[١] . وقد كانت الاضرابات والاضطرابات تسبب خسارة فادحة ، لانه كان من شأن ذلك كله حرمان الملك والبلاد أهم عنصر في الحياة الاقتصادية الا وهو اليد العاملة[٢] .

ان الاحوال السيئة التى عمت البلاد في خلال عهد بطلميوس الثامن استمرت كذلك في خلال عهد خلفائه ، وهى التى شهدت الكثير من القلاقل والاضطرابات والتذمر وقيام الثورات . ذلك أن الظروف نفسها كانت لاتزال قائمة : نظام مالى واقتصادى مجحف - واهالى نضب واضعفتهم مطالب ملوك اجانب ضعاف يتنازعون الملك فيما بينهم من ناحية وينازعهم السلطة موظفون اغلبهم اجانب من ناحية أخرى[٣] .

---

(1) e.g., P. Tebt., 895 (175. B.C); 1008 (II Cent. B.C); 787 (128. B.C); 41, 1. 40 (119. B.C); 61. B, 1. 357; 72, 1, 352, 707 (118. B.C); 24, 1. 34 (117. B.C); 26 (114.B.C); B.G.U., 1815, 1. 18 (61/60. B.C); 1835 (51/50`. B.C); 1843 (50/49. B.C).

(2) M. ROSTOVTZEFF. SOC. AND EC., PP. 892-9.

(٣) راجع د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٤ . ص ٣١٦.

ثانياً : حق اللجوء للمعابد وتدهور مصر البطلمية

لقد تبين لنا من خلال دراستنا لمصادر تاريخ مصر في العصر البطلمي أن كلمة (Asylia)(٢) كانت مصحوبة في أغلب الأحيان بهروب المواطنين خلال القرن الثاني والأول قبل الميلاد . ولقد عرفت كلمة « Asylia » منذ بواكر التاريخ القديم بمدلول خاص لدى الإغريق مصحوباً بصفة إنسانية بحتة امتزجت برحمة تحركت في نفوس الأفراد ، وهى حركة تحريم الحرب ببعض الأماكن وجعلها حرماً آمناً مقدساً . وتمثل ذلك في « معبد » كأحد الأماكن المقدسة وما يحيط به ليكون بمأمن من كل إعتداء . ومن المرجح أن جزيرة « ديلوس » وهى مسقط رأس « أبولون » كانت حرماً من تلك الأماكن المقدسة(١) – وقد تبعها في ذلك عديد من الجزر والمدن الإغريقية(٢) .

كما سرت إلى جانب تلك الحركة ، حركة أخرى تدعو إلى تحريم الإعتداء على بعض الأماكن وجعلها أمينة من كل عدوان « Asylia » أي ذات مناعة وحصانة من كل إعتداء وإنتقام Syla . يقوم به أي فرد أو مدينة من الإعتداء على الأفراد أو الإستيلاء على السلع والممتلكات دون قيام حالة الحرب(٣) . وهو حق كان مشروعاً لكثير من السفن التي كانت تخرج بإذن من الحكومة لإصطياد سفن الأعداء التجارية – ومن ثم فقد أصبح كثيراً من المعابد منذ زمن بعيد ملجأ لمن يلجأ إليها من اللاجئين(٤) . كما أن الصفة أخذت تنتشر وتضفي صيغتها على كثير من المعابد بعد ذلك في الفترة الهلينستية(٥) هذا إلى جانب أن هذا الحق (حق اللجوء للمعابد) Asylia لم تتميز به إلا بعض المعابد بينما حرم منها البعض الأخر(٦) .

(1) Tatn (W) J. H. S., 1924, 141 .
(2) Tarn (W), Hellenistic Civilization, London 1952, P. 82
(3) R. Dareste, Rev. E.G., 1889, 305; Vollgraf, B.C.H., 1913. 286; Philippson (C), International Law and Custom of Ancient Greece and Rome, P. 353.
(4) Cf., List, Stengel, Asylon, in P.W.
(5) Instances: S.G.D.I., 2535; Ditt, 3, 456,550, 629, 630,635 A.
(6) F.V. Woess, Das Asylwesen Aegyptens in d. Ptolemarzeit und die Spatere Entwickpung, munchen Beitrage zur Papyrus Froschung, V, 1923.

ولا شك أن الـ « Asylia » كانت عاملاً مساعداً إلى حد كبير على نجاح الأفراد وتشجيعهم على الهروب وترك مواطنهم . ويعتبر حق الإيواء من مظاهر الحياة الدينية التي كانت تتمتع بها مصر منذ العصر الفرعوني . بينما تميزت بها مصر ابان العصر البطلمي ، ففي عهد البطالمة الأوائل كانت بعض المعابد تتمتع بهذا الحق إلى جانب تمتعها بإعفاءات أخرى من الأعمال الإلزامية أو الضرائب . وقد جاء في قرار عفو يورجتيس الثاني عام ١١٨ ق.م. إشارة إلى أن الدولة تقر للمعابد التي منحت هذا الحق بممارستها اياه . وفي القرن الأول وخاصة في عهد بطلميوس الاسكندر الأول – وبطلميوس الزمار تم منح حق الإيواء لمعابد كثيرة منها ما هو صغير ومنها ما هو كبير(١) . ويبدو أنه كان هناك على الأقل في كل مركز (Topos) معبد يتمتع بهذا الحق – وربما يرجع ذلك إلى ضعف البطالمة الأواخر ورغبتهم في كسب ود الكهنة(٢) .

ولقد كان يتقدم بطلب للحصول على ميزة حق الإيواء كهنة المعبد نفسه ، أو أحدى الشخصيات الهامة والبارزة صاحبة النفوذ والتي كانت تفرض حمايتها على ذلك المعبد – هذا إلى جانب أن إدارة المعبد كان لها الحق في قبول أو رفض اللاجئين للمعبد(٣) .

ويشير روستوفتزف إلى أهمية هذا الحق ومؤثراته على الحياة الإقتصادية والإجتماعية خلال العصر البطلمي – حيث كانت المعابد تغص باللاجئين من أصحاب المهن المختلفة . بينما كانت البلاد في أمس الحاجة إلى الأيدي العاملة .. وأنه برغم محاولة الدولة قدر إستطاعتها للحد من هذا ، إلا أنها عجزت عن وقف الإلتجاء إلى المعابد – لأنه كان المتنفس الوحيد لتلك الفئات المطحونة(٤) .

حق اللجوء للمعابد أحد عوامل الاناخوريسيس :

يتضح لنا أن طبيعة العمل هى التي كانت تضفي على الهروب طابعه من حيث هو

1) Cf., Rostovtzeff (M), Social and Economic History of the Hellenstic world, 3 Vols, Oxford 1941, P. 899.

2) Woes (F), Das Asylwesen Agyptens in der ptolemaerzeit und die spater Entwicklung. Munchen 1923, P. 49.

3) P. Tebt., 790.

4) Cf., Rostovtzeff, op. cit., P. 903.

جماعي أو فردي . فحيث كانت الدولة تستخدم الجماعات في العمل مثل الزراعة أو حراسة الحدود أو نقل الأخشاب أو في الأعمال الإلزامية مثل السخرة - كانت تفرض على الجماعة سلوك جماعي معين كان غالباً ما يبدأ بالإحتجاج والتهديد بالهروب - الذي غالباً ما يكون لجوءاً بمعبد أو أي مكان آخر عادة ما يكون معروفاً للإدارة .

أما الأعمال التي تستخدم فيها الدولة الأشخاص بشكل فردي مثل الموظفين ، فعادة ما يكون الهروب هنا ذا طابع فردي . ويلاحظ أن حالات الهروب الفردي غالباً ما تتم بدون مقدمات أو بدون تهديد . وأن تلك الظاهرة كانت معروفة في مصر منذ العصر الفرعوني[١] ويجب علينا هنا أن ننوه أن عامل اللجوء لم يكن العامل الوحيد لقيام حالات « الاناخورسيس » بل كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على قيام تلك الحركات ، والتي نجملها في :

فلم تكن الفوضى السياسية إلا عاملاً مساعداً على حدوث المزيد من حالات الهروب[٢] ، وربما دليلنا في ذلك أن وثائق حالات الهروب في القرن الثاني تتركز أغلبيتها في عهد يورجيتس الثاني وحده . مما حدا بهذا الملك بإصدار قرار العفو المعروف بعام ١١٨ ق. م. لمعالجة مفاسد تلك الفترة .

كذلك فإن روح الإدارة البطلمية[٣] بمفاسدها وأساليبها الجشعة والمطلقة والتي تمثلت في عقود الإيجار الجائرة التي كان الموظفون يفرضونها على المزارعين الذي لم تكن لديهم وسيلة للإحتجاج عليها غير الفرار . كذلك فإن الإدارة إلى جانب ذلك فرضت على المزارعين زراعة مساحات إضافية مثلما عرفنا من شكوى مزارعي « أوكسرنخا »[٤] ، وما جاء من شكوى[٥] سكان قرية ماخور هذا إلى جانب أن التقرير الذي حوته وثيقة

---

(1) Cf., Posner, L'Anachoresis dans L'Egypte pharaonique. Le monde Grec: Hommage a Claire Preaux, PP. 663-669.

(2) Martin (V), Les Papyrus et L'historie administrative de L'Egypte Greco-Romaine. Munchener beitrage Zur Papyrusfoschung und antiken rechsgeschichte, 1934, Vol. 19, P. 140.

(3) Martin (V), Op. Cit., P. 146.

(4) B.G.U., 1815.

(5) B.G.U., 1843.

« P. Tebt., 61 (b) » يشير إلى نموذج من الصعوبات التي كان المزارعون يعانون منها – فقد تضمن هذا التقرير أن المحصول لم يعط نتائجه المرجوة لأن المزارعون تسلموا الأرض في وقت متأخر وعندما شرعو في ريها تصدى لهم سكان القرية المجاورة ومنعوهم من ذلك . وشكوى[١] سكان قرية « تنتريس – Tentris » من أن تدهور أحوال الأرض في قريتهم دفع بعض الأهالي إلى ترك تلك القرية .

كذلك كانت الإضطرابات العارضة في أوقات تشوب الثورات القومية أو إستعمال فتيل النزاع الأسري حتى كانت تعم الفوضى والإضطرابات البلاد تنعدم الإستقرار والأمن . وذلك ما تعكسه بعض الوثائق – حيث نجد في أحداها[٢] شكوى مزارعين من قيام عصابات اللصوص بالإعتداء عليهم مما دفعهم إلى ترك موطنهم . وفي حالة أخرى[٣] هدد مزارعون بالتوقف عن العمل ما لم تتوقف الإعتداءات التي كانت تقع عليهم من أحد الأشخاص .

وربما كان من أهم العوامل التي دفعت لحركة الهروب ، كان مساوئ النظام الإقتصادي البطلمي فمن المعروف أن الحياة الإقتصادية في مضمونها تنقسم إلى شقين ، سياسة ونظم ، وأن السياسة الإقتصادية هى ما درج تعريفه لدى دارسي الإقتصاد بالخطة الإقتصادية ، أي الأساس الذي تضع عليه أي دولة منهجها الإقتصادي ، أما النظم الإقتصادية فهى النظم التي توضع لتطبيق الخطة الإقتصادية أو السياسة الإقتصادية وأن هذه النظم الإقتصادية تضم عاملين هامين هما الإدارة والنظام الضريبي . ويلاحظ أن النظام الضريبي كان على مر العصور هو العمود الفقري لإقتصاد أية دولة . كذلك أن أية دولة إذا ما أحسنت تطبيق نظامها الضريبي بشكل مدروس ومنظم أدى هذا إلى إزدهار في الحالة الإقتصادية ، أما إذا ما أسئ استغلال هذا النظام بصورة غير سليمة ومرهقة ، فإنه يؤدي حتما إلى تدور الحالة الإقتصادية .

ولقد كان النظام الضريبي في مصر في عصر البطالمة أحد معالم الحياة

(1) P. Tebt., 707.
(2) B.G.U., 1858.
(3) B.G.U., 1762.

الإقتصادية . حيث أدى في بادئ الأمر ، في عصر البطالمة الأوائل إلى زيادة الدخل ، بينما أدى إلى نقص في الدخل في عصر البطالمة الأواخر[١] . هذا إلى جانب مؤثراته في تدهور الحياة الإقتصادية ، وعلى كيان الدولة داخلياً وخارجياً ، فقد عرفت الضرائب المتنوعة على جميع صور الحياة الإقتصادية المختلفة في مجال (الزراعة – الصناعة – التجارة) وأدت إلى عدم مقدرة الأهالي على الوفاء بإلتزاماتهم الضريبية تجاه التاج ، نتيجة لتعدد هذه الضرائب من جهة وإرتفاع معدلها من جهة أخرى[٢] . حيث حاول الأهالي جاهدين سداد أعبائهم الضريبية ، إلا أن ذلك وعلى مر السنين قد أدى إلى زيادة الأعباء إلى الحد الذي دفعهم إلى التذمر والشكاية – بيد أن الإدارة الحاكمة لم تكن الاذن الصاغية أمام تلك الشكاوي ، مما دفع بالكثيرين منهم إلى الإضراب عن العمل[٣] – وكان لذلك نظيره من المعاملة السيئة وتعسف الإدارة الحاكمة على ارغام الأهالي على مواصلة أعمالهم بالقوة والقهر والإرهاب هذا إلى جانب مساوئ نظام جباية الضرائب[٤] . مما اضطر الكثيرين إلى الهرب من واقع العمل

(١) راجع – عاصم أحمد حسين – أثر الضرائب في كيان دولة البطالمة – القاهرة ١٩٨٢ .

(٢) راجع : عاصم أحمد حسين (الضرائب في مصر في العصر البطلمي) القاهرة ١٩٧٧ .

(3) P.Tebt., 5. 11. 198-9 (118 B.C).

(٤) عن مساوئ نظام جباية الضرائب في العصر البطلمي فتتركز عامة في وثيقتين :

أ – وثيقة الدخل (Cf., Grenfell (B.P) R.L., 259B.) التي أصدرها بطلميوس الثاني فيلادلفيوس حوالي عام ٢٥٩ / ٢٥٨ ق . م والتي تنقسم الي ثلاثة أقسام رئيسية :

(١) القسم الاول خاص باشهار المزاد العلني عن دخل الضرائب المختلفة وجمع الضرائب ومراجعة حساباتها (ولم يرد به ذكر لاي ضريبة بعينها)

(٢) القسم الثاني وهو خاص بضريبة الا بومويرا .

(٣) القسم الثالث وهو خاص بتنظيم احتكار الحكومة للزيت .

ب – الوثيقة الثانية هي وثيقة باريس رقم (٦٢) [Cf., P.Paris, 62 (204 / 203 B.C] وهي مجموعة اللوائح التي أصدرها بطلميوس الخامس ابيفانس عام ٢٠٤ / ٢٠٣ ق . م ، متضمنة معظم الضرائب التي كان يشهر مزادها في مديرية "اكسير ينخوس" كذلك راجع :

- Harper (M.L), Tax Contractors and their relation to Tax Collection in Ptolemaic Egypt, Aegyptus, XIV. 1934, PP. 50 ff;

– ابراهيم نصحي (تاريخ مصر في عصر البطالمة) القاهرة – ١٩٨٣ جـ ٣ ص ٣٩٦ وما بعدها .

« Anachorisis »[١] والإحتماء بالمعابد فيما عرف بحق اللجوء إلى المعابد ، وإنتهاز الفرصة والترقب للإنضمام إلى إخوانهم في جنوب مصر - مدعمين الثورة القومية[٢] . كل ذلك أدى بطبيعة الحال إلى نقص الموارد الإقتصادية بعد أن تحولت كثير من الأراضي الزراعية إلى أرض بور[٣] وإلى إغلاق كثير من المصانع التي كانت تعتمد على الزراعة ، ذلك دون إغفال سوء حالة العمال عامة ، الذين كانوا كثيرو الإضراب لقلة الأجور وسوء المعاملة ومساوئ نظام الإحتكارات وأثرها السئ على تدهور الحياة الإقتصادية في البلاد . ولا شك أن ما أصاب الزراعة والصناعة قد أثر بالتالي على التجارة وتدهورها . وما تبع ذلك من تدهور في الحياة الإقتصادية ونقص عام في الدخل ، وما نتج عن ذلك من تدهور أكبر وشامل في كيان دولة البطالمة داخلياً وخارجياً[٤] .

ولا شك أن الـ « Asylia » حالة حق اللجوء للمعابد قد لعبت دوراً كبيراً في قرارات الهروب « Anachorisis » من مواقع العمل وإحتماء الأهالي بالمعابد مستغلين هذا الحق لصالحهم . وإذا كانت معظم المصادر التي لدينا ، خاصة بهروب مزارعين من أراضيهم فإن ذلك لا يعني أن إستعمال هذا الحق كان مقصوراً إستخدامه عليهم دون غيرهم من الكادحين ، وأن نظم البطالمة المالية لم تكن أقل قسوة على العمل والصناع منها على الزراع وآية ذلك أن القرارات[٥] التي كان يصدرها الملوك لمحاولة إصلاح حالة

---

(1) Cf., Rostortzeff (M), The Social and Economic History of Hellenistic world, Oxford 1941, PP. 906 ff;

أبو اليسر عبد العظيم فرج - (أنا خوريسيس دراسة وثائقية لهذه الظاهرة في مصر في عصر الرومان) - رسالة دكتوراه (غير منشورة) آداب عين شمس ١٩٨٤ - حيث عالج تلك الظاهرة في مقدمة للعصر البطلمي - راجع ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) راجع ابراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ ٤ - ص ١٨١ وما بعدها .

(3) P. Tebt., 5. 11, 93-98.

(٤) راجع - عاصم أحمد حسين (أثر الضرائب في كيان دولة البطالمة) القاهرة ١٩٨٢ .

(٥) عن قرارات عفو ملوك البطالمة - راجع ابراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ . ص ٢٩٨ وما بعدها جـ ٤ - ص ١٩٠ وما بعدها ، عاصم (أثر الضرائب) ص ٩٨ وما بعدها - وسنقوم بعرض تحليلي لها فيما بعد .

البلاد ، فإنها لم تستحث الزراع على العودة إلى مواقع العمل فحسب ، بل مختلف الصناع والتجار الذين كانوا يخدمون موارد الملك .

ولقد امدتنا المصادر بعديد من صور الإحتماء بالمعابد وحالات الهروب المختلفة بأنواعها الفردية والجماعية لكافة الفئات من مزارعين وعمال وتجار وموظفين وحالات أخرى – ويمكننا أن نجعل ذلك في الآتي مع الإلتزام بالتسلسل الزمني للوثائق .

هروب المزارعين :

وكما سبق عرضنا عن عوامل الهروب المتعددة – فإن تلك الحالات قد بدأت منذ القرن الثالث في عهد البطالمة الأوائل . وأن معظم مصادرنا خلال تلك الفترة الأولى في عهد البطالمة الأوائل ترجع إلى عهد بطلميوس الثاني – وخاصة من خلال مجموعة « زينون » الشهيرة لما لها من أهمية وتوافر مادتها حول موضوع الهروب ، وإن كان يصعب معه تحديد ماهية إضراب المزارعين ، هل كان موجها إلى الدولة – أم إلى صاحب الضيعة « ابولونيوس » نفسه – حيث أن ذلك لا يستتبع حتماً أن الهروب كان دائماً من أعباء الدولة – بدليل هروب العبيد من أسيادهم – وهروب العمال من أصحاب العمل .

وتطلعنا وثيقة[1] من وثائق زينون عن وقوع إضطرابات عند جمع المحصول في ضيعة « ابولونيوس » – وذلك أنه عندما اختلف المزارعون مع « باناكستور » سلف « زينون » على تقدير المحصول ، عرض عليهم التوصل إلى عقد مكتوب حسب تعليمات « ابولونيوس » ، فطلبوا بعض الوقت لتدبير أمرهم . غير أنه بعد أربعة أيام فقط من هذا العرض تركوا موطنهم وذهبوا للإحتماء بأحد المعابد ، وأعلنوا رفضهم لأي تقدير سواء أكان جائراً أم عادلاً – مفضلين على ذلك التخلي عن حقوقهم في المحصول لأنه كان قد سبق لهم التوصل إلى إتفاق مع « أبولونيوس » يقضي بدفع ثلث المحصول .

* في ٢٣ من فبراير عام ٢٥٢ ق. م. أرسل « قولوثيوس » (Kollouthes) « كاتب قرية « امونياس » (Amonias) خطابا إلى زينون يخبره فيه بأنه بعد رحيله

(1) P.S.I., 502.

هجر مستأجرو قطاعات بعض الجنود المرتزقة الأرض التي أفسدتها الديدان ، وأحتموا بمعبد « ايزيس ISIS » بمديرية منف « Memphes »[١] .

وأنه توجـــه إلى النومـــارخ « مـــيـــامـــاخـــوس -Miamachos » فـــي « كركوديلوبوليس » لكي يخرجهم من المعبد[٢] .

- وتحدثنا وثيقة[٣] ، بأنه بينما كان إثنان من الموظفين يقومان بالتفتيش على الكروم اكتشفا هرب أحد الزراع .

- ونتبين من وثيقة[٤] عبارة عن تقرير كتبه وقدمه أحد صغار الموظفين (٢١٥ - ٢١٤ ق. م.) إلى شخص يدعي « هارماخيس - Harmachis » مندوب « حورس » الاويكونوموس - عن عملية شحن التبن في أحد الموانئ النهرية ، أن هذا الموظف قام فور تلقيه تعليمات « هارماخيس » السالف الذكر بتوجيه الأوامر إلى المزراعين بالبدء في الشحن في الساعة الباكرة (الأولى) من اليوم الثلاث من الشهر الجاري . ولكن هؤلاء المزارعين قاموا من نومهم ليلاً وهربوا إلى قرية « بيونتامون - Peontamount » القريبة من الميناء[٥] . وعندما ذهب إليهم لمعرفة أسباب هروبهم - تقدم إليه المزارعين بطلبين أحدهما اعفاؤهم من ضريبة الـ « ١٢ خالكيس » والآخر هو عدم القاء القبض عليهم عندما يعودون - هذا إذا أراد ألا يعطل العمل .

- وتشير وثيقة[٦] من عهد الملك « يورجتيس - أوفيلوياتور » إلى هروب المزارعين

(1) P.Cario-Zenon, 59245-P.Edgar. 40-S.B., 6776; M. Rostovtzeff, A large Estate in Egypt in the Third Century B.C., Univ. of Wisconsin studies in the Social Sciences and History, No. 6, Madison 1920, PP. 75, 80; F.V. Hoess, Asylwesen, Op, cit, P. 17.

(٢) من المرجح ان هذا المعبد لم يكن يتمتع بحق الايواء .

(3) P.Cairo-Zenon, 59329.

(4) P.Strass, 11, 111; Cf., Clarysse (W), Harmachis agent of the Diknomos. Ancient Society. 7. 1976, PP. 200-205.

(٥) ربما لوجود معبد يتمتع بحق الايواء في تلك القرية .

(6) P.Hibeh. 242.

إلى مديرية « هيراكليوبوليس » ، وإن لم تذكر الوثيقة البردية آية تفاصيل عن عملية الهروب وأسبابها .

- وتحدثنا وثيقة[1] من نهاية القرن الثالث - عن اضطرابات قام بها حراس المحصول ، وأن المزارعين قد شاركوا فيها بشكل ما . ويبدو أن الوثيقة هنا تشير إلى نقصى حراس المحصول - وأن ذلك النقص من الممكن أن يؤدي إلى سرقة المحصول ، مما يحتم على المزارعين سداد إلتزاماتهم كاملة إلى الدولة برغم ضياع المحصول وبرغم عدم مسئوليتهم في ذلك ، وأن ذلك قد يدفع المزارعين عند عجزهم في سداد إلتزاماتهم إلى الهروب[2] .

- أما عن وثائق القرن الثاني لعمليات هروب المزارعين فهي عديدة ووفيرة عما كان عليه القرن الثالث وربما يرجع ذلك إلى إستفحال سوء حالة البلاد بصورة واضحة أكثر مما كانت عليه في عهد البطالمة الأوائل .

- وتطلعنا وثيقة ترجع إلى أوائل القرن الثاني[3] - ببقايا قائمة بالمحاصيل والإيجارات المطلوبة من كل مزارع على حدة وقد أشير في الوثيقة إلى أن أحد المزارعين هارب وقد قرن إسمه بالكميات المستحقة عليه .

- وتتضمن وثيقة من عام ١٨٧ ق. م.[4] - رسالة من شخص من المعبد الذي يحتمي به إلى المسئولين - يوضح أنه من مزارع ملكي وموظف قد أسدى للدولة كثير من الخدمات في عهد ثلاثة ملوك - من خلال شغله لعدة وظائف كانت آخرها تلك الوظيفة التي أودت به إلى هذا الحال - وهي وظيفة « سيتولوجوس » في قرية « بوباسطس - Bubastus » حيث ثبت وجود عجز في عهدته . وحكم عليه بغرامة قدرها (تالنت و ٧٠٠ دراخمة) وأمام عجزه فلم يجد أمامه سوى الهروب والإحتماء بمعبد سيرابيس في منف .

---

(1) P.S.I., 490.
(2) Cf., Braunert (H), Studien Zur Bevolker - Ungsgeschichte des Ptolemaischen Und romischen Agypten, J.J.P., Ix-X, 1955 - 1956, P. 247 n. 41.
(3) P. Tebt., 1008.
(4) P. Tebt., 774 (187 B.C).

– وفي شكوى[1] تقدم بها مزارعو قرية « اوكسيرينخا – Oxyronichos – » بقسم بوليمون عام ١٣٨ ق. م. – إلى الإستراتيجوس « فانياس – Phanias – يقولون فيها أن الاويكونوموس » أبولونيوس » قد فرض عليهم زراعة مساحة إضافية وأنهم وجدوا صعوبة في القيام بتلك المهمة نظراً لنقص المياه اللازمة للري ، ولذا فإنهم وقد سدت أمامهم السبل لم يجدوا أمامهم غير الهرب واللجوء إلى المعبد في قرية مجاورة .

– وفي وثيقة[2] من عام ١١٨ ق. م. – يرسل موظف يدعي « ابولونيوس » برسالة إلى « الابيستاتاي » في قسم بوليمون سالف الذكر – يقول فيها أن عدداً من المزارعين الملكيين قد هربوا من موطنهم بسبب إتخاذ إجراءات قانونية ضدهم وتقديمهم للمحاكمة أمام محكمة غير مختصة[3] .

– وتمدنا وثيقة من عام ١١٨ – ١١٧ ق. م.[4] بتقرير عن أحوال الأرض الزراعية في قرية « قرقيوسيرس – Kerkeosiris » يشير في أحد فقراته إلى بعض المساحات التي يتم تأجيرها إلى مزراعين آخرين لأن مزارعيها الأصليين هربوا إلى أماكن أخرى ، ويبين التقرير ما يمكن تقديمه للمزارعين الجدد من تسهيلات حتى لا يحذو حذو من سبقوهم من الزراع أمام المصاعب التي يعانون منها .

– وربما كانت قرية قرقيوسيرس من معالم مصر البطلمية التي ورد اسمها في كثير من حركات الهروب – حيث تطلعنا وثيقة من عام ١١٤ ق. م.[5] وهي عبارة عن رسالة من « منخيس » إلى الكاتب الملكي جاء فيها « إلى حورس تحية – عندما كنت في « بطوليس بورجيتس » لتقديم الحسابات المطلوبة تناهى إلى علمي أن مزراعي الأرض

---

(1) P. Tebt., .787 (138 B.C).

(2) P. Tebt., .707 (118 B.C).

(٣) من المعروف أن مزارعي الملك كانوا لا يحاكمون امام المحاكم العادية – وانما امام احدي محاكم القضاء الخاص – انظر ابراهيم نصحي – المرجع السابق – جـ ٤ ص ٧١-٨٩ .

(4) P. Tebt., 61 (b) Col. XIII, LL. 351-81.

(5) P. Tebt., . 1099 (114 B.C).

الملكية في القرية قد هربوا ولجأوا إلى معبد في « نارموشيس »[1] - «Narmouthis» وقد رأيت أنه من الصواب أن أخبركم بهذا . وداعاً ٢٠ بؤونة السنة الرابعة » . ويبدو أن المعبد الذي لجأ إليه المزارعين كان أقرب المعابد التي تتمتع بحق الإيواء إلى تلك القرية[2] وأن سبب هروبهم هنا يرجع إلى فقر الأرض وعدم خصوبتها في الإنتاج وهذا ما أشار إليه « منخيس » في أحد تقاريره[3] .

- أما عن وثائق القرن الأول التي تمدنا بمعلومات عن هروب المزارعين - فتطلعنا وثيقة ترجع إلى عام ٦١ - ٦٠ ق. م.[4] وهى شكوى مقدمة من سكان قرية « ماخور - Machor » إلى الإستراتيجوس - أظهروا فيها مدى إرهاقهم وإنهاكهم من العمل ، وأنهم ماضون في آداء واجباتهم تجاه التاج - ويضيفون أن الموظفين قد فرضوا عليهم زراعة مساحاة رضافية من الأرض مما دفع ببعضهم إلى الهرب « دون أن يدفعوا إيجارات الملك » ويبدو أن فرض زراعة أرض إضافية كان السبب في ذلك[5] .

- ويبدو أن هروب المزارعين أصبح صورة متكررة ومؤثرة في كيان دولة البطالمة حتى أن كثير من حالاتهاقد تخللها التعهد بعدم الهروب . وفي وثيقة[6] ترجع إلى عام ٧٣ أو ٤٤ ق. م. تشير إلى اتفاق بين طرفين ، يقر فيه الطرف الأول وهماء بيكوسيس - Pekusis » و « ارسينوفيس - Orsenophis » للطرف الثاني وهو « ثيون - Theon » بأنهما تسلما منه ثمن ثلاثون أردباً من القمح غير المخلوط - ويتعهد بتسليم الكمية إلى الشخص الذي يحدده ، وبأنه في حالة فشلهما في الوفاء بهذا التعهد فإنهما بصفتها ضامنين أحدهما للآخر ، يتعهد أن يدفع ثمن أي كمية لا يقومان بتسليمها

---

(١) وذلك ربما لان معابد قرية "قرقيوسيرس" لم تكن تتمتع بحق حماية اللاجئين (راجع) : Otto (W), Priester Und Tempel in Hellenistiche: Aegypten, II, Leipzig-Berlin, 1905-8, P. 289, n.6: Préaux (C). L'Economie Royale des Lagides, Bruxelles 1939, P. 501.

(2) Crawford (D.J), Kerkiosiris: an Egyptian Village in The Ptolemaic Period, Cambrideg 1971, P. 52.

(3) P. Tebt., 707 (118 B.C).

(4) B.G.U., 1815 (61-60 B.C).

(5) Rostortzeff (M), Soc. and Ec., P. 908.

(6) P.Oxy., 1639 (73, or 44 B.C).

ويعطيانه الحق في إلقاء القبض عليهما أو من يختار منهما والحجز على ممتلكاتهما ، كما يتعهدان أيضاً - بأن من حق « ثيون » إلقاء القبض عليهما سواء في معبد « سيرابيس » في « اوكسرينخوس » حيث تم توقيع الإتفاق أو في أي مكان آخر يتمتع بحق الإيواء قد يلجآن إليه[1] .

- وأمام ما تقدم عن حالات هروب المزارعين فإنه في أغلبها كانت بسبب مؤثر إقتصادي أو مساوئ لنظام الإدارة - وأن ذلك كان له أثره الكبير في نقص عدد السكان في القرى بصورة ملحوظة . حيث تطلعنا وثيقة[2] وهى التماس مقدم من مزارعو الأرض الملكية في قرية « اكسورينخا - Oxyronichos - وترجع إلى نهاية القرن الثاني قبل الميلاد - أنه إزاء المعاملة الظالمة التي كان يعاني منها الأهالي في تلك القرية ، فقد تناقص عددهم من ١٤٠ شخصاً إلى ٤٠ شخصاً فقط . وتصف لنا شكاوى عديدة من مديرية « هيراقليوبوليس - Hyrakliopolis » قلة رجال الريف ومدى سوء حالة الأراضي المهجورة ، لأنه لم يعد في بعض القرى سوى عدد قليل .

هروب العمال والحرفيين :

تحدثنا مصادر مصر البطلمية بصور عديدة عن عمليات هروب العمال والحرفيين وأن عوامل الهروب لم تكن قاصرة فقط على الزراع بل أنه شغلت الكادحين من طبقات الشعب المختلفة . وربما كانت مصادر القرن الثالث من الوفرة بفضل مجموعة وثائق زينون لما يتوافر فيها من مادة حول موضوع الهروب .

حالات هروب العمال :

تحدثنا وثيقة[3] عن رسالة أرسلها شخص يعمل بصناعة الحبال إلى زينون يخبره فيها بأنه بعد رحيله هرب الآخرون وتركوه وحيداً دون أن ينفذوا الأعمال التي أوكلت

---

(١) ربما ذلك ينافي ما جاء في قرار العفو بشأن حق الايواء حيث ذكر "انهم قرروا ايضا بانه لا يجب اخراج او طرد اي شخص بالقوة من مكان يتمتع بحق الايواء" راجع .:P.Tebt., 5, LL 83-4.

(2) P.Tebt., 803 (Late Z.Cent. B.C).

(3) P. Cairo-Zenon, 59472.

إليهم ، ويرجوه الكتابة إلى الكاتب الملكي وموظف آخر يدعي « هرمولاوس » لإلقاء القبض على الهاربين خاصة وأنهم حصلوا على أجر العمل الذي هربوا دون إنجازه .

- كما تحدثنا وثيقة أخرى[1] خاصة بصناعة الحبال من هرب أحد الأشخاص .

- وتطلعنا وثيقة[2] عن طلب تقدمت به إحدى الفتيات العاملات في جر الأخشاب في الضيعة إلى « زينون » تسأله تخفيف العمل الموكل إليها لأنها مرهقة من كثرته ولكنها لا تريد الهرب - كما فعلت زميلاتها في العمل .

- ولقد انتقلت ظاهرة الهروب بين العمال بشكل خطير حتى أصبحت تهدد الوضع الإقتصادي البطلمي - ويبدو ذلك من خلال قلق زينون من هروب العمال واضحاً في رسالة[3] بعث بها إلى أحد رجاله يطلب منه فيها أن يرسل إليه بعض البنائين وينصحه بألا يكشف لهم عن طبيعة العمل حتى لا يهربون .

- وربما ذلك ما دفع زينون إلى أخذ احطياطاته في محاولة أخرى لإلزام العمال بعدم الهرب والتعهد بعدم القيام بذلك . فتطلعنا وثيقة[4] ، عن عقد أبرم بين زينون وبعض العمال نص فيه على تعهدهم بالبقاء في مكان العمل وعدم الهروب .

- وفي وثيقة[5] أخرى تتضمن عقد عمل نجد شخصاً يتعهد بضمان عدم هروب العامل .

- إلا أن ذلك لم يوقف عمليات الهروب والتي كما بينا سابقاً تعود لعوامل عديدة وأن كان يغلب عليها في معظم الحالات العامل الإقتصادي وسوء الإدارة . وتطلعنا وثيقة[6] من عهد الملك يورجتيس الأول - عن تقارير مقدم إلى الا ويكونوموس عن العمل الإلزامي في إقامة الجسور في طيبة . ونتبين من هذا التقرير أن ٣٧ شخصاً من المكلفين بهذا العمل قد هربوا .

---

(1) P. Cairo-Zenon, 59782.
(2) P. S.I., 667.
(3) P. Cairo-Zenon, 59230.
(4) P. Cairo-Zenon, 59133.
(5) P. Cairo-Zenon, 59637.
(6) U.P.Z., 157.

هروب الرعاة :

– تحدثنا إحدى الوثائق[1] وهى عبارة عن رسالة مرسلة إلى « زينون » تشير إلى هرب أحد رعاة الخنازير وفقد عدد من هذه الحيوانات .

– وفي وثيقة[2] أخرى – عبارة عن خطاب تلقاه زينون من أحد رجاله يطلعه فيه بأن أحد رعاة الماعز قد هرب ، وأن زميليه قد بيتا النية على اللحاق به ، ورغم عدم ذكر السبب للهروب في هاتين الحالتين ، إلا أننا نرجح إلى أن هروب هؤلاء الرعاة راجع إلى الإيجارة الباهظة التي كان زينون يتقاضاها منهم هذا إلى جانب ما كانوا يدفعونه من ضرائب[3] .

هروب التجار :

– تحدثنا وثيقة[4] من أوائل عهد الملك فيلوميتور من القرن الثاني عن قرار بعض التجار المكلفين بمهمة من قبل الدولة . والوثيقة عبارة عن رسالة من موظف إلى زميل له يقول فيها « أن جنود الفرسان أتو إليه شاكين من عدم وصول مستحقاتهم من النبيذ – وذلك بسبب قرار التجار المكلفين بتلك المهمة ولجوئهم إلى أحد المعابد – ويفيد الكاتب أنه قد ذهب إلى هؤلاء المعتصمين ليناقشهم في طلباتهم كما هى العادة في مثل هذه الظروف . بيد أننا لا نستطيع معرفة الحوار الذي دار بين الطرفين بسبب سوء حالة البردية في هذا الجزء ، وأن كان يتبين لنا من خلال الكلمات المتناثرة في هذا الجزء ، أن التجار وضعوا بعض الشروط لإستئناف عملهم ، وبرغم عدم وضوح الرؤية نحو سبب فرار التجار إلا أننا نرجح فرارهم لأسباب إقتصادية لما كان يفرض عليهم من ضرائب والتزامات أخرى .

---

(1) P. Cairo-Zenon, 59310.
(2) P. Hibeh, 104; Cf., Preaux (C), op. cit., 209.
(3) P.S.I, 386; P. Lond., 2097.
(4) P.Tebt., 724.

هروب الجند :

ولقد زاد الطين بله هروب الجند المكلفين بحماية أمن الدولة - ولابد أن ظروف وعوامل الهرب قد مستهم أيضاً وأصبحوا صورة من صور الفئات الهاربة . وتمدنا مصادر عصر البطالمة بصور لعمليات هروب الجند منذ القرن الثالث قبل الميلاد ، حيث نستشف من شذرة بردية[١] - أن الحراس الذين تم تعيينهم لحراسة حدود المديرية قد هربوا ولا تبين البردية السبب الحقيقي لهذه الحالة - كما أنها لا تعطينا أية معلومات عن وجهة الهاربين .

وتصدق على ذلك وثيقة أخرى[٢] - تمدنا بمعلومات عن أن أحد المصريين الذين اختيروا للخدمة في صفوف الجنود الوطنيين قد لاذ بالفرار . دون أن تطلعنا البردية بالسبب الحقيقي للهرب أو وجهة الفرار .

وفي وثيقة ترجع إلى عهد « يورجتيس الأول »[٣] - وتحتوي على تعليمات للاويكونوموس نجد إشارة إلى هروب الجنود والبحارة - وضرورة إلقاء القبض عليهم وإرسالهم إلى الاسكندرية (ربما للمحاكمة - وربما لعودتهم إلى مقرهم) .

ويبدو أن ظاهرة هروب الجند قد تفشت بين مختلف الفئات ، وأصبحوا يهددون الأمن بإستخدام ذلك السلاح إذا لم تلبي لهم طلباتهم . وربما تعطينا وثيقة من وثائق زينون أكبر دليلاً على ذلك . فقد أرسل حراس الجسور بعد أن نفذ صبرهم رسالة[٤] إلى زينون يطلبون فيها إرسال رواتبهم وحصتهم في القمح - وختموا رسالتهم بالتهديد قائلين « هكذا فإنك إذا أرسلت رواتبنا ومؤنتنا فسيكون ذلك طيباً . وأما إذا لم تفعل فإننا سنهرب لأننا لم نعد نحتمل المزيد » .

ويبدو أن عمليات هروب الجند وتهديداتهم قد أنقصت من أعدادهم - بصورة أصبحت لها مؤثراتها بعد ذلك . فتحدثنا وثيقة[٥] عن إضطرابات قام بها حراس

---

(1) P. petrie. II. 5(a) (Third Cent. B.C).
(2) P.Cairo-Zenon, 59590.
(3) P.Tebt., 703, LL. 215 ff. (Third Cent. B.C).
(4) P.S.I., 421.
(5) P.S.I., 490.

المحصول وان المزارعين قد شاركوا فيها بشكل ما . وتوضح الوثيقة مدى النقص في حراس المحصول وأثره على المزارعين - الذين كانوا مكلفين رغم سرقة المحصول بسداد إلتزاماتهم كاملة للدولة .

وتحدثنا وثيقة(١) من القرن الثاني قبل الميلاد وترجع إلى عام (١٥٣ - ١٥٢) ، وهى عبارة عن رسالة بعث بها قائد الشرطة في قرية « ابيون - Ibion » إلى أحد الموظفين لإبلاغه بأنه قد تم اختيار أربعة أفراد للقيام بحراسة المحصول وبأنهم وقعوا على قسم ملكي بأنهم سوف يكرسون أنفسهم لهذا العمل - إلا أن أحدهم هرب . وينصح كاتب الرسالة بضرورة إتخاذ أقصى العقوبة ضد هذا الشخص . وإلا فإن الاخرين سوف يحذون حذوه . وربما تعطينا تلك الوثيقة دليل على إستمرار هروب الجند حتى القرن الثاني .

هروب الموظفين :

وبرغم أن من عوامل قيام حالات الهروب سوء الإدارة البطلمية وتفشى الرشوة بين موظفيها وكثرة الإختلاسات بينهم . إل أن حالات الهروب قد مستهم أيضاً ربما للهرب خوفاً من محاكمتهم ، وربما لأسباب أخرى . وتطلعنا وثيقة(٢) - عبارة عن رسالة إلى « زينون » يطلب فيها الراسل منع هروب أحد المحاسبين من القرية - بل يتعدى ذلك في طلب منع زوجته وأخوته وضامنية من الهرب .

وفي رسالة ترجع إلى عام ٢٤١ - ٢٤٠ ق. م.(٣) وموجهة إلى بعض الموظفين المحليين مثل مندوبي الاويكونوموس وكتاب المراكز وكتاب القرى وقادة الشرطة ورجال الشرطة - نجد إخطاراً لهؤلاء جميعاً بهرب كاتب المركز .

ولدينا وثيقة من عام ١٨٧ ق. م. وهى عبارة عن رسالة بعث بها شخص من المعبد الذي يحتمي فيه إلى المسئولين واصفاً نفسه بأنه مزارع ملكي وموظف - وأخذ في سرد خدماته إلى الدولة في عهد ثلاثة ملوك من خلال شغله لوظائف مختلفة كانت آخرها تلك

(1) P.Tebt., 731. (153-152 B.C).
(2) P.Cairo-Zenon, 59209.
(3) P.Lille, 3. LL.70 ff.

الوظيفة التي أودت به إلى هذا الحال وهى وظيفة « سيتولوجوس » في قرية « بوباسطس – Bubastus » حيث ثبت وجود عجز في عهدته ، وحكم عليه بغرامة قدرها (تالنت و ٧٠٠ دراخمة) وأمام عجزه لم يجد طريقاً سوى الهرب والإحتماء بمعبد سيرابيس في منف[١] .

كما تحدثنا وثيقة أخرى ترجع إلى عام ١٧٥ ق. م.[٢] عن هرب أمين آخر لمخازن الغلال اختلس كمية من الغلال .

وفي وثيقة[٣] أخرى (من عام ١١٧ ق. م.) عبارة عن تقرير كتبه « منخيس – Menchis » كاتب قرية « قرقيوسيرس » – أن بعض الموظفين اختلسوا كمية من الغلال – وأنه عندما أراد القيام بالتفتيش على المحاصيل أخذوا يماطلونه وعندما ظهر لهم عدم جدوى مماطلتهم لجأوا إلى الهروب إلى مديرية « هيراكليوبوليس » .

هروب حالات مختلفة :

ولقد تعددت فئات الهاربين بصور مختلفة ولأسباب متباينة – تجعلها في ملحق خاص بسبب عدم إمكانية إدراجها طبقاً لما تم عرضه سالفاً :

– ففي بعض الأحيان وعكس ما درج معرفته من عوامل الهروب نجد في حالة خاصة وقوع هروب نتيجة لنزاع بين بعض الأفراد – وأن الدولة لم يكن لها آية دخل في هذا النزاع وتطلعنا رسالة مرسلة[٤] من شخص يدعي « ميوس Meieus » إلى « زينون » تحدثنا بأن خلافاً قد وقع بين كاتب الرسالة وشخص آخر يدعي « ستيخوس – Stychos » وبأن هذا الأخير عندما علم بأن هذا الخلاف سيعرض أمام القضاء – سارع بالهرب والإحتماء بالمعبد .

---

(١) استخدمت نفس الوثيقة سابقا في هروب المزارعين باعتبار أن كاتب الرسالة كان من ضمن وظائفه مزارع ملكي – بينما استخدمت هنا بوصفه موظفا .

(2) P.Tebt., 895 (175 B.C).
(3) P.Tebt., 24. Col. II (117 B.C).
(4) P.Cairo-Zenon, 59466. (Third Cent. B.C).

- وفي حالة أخرى تطلعنا وثيقة[1] من عهد الملك يورجتيس عن نزاع وقع حول ملكية منزل - وأن النزاع كان بين « زينون » نفسه (أحد طرفي النزاع) والطرف الآخر سيدة تدعي « أرسينوي » التي كانت تقيم في المنزل وتدعي ملكيتها له . بينما كان « زينون » ينفي هذا الإدعاء موضحاً أنه عهد ببناء هذا المنزل إلى « يوتيخوس » - « Eutychos » زوج تلك السيدة الذي كان يعمل لديه ، وأن أرسينوي قد حرضت زوجها على الهروب إلى المعبد والإعتصام به . وتعهدت بأن تقدم له الطعام في مثواه - وذلك لكي تحرم زينون من فرصة إستدعائه للشهادة في هذه القضية ويبدو لنا أن إجتراء هذه السيدة في مناوأة زينون راجع إلى فقد زينون لسلطاته وتجريده منها خلال حكم يورجيتس . هذا بالإضافة أن الوثيقة تخبرنا بأن « الاستراتيجوس » - نفسه قد عامل زينون معاملة حيادية دون وساطة في طلبه إحضار زينون للشهود الذين يشهدون - بملكيته للمنزل ، وإلا فإن عليه ألا يتعرض لتلك السيد بأي سوء .

- وفي وثيقة[2] أخرى من القرن الثالث الخاصة بأحد المصارف المالية - تمدنها بمعلومات عن ذكر هروب شخص بما عليه من إستحقاقات ومبالغ مالية .

- وتطلعنا وثيقة ترجع إلى عام (١١٩ ق. م.)[3] على شكوى مقدمة إلى قائد الشرطة في قرية « كركيوسيرس » من شخص يدعي « هرميوسيس » وصف نفسه بأنه كومارخ - ويقول فيها أن كاتب المركز غير عابئ بتعليمات « الاستراتيجوس » مما دفع العديد منهم إلى الهروب إلى قرى مجاورة .

- ويشير قرار عفو الملك بطلميوس يورجتيس الثاني[4] والملكتان كليوباترة الثانية وكليوباترة الثالثة عام ١١٨ ق. م. إلى أن بعض الأشخاص قد هربوا من مواطنهم لأنهم متهمون بالسرقة أو بجرائم أخرى . ولعل هذه الجرائم الأخرى التي يشير إليها القرار كانت عدم دفع الضرائب أو الإيجارات المستحقة أو عدم القيام بالأعمال التي كلف بها هؤلاء الهاربون من قبل الدولة ولا سيما أن القرار يستحث هؤلاء الهاربين على العودة إلى مواطنهم مرة أخرى وشغل وظائفهم الأخرى .

(1) P.Cairo-Zenon, 59620.
(2) P.Hibeh, 113 (266 B.C).
(3) P.Tebt., 41.
(4) P.Tebt., 5, 11. 6-9.

- وتحدثنا وثيقة[1] من القرن الأول قبل الميلاد من عام ٥٨ بأن بعض الأفراد قاموا بالتظاهر أمام مكتب « الاستراتيجوس » وأخذوا يهتفون بإسم الملكة[2] ويقدمون إحتجاجهم على الأعمال التي يرتكبها شخص يدعي « هيرمايسكوس - Hermaiscus » - وهددوا بترك أعمالهم إذا لم يكن هناك موقف من المسئولين بإرغام هذا الشخص ومن معه على معاداة المديرية . والوثيقة هنا مهمة نحو تحديد شخصية « هيرمايسكوس » الذي يبدو أنه قد تزعم عصابة - قطاع الطرق خلال فترة الفوضى والإضطرابات السياسية التي اجتاحت البلاد خلال تلك الفترة[3] .

- وفي شكوى[4] أخرى ترجع إلى القرن الأول (غير معروف تاريخها على وجه الدقة) يقول فيها بعض المزارعين أن عصابات اللصوص قد دأبت على الإعتداء عليهم ، وأنهم إزاء هذا لم يجدوا أمامهم غير الفرار وترك موطنهم . ولذا فإنهم يطلبون حمايتهم من هؤلاء اللصوص حتى يتمكنوا من العودة إلى موطنهم والعيش في سلام .

- ويبدو أن عمليات الهروب نفسها والإلتجاء إلى المعابد كانت لها مؤثراتها على المعبد نفسه وعلى رجال الدين (الكهنة) ويبدو ذلك واضحاً من خلال وثيقة ترجع إلى عهد الملك يورجتيس الثاني[5] - وفي وثيقة على قدر كبير من الأهمية لما تحويه من مؤثرات الهروب على المعابد . والوثيقة عبارة عن إلتماس تقدم به القائمون على معبد الربة (أرسينوي) في « اوكسيرينخا » إلى « الاستراتيجوس » يشكو فيه من أن بعض المتهربين من الضرائب في القرية وآخرين قد اقتحموا المعبد عنوة وفرضوا أنفسهم بوسائل غير كريمة .

- وتتضمن وثيقة أخرى من عام (٥١ - ٥٠ ق. م.)[6] رسالة من كاهن معبد قرية

---

(1) B.G.U., 1762 (58 B.C).

(٢) ربما كانت الملكة كليوباترا تريفاينا - Cleopatra Tryphaena زوجة بطلميوس الزمار - او "برينيكي - Berenica "ابنته وذلك خلال الفترة التي اعقبت هروبه الي روما Cf. Bevan (e), A History of Egypt Under the ptolemaic Dynasty. London 1927, P. 354).

(3) Cf., Rostovtzeff (M), Soc. and Ec., P. 877.

(4) B.G.U., 1858.

(5) P.Tebt., 790.

(6) B.G.U., 1835 (51-50 B.C).

« هيرانيسوس » - « Hiera Nesos » إلى المسئولين يبدي فيها قلقه الشديد على موارد المعبد لان كل سكان القرية قد هربوا منها وأنه بات وحيدا بها على حد قوله .

وأمام ما تقدم عرضه فإن حركات الهروب من مواقع العمل « Anachorisis » كانت سبباً أدى بطبيعة الحال إلى تدهور الحالة الإقتصادية في البلاد حيث تركت الاراضي الزراعية دون زراعة ، وتحول أغلبها من أراض صالحة للزراعة إلى أراض بور - وذلك نتيجة قلة الأيدي العاملة في الزراعة وقلة أعداد المزارعين في القرى أمام حركات الهروب المتكررة والمستمرة ، ولقد أثر ذلك بالفعل على عجلة الصناعة التي كانت تعتمد على الموارد الزراعية في أغلب مراحلها . هذا إلى جانب حركات إضراب العمال وهروبهم من مواقع عملهم . كما أدى ذلك كله إلى نقص المنتجات الصناعية وإخفاق وتدهور في مجال الصناعة . وبإرتباط التجارة بكل من الزراعة والصناعة فإن تدهور التجارة كان مصحوباً بتوقف عجلة الصناعة وقلة المحصول . وأصبح التدهور الإقتصادي صورة واضحة خلال عهد البطالمة الأواخر - ومع أن ملوك البطالمة كانوا على علم تام بجوهر الموضوع إلا أنهم كانوا على غير إستعداد لنقص أي جزء من دخل الخزانة الملكية ، ومن ثم فقد زادت حدة الأزمة الإقتصادية ، وأصبحت حركات الهروب عامة في معظم أنحاء البلاد . وأمام هذا التدهور فقد كانت هناك محاولات للإصلاح والحد من عمليات الهروب تمثلت في :

أ - الحد من عدد المعابد المتمتعة بحق حماية اللاجئين إليها ، وذلك ما حاول ملوك البطالمة الأوائل إستداركه للحد من عمليات الهروب منذ عهد بطلميوس الثاني فيلادلفيوس[١] .

ب - كذلك كانت محاولات الإصلاح للحد من الهروب متمثلة في ضرورة وجود ضامنين للوفاء بالعقود[٢] .

---

(١) ابراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ ص ٣٢ .

(2) Schmidt (W), Der Einfluss der Anachoresis in Rechtsleben Aegyptens Zur Ptolemaerzeit. Ph. D. Dissertation Universtate Koln 1966, PP. 61 ff.

جـ - إلزام الفرد قدر الإمكان بالإرتباط بمكان العمل والتوقيع على قسم بعدم اللجوء إلى المعابد[١] .

د - خطابات الأمان التي حاول ملوك البطالمة بها إصلاح مساوئ النظام الإقتصادي وسوء الإدارة التي كانت سبباً في تفشي ظاهرة الهرب ، حيث كانت الحكومة تعطي للذين يؤدون عملاً له صبغة إقتصادية خطابات أمان (Pisteis) بإسم الملك ، تضمن لهم ألا يتعدى على سلامة أشخاصهم الدائنون ولا الموظفين[٢] . وقد شاع إستخدام هذه الخطابات في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد ، وأقدم ما وصل إلينا منها يرجع إلى عام ١٨٧ / ١٨٦ ق.م.[٣] .

هـ - قرارات عفو الملوك ، وهى القرارات التي حاول فيها ملوك البطالمة إسترضاء الشعب وإستمالته في محاولة لإصلاح وضع البلاد من التدهور . وأولها قرار عفو بطلميوس الرابع عام ٢١٧ ق. م.[٤] لإستمالة الكهنة وإسترضاء الأهالي بعد إرهاقهم بالأعباء التي كلفوا بها فوق أعبائهم والتي اقتضتها الإستعدادات لمحاربة انطيوخوس الثالث ، على أمل أن تؤدي هذه المحاولة إلى إستقرار الأوضاع . إلا أن حالة البلاد أخذت في التدهور والإنهيار وإزدادت عمليات الـ « Anachorisis » في القرن الثاني - مما استتبع قيام بطلميوس الخامس بمحاولة إصلاح عرفت بقرار عفور ١٩٦ ق. م.[٥] - الذي عفى فيه الملك عن كل الثوار بوجه عام والجنود المصريين بوجه خاص وأعطى السكان والمعابد عامة عدداً من المنح[٦] . وتشمل منح السكان عامة إلغاء بعض الضرائب وتخفيف البعض الآخر ، دون تخصيص إسم الضرائب الملغاة أو المخفضة وتنازل الدولة

---

(١) راجع (د/ نصحي-المرجع السابق) جـ٣. ص ٢٥٨.

(2) P. Tebt., 104, 104; C. Preaux, Op. Cit., pp. 324-5.

(3) Cf., Preisigke, Worterbuch, III, Abgaben, S.V. en-kyklion; O. Tait I Bodl., 66.92; Cf., Index, P. Tebt., III, Z;

د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٢٦٩ وعاصم (المرجع السابق) ص ١٩٦

(4) P. Pettie III, 57 b. l. 15

(5) P. Tebt., 871, 1, 15; P. Amh., 53

(6) U.P.Z., 162, Col. VII, 11, 8 ff (= P. Taur.,1).

عما تأخر لها من ديون ، وفك أسر المسجونين والسماح للجنود المصريين وكل من خرج عن طاعة الملك أثناء فترة الإضطرابات بإسترداد ممتلكاتهم القديمة بمجرد عودتهم إلى مواطنهم . وإما منحه للمعابد فقد كانت متعددة ومتنوعة ، وتشمل هبات سخية كإبقاء دخل المعابد ومرتباتها السنوية المالية والنوعية ونصيب الالهة من ضريبة الأبومويرا ومن ممتلكاتها وألا يدفع الكهنة عند رسامتهم ضريبة بأكبر مما تقرر في عهد أبيه - هذا إلى جانب إنقاص الضريبة المفروضة على المنسوجات الكتانية الدقيقة (Byssos)[١] بمقدار الثلثين[٢] .

كما أصدر الملك بيانه الثاني الملحق بما سبق بعد إستيلائه على « لوقوبوليس - Lycopolis » و خاصة بمناسبة » تتويجه في « منف » حيث قدم منح كثيرة للكهنة ، وتنازل الملك ما تأخر لدى المعابد حتى العام الثامن من حكمه من الغرامات المفروضة - وإعفاء المعابد من ضريبة الأردب عن كل أرورة من أراض المعابد - وضريبة الكراميون - عن كل أرورة مزروعة كروما في هذه الأراضي ، وذلك إلى جانب المنح السخية وتأسيس المعابد[٣] ولكن من الملاحظ أن تلك المنح التي مر بنا ذكرها لم تعط عفواً ، بل إقتضاها ثقل عبء الضرائب وتراكم ديون الأهالي للدولة وما تبع ذلك من مصادرات الأملاك وحشد السجون بالدائنين ومرتكبي الجرائم وفرار الكثير من مواطنهم في كل أنحاء البلاد - وما ترتب على ذلك من نقص في عدد سكان القرى وهجر الأراضي والمصانع وإهمال الترع والجسور مما زاد من سوء الأحوال الإقتصادية والتعجل بتدهورها - وإشتعال لهيب الثورات القومية .

وتتابعت محاولات إصلاحات ملوك البطالمة - حيث أصدر بطلميوس السادس قراره عام ١٦٣ ق. م. - بعد أن إسترد عرشه - قراره بالعفو الشامل لكل الذين كانوا مختبئين أو أتهموا بإشتراكهم في الثورة[٤] . ومع ذلك فإن الأوضاع لم تستقر في البلاد ، ونستدل على ذلك من نشاط عصابات اللصوص في الأنحاء المجاورة لمعبد

(1) Cf. R.L., Cols., 98, 899.
(2) Bevan (E), op. cit., P. 265.
(3) Bevan (E), Ibid., PP. 265-6.
(4) U.P.Z., 122.9.

« سرابيوم منف » في عام ١٥٧ وعام ١٥٢ ق. م.[١] ومن محاكمة الكثير من زراع الملك حوالي عام ١٥٧ ق. م. بتهم السلب والنهب وغير ذلك من الجرائم[٢] . مما استفحل الداء وأصبحت البلاد على درجة كبيرة من التدهور الإقتصادي خاصة بعد أن زادت بها عمليات الـ « Anachorisis » بشكل شامل ومؤثر هرباً من التعسف والإلتزامات الباهظة . ولقد حاول بطلميوس الثامن وضع حد لهذه المساوئ التي زادت في عهده بشكل ملحوظ خاصة وقد زاد النزاع الأسري الطين بلة في تدهور الحالة وزيادة الإضطرابات مما استتبع الملك إلى محاولة وضع الأمور في نصابها بإصداره سلسلة من قرارات العفو بدأها بقرار عفو ١٤٥ / ١٤٤ ق. م. الذي قدم فيه كثير من المنح للكهنة والمعابد حيث أقر بإحتفاظ الكهنة بمناصبهم التي اشتروها من الدولة[٣] ، وعدم الإعتداء على حرمة المعابد التي تتمتع بحق حماية اللاجئين إليها[٤] . وربما ذلك ينافي سياسة البطالمة الأوائل من الحد من هذا الحق للمعابد ، ولكن أمام إزدياد نفوذ وقوة الكهنة وضعف شخصية بطلميوس أمام الإضطرابات والنزاع الأسري - أحس البطالمة الأواخر بمدى التقرب إلى الكهنة وإرجاع الحقوق المسلوبة حتى ولو كان ذلك الحق هو (الإعتراف مرة أخرى بحق المعابد في حرمتها بعدم الإعتداء علي اللاجئين إليها) وما قد يؤدي من إزدياد حركات الهروب بصورة مؤثرة على كيان الدولة . وربما تعطينا مصادر القرن الثاني وكما أسلفنا إزدياد الـ Anachorisis حركات الحروب عما كانت عليه في القرن الثالث قبل الميلاد . وزاد بطلميوس الثامن من محاولاته للتقرب من رجال الدين والإستجابة إلى شكاياهم فأصدر قراره الثاني المعروف بقرار عفو عام ١٤٠ / ١٣٩ ق. م.[٥] إستكمالاً لقراره الأول بعدم المساس بموارد المعابد ، وألا يقوم أحد لأي سبب بجمع هذه الموارد فيما عدا من عينهم الكهنة لهذا الغرض وربما ذلك ينهض دليلاً على أن الحكومة لم تعد رسمياً منذ حوالي منتصف القرن الثاني تدير أراضي المعابد - وهذا يعتبر انتصاراً وفوز كبير للكهنة لم يفلحوا في إستخلاصه من براثن البطالمة إلا

(1) U.P.Z., 71, 7.
(2) P. Tebt., 742, LL. 26 ff.
(3) P.Tebt. 699, LL. 1-2.
(4) P.Tebt. 699. LL. 15-17.
(5) Cf. P.Tebt., 6(140/139 B.C).

نتيجة لتقلقل مركزهم وضعف سلطاتهم ، وزيادة الإضطرابات والتدهور الإقتصادي الذي عم البلاد . ثم أصدر بطلميوس الثامن قراره الثالث عام ١١٨ ق. م.(١) المعالجة الحالة السيئة والتدهور الذي وصلت إليه البلاد - حيث تستشف من الوثيقة رغم ما يشوبها من غموض وإبهام في فقراتها صور عديدة لمدى إضطراب أحوال البلاد وإزدياد أعمال العنف والتخريب والحريق(٢) ، وهجر الأراضي ومعيشة أربابها معيشة قطاع الطرق وعدم دفع الضرائب والإيجارات(٣) . وإغتصاب أراضي التاج(٤) ، وتضيف الوثيقة رغم ما تقدم صور من إعفاءات الملك بعدم سجن الزراع والصناع الذين يخدمون موارد الملك أو بيع مواشيهم وأدواتهم بسبب الدين(٥) وإعفاؤهم هم والإغريق الذي يخدمون في الجيش وكذلك الكهنة من عبء إسكان الجنود في منازلهم إذا كان كل منهم لا يملك إلا منزلاً واحداً(٦) وإعفاء كل شخص من المتأخرات حتى التاسع من شهر برمودة من السنة الثانية والخمسين فيما يتعلق بالإيجارات التي تودي قمحاً ، وذلك فيما عدا مزارعي الملك الذين يفلحون أرضاً بمقتضى عقود وراثية(٧) - وكذلك الإعفاء من المتأخرات المستحقة من الضرائب المختلفة(٨) . ونهى القرار عن جباية ضرائب غير مشروعة(٩) ، كما أن قرار عفو ١١٨ لم يغفل استرضاء المعابد في حق إدارة أراضيها وعدم إعتداء أحد على مختلف مواردها وإعفاؤها من بعض الضرائب وإحتفاظ بعضها بما كانت تتمتع به من حق حماية اللاجئين إليها (Asylia)(١٠) ويبدو أن إسترضاء بطلميوس الثامن للكهنة على هذا النحو لم يكن هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة لإستقطابهم وإبعادهم عن الدور الرئيسي الذي كانوا يقومون به في الثورات القومية - وإن كان تأكيده حق بعض المعابد في حماية اللاجئين إليها تشجيع الكثيرين من الناقمين على الأوضاع القائمة من الإحتماء بتلك المعابد . وأن إصلاحات البطالمة كانت لها إيجابياتها وسلبياتها ، وأن جوهر المشكلة لم يحل في حد ذاته - ومن ثم فقد زادت حدة الأزمة الإقتصادية وتدهور

(1) P.Tebt., 5 (118 B.C).
(2) P.Tebt. 5, LL. 134-8, 147-54.
(3) P.Tebt. 5, LL. 5-24.
(4) P.Tebt. 5, LL. 36-58.
(5) P.Tebt. 5, LL. 221-247.
(6) P.Tebt. 5, LL. 168-77.
(7) P.Tebt. 5, LL. 10-13.
(8) P.Tebt. 5, LL. 14-26.
(9) P.Tebt. 5, L. 166; P.Ryl, IV, p. 30, Not.5.
(10) P.Tebt. 5, LL. 54-84.

حالة البلاد . مما دفع البطالمة الأواخر إلى وضع بعض المحاولات من أجل الإصلاح - فأصدر بطلميوس الثاني عشر الزمار في عام ٥٩ ق. م. قرار عفو[1] - يشبه القرارات التي سبقته سواء من حيث المحتوى ، أم من حيث عدم الأثر . ثم قرار عفو كليوباترا السابقة وأخرها بطلميوس الثالث عشر عام ٤٩ / ٤٨ ق. م.[2] الذي يحظر القبض على المدينين وإحترام ما أصدره من خطابات الأمان على الأقل طوال موسم الزراعة .

وبتحليل ما تقدم فإننا نلاحظ أن ظاهرة الهروب « Anachorisis » كانت نتيجة مباشرة لمساوئ النظام الإقتصادي البطلمي وتعسفه وكما أسلفنا ذكره في عوامل قيام الهروب . وأن وسائل معالجة ظاهرة الهروب كانت في معظمها شكلية وغير مجدية بحيث أنها لم تعالج جوهر الداء الذي أدي إلى تلك المشكلة - وإن كنا لا ننكر أن قرارات عفو ملوك البطالمة كانت على الأقل أقرب وسيلة جيدة لمعالجة ظاهرة الهروب - إذا ما أحسن تطبيقها من خلال إصلاحاتها الإقتصادية . ولكن للأسف كانت مسكنات وضعها ملوك البطالمة للحفاظ على مصالحهم الخاصة ومحاولة لتأمين وإستقرار فترات حكمهم دون النظر لمصلحة الشعب وأمنه وإستقراره . ومن ثم فإن حركات الهروب لم تتوقف بل أخذت في الزيادة بدليل وفرة وثائق القرن الثاني والأول في زيادة حدة ظاهرة الهروب « Anachorisis » عما كانت عليه خلال القرن الثالث ق. م.

وعلى ذلك فإننا نصل إلى نتيجة هامة ، وهو أن العامل الإقتصادي كان من أهم عوامل قيام حركات الهروب كما أسلفناه وأن الهرب « Anachorisis » في حد ذاته قد ساعد بالتالي في زيادة حدة تدهور الحياة الإقتصادية والعمل على إنهيارها . وأن مصادرنا التي أسلفنا ذكرها تطلعنا بأن معظم حالات الهروب كانت في أغلبها تتجه محتمية بالمعابد ، التي كانت تتمتع بحق حماية اللاجئين إليها (Asylia) - وأن هذا الحق كان من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح عمليات الهرب . وبما أن الـ (Anachorisis) كان عاملاً هاماً في تدهور الحياة الإقتصادية ، فإن حق اللجوء للمعابد (Asylia) بالتالي قد ساعد على تدهور الحياة الإقتصادية في مصر البطلمية .

(1) B.G.U., 1185 (59 B.C).

(2) B.G.U. 1812 (49 / 48 B.C).

ثالثاً : نقص الدخل العام للبطالمة

يتضح من العرض السابق ان الالتزامات المالية الثقيلة التى فرضها البطالمة كانت السبب الاول في نشر روح التذمر مما أدى الى الاضراب عن العمل ثم هجر مواقعه . وهكذا تكون من ملايين الزراع والعمال والصناع والتجار الناقمين علي سوء الحال جيش الثورة الذى كان يتحين الفرصة للقيام في وجه الطغاة الذين ارهقوا وامتصوا دماءه واهدروا ادميته وما أن أظهر انتصار المحاربين المصريين في موقعة رفح عام ٢١٧ ق . م روح الوطنية الكامن في النفوس - وبذلك تكاتف العامل القومي مع العامل المادي - حتى انفجر مرجل الغضب واشتعل لهيب الثورة . ولما كانت الاوضاع الظالمة نفسها تظل قائمة برغم تغير اشخاص الحكام ، فانه لا القوة الغشوم ولا اجزال الظلم أفلح في القضاء على الثورات القومية قضاءاً مبرما . ذلك أنه كلما نجح ملك من ملوك البطالمة في القضاء على ثورة من الثورات واصدار قرار عفو وأحد أو أكثر والتقط الاهالى أنفاسهم وضمدوا جراحهم ، عادوا الى الثورة من جديد .

وقد كان الاضراب عن العمل وهجر مواقعه كافيان لالحاق الشلل بالحياة الاقتصادية ، فما بالنا وقد أضيف الى ذلك عاملان آخران وهما غزوتا انطيوخوس الرابع المدمرتان ، والثورات والمنازعات الاسرية المتكررة وما كان يقع فيها من أعمال القتل والتخريب . وقد كان طبيعيا ان يترتب على ذلك كله تدهور الحياة الاقتصادية كما كان طبيعيا ان يواكب استمرار الاضطرابات اطراد التدهور وآية ذلك النقص المطرد في قلة الايدى العاملة وفي مساحة الرقعة الزراعية ، وتبعا لذلك نقص عام في المحصول الزراعي وهو الذى كان دعامة الصناعة والتجارة وهما اللتان كانتا تعاونان كذلك من قلة اليد العاملة .

والنتيجة المحتومة لذا التدهور المطرد كانت نقصا مطردا في موارد الملك . وقد زاد هذه الموارد نقصا عاملان خطيران ، واحدهما هو مختلف أنواع المنح والاعفاءات من الضرائب وبخاصة ما حظى به الكهنة . ومن الجلى ان اعفاء اراضي المعابد من ضريبتى الاردب والقراميون مثلا كان يشكلا نقصا ملحوظا في موارد الملك بسبب

اتساع مساحة اراضى المعابد على نطاق حدا بديودوروس الى القول بانها كانت تبلغ ثلث أرض مصر[1] والعامل الاخر هو انحراف الموظفين الى حد استبقائهم لانفسهم ما كانوا يحصلونه للخزانة العامة . ولو لم يكن مثل هذا الانحراف على نطاق كبير ولم تكن نتائجه ملموسة في نقص دخل الخزانة العامة لما نص على خطره قرار عفو بطلميوس الثامن في عام ١١٨ ق . م .

وهكذا كان نظام البطالمة المالى الاقتصادى وما تضمنه من نظام ضريبى مجحف سلاحا ذا حدين ساعد اول الامر على زيادة الدخل العام للبطالمة ثم كانت له عواقبة الوخيمة من حيث ارهاق الاهالى الى حد اقعدهم عن الوفاء بالتزاماتهم المجحفة وحفزهم على الاضراب عن العمل وهجر مواقعه والمشاركة في الثورات القومية والمنازعات الاسرية مما أفضى الى التدهور الاقتصادى وتبعا لذلك الى نقص الدخل العام للبطالمة .

(1) Diod., 1, 21

رابعاً : العناصر الأجنبية وتدهور مصر البطلمية*

لا يخفى علينا جميعاً أن الإسكندر الأكبر عندما فتح مصر عام ٣٣٢ ق . م[١] ، وجدها تعج بعدد كبير من العناصر الأجنبية ، وخاصة من الأغريق الذين نزحوا إلى شمال أفريقيا عامة ابان حركة الإنتشار الأغريقية خلال القرن الثامن والسابع والسادس قبل الميلاد - وأسسوا كثيرا من الجاليات في المستعمرات الجديدة - وخاصة في مصر . كما وجد الأسكندر العنصر الفارسي الذي استقر بمصر بموجب الفتح الفارسي لمصر منذ عام ٥٢٥ ق . م هذا إلى جانب عناصر أخرى كانت لها وضع الإستقرار بعد فتره الهجرات والإضطهادات الدينية ، مثل عنصر اليهود الذين استقروا بمصر في شكل جاليات عنصرية مميزة ، وربما ذلك ما دفع الإسكندر إلى منح مصر استقلالاً داخليا ، وعمل على إنشاء مدينة الإسكندرية بنظمها وإدارتها المركزية[٢] .

وبموت الإسكندر في يونيو عام ٣٢٣ ق . م ، آلت مصر إلى « بطلميوس » بموجب اتفاق مؤتمر بابل من نفس العام[٣] لتصبح مصر مملكة مستقله تحت حكم اسرة البطالمة لمده ثلاثة قرون - كانت لها ملامحها الواضحة والمؤثرة في تاريخ مصر السياسي .

البطالمة والأجانب : -

ولقد كانت لبطلميوس الأول (سوتر) طموحاته السياسية في بناء الأمبراطورية البطلمية لتحقيق مكانه سامية بين الدول ، وأن ذلك كان يتطلب بناء جيش وإسطول قويين - وإن بناء هذه القوى الضاربة يجب أن تكون من خيرة الرجال والإبطال والذين امتثلا في فكر البطالمة من الجنس المقدوني والأغريقي ، وحرص البطالمة المطلق على تميز هذه

(*) بحث منشور بمجلة الدراسات البردية (جامعة عين شمس) العدد السابع عام ١٩٩١ ، وعرض بندوة (مصر وعلم البردى) بمركز الدراسات البردية - جامعة عين شمس في الفترة من ٢٦ - ١٩٩٠/١٢/٢٧ م .

(1) Cf., Arrian., Anab. III, 1, C. A. H., VI, P. 376.
(2) Cf., Justin., XIII, 4, 11.
(3) Cf., Diod., XVIII, 3; Curitus, X, 10, 1-6; Just., XIII, 4.9-25.

العناصر من الأجانب[1] ، وأن يحقق لهم أجرا طيباً ومركزاً ممتازا[2] . كما أن البطالمة قد اعتمدوا جل اعتمادهم على العنصر الأغريقي وخبرته في بناء مركز مصر الإقتصادي ، معتمدين في ذلك على خبرة الإغريق في مجالات الزراعة والصناعات المختلفة والنهوض بمرافق البلاد الإقتصادية[3] . ولنا أن نستعرض أهم تلك العناصر الأساسية التي كانت تمثل القاعدة الهامة والمؤثرة في تاريخ مصر السياسي والحضاري أبان عصر البطالمة .

الأغريق :-

ولقد كانت أولى مظاهر عطف البطالمة الأوائل على الأغريق هو تهيئة البيئة المناسبة لمعيشتهم ولذلك فإن البطالمة الأوائل عنوا بأستكمال بناء الاسكندرية وتجميلها ومنحها مظاهر الحياة الخليقة بالمدن الأغريقية ، حتى غدت أعظم المدن الأغريقية في البحر المتوسط ، وقد أنشأ بطلميوس الأول كذلك مدينة « بطوليموس » ووفر لها سبل الحياة الأغريقية ، هذا إلى جانب « نقراطيس » ، تلك المدينة الأغريقية القديمة التي استمرت تنعم بما الفته من نظم الحياة الأغريقية وأساليبها[4] ، ولعل البطالمة قد اكتفوا بهذا العدد القليل من المدن الأغريقية لسببين : **أحدهما** هو تفادي انتقاص هذه المدن من سيطرتهم ، **والآخر** هو رغبتهم في أن يبثوا الأغريق في طول البلاد وعرضها لينشروا الحضارة الأغريقية فيها ويسهموا اسهاماً فعالاً في النهوض بمرافق البلاد الأقتصادية - مع احتفاظهم بالقابهم السياسية القديمة[5] فعند ذكر أسمائهم في الوثائق الرسمية كان كل منهم يتبع اسمه بلقبه السياسي المستخدم من اسم مدينته الأصلية ، وقد ترتب على ذلك إن الإغريق الذين انتشروا في جميع ربوع مصر لم يكونوا جميعاً وحده سياسية واحده ، بل أن أقوى رابطة بينهم كانت رابطة الحضارة ، ويبدو أنه بمعنى الزمن تناقصت سلالة قوميات كثيرة من القوميات الأغريقية المتعددة ، حيث لم تظهر في الوثائق ما كنا نراه في القرن الثالث من ذلك التنوع الكبير في الألقاب

(1) Permans, Chronique, 1936, P. 154.
(2) Rostovtzeff (M), Soc, and Ec., PP. 264-5.
(٣) انظر نصحي (جـ ٤) ، صـــ١١٣.
(4) Cf., wallas, The Hellen, orient, New Haven, 1955, P. 155.
(5) Cf., Juguet, Nat. Eg., III, p. 89 .

السياسية[١] .

ولعله إزاء ازدياد الثورات المصرية عمل البطالمة على تركيز القوى المناهضة للحركة الوطنية بادماج جاليات القوميات التي لم تبق منها إلا فئات قليلة في جاليات القوميات التي كانت أوفر منها عدداً ، إذ بينما كان يوجد في القرن الثالث قبل الميلاد عدد كبير من القوميات ، نلاحظ أختفاء الكثير منها في القرن الثاني وازدياد عدد افراد الجاليات المقدونية ، والكريتية ، والموسية ، والفارسية نتيجة للتجنس بجنسياتها . ويبدو أن السكان الأجانب وزعوا بين طبقات أقل عدداً من الماضي ، وفقاً لنظام دقيق حدد مرتبة كل طبقة[٢] وكانت الطبقات الثلاث الأولى طبقات ممتازه وهي **أولاً** ، طبقة المقدونيين والكريتيين – سواء أكانوا من نزلاء الإسكندرية أم بطوليس – **ثانياً** ، طبقة مواطني مدن مصر الأغريقية ، وأما **الطبقة الثالثة** ، فإنها كانت تتألف من الأغريق المقيمين خارج هذه المدن ولم يكونوا من مواطنيها ، وكانت تشمل بنوع خاص أرباب الأقطاعات العسكرية من الإغريق ، وكانت تأتي بعد ذلك طبقة الموسيين فطبقة الفرس[٣] .

ويرى البعض أنه كانت توجد صلة بين هذه الجنسيات المكتسبة وبين الجماعات القومية أو الجاليات "Paliteumata" التي كونتها بعض القوميات عند استقرارها بمصر في عهد البطالمة[٤] ، إذ أن الأشخاص ، الذين ينتمون إلى قومية أجنبية واحدة كانوا كثيرا ما يكونون في مصر ، من تلقاء أنفسهم ، جاليات خاصة بهم[٥] ، ويحتمل أنه لم تكن لكل القوميات الأجنبية جاليات ، لكن الوثائق تحدثنا عن جاليات للكريتيين (Cretans)[٦] وللبيويوتيين (Boeotians)[٧] ، وللآخيين (Achaeans)[٨] ،

---

(1) Jouget, Trois Et., P. 79.
(2) Jouguet, Mac. Imp., PP. 341-2.
(3) Heichelheim, Auswärt, Bevölk. Ptol., Klio, XVIII, 1925, pp. 26 ff, Jouget, Trois Et., pp. 79-80.
(4) Lesquier, Institutions Militaires, P. 149.
(5) Cf., Heichelheim, Die auswartige Bevolkerung in ptolemaerriech, p. 30, n. 3.
(6) Lesquier, Institutions Militaires, PP. 143 ff.
(7) Bull. Alex, 19, 1923, p. 119.
(8) Perdrizet, et lefebvre, Graffites d'Adydos, P. XI.

وللتراقيين (Thracians)[١] ، وللقيليقيين (Cilicians) وللموسيين (Mysians)[٢] ، وللأدوماـيين (Edumaeans)[٣] ومن المرجح أنه بمضى الزمن أندمج أشخاص من قوميات أخرى في هذه الجاليات واكتسبوا جنسياتها ما داموا مندمجين فيها[٤] مثل الفرس .

ولقد حظر البطالمة الأنتقال من أحدى طبقات السكان إلى طبقة أخرى دون الحصول على أذن بذلك من الملك ، وفرضوا عقوبة الإعدام على الموظفين الذين يتلاعبون في هذه المسأله[٥] ، ولا شك أن ذلك ينهض دليلاً على أهمية الفارق في الحقوق الممنوحة لمختلف الطبقات .

ومن المعروف أن الأغريق الذين كانوا يعيشون خارج المدن الأغريقية كانوا يؤلفون جماعات ، كانت أهمها شأناً ، على الرغم من قلة معلوماتنا عنها ، تلك الجماعات القومية "Politeumata" التي كان معظمها يتصل اتصالاً وثيقاً بالجيش[٦] ، وإن تكوين تلك الجماعات القومية لم يكن مقصوراً على الأغريق وحدهم ، فنحن نعرف جماعات مشابهة لليهود[٧] والفرس[٨] والتراقيين[٩] وأهل موسيا وأهل ادوميا[١٠] .

اليهود : -

ومن المعروف لدينا أن اليهود قد استقروا في مصر من فتره طويلة وقبل قدوم الإسكندر الأكبر[١١] ونستخلص ذلك من آثار الدولة الوسطى الفرعونية[١٢] وقصة سيدنا يوسف[١٣] دليلاً على هجرة اعداد كبيرة من اليهود إلى مصر واستقرارهم بها .

(1) Ibid. (2) Bull., Jnst. fr. Arch. Orient., XXXV, 1921, P.179.
(3) Lesquier, op. cit., pp. 143 ff.
(4) Lesquier, op. cit., pp. 150-151.
(5) B. G. U., 1250, II, 11-15; Berneker, Sonderg ericht, p. 63.
(6) Rostovtzeff, Soc, and Ec., p. 324.
(7) Wilcken, Grundzüge, I, p. 24. (8) Lesquier, op. cit., p. 151.
(9) Lefebvre, Graffites d' Abydos, p. xi.
(10) Lesquier, op. cit., p. 143.
(11) Tarn, p. 188; L. Fuchs, Die Juden Aegyptens; Bell, Juden und Griechen in rom Zeit.

(١٢) مصطفى كمال عبد العليم (اليهود في مصر) القاهرة - ١٩٦٨ .
(١٣) القرآن الكريم (سورة يوسف) .

ويحدثنا المؤرخ اليهودي يوسف بأن الإسكندر الاكبر عند فتحه لمصر أسكن عدداً من اليـهـود في حي خـاص بهم في الإسكندرية[١] وهذا مـا أكـده بطلمـيـوس الأول في تخصيص حي لليهود بالأسكندرية[٢] وإن اعداد اليهود قد زادت بعد ذلك في بداية عهد البطالمة وخاصة بعد ضم فلسطين إلى مصر ، وإن عدد اليهود أخذ في الأزدياد في عهد بطلميوس الثاني الذي وصف بأنه صديق اليهود بسبب اهتمامه برعايتهم أكثر من أي ملك آخر من ملوك البطالمة ، وأجزل الهدايا القيمـة لمعبدهم في بيت المقدس[٣] كما أن بطلمـيـوس الثالث قد أنزل في الأراضي المستصلحة بالفيوم عدداً من اليـهـود الذين أسرهم إبان الحرب السورية الثالثة[٤] .

وتمدنا المصادر بأنتشار اليهود في جميع إنحاء مصر خلال عصر البطالمة - ففي الجبانه اليهودية بالإبراهيمة بالإسكندرية وجدت مقابر لليهود من عهد البطالمة الأوائل[٥] كمـا وجـدت هيـاكل لليـهـود في « اثريبيس - Athribis » تـل اثريب قرب بنها[٦] ،ومجدولا[٧] ، وسخديا[٨] ،وهرموبوليس بارفا[٩] (دمنهور) ،ووادي النطرون[١٠] .

وجزنفيريس (Xenephyris)[١١] ، وكروكوديلوبوليس[١٢] = أرسـينوس[١٣] ، والكسندرونيسوس (Alexandrou Nesos) بالفيوم[١٤] ، وكذلك في ليونتوبوليس (Leontopolis) = تل اليـهـود[١٥] وهو الذي منحه بطلميـوس الثالث حق حمـاية

---

(1) Joseph Ant. Jud. XII, 8; C. Apion. II, 35.
(2) Joseph. B. Jud., II, 487-8.
(3) Sayce, op. cit., p. 118.; نصحي، جـ٢، صـ١٥٢
(4) Wallace, Amet. Journ. phil., LIX. 236, p. 437.
(5) Bull, Soc. Arch. Alex., IX, 1907, pp. 35 ff.
(6) O. G. I. S., No. 96; cf., 101; C.I.J., 1444.
(7) P. lille, II. No. 35.
(8) O. G. I. S., 726.
(9) SB., 8562; C. P. J., 1441.
(10) SB., 7454; C. I. J., 1442.
(11) Preisigke, No. 5862.
(12) Riv. Fil., 67, pp. 247-51.
(13) P. Tebt., 86, 18.
(14) P. Enteuxeis 30, 5 (216 B.C.).
(15) O. G. I. S., No. 12; Chrect. No. 45.

اللاجئين إليه ، كما أنه وجدت نقوش يهودية في معبد (پان) في ابولونوبوليس (أدفو) بمنطقةطيبة[١] .

وقد تعددت انشطة اليهود في مصر بحيث شملت العديد من مختلف الحرف والمهن الزراعية وتربية الماشية[٢] ، وإدارة المصارف المالية والتزام الضرائب[٣] والجندية[٤] ، وأعمال الحراسة على النيل[٥] ، كما أن البعض عمل ببعض الأعمال والمناصب في الحكومة وانخرطوا في سلك الضباط[٦] ، والقادة[٧] ، وتولى أحدهم رئيساً للشرطة في اثريبيس (Athribis) = تل اثريب قرب بنها[٨] ، وسكرتيراً للملك (هوبو منيما توجرافوس[٩] ، وموظفاً كبيراً في الإدارة لعله كان قائداً لمديرية هليوبوليس[١٠] ، وذلك فضلاً عن قائدي جيش كليوباترة الثانية[١١] عقب مصرع زوجها فيلوميتور وقبل ارتقاء بطلميوس ملك قورينايئة عرش مصر .

ويلاحظ أنه بدأت تظهر كثير من الاتجاهات المعادية ضد اليهود بدأت تظهر من العصر الهلينيستي والعصر الروماني ، حيث نجد أحد التجار الأغريق قد كتب عام ٤١ ق.م إلى صديق له في الإسكندرية كان يعاني ضائقة مالية يوصيه بالإبتعاد عن اليهود[١٢] ، وربما ذلك يعطينا دليلاً عن الحذر من المعاملات معهم وإن كان لا يعطي دليلاً

(1) O. G. I. S., nos. 73; 74.
(2) P. C. -Zenon, 59241; P. Mich-Zenon, 67; p. Enteuxeis, 2. P. Gurob., 22. p. Tebt., 282; Tscherikower, The Jews in Egypt. Jerusalem, 1945. pp. 10-11.
(3) G. P. Jud. nos. 13-15; 36; 48-63; 70-72; P. C. Zen, 59367. 59377; O. Bodl. Tait, 103; wilcken, ostr. pp. 525 ff; Chrest. no. 261; L. Fuchs, op. cit., p. 52.
(4) Bull. S. A. Alex., 1902, pp. 48 ff; P. Hibeh, I. no. 96; P. Petrie, III, no. 21 g; P. Gurob., 2; 8; P. Tebt., 815, fr 2, ll. 17-22 ; 817; 818; 820; 856; ll. 46-g; 882; 1075; Joseph., Ant. XII, 45; XIII, , 287; XIV, 99, 133; C. Apion., II, 44; C. P. J., 13, 147; Tscherikower, p. 6.
(5) Joseph., C. Apion., II, 64; wilcken, ostr., I, 282-5.
(6) C. P. J., 24= P. Tebt., 818.
(7) Archiv., I, pp. 48 ff.
(8) C. P. J., 1443= O. G. I. S., 96.4.
(9) C. P. J., 127 (a)= P. Mich, Zen. 55.
(10) C. P. J., 132= U. P. Z., 110.
(11) Joseph., C. Apion. II, 49.
(12) Bevan, in The Legacy of Jsrael. p. 35, fn, 2.

قاطعاً بأشتغالهم بالربا ، والواقع إن البرديات الارامية ترينا أنه قبل عصر البطالمة كان اليهود رجالاً ونساء يقرضون الإموال[1] بفوائد قد تصل أحياناً إلى ٦٠٪[2] ، ومع ذلك فإن الوثائق البردية لا تبرر الرأى القائل بأن العمل الرئيسي ليهود مصر كان الإشتغال بالتجارة واقراض الأموال[3] .

ومن المعروف أن اليهود قد نزلوا بجميع أنحاء مصر المختلفة ، وإن أكثرهم كان يتمركز بالأسكندرية[4] في الحي الرابع من هذه المدينة ، وكان هذا الحي يجاور الحي الملكي من الجهة الشمالية الشرقية ويمتد حتى شاطئ البحر[5] ، مما يوحى بأن حي اليهود كان شرقي رأس « لوخياس » مباشرة حيث لم توجد موان ولا فيما يبدو مبان هامة[6] . ويبدو أن اليهود لم يكونوا مرغمين على السكنى بالحي الرابع بدليل انتشارهم فيما بعد في أحياء أخرى من أحياء المدينة[7] - مع ملاحظة تكتلهم بالقرب من بعضهم بعضاً ، وكان يوجد بالإسكندرية بطبيعة الحال عدد من الهياكل اليهودية لمثل هذه الجاليات الكبيرة[8] . وقد ورد في الوثائق ذكر هياكل يهودية في الإسكندرية من عهد البطالمة ، ومثال ذلك الهيكل الذي بناه شخص يدعى « ألوبوس - Alypus » - وكان فيما يبدو أحد أثرياء اليهود - باسم كليوباتره السابعة وبطلميوس « للاله الأكبر السميع »[9] .

وعندما ازداد عدد اليهود بالأسكندرية كونوا لهم جالية[10] ، منحت قسطاً من

---

(1) Kraeling, p. 55. cowley, pap., no. 10,11.

(2) Cowley, Pap. no. 18; نصحي (جـ٢) ، صـ١٥٣

(3) Tscherikower, pp. 6, 12.

(4) Tarn, p. 188.

(5) Joseph., Bell. Jud., II, 295, C. Apion., II, 33-4.

(6) Fraser, I. p. 35.

(7) Philo, In Flaccum, 55; Bell, Egypt, p, 52.

(٨) نصحي (جـ ٢) ، صـ ١٥٤.

(9) O. G. 1. S., no, 742; cf., Accordi, in stud, Scuola pag, Milano, III, p. 25; Inscr, graec, ad res Roman. Perlin., i, no. 1077, Davis, Race Relations in Ancient Egypt, London, 1953, p. 92.

(10) ps- Aristeas, Epistula, 310; Cf., Bell. Tuden u. Griechen in rom Alex Beit. z. Alten, orient, g; Tarn, Hell. civil., p. 188.

الحكم الذاتي لم يمنح لأية جالية اخرى في أية مدينة أغريقية[١] ، حتى يقال أنهم بعد القرن الثالث منحوا الحق في الا يحاكموا إلا أمام قضاتهم ووفقاً لقوانينهم المتوارثة عن آبائهم (Tois patriois nomois Chrestai) أو بعبارة أخرى وفقاً لقوانين موسى[٢] ، ويبدو أن ذلك كان مقصوراً فقط على مسائل الأحوال الشخصية ، أما في حالة وقوع نزاع مدني أوجنائي بين طرفين سواء أكان كلاهما يهوديين أم كان أحدهما يهودياً والأخرى غير يهودي[٣] فإن المحاكم العامة العادية هي التي كانت صاحبة الإختصاص في الفصل في مثل هذه المنازعات[٤] كما أنه يتبين لنا من التلمود أنه كانت توجد محكمة لليهود[٥] .

ولا يستبعد دون إسراف إنه كان يوجد للجالية اليهودية في الإسكندرية مجلس جروسياً منذ عصر البطالمة[٦] ، مثلما كان الحال عليه بعد ذلك في العصر الروماني[٧] لأنه ذلك يتمشى مع ما ذكر في أن البطالمة منحوا الجالية اليهودية في الاسكندرية قسطاً من الحكم الذاتي لم يمنح لأن جالية أخرى في اية مدينة أغريقية[٨] وأنهم تساووا في الحقوق مع المقدونيين[٩] ويحدثنا المورخ اليهودي « يوسف » بأن الاسكندر قد منح اليهود حقوقاً مساوية لحقوق الأغريق[١٠] .

وإن البطالمة هم الذين خصصوا لليهود حياً في الإسكندرية وسمحوا لهم بأتخاذ لقب مقدونيين[١١] وهذا ما فسره بعض المحدثين - بأن يهود الإسكندرية كانوا يتمتعون

---

(1) Bevan, p. 113.
(2) Joseph., Ant, Jud., XIV, 195, 196, 213f, 235 etc; C.P.J., p. 7. Bouche-Leclercq. III, p. 148; Tarn, p.199.
(٣) مصطفي كمال عبد العليم - اليهود في مصر صـ ٩٧ ومابعدها .
(٤) نصحي (جـ ٢) صـ ١٥٥.
(5) Tscherikower, The Jews in Eg., p. 17' C. P. J. I., p. 32.
(6) Bevan, p. 113.
(7) Philo, In Flaccum, 10, 74.
(٨) نصحي (جـ ٢) ، صـ ١٥٦.
(9) C. Apion, II, 34-35.
(10) Bell. Jud., II, 478.
(11) Bell. Jud., II, 487-8; Cf., Bell, Jews and Christ, PP. 11ff.

بالحقوق المدنية كاملة[١] ، وربما ذلك ما اراد يوسف ادخاله في روع الناس تأييداً ليهود الإسكندرية في كفاحهم المرير مع الرومان من أجل الفوز بحقوق المواطنة حتى لا يدفعوا ضريبة الرأس[٢] ويحدثنا أيضا « يوسف » بأن يوليوس قيصر قضى بأن يقام في الإسكندرية نصب من البرونز أثبت عليه أن يهود العاصمة مواطنون اسكندريون[٣] إلا أن معظم الدلائل تشير إلى عدم تمتع يهود الإسكندرية بالحقوق المدنية كاملة[٤] .

وبرغم إجماع كل الآراء في أن يهود الإسكندرية لم يتمتعوا بصوره كاملة بالحقوق المدنية إلا أنه لا يبعد أن نفراً قليلاً منهم استطاع اكتساب حقوق المواطنة بصفة شخصية[٥] وأنه لا يجوز أن نفهم من عبارات يوسف أكثر من السماح ليهود الإسكندرية بالإقامة فيها في حي خاص وتكوين جالية قومية لهم على نحو ما فعل الأغريق والمقدونيين[٦] .

وتدلنا الشواهد إلى أن البطالمة الأوائل قد أظهروا كثيراً من العطف نحو اليهود ، فقد قام بطلميوس الأول بإحضار عدداً كبيراً منهم واسكنهم في مصر ، وأن بطلميوس

---

(1) Schurer, Gresch. d. Jud, Volk, in Zeit alter Jes Christi, III, pp. 122 ff, 718' Juster, les Juifs dans l'Empire Romain, II, 1914, P. 9; Mahaffy, Empire,p. 86; Sayce, Egypt of the Hebrews, p. 141; Davis, Race Relations in Ancient Egypt, london, 1953, p. 98; pfister, Alex, d. Gross., pp. 24 ff., Box, philo Alex, In Fla ccum, Oxford 1939. pp. XXIII ff.

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ٢ ، صـ١٥٧.

(3) Joseph., Ant. Jud., XIV 188.

(٤) عن دلائل عدم تمتع يهود الإسكندرية بالحقوق المدنية (راجع - نصحي - المرجع السابق) جـ٢ صـ١٥٧- ١٥٨ ،وكذلك جـ٣ ، صـ٣١٧ ، صـ٣١٨) وكذلك راجع : Tarn,p.19; Bell, Greeds and Cults,p. 37; C. Apion, II, 60; C. A. H., X, P. 36.

(٥) عن تاريخ اليهود في مصر وآرء المؤرخين والحقوق المدنية لليهود في الإسكندرية راجع (مصطفى كمال عبد العليم - اليهود في مصر - القاهرة ١٩٦٨) -Cf., Bell, Juden u. Gr., p. 12; Tscherikower, C. P. Jud., I, p. 40 f ; Fraser, I. PP. 55-6.

(٦) راجع نصحي (المرجع السابق) ، جـ٢ ، صـ ١٥٨.

الثاني كلأهم برعايته – وهذا ما يبدو من عزوهم إليه بترجمة كتبهم المقدسة[1] وما قام به بطلميوس الثالث من منح أحد هياكل اليهود حق حماية اللاجئين كما ذكرنا[2] هذا بخلاف سياسة بطلميوس الرابع العدائية لليهود ، فالكتاب الثالث من تاريخ المكابيين يلقى كثير من الضوء على تلك السياسة العدائية[3] بسبب رفض اليهود الأمتثال لرغبة بطلميوس الرابع في أن يعبدوا « ديونوسوس » ويرتدوا عن دينهم ، وإن بطلميوس الرابع أمر باعدامهم في الإسكندرية ويحدثنا هذا المصدر بأن اعداداً كبيرة منهم أرسلت إلى حلبة سباق الخيل في الإسكندرية لتطأهم باقدامها فيلة ثملة ، لكن الفيلة هاجمت جنود بطلميوس بدلا من اليهود ، فثاب الملك إلى رشده وحرر اليهود ، واحتفاءً بذلك ، اعتاد اليهود أن يقيموا كل عام في مدينة « بطوليميس » عيداً لمدة أربعون يوماً من الخامس والعشرين من بشنص (pachon) إلى الرابع من أبيب (EPeiph)[4] – ونحن نميل مع رأي بعض المؤرخين إلى عدم تصديق لهذه القصة لعدم وجود ما يؤيدها[5] – سوى إظهار تصوير العناية الآلهية على نحو تبدو معه كأنها تقف على الدوام بالمرصاد لإنقاذ « الشعب المختار » ، وفي انتحال هذا الانقاذ المزعوم سبباً لتفسير حفل حقيقي كان يهود مصر يقيمونه في وقت معين كل عام .

ومن المحتمل أن بطلميوس الرابع ، كان يميل إلى عبادة « ديونوسوس » ، وإنه قد خدعته شدة التشابة في الإسم بين « ساباتزيوس – Sabazios »[6] وسابائث – Sabaoth » ، فاعتقد أت اليهود كانوا يعبدون ديونوسوس تحت اسم وشكل آخر ، وإن بطلميوس الرابع كان يأمل في إقامة عبادة واحده للإمبراطورية في شكل عبادة « ديونوسوس » نظراً لما كان يسوى بينه وبين « سبرابيس » كبير آلهة مصر الرسمي في

(1) Tarn, op. cit., p. 193.

(٢) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ ، صـــ ١٦٠ .

(3) III, Macc,m 2, 28-7,17.

(4) III, Macc., 7,17.

(5) Bevan, pp. 229-230; cf., fraser, I, P. 285; Mahaffy, Empire, pp. 267-272' Hadas, Third and Faurth Macc., p. 11; Tscherikower, Hell. civil., p. 282.

(٦) كان هذا في الأصل اسم آله فروجي ثم أصبح يطلق على « ديونوسوس » راجع (إبراهيم نصحي) المرجع السابق – جـ٢ ، صـ١٦١ .

عهد البطالمة ، وذلك ليوحد بين العناصر الأجنبية المختلفة في الإمبراطورية[١] أو لإزالة الفوارق الدينية بين أهم عنصرين في مدينة الإسكندرية[٢] . وأيا كان فلاشك أن اليهود قد لاقوا قدراً من الإضطهاد على يد هذا الملك مهما كانت الإسباب ومبرراتها .

أما عن حالة اليهود في عهد بطلميوس الخامس فليس لدينا ما يستحق الذكر ، أما في عهد بطلميوس السادس فقد هاجر العديد من اليهود إلى مصر من أرض فلسطين بسبب السياسة التي أتبعها انطيوخوس الرابع هناك منذ ارتقائه العرش وبخاصة بعد ما أرغمته روما في عام ١٦٨ ق . م ، على ترك مصر وشأنها لأنه لا يستطيع الإحتفاظ بملكه أمام قوة روما ، إلا إذا وحد شعوب امبراطوريته بفرض الحضارة والديانة الأغريقية عليها جميعاً ، مما أفضى إلى ذلك الإصطدام العنيف بينه وبين اليهود . ولقد التجأ إلى مصر اليهود والناقمون على اسرة « سلوقس » ، وكان على رأسهم اونياس الرابع "Onias"[٣] ابن اونياس الثالث ، وهو الذي كان كاهناً أكبر في بيت المقدس وقضى نحبه في مكافحة السلوقيين[٤] ، وإن بطليموس السادس قد خصص لهؤلاء اليهود النازحون إلى مصر قطعة من الأرض على فرع النيل الشرقي في المديرية العربية "Arabia"[٥] عرفت فيما بعد باسم « إقليم اونياس »[٦] ، وفي حوالي عام (١٦٠) ق ، م سمح « لاونياس » ببناء معبد يهودي على نمط معبد بيت المقدس ، وذلك

---

(1) Tarn, P. 183; perdrizet, Rev. E. A., 1910, 224.
(2) Perdrizet, Bull. Soc. Arch. Alex. n. s., III, 12, 1910, p.79.
(٣) لقد كان اسمه الحقيقي (Honya) ، لكن الأغريق حرفوا الأسم إلى « اونياس » ، وكانوا يجدون بعض الصلة بين هذا الأسم والحمار (onas) فقد كان يسودهم الإعتقاد بأن اليهود يعبدون الحمار : راجع :
- إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ صـ ١٦٢ Bevan, p. 299.
(4) Sayce, op. cit., p. 157.
(5) Mahaffy, Empire, p. 353.
(6) Joseph., Ant. XIV, 131; Bevan, p. 299.

على مكان معبد مصري قديم[١] ، وإن يقيم في المعبد طقوس الديانة اليهودية[٢] ولقد ظلت الطقوس الدينية تقام في المعبد ، إلى أن اغلقه الأمبراطور « فسپاسيانوس » (Vespasianus) في عام ٧٣م.

ولا أدل على عطف فيلوميتور لليهود من تنصيب « اونياس » حاكماً على المديرية العربية (Arabarches) ، حيث أسكن اليهود وسمح لهم بإقامة معبدهم[٣] ويحدثنا « يوسف » عن أن فيلوميتور قد أسند إلى « أونياس » الرابع ويهودى آخر يدعى « دوسيثيوس » الإشراف على الجيش وإدارة الدولة بأجمعها[٤] ، فنحن نستبعد هذه القصة من مبالغات « يوسف » لتأييد ادعائه بما كان لليهود من ماض مجيد ، ومع ذلك فنحن لا ننكر مدي العطف الشديد الذي أولاه فيلوميتور لليهود[٥] والذي يرجع أساساً إلى أنه إزاء محبة أخيه بطليموس الصغير لدى السكندريين وعداء المصريين للبطالمة بوجه عام ، أفاء فيلوميتور عطفه على اليهود لكسبه تأييدهم وسط المتاعب التي اكتنفته من كل جانب . ويحتمل إنه ترجع إلى هذا العهد تلك الأمتيازات التي منحت ليهود الإسكندرية وسمحت لهم بتكوين جالية تتمتع بقسط من الحكم الذاتي[٦] .

أما عن وضع اليهود في عهد بطلميوس الثامن يورجتيس الثاني فقد كانت على أسوأ ما كانت من عهد سابقيه ، حيث كان يضمر حقداً دفيناً لهم ، بسبب مساعدتهم لأخيه بطلميوس السادس وأخته كليوباترة الثانيه ضده ، وتأييدهم لكليوباترة الثانيه ضده بعد وفاة بطلميوس السادس[٧] .

وفي عهد هذا الملك نشطت الرسائل المعادية لليهود والمناصرة لهم ، إذ يبدو أن

---

(1) Tarn, p. 180.
(2) Joseph., Ant., XIII, 62-79; B, Jud., I, 131 ff., VII, 422 ff.
(3) Bevan, p. 293. – إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ٢ ، صـ ١٦٣
(4) Joseph., C. Apion., II, 49.
(٥) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ ، صـ ١٦٤ .
(6) Mahaffy, Empire, pp. 356-357.
(٧) إبراهيم نصي (المرجع السابق) ، جـ ٢ صـ ١٦٤ – صـ ١٦٥.

تأييد اليهود لبطلميوس السادس في حياته ، ثم لابنه وزوجه بعد مماته أثار في رجال بطلميوس الثامن الرغبة في القضاء على كرامة اليهود وأهميتهم ، ومن ثم فإنه ظهرت حملات لاذعه ضد اليهود الذين قابلوها بالسلاح نفسه[1] ، ومهما كانت قيمة هذه الوسائل ، فإنها تشير إلى عداء الملك وأعوانه لليهود واستمرار العداء بين الأغريق واليهود .

ولقد ساءت العلاقة بين الإغريق واليهود بصفة عامة وخاصة بعد النزاع الذي وقع في عهد الحكم التالي بين كليوباترة الثالثة ، وابنها بطلميوس التاسع فيلوميتور سوتر ، وكان هذا الملك يميل إلى شد أزر انطيوخوس التاسع ضد أخيه انطيوخوس الثامن واليهود في حين أن كليوباترة الثالثة كانت تود مناصرة الجانب الآخر لكراهيتها لانطيوخوس التاسع فضلاً عن رغبتها في مساعدة يهود فلسطين ، ليسهل عليها لتدخل في شئون سوريا ، ولكي تضمن ولاء يهود مصر في النزاع الداخلي ولذلك فإن كليوباترة الثالثة اقتفت أثر أبيها فيلوميتور وأمها كليوباترة الثانية ، واتبعت سياسة مشبعة بالعطف نحو اليهود[2] .

أما عن وضع اليهود بعد ذلك فإن مصادرنا لا تعطينا أيه دليل على وجود أي اضطهاد لهم بعد تلك الفترة من تاريخ البطالمة الأواخر ، بيد أن العداء الذي كان قائماً بين اليهود والأغريق قد استمر قائماً حتى نهاية عهد البطالمة والذي منشأة سياسياً قبل كل شئ .

الفرس : -

ولقد كان العنصر الفارسي من أهم العناصر في مصر إلى جانب عنصري الأغريق ، واليهود ، وإن وثائق العصر البطلمي والعصر الروماني وحتى منتصف القرن الثاني الميلادي تعطينا دليلاً قاطعاً على وجود هذا العنصر في مصر[3] ، حيث نجد

---

(1) Mahaffy, Empire, p. 390.

(٢) إبراهيم نصحي (جـ ٢) صـ ١٦٥; Jouguet, Nat., Eg; III, p.162. -

(3) Tait, Archiv, VII, pp. 175 ff; Oates, Yale CL. St., 18, 1963, pp. 5-129.

اشخاصاً كثيرين يدعون (فرساً) أو (فرس السلالة)[١] ، يبد أنه منذ القرن الثاني قبل الميلاد أصبح الغالبية العظمى منهم يحملون أسماء مصرية أو أغريقية أو أسماء أغريقية والقاباً مصرية - حيث نجد بين كهنة « افروديتي » و« سوخوس » في (باثوريس - Pathris) كاهنين يحملان اسمين مصريين ، ويدعيان في نفس الوقت « فارسيين »[٢] وكذلك نجد اشخاصاً يدعون (يهودا ، فرس السلالة)[٣] .

وإن عدداً كبيراً من الفرس كانوا يعيشون في الإسكندرية ويؤلفون طبقة خاصة من سكان العاصمة تتمتع ببعض الإمتيازات ، وكان كثيرون أيضاً يعيشون في (لاتوبوليس - Latopolis) = اسنا ، بمنطقة طيبة وخاصة في (باثوريس - Pathyris) = الجبلين بين اسنا وأرمنت ، وجارتها « كروكوديلوبوليس »[٤] ، حيث كانوا يشكلون حامية لإخضاع الأهالي المتذمرين والمعادين للبطالمة[٥] كذلك وجدت جاليات للفرس في كل من « طحنا - Akoris »[٦] . بمديرية هرموبوليس (الأشمونيين) ، وفي الحيبة (Hipponon)[٧] ، قرب الفشن بمديرية هيراقليوبوليس ، وفي منف[٨] ، وفي الفيوم[٩] واستمرارهم حتى العصر الروماني ، ويجب أن ننوه بأن هؤلاء الفرس ، إذا استثنينا لقبهم ، فقد كانوا لا يختلفون في شئ عن باقي السكان - حيث كانت لهم كثير من الحقوق فنرى أن « بيستونس ابن ليونتومينس » ، وكان من فرس السلالة قد

---

(١) هناك بعض الباحثين يرى أن لقب «فارس من السلالة» (Perses Ted epigones) يرد في الوثائق أكثر من لقب « فارس » (Peres) ، إلى حد أنه يمكن اعتبار اللقب الأخير اختصاراً للأول (راجع) :

- Bouché-Leclercq, IV, P. 36, fn, 2; Pestman, Aegyptus, 43, 1963, pp. 405-7.

(2) P. Grenfell, I no. 44.

(3) P. Hamburg, 2; B. G. U., 1134.

(4) Meyer, Das Heerwesen der ptolemaer und Romer in Aeygpten, pp. 84-86.

(5) Bouché-Leclercq, IV, 37 fn. 2.

(6) P. Reinach, nos. 14;31.

(7) P. Hibeh, nos. 90 ; 39; 124.

(8) P. Leid., O.

(9) P. Enteuxis, 48 ,72; 74; P. Tebt., Jndex, IV, Perses.

عمل خادماً عند « تراقي » لم يوفيه أجره ، فقدم شكوى يلتمس الحصول على مستحقاته وإستيراد العقد المبرم بينه وبين سيده[1] ، وكان البعض منهم يقوم بفلاحه الأرض في شكل أرباب إقطاعات ، أو كمستاجرين - وكثيراً ما كانوا يقترضون القمح على أن يردوه عند ظهور المحصول الجديد . وتحدثنا وثيقة من عام (١١٥ ق . م)[2] بأن أحد الفرس ويدعى (بترون بن ثيون) من فرقة الفرسان الخامسة قد تنازل بإذن من الحكومة ، عن اقطاعه إلى زميل في نفس فرقته يدعى (ديدوماخوس Didymarchos) ابن ابولونيوس المقدوني .

كما تحدثنا وثيقتان أخريان[3] ، بأن فارسياً من السلالة ، يدعي بطلميوس ولقبه (بتسوخوس - Petesouchos) استأجر أقطاعاً في عامي ١٠٣ / ١٠١ ق . م ، وتحدثنا وثائق أخرى[4] ، بأن فارسياً من السلالة يدعى (ديونوسيوس ابن قفالاس - Kephalas) كان يقترض القمح كل عام تقريباً منذ عام ١١٣ / ١١٢ ق . م ، إلى عام ١٠٣ ق . م ، وبانه عند تأخره مرة عن سداد دينه اعتدى عليه دائنه ، فقدم شكايتيين[5] إلى الإدارة في تاريخ ١٢ و ١٣ من أكتوبر عام ١٠٩ ق . م .

وتطلعنا كثير من الوثائق إلى أن عدداً كبيراً من الفرس وخاصة (فرس السلالة) كانوا يشتغلون في الجيش (الجندية) ، وفي فرق الفرسان التي كانت تتألف من الجنود المرتزقة[6] وإن بعضهم كان ينتمي بالفعل إلى فرق الفرسان النظامية[7] .

وجدير بالملاحظة أن جانباً كبيراً ممن يدعون « فرسا » في الوثائق لم يكونوا كذلك بسبب أصلهم وإنما نتيجة لاكتسابهم هذه الصفة ، وتوجد أدلة على تغيير الجنسيات في القرن الثاني قبل الميلاد ، ونذكر مثلا أن « ثيوتيموس » كان فارسياً في عام ١١٥ ق . م وموسياً (Mysian) في عام ١٠٣ ق . م ، وإن (اسقليبيادس -

---

(1) P. Enteuxis, 48 (218 BC).
(2) P. Tebt., no. 30.
(3) P. Tebt., nos, 105, 106.
(4) P. Reinach, nos, 8-16; 20-28.
(5) P. Reinach, nos. 18, 18.
(6) P. Reinach. no. 31.
(7) P. Reinach. no. 14.

Askleipiades) ابن بطلميوس كان مقدونيا ثم أصبح كريتياً حوالي عام ١٤٥ ق . م[١] ، وربما يرجع تغير الجنسية إلى سبب عسكري ، وهو أن بعض الفرق ولا سيما فرق الفرسان كانت فرقاً قومية تميز كل منها بجنسية معينة مثل فرق « التساليين » ، وفرق « التراقيين » ، وفرق « الموسيين » ، وفرقة الفرس[٢] .

وهناك رأى أخر حول وجود صلة بين هذه الجنسيات المكتسبة وبين الجماعات القومية أو الجاليات "Politeumata" التي كونتها بعض القوميات عند استقرارها بمصر في عهد البطالمة[٣] ، ويحتمل أنه لم تكن لكل القوميات الأجنبية جاليات ، بيد أنه وجدت جاليات عديدة حدثتنا عنها الوثائق مثل جالية للكريتيين (Cretans)[٤] والبيوتيين (Boeotians)[٥] ، وللآخيين (Achaeans)[٦] ، وللتراقيين (Thracians)[٧] ، وللقيليقيين (Cilicians)[٨] ، وللموسيين (Mysians) وللادوماين (Edumaeans)[٩] ومن المرجح هنا انه بمضي الوقت اندمج اشخاص من قوميات أخرى في هذه الجاليات سابقة الذكر واكتسبوا جنسياتها ما داموا قد ادمجوا فيها[١٠] ، ومن المحتمل إنه كانت توجد جالية للفرس ، وباندماج إشخاص من جنسيات أخرى فيها أدى إلى كثرة عدد الفرس وهذا ما تحدثنا به الوثائق ، وإن كان الرأى الشائع بين كثير من المؤرخين إن أزدياد عدد الفرس يرجع إلى أن كثير من المدنيين كانوا ينتحلون صفة (فرس السلالة) لتأمين دائنيهم[١١] ، لكننا ونحن نعلم أن البطالمة كانوا يفرضون

---

(١) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ ٢ ، صـ ١٧٠ .
P. Tebt., no. 32.
(2) Launey, Recherches Armées Hellenist., p. 64.
(3) Lesquier, Instituions Militaires, p. 149.
(4) Lesquier, Ibid, pp. 143 ff.
(5) Bull, Alex, 19, 1923, p. 119.
(6) Perdrizet et lefebvre, Graffites d'Adydos,p. XI.
(7) Ibid.
(8) Bull, Inst, fr. Arch. Orient., XXXV, 1921, p 179.
(9) Lesquier, op. cit., pp. 143 ff.
(10) Lesquier, op. cit., pp. 150-151.
(11) Bevan, p. 110; Tait, Archiv, VII, 1924, pp. 175 ff; Cf., Lewald Zur Personalexekution in Rechte der Papyri, Leipzig 1915.

عقوبات مشددة على الإنتقال من إحدى طبقات السكان إلى طبقة أخرى دون الحصول على اذن بذلك من الملك – لا نستطيع أن نقبل أن نتصور أنه كان يمكن انتحال الجنسية الفارسية دون أن يكون لذلك سند من القانون . والواقع ودون وجود جماعة بل جماعات قومية (Politeomata) فارسية كان يتم اتخاذ هذه الجنسيات عن طريقها . ويرى « سجرية » أن الفرس في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد لم يكونوا سلالة الفرس القدماء بل كانوا محاربين مصريين (Machimoi) ادمجوا في جالية الفرس نتيجة لإنخراطهم في سلك الجيش[1] لكنه إذا كان يمكن التسليم بأن سلالة بعض الجنود المصريين أدمجوا في جالية الفرس ، فإنه من المستبعد أن كل هذه الجالية كانت تتألف من سلالة هؤلاء الجنود ، ويعتقد البعض أن هؤلاء الفرس كانوا من حيث المبدأ يتألفون من سلالة الفرس القدماء[2] .

وبرغم أختلاف الآراء نحو جالية الفرس وكثره عددهم فلا شك أن الفرس كانوا يتمتعون في مصر البطلمية بالحرية الدينية وكانت لهم كثير من الحقوق مما جعل لهم دور هام وحساس في الأوضاع الداخلية في مصر البطلمية .

عناصر أخرى : –

وجدت عناصر أخرى نزحت إلى مصر إلى جانب العناصر الأخرى التي تم ذكرها من المقدونيين والأغريق والفرس ، فقد نزح التراقيين ، والفروچيين ، والسوريين ، والفينقيين ، والقاريين ، والبابليين ، والهنود ، والأعراب إلى مصر في فترات قديمة وحتى العصر البطلمي والعصر الروماني واستقروا في قرى داخل مصر .

فقد وجد نصب في فيلادلفيا بالفيوم يرجع إلى عهد بطلميوس الرابع يحمل أهداء إلى الآله التراقي « هيرون – Heron » ، كما وجد نقش لنفس الآله يرجع إلى عهد بطليموس الثامن يورجتيس الثاني في نفس القرية . وهو يشير إلى وجود معبد للآله التراقي اقامه التراقيون الذين وفدوا على مصر إبان العصر البطلمي[3] .

---

(1) Segre, in Aegyptus, 1922, pp. 143-156.
(2) Von Woess, in Zeit, Sav-Stiff., XLVI, 1926, pp. 45 ff.
(3) Annales, XX, pp, 273 ff; Boak and petersen, karanis, 1924-8, 1931, pl. XXIV, fig. 48.

كذلك وجد معبد للآلهة « أجديستيس – Agdistis » آلة الفريجيون أقاموه فور حضورهم إلى مصر[١] ، وإن الفينقيين كانوا يقيمون طقوس الههم « أدونيس »[٢] مما يبين استقرار تلك العناصر بمصر وممارستهم لشعائرهم الدينية وخاصة في منف حيث يحدثنا خطاب من منتصف القرن الثالث قبل الميلاد يرجع إلى « زينون » ، وكيل اشغال « أبولونيوس » وزير مالية بطلميوس الثاني فيلادلفيوس أن « كهنة » (استراتي – Astrate) الهة الفينيقيين المصريين المقيمين في منف يطلبون منحة من الزيت لإقامة شعائر طقوسهم مثل تلك التي كانت تمنح لمعابد القاريين والأغريق المقيمين في منف[٣] .

وتحدثنا وثيقة من عام ٢٢٢ ق . م[٤] بأنه عندما منح جندي يدعى « ماخاتاس – Machatas » مسكناً في بيت رجل يدعى « بوؤريس – Pooris » اقتسم البيت مع صاحبه وأقام في النصف الذي يخصه هيكلاً للآلهة السوريين افروديتي برنيفي مما يبين استقرار السوريين في مصر وممارستهم بحرية لعبادتهم الدينية .

ونستخلص من التماثيل الهندية التي وجدت في منف أنه كانت تقام في مصر حفلات بوذيه (Buddhist) في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد[٥] كذلك تمدنا المصادر بأن الأعراب قد نزحوا إلى مصر من البوابة الشرقية لسيناء ومن الصحراء الشرقية في جماعات صغيرة إلى وادى النيل واستقروا في بعض القرى مثل قرية « بويس – Pois » في مديرية منف[٦] ، ومارسوا الزراعة بحرية وإطمئنان ، كما وجد اعراب في القرن الثالث قبل الميلاد بالفيوم يشتغلون برعى الماشية على ضيعة ابولونيوس وزير المالية[٧] وأنهم كانوا يمارسون بكل حرية عباداتهم الدينية[٨] .

ويجب أن نبين أن مركز هؤلاء الأجانب الإجتماعي والسياسي والإقتصادي في

---

(1) O. G. I. S., 28, 5.
(2) P. Petrie, III, p. 32.
(3) P. S. I., V, 531.
(4) P. Ent., 1=P. Magd. 2= Wilcken, Chrest. 101.
(5) Petrie, Status of the Jews in Egypt., P. 32.
(6) Wilcken, u.p.z., no. 72.
(7) Bevan, p. 111.

(٨) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ٢ ، صـ ١٧٦ .

ضوء ما سبق ذكره كان مختلفا عن مركز المصريين ، وأكثر منه امتيازاً ، إذ أنه طوال الجانب الأكبر من عصر البطالمة كان كل كبار موظفين المدنيين من الأجانب ، مثل ما كان جل ضباط الجيش وأكثر رجاله .

ويبدو أن بعض فئات الأجانب كانت معفاة من السخرة المفروضة على الغالبية العظمى من المصريين ، وإن بعض فئات اخرى من الأجانب كانت تتمتع بامتيازات خاصة فيما يتعلق بالضرائب .

وكان مواطنو المدن الأغريقية كاملو الأهلية يتمتعون بحقوق سياسية لم يتمتع المصريون بمثلها . كما أن الفرصة كانت سانحة للأجانب بوجه عام في تنمية ثرواتهم في مجال الزراعة حيث كانت لديهم أفضل الفرص ليصبحوا أرباب أرض ويفوزوا بدخل وفير ، وقد كان البطالمة يمنحون الضياع الواسعة للمقربين اليهم من الأجانب وأنهم كانوا يمنحون الاقطاعات الكبيرة للضباط والجنود الأجانب ويسمحون لهم بغرس الكروم والفاكهة ، مما كان يكسبهم امتلاك ما يزرع من الأراضي على هذا النحو امتلاكاً خاصة بعكس المصريين ، وفي الصناعة لم يكن العمال عادة من الأجانب ، وإنما كان منهم الملتزمين ، وفي جباية الضرائب أيضا كان منهم الملتزمون والمشرفون والضامنون في أغلب الأحوال ، وقد كان منهم أيضا مديرو أغلب المصارف المالية الملكية والخاصة(١) .

وجملة القول إن الأجانب قد كانوا قانوناً رعايا الملك مثل المصرين ، إلا أنهم كانوا في الواقع شركاءه ومساعديه الذين اسهموا معه في حكم المصريين وفي استقلالهم وفي الاستمتاع بخيرات بلادهم .

وأمام ما تقدم فإننا نستطيع أن نوضح أن البطالمة الأوائل قد اعتمدوا جل اعتمادهم الرئيسي في بناء دولتهم على الأجانب وخاصة من الأغريق هذا إلى جانب بعض العناصر الأجنبية الهامة التي أثرت في بناء قوة البطالمة مثل اليهود والفرس والتي كان من الضروري وحتماً اعتماد البطالمة عليهم خاصة وأنهم كانوا متأصلي الإقامة في مصر منذ فترة طويلة ترجع إلى العصر الفرعوني المتأخر .

(1) Rostovtzeff., soc, and Ec., pp. 323-6.

وإن هؤلاء الأجانب قد نالوا كل العطف والعطاء والتقدير من جانب البطالمة وإنهم بالتالي استغلوا مناصبهم ووظائفهم لخدمة التاج من ناحية ولتحقيق مصالحهم الخاصة من ناحية أخرى مما أوجد فجوة عميقة أحس بها أهل البلاد من فوارق وأمتيازات أثرت في ظهور ملامح وبوادر تذمر المصريين .

وربما ذلك ما تمخضت عنه أولى بوادر تذمر الأهالي من جراء امتيازات الأجانب وجورهم وتعسفهم مع أهالي البلاد الأصليين ، خاصة وإن الإغريق أنفسهم كانوا يسيئون معاملة كل من لم يكن أغريقيا أو مصطبغاً بصبغة أغريقية من سكان مصر . وتحدثنا المصادر بذلك - حيث تطلعنا أحدى الوثائق بأن رجلاً كان في خدمة « زينون » بفيلادلفيا يشكو من سوء المعاملة لأنه ليس أغريقياً ، وليس في وسعة أن يتحدث الأغريقية[1] .

وفي وثيقة ترجع إلى عهد بطلميوس الثالث ، تحوى شكوى لكاهن مصري كبير المقام من أغريقي أرغم على اسكانه في بيته ، فهذا الكاهن يقول في شكواه من هذا الضيف الثقيل الأغريقي أنه « يحتقرني لأنني مصري »[2] .

كذلك تحدثنا مظلمة رفعها أغريقي إلى بطلميوس الرابع بأن سيده مصرية قد اعتدت عليه ، وطالب في مظلمته بأنه لا يجب أن يسمح بأن يعامل المصريون أمثاله الأغريق على هذا النحو[3] ، وإن هذه العبارة الموجزة لتنطوي على حقيقة الشعور الذي كان يكنه الأغريق أو على الأقل منهم نحو المصريين وهو شعور إزدراء عميق .

ولا يوجد أي عجب أن قلوب المصريين نبضت بكراهية الأجانب ، وأن مرجل غضبهم انفجر في وجه مغتصبي بلادهم - الذين أهملوا حقوق المصريين واضعفوا من مركزهم في ادارة بلادهم بالشكل الذي نمى الروح القومية بصورة واضحة كعامل مؤثر لقيام الثورات القومية إلى جانب العامل الإقتصادي .

ويعتقد البعض[4] أنه قد ظهرت في عهد بطلميوس الثالث تلك النبوءة الديموتيقية ،

(1) P. col., 66. (2) P. Yale, Inv., 1627-8.
(3) P. Enteuxeis, 79 .
(4) Struve, Zum Topferorakel, Raccolta lumbrosso, 1925, pp. 273-281.

والتي اعطتنا ترجمتها الأغريقية وثيقة بردية من القرن الثالث للميلاد[١] وتتكشف هذه النبوءة التي تعرف باسم (نبوءة صانع الفخار) (Potter's Prophecy) ، عن كره عميق للاسكندرية ، وعداء دفين للأجانب ، وتتنبأ بقيام زعيم وطني يحرر البلاد من مغتصبيها ، ويعيد العاصمة إلى منف ، ويتولى حكم مواطنيه ، وهي تعطينا دليلاً قاطعاً عما يجيش في صدور المصريين من الالام والآمال إذ ذاك .

وكما هو واضح لدينا أن سياسة البطالمة الأوائل الداخلية كانت سياسة سيطرة على أهالي البلاد وإظهار سيطرة الأجانب عليهم ، وان كانت تلك السياسة قد تغيرت نسبياً في عهد بطلميوس الرابع وخاصة بعد موقعه رفح في محاولة إشراك المصريين في بعض المناصب وإن كانت أقل بكثير مما كان يتمتع به الأجانب[٢] .

ونحن نعرف أن الأجانب قد لعبو دوراً هاماً خاصة في تاريخ الإسكندرية لتكتلهم بجالياتهم هناك ، ولا أدل على ذلك من احداث واضطرابات الإسكندرية ، في عهد بطلميوس الخامس فيلوماتور وتعاقب الأوصياء على هذا الملك الصغير وما اعقب ذلك من آثار عكسية على وضع مصر الخارجي أدى إلى فقد ممتلكاتها الخارجية أمام أطماع انطيوخوس الثالث وفيليب الخامس ، ودفع بحكامها إلى إتاحة الفرصة لروما بالتدخل طلبا لمناشدتهم في مساعدتها - واتاح لروما بالتالي بسط نفوذها على دولة البطالمة ، وترتب كذلك على ضياع ممتلكات مصر الخارجية واضطراب احوالها الداخلية ووقوع تجارة وقوافل سوريا في قبضة السلوقيين ، وإضطراب تجارة مصر مع الصومال ، وتروجولوتيقي (Trogodytike) وضياع اسواقها في بحر ايجه - مما أدى إلى نقص موارد مصر من التجارة الدولية ومن املاكها الخارجية[٣] .

ويجب أن لا نغفل كذلك ثورة السكندريين وإشعالها من قبل الأجانب ضد الملك بطلميوس السادس عقب وفاة اخيه بطلميوس الخامس وتولى العرش صغير السن ، وما

(1) Melanges Maspero, II, le caire, 1939, pp. 119-120.
(2) Rostovtzeff, soc, and Ec., pp. 706-7.

(٣) إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ٤ ، صـ ١٩٢.

عانته مصر من نزاع جشع الأوصياء وفساد حكمهم ، وإتاحة الفرصة لروما التي استغلت هذا النزاع لتحقيق اطماعها في السيطرة على مصر ، ودور الأجانب في الإسكندرية من مساندة ثورة (ديونوسيوس بتوسرابيس) وتقليب الأوضاع ضد بطلميوس السادس لإنجاح هذه الثورة وظهورها بمظهر قومي مصري تحركه العناصر الأجنبية من وراء الكواليس[1] وبرغم فشل هذه الثورة ، إلا أنها أثرت بشكل عام على اضطراب احوال البلاد وزيادة التوتر بين المصريين والبطالمة من جانب وملامح تدهور الدولة وتدخل روما من جانب آخر .

كذلك موقف المصريين من الأجانب في الثورات في عهد بطلميوس السابع ولا أدل على ذلك من قصة بطلميوس المتصوف[2] في معبد السرابيوم والتي تعكس لنا مدى ما وصلت إليه مشاعر المصريين نحو الأغريق .

وقد ظهرت ذروة الصراعات بين الأسرة الحاكمة خلال تولى بطلميوس الثامن الحكم وما تمخضت عنه من تدهور لحالة البلاد ، وكيف كان للأجانب - وخاصة في الإسكندرية - دور كبير في هذا الصراع الأسري اشعال نار الثورة- ففي عام ١٣١ ق.م أعطت الإسكندرية شارة البدء بالثورة في البلاد - حيث ارغمت كليوباترة الثانية وأنصارها الملك على الهرب من الإسكندرية إلى قبرص ، وإن مصر انقسمت إلى فريقين ، كان يؤيد كليوباترة الثانية الإسكندرية ، أو على الأقل جانب من الأغريق وكذلك اليهود وجانب من الجيش من العناصر الأجنبية - بينما يؤيد بطلميوس الثامن بقية الجيش وكثير من المصريين أو من المحتمل غالبيتهم بزعامة الكهنة - وإن موقف المصريين كان في انضمامهم إلى بطلميوس الثامن وعدائهم إلى كليوباترة مرجعه الأساسي عدائهم للأجانب الذين أيدوا كليوباترة في الأسكندرية ، وإن هذه الحرب الأهلية كانت صراعاً بين قوتين الأجانب من جانب وتأييدهم لكليوباتره ، والمصريين

---

(١) عن ثورة (ديونوسيوس بتوسرابيس) راجع :

- Otto, Zur Gesch, des 6, ptalem., Bay Abh., XI, 1934. P. 3, n. 6, pp, 71, 91.

(2) U. P. Z., I, pp. 104 ff.

والكهنة من جانب وتأييدهم لبطلميوس الثامن[1] ، وإنه لم تؤد عودة بطلميوس الثامن إلى الإسكندرية عام ١٢٧ ق . م ، ولا الصلح بينه وبين كليوباترة الثانية عام ١٢٤ ق . م ، إلى إنهاء هذا الصراع وإخماد الثورات* أو أنهاء الأجانب من إشعال مراحل الصراع وخاصة في الإسكندرية أو حتى ما قدم من قرارات عفو في محاولة إصلاح حالة البلاد .

ويبدو كذلك أن دور الأجانب كان مؤثراً في أحداث الصراع الأسرى في عهد البطالمة الأواخر وخاصة في الصراع الذي نشب بعد وفاة بطلميوس الثامن بين كليوباترة الثالثة وكليوباترة الثانية حتى وفاة الأخيرة عام ١١٦ ق . م ، وثانياً بين كليوباترة الثالثة وأبنها الأكبر بطلميوس التاسع (فيلوميتورسوتر) وهو الذي ارغمها الأسكندريون على إشراكه معها في الحكم بدلاً من أبنها المفضل لديها بطلميوس اسكندر[2] ، وأنتهى الأمر بطرد فيلوميتورسوتر (عام ١٠٧ ق . م) وذهابه إلى قبرص ليعد العدة لإسترداد عرشه ، وثالثاً بين كليوباترة الثالثة وابنها بطلميوس اسكندر وهو الذي لم يكن اسعد حظاً من أخيه مع أمه ، فقد صممت على أن تقبض على كل السلطات ، مما أثار الشحناء والبغضاء بينهما وبين انصارهما إلى أن توفيت كليوباترة عام (١٠١ ق . م) فحكم بمفرده إلى أن طرده الإسكندريون (عام ٨٩ ق . م) ولقى حتفه في العام الثاني ، وعندئذ استرد (فيلوميتوسوتر) عرشه وظل يتولاه إلى أن توفى (عام ٨٠ ق . م) وتولى العرش (بطلميوس أوليتيس الزمار) حتى عام ٥١ ق . م[3] وكان الزمار ملكاً تافهاً اراق ماء وجهه وبدد ثروة مملكته في شراء اعتراف الرومان به ملكاً وحليفاً مهيئاً لهم الفرصة في التدخل والسيطرة على قبرص آخر ممتلكات البطالمة الخارجية ، وإن السكندريين قد لعبوا دوراً هاماً في تلك الفترة الحرجة من التذمر والاضطرابات مما دفع بطلميوس الزمار إلى الذهاب إلى روما عام ٥٨ ق. م يستعيد بها عليهم[4] ، ثم عودته إلى

(1) Rostovtzeff., Soc, and Ec., pp. 873-4.

(*) لسنا هنا بصدد عرض الثورات المصرية بقدر إظهار دور الأجانب في التوتر والإضطربات في البلاد .

(2) Justin, XXXIX, 3, 1; 5. 2.

(٣) راجع إبراهيم نصحي (المرجع السابق) جـ١ صـ ٢٨١ وما بعدها .

(4) Dio cass., xxxix, 16; Biuché-Leclercq, II, pp. 147-9; C. A. H., ix, p. 531.

مصر عام ٥٥ ق . م في حماية كتائب جابينيوس حاكم سوريا الروماني ، لقاء رشوة كبيرة ، فانتقم من خصومه شر انتقام ، وعين أكبر دائنيه - الممول الروماني (رابيريوس) وزيراً للمالية[١] ، ليصبح أول أجنبي يتحكم بصورة مباشرة في خزائن مصر - وفي اعتصار دافعي الضرائب ، وإزاء ذلك لم تكن حالة مصر أسوأ مما لو كانت قد ضمت نهائياً إلى الامبراطورية الرومانية ، مما دفع بالكثيرين من أبناء مصر إلى القيام بمحاولات لانقاذ حالة البلاد دون جدوى .

وأمام تلك الأحداث ودور الأجانب إزاء ازدياد الثورات الوطنية في مصر عمل البطالمة على تركيز القوى المناهضة للحركة الوطنية بإدماج جاليات الجنيسات التي لم تبق منها إلا فئات قليلة في جاليات الجنسيات التي كانت أوفر منها عدداً ، إذ بينما كان يوجد في القرن الثالث عدد كبير من الجنسيات المختلفة ، نلاحظ أختفاء الكثير منها في القرن الثاني وازدياد عدد افراد الجاليات المقدونية والكريتية والموسية والفارسية نتيجة للتجنس بجنسياتها[٢] ، ويبدو أن السكان وزعوا بين طبقات أقل عدداً من الماضي ، وفقاً لنظام دقيق حدد مرتبة كل طبقة ، وكانت في مقدمة هذه الطبقات المقدونين والكريتيين ، وتأتي بعدها طبقة مواطني المدن الأغريقية والأغريق في الأقاليم ، فطبقة الموسيين ، فطبقة الفرس الذين ازداد عددهم في مصر العليا . وهذا جدير بالملاحظة ، لأن الوجه القبلي كان أقل أنحاء مصر اصطباغاً بالحضارة الأغريقية . وقد اندمج في طبقة الفرس عناصر غير ايرانية ، وبوجه خاص عناصر مصرية كان بينها كثير من الكهنة[٣] . وبرغم تلك السياسة والحيطة التي اتبعها البطالمة في تلجيم قوى ومؤثرات العناصر الأجنبية في مصر إلا أن أحداث هذه الفترة لم تؤثر أمام انقسامات الأسرة الحاكمة والصراع على السلطة حيث فتح الباب على مصراعيه لإستغلال تلك العناصر للأحداث المحيطة بها آخذة في تيارها الدولة إلى هوة التدهور والإنهيار * .

(1) Cicero, pro, Rab., 8 and 10 .

(٢) إبراهيم نصحي (جـ ٢) ، صـ ١٧٣ ، Jouguet, Mac. Jmp., p. 341,

(3) Jouguet, Mac. Imp. p. 342.

(*) يجب أن ننوه أن عوامل أنهيار دولة البطالمة لم تحدد فقط على مؤثرات دور الأجانب بل كانت هناك عوامل أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية لسنا هنا بصدد عرضها لالتزامنا بمضمون البحث من الناحية الشكلية والموضوعية .

خامساً : ملامح إضمحلال دولة البطالمة خارجياً

يمكننا أن نحدد ملامح إضمحلال دولة البطالمة ببداية عهد البطالمة الأواخر، خاصة بعد معركة " رفح " التي تعتبر حداً فاصلاً بين عهدين : العهد الذى بلغت فيه دولة البطالمة أقصى اتساعها وأوج مجدها ، والعهد الذى أخذت فيه تدب عوامل الضعف والإضمحلال حتى سقطت هيبتها وتلاشت سطوتها ، فتزعزع سلطانها فى الداخل وفقدت أملاكها فى الخارج وأصبحت تنتابها الإضطرابات والغزوات ، إلى أن انتهى بها الأمر إلى أفول نجمها وزوال استقلالها .

ويرجع هذا الإضمحلال إلى سببين رئيسيين : أحدهما داخلى والآخر خارجى . أما السبب الداخلى فهو ضعف السلطة المركزية واحتلال نظام الحكم ، ويعزى ذلك الى عدة عوامل كان أحدهما هو الثورات القومية . ذلك الدور الذى قام به المحاربون المصريون فى موقعة رفح أعاد الى مواطنيهم الثقة بأنفسهم ، فلم يتهيبوا الوقوف فى وجه الحكومة ثائرين على ماكانوا يلقونه من صنوف الضغط والإرهاق . وقد تعددت هذه الثورات على نحو ما مرّ بنا منذ عام ٢١٦ ق . م الى حد أنها اضعفت البطالمة وشلت حركتهم فى الخارج . وكان ذلك خير مشجع لذوى المطامع الأعداء منهم والحلفاء، للانقضاض على ممتلكات البطالمة الخارجية بل على مصر ذاتها . وقد سبق أن أوضحنا أن ثورات المصريين ترجع الى تضافر العامل القومى مع العامل الاقتصادى أو بعبارة أخرى الشعور المرير بالظلم والإجحاف وهو الشعور الذى نجم عن الإلتزامات الثقيلة التى أرهق البطالمة بها الأهالى ممّا دفعهم أولاً إلى التذمر ثم الى الإضراب عن العمل ثم الى هجر مواقعهم ثم الى الثورة .

فقد مصر لمتلكاتها الخارجية :

وإذ توافق على نشوب الثورات القومية فى عهد بطلميوس الخامس تولى شئون الحكم فى الأسكندرية طبقة فاسدة وضيعة ، انتهز انطيوخوس الثالث وفيليب الخامس

هذه الفرصة للإتفاق على اقتسام ممتلكات مصر الخارجية[1] بحيث يحصل كل من الملكين على أقربها الى مملكته[2] . فيأخذ فيليب مابقى لمصر من جزر بحر إيجه وممتلكاتها فى تراقيا والدردنيل ، ومن المحتمل أيضا قورينائية ، ويأخذ انطيوخوس جوف سوريا ومايتبقى لمصر من ممتلكات فى آسياي الصغرى[3] . وهكذا ما أن توافى عهد بطلميوس الخامس على نهايته حتى كانت مصر قد فقدت أغلب امبراطوريتها البحرية ولم يبق لها سوى قبرص وثيرا وقورينائية . وبرغم أن مصر كانت قد استنجدت بروما فإن هذه الدولة بعد انتصارها على فيليب [4] فى عـــــام ١٩٧ ق . م وعلى انطيوخوس[5] فى عام ١٨٩ ق . م فإنها لم ترد لمصر ممتلكاتها السلبية مع أنها كانت قد نصبت نفسها مدافعًا عن حقوق مصر . لكن روما انتهزت الفرصة لإضعاف كل القوى الرئيسية المتنافسة فى شرق البحر المتوسط . وذلك من ناحية لإراحة نفسها من متاعب هذه القوى (مقدونيا والدولة السلوقية ودولة البطالمة) ومن ناحية أخرى لبسط نفوذها على العالم الهلينيسى ، ووسط هذه الأحداث الخطيرة كانت مصر فريسة للثورات والإضطرابات ونهبًا لحكوم ضعيفة لم تحرك ساكنًا للدفاع عن الممتلكات الخارجية ، بل إنها إزاء سيطرة انطيوخوس على جانب كبير من هذه الممتلكات دون أن تحاول روما ردعه رأت هذه الحكومة أن تتفاهم مع انطيوخوس ممّا أثار نقمة الرومان على مصر .

ولنا هنا أن نتساءل نحو من يتحمل تبعة ضياع الإمبراطورية البطلمية ؟ لاشك فى أن البطالمة الأوائل يجب أن يتحملوا جانبًا كبيرًا من هذه التبعة حيث تقع على عاتق بطلميوس الأول تبعة مزدوجة ، فهو الذى وضع أساس السياسة الداخلية وهو أيضًا

(1) Magie, The Agreement between Philip V and Antiochus III for the Patition of the Eg. Empire, J . R. S., 29, 1939, pp. 32-44; Walbank, Philip V of Macedon, Cambridge, 1940 .

(2) Cf., S. Jerome, In Dan., XI.

(٣) لكن بولوبيوس (III, 2.8) يحدثنا بانه عندما تآمر فيليب وانطيوخوس على ممتلكات مصر استولى الأول على المنطقة الأيجية وقاريا وساموس . واستولى الثانى على جوف سوريا وفينيقيا . وهذا صحيح لكنه ليس معنى ذلك أن الإتفاقية كانت تنص على مثل هذا التقسيم (راجع) نصحى (المرجع السابق) جـ ١ . ص ١٦٩ .

(4) Cf., C. A. H., VIII, pp. 122 ff.

(5) Cf., Diod., XXIX, 10; polyb., XXI, 42, 43, 45.

المسئول عن " المشكلة السورية " ، التى نجمت عن أنانيته فى السياسة الخارجية وتمخضت عنها تلك الحروب الشعواء بين السلوقيين والبطالمة . ويجب أن يتحمل بطلميوس الثانى فيلادلفيوس العبء الأكبر من هذه التبعة فهو واضع تلك السياسة الداخلية الظالمة بنظمها المالية الكريهة ، والتى كان لها أكبر الأثر فى نفوس المصريين بعد ذلك . كذلك يجب أن يتحمل جانبًا من هذه التبعة ذلك الملك العابث بطلميوس الرابع ، الذى شغله مجونه عن متابعة سياسة خارجية حازمة ، والذى أورث طفله حاشية فاسقة وضيعة لا تعنى إلا إشباع أطماعها .

وأخيرًا لقد لعبت يد القدر دورًا خطيرًا إذ أنه فى الوقت الذى ظهرت فيه على مسرح الأحداث السياسية فى العالم الهلينيسى ثلاث قوى فتية كانت اثنتان منها تتوثب للإنقضاض على ممتلكات مصر الخارجية ، توفى بطلميوس الرابع تاركًا ملكه المهدد لطفل صغير ، تكالب ذوو الأطماع على الفوز بالوصاية عليه والإستئثار بالسلطة دون غيرهم دون إعتبار لأى مصلحة عامة (١) .

وقد كان من شأن اختلال نظام الحكم فى مصر وحالة الضعف التى تردت فى تشجيع انطيوخوس الرابع عن إنقاذ حملتين مدمرتين إليها . وأسوأ من أعمال الدمار والتخريب التى أنزلتها حملتا انطيوخوس الرابع بالحياة الإقتصادية أنه ترتب على ذلك نتيجتان وأحدهما هى أنه لم ينقذ مصر من استيلاء انطيوخوس عليها ألا تدخل روما وأمره بالإنسحاب فورًا من مصر وقبرص . ومعنى ذلك أن البطالمة أصبحوا يدينون لروما بعرشهم واستقلال دولتهم . والنتيجة الأخرى هى بذر بذور الشقاق والصراع بين أفراد أسرة البطالمة وهى الصراع الذى استغلته روما فى تغلغل نفوذها فى مصر تمهيدًا للإستيلاء عليها .

ويتمثل هذا التغلغل فى عدة ظواهر :

أولاً : عندما نشب الصراع بين بطلميوس السادس وأخيه الصغير الذى كان الإسكندريون نادوا به ملكًا عقب غزوة انطيوخوس الرابع الأولى ، وأفلح

(١) راجع نصحى (المرجع السابق) جـ ١ . ص ١٩٢ .

بطلميوس الصغير فى طرد أخيه الكبير وفرّ إلى روما للإستنجاد بها . قضت روما فى عام ١٦٣ ق . م[١] بتقسيم الدولة بينهما بحيث يأخذ بطلميوس السادس مصر وقبرص وبطلميوس الصغير (فيما بعد بطلميوس الثامن) قورينائية .

ثانيًا : عندما لقى بطلميوس السادس مصرعه فى محاولة استرداد جوف سوريا أوغرت روما إلى أخته وزوجته كليوباترة الثانية بزواج أخيها ملك برقة وبحكم الدولة سويًا[٢] .

ثالثًا : عندما توفى بطلميوس التاسع فيلوميتور سوتير وانفردت بالملك ابنته برنيقى الثالثة بمفردها[٣] ، أمرها صولا دكتاتور روما بأن تشرك معها ابن بطلميوس العاشر[٤] .

رابعًا : ظلّت روما زُهاء عشرين عامًا ترفض الإعتراف ببطلميوس الثانى عشر الى أن اشترى رضاء قيصر برشوة كبيرة فى عام ٥٩ ق . م[٥] ، وفى العام التالى سطت روما على قبرص[٦] واستولت عليها استيلاء القراصنة . وكان قد آل إليها من قبل ولاية قورينائية[٧] نتيجة وصية بطلميوس ابيون الإبن غير الشرعى لبطلميوس الثامن .

---

(1) Bouché - Leclercq, II, pp. 30-33; E. Bevan, Op. Cit., p. 291.

(٢) نصحى (المرجع السابق) جـ ١ صـ ١٩٣ ومابعدها .

(3) Porphur., F. H. G., III, P. 722.

(4) App., B. Civ., I, 102.

(٥) كان بطلميوس الزمار مستعدًا لافتداء عرشه بأى مبلغ ، ولذلك فإنه ابتاع تأييد قيصر بمبلغ كبير وقدره ٦٠٠٠ تالنت وفى نفس الوقت كان قيصر فى حاجة الى المال (راجع)

(6) Dio. Cass., XXXVIII, 30.

(7) Cf., Justin., XXXIX, 5.2.

خامساً عندما شارف بطلميوس الثانى عشر على الموت ترك وصية بأن تخلفه على العرش كليوباترة السابعة وبطلميوس الثالث عشر وأرسل نسخة من هذه الوصية إلى روما لترعى تنفيذها[1] .

* * *

* *

*

---

(١) راجع نصحى (المرجع السابق) جـ ١ . ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

الفصل السابع

محاولات البطالمة الاواخر لانقاذ حالة التدهور

لقد شهدت مصر في عهد البطالمة الاواخر تدهورا اقتصاديا شديدا تمخض أساسا عن النظام المالى والاقتصادى بما فرضه على الاهالى من التزامات مرهقة . وعندما لم تجدهم نفعا الشكوى بما لحقهم من ضيق وأجحاف ، ولا الاضراب عن العمل أو التراخى فيما كانوا يقومون به من أعمال ، هجروا مقار أعمالهم . وعندما تهيأت لهم الاسباب للاعراب عملا عن سوء حالهم وعما يعتلج في صدورهم من غضب وحقد ، انضموا الى الثورات القومية التى اشتعل لهيبا منذ عام ٢١٦ ق . م . وكانت تشتد حينا وتهدأ حينا آخر ، ولم يلبثوا أن شاركوا في ذلك الصراع المرير الذى نشب بين أفراد أسرة البطالمة منذ عهد بطلميوس السادس . وكان من شأن ذلك ومن شأن غزوتى انطيوخوس الرابع المدمرتين ، ومن شأن ازدياد مطالب البطالمة من الاهالى جنبا الى جنب اساءة الموظفين استخدام سلطتهم لاستيفاء مطالب الملك واشباع اطماعهم الخاصة، أن استشرى التدهور الاقتصادى واستفحل استفحالا خطيرا . ومع ذلك فأن البطالمة الاواخر اذ كانوا مثل اسلافهم يعتبرون مصر ضيعتهم الخاصة التى يجب أن تدر عليهم أكبر قدر ممكن من الدخل ، واذ ازدادت مطالبهم في الوقت الذى نقصت فيه مواردهم نتيجة لضياع أغلب ممتلكات مصر الخارجية وتدهور حالة البلاد الاقتصادية ، استمسكوا بجوهر ذلك النظام المالى والاقتصادى المجحف ، ولجأوا لوقف تيار التدهور الى محاولات فاشلة لانها لم تعالج أسباب الداء وان عالجت ظواهره . وتتمثل هذه المحاولات فيما يلى :

أولاً : إجراءات إدارية

وأمام ماوصلت اليه حالة البلاد من تدهور أكيد في جميع فروع الحياة الاقتصادية (زراعية - صناعية - تجارية) لجأ البطالمة الاواخر الى محاولة انقاذ ذلك التدهور عن طريق الاوامر التى كانت تصدر للموظفين . وبالتالى كانوا يصدرون أوامرهم أو اجراءاتهم الادارية لتنفيذ تعليمات الملك الى مرؤوسيهم .

أ - أوامر وزراء المالية : -

ولقد كانت من مظاهر الادارة المصرية في ابان العصر البطلمى اصدار تعليمات الى المرؤوسيين كما كان الحال متبعا منذ عهد الفراعنة[١] وكان ذلك فيما يبدو بناء على أمر من الملك للحد من ظاهرة معينة . ولا يسعنا هنا الا أن نعرض أوامر وزراء المالية في العصر البطلمى الى مرؤوسيهم . وبرغم أن هذه الاوامر قليلة العدد فانها تعكس صورة واضحة لمدى الضغط الشديد الذى عانته الادارة المالية في سبيل تحقيق مصالح التاج حتى ولو كانت على حساب الاهالى التاعسين . ولاشك أن أوامر وزراء المالية الى مرؤوسيهم كانت تتسم بسمة الظروف القاهرة التى استدعت الحاجة الى اصدارها ، الا وهى محاولة أنقاذ أحد مواقف التدهور العديدة الناجمة عن ثورات أو حروب تؤدى الى هجر الارض أو تخريبها ونقص عدد سكان القرى .

ومن ذلك مثلا انه في عام ١٦٤ ق . م أو قبل ذلك بقليل في فترة من أسوأ الفترات التى شهدتها مصر ، وكان ذلك عقب غزوة انطيوخوس الرابع عندما ساءت في البلاد فاقة شديدة ، صدر أول قرار وصل الينا خبره عن اجبار الاهالى على تأجير أراضى الملك ، ولعله لم يكن أول قرار من نوعه ، لكنه يرينا فكرة جديدة باعتباره ، قرارا استثنائيا[٢] . وفي حقيقة الامر أن القرار نفسه لم يصل الينا الا اننا استطعنا ان

---

(١) راجع التعليمات التي نقشت علي جدران مقبرة رخميرع (Rekmire) وزير الجنوب في عهد تحتمس الثالث والتي يتحدد فيها واجبات الوزير المتعددة .

انظر (جاردنر- مصر الفراعنة - ص ٢١٩ - ٢٢٠) .

(٢) نصحي (المرجع السابق) جـ٣ . ص ١٧٥ .

نعرف فحواه من المنشور (Entolé) المتضمن للتعليمات المفصلة التى يبين فيها هيروديس وزير مالية فلومتور هذا الاتجاه لمرؤسيه من عمال المالية ,hypodioketia Epimetetia[١] . حيث يذكر هيروديس في منشوره أن هيبالوس (الحاكم العام - Epistrategos) قد واجه الصعاب نفسها في ظروف مماثلة . وتشير القرائن الى أن جيبالوس كان حاكما على البلاد وأن بطلميوس ابيفانيس قد أنشأ هذا المنصب لمواجهة الاضطرابات والثورات القومية وما تمخض عنها من نتائج ، وقد ذكر هيروديس في منشوره أحد أعمال هيبالوس في هذه الناحية ، أذ أنه خلال الثورات القومية وما اجتاح البلاد من اضطرابات هجر المزارعون مساحات كبيرة من الأراضى فغدت قاحلة مجدبة . مما حدا بجيبالوس الى أن يناشد مساعدة الاثرياء من مزارعى الملك وأصحاب الاراضى والموظفين . وقد أفلح في حملهم برفق على تحمل مسئولية دفع الاموال المستحقة على هذه الاراضى ، أو بعبارة أخرى على زراعتها تحت مسئوليتهم . ويبدو أن هذا الاجراء كان من أقدم الخطوات في الاتجاه نحو ارغام الاشخاص القادرين على زراعة الاراضى المهجورة ، وهو الامر الذى أصبح العامل الاساسى في نظام زراعة البلاد فيما بعد[٢] .

ولاشك أن الحاجة الملحة كما ذكرنا هى التى أملت على هيبالوسى هذا الاجراء ، وكانت تدفعه اليه ظاهرتان اصبحتا مستديمتين : وهما قلة الايدى العاملة ونقص مساحة الارض المنزرعة ، مما كان له أسوأ الاثر في الحياة الاقتصادية . ولم يفلح قرار العفو الذى أصدره ابيفانيس في التغلب على هذه الصعاب . وقد زاد الحالة سوأ غزوتا انطيوخوس الرابع والثورة القومية التى قام بها « بتوسرابيس » وقتل فيها كثيرين وافضت ايضا الى اختفاء آخرين في المستنقعات فتركت أرض كثيرة دون زرع - وفي العام التالى لانتهاء الثورة حدث نقص شديد في الحبوب الغذائية ، فكان من العبث انقاذ الموقف بمناشدة وطنية الاثرياء وروح التضحية فيهم مما حدا بالحكومة للالتجاء الى الضغط[٣] . فأصدر الملك قرارا يبدو من منشور هيروديس أن فحواه كان : تقسيم الاراضى المهجورة بين كل الاهالى ، وتخفيفا للعبء تقرر خفض الايجار واعطاء

(1) U.P.Z., 110

(٢) نصحي (المرجع السابق) جـ٣ ص ١٧٦.

(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec. pp. 717-20.

المزارعين قروضا[1] . وبرغم التفسيرات الشفوية والكتابية التى وجهت الى عمال المالية لكى يتصرفوا بحزم وعدل[2] . فان الهويوديويفيتاى وبعض الاويقونوموى وغيرهم من عمال المالية فرضوا زراعة الارض على الاهالى كافة دون أى تمييز ، ولعل الاثرياء وذوى النفوذ استطاعوا تفادى هذا العبء برشوة عمال المالية . فكان العبء الأكبر على الضحايا من صغار الناس الذى لم تكن لديهم الموارد لرشوة عمال المالية ولا للنهوض بالعبء الثقيل الذى فرض عليهم . كما طبق عمال المالية الامر على الجنود الذين لم يرسلوا للخدمة في الاسكندرية ، وعلى أسر الذين أرسلوا . وقد كان الموقف حرجا أمام تذمر كافة الشعب والجنود الوطنيين ولاسيما أن عدد من استقر منهم على الارض زاد سريعا ، وأنه اصبحت لهم أهمية كبيرة في الجيش بعد موقعة رفح . وقد أهاج عمال المالية ثائرة هؤلاء الجنود ، مما دفعهم الى ارسال التماس الى الملك اشترك معهم فيه زملاوهم من حراس النهر (Naukleromachimoi) وكانوا مسئولين عن حماية المواصلات في النيل وقنواته ، مما آثار مخاوف الملك خاصة وان عددا منهم كان في الاسكندرية ضمن حرسه الخاص . فأمر وزير ماليته باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للقضاء على مظالم الجنود الوطنيين والطبقات الدنيا بوجه عام والمصريين منها بوجه خاص . وقد أظهر هيرديويس غضبه من التعليمات التى أرسلها الى مرءوسيه وحمل على غباوتهم وعدم نزاهتهم ، وقال لهم أنه لم يقصد بعبارة « كل الاهالى » الاكل أولئك الذين يستطيعون تحمل العبء ، أى الاثرياء والطبقة الوسطى لا الطبقات الكادحة . لكننا لاندرى أى حد من التوفيق صادفته هذه التعليمات ، التى لاتحوى الا لاشارات غامضة من القادرين والعاجزين . وبرغم أن الاجبار كان يؤدى الى الارهاق ، فانه كان الوسيلة الوحيدة لدى حكومة اعتبرت نفسها القوة الوحيدة المسيطرة على الحياة الاقتصادية[3] .

وهناك مثل آخر لامر اصدره احد وزراء المالية ، اذ أن وثيقة[4] من عام ١٥٦ق.م. ترينا كيف أن ملتزمى الضرائب القوا بدورهم على كاهل دافعى الضرائب الضغط الذى القته الحكومة عليهم ، اذ انهم استخدموا كل وسيلة مشروعة وغير مشروعة في امتصاص دمائهم . ولما لم تثمر شكاوى دافعى الضرائب لرجال الادارة المالية ، فانهم

(1) U.P.Z., 110, 11. 91-94. (2) U.P.Z., 110, 1. 99.

(٣) نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ١٧٢.

(4) U.P.Z., 113.

فزعوا الى الملك ووزير المالية من اجور رجال الادارة المحلية وملتزمى الضرائب . وقد حاول « ديوسقوريديس » وزير المالية عندئذ ، وضع حد لهذه الحالة بارسال منشور الى مرءوسيه في الاقاليم يذكرهم بأن الملك والملكة يرغبان في معاملة الرعية بالعدل ، ويأمرهم بعدم ارهاق الناس .

ولاجدال في أن وزير المالية كان يأمر مرءوسيه[١] بالاهتمام بعملهم والنزاهة في مباشرته والاستقامة في حياتهم والابتعاد عن اخوان السوء والارتقاء فوق مستوى الشبهات ، لكنه ينتقص من قيمة هذه الاوامر الهدف الذى كانت ترمى اليه . ذلك أن الوزير لم ينشر هذه الفضائل لذاتها ، وانما لانها تؤدى الى ترقية الموظفين وتسم في ثراء الملك[٢] . واذا كان وزير المالية يأمر باعطاء كل ذى حق حقه[٣] ونشر العدالة وحفظ الامن في البلاد[٤] . فانه لم يبتغ من وراء ذلك الا توفير الاسباب التى كانت تساعد الملك على الفوز بأكبر قسط من الدخل[٥] . ولاشك في أن أوامر وزير المالية لمرءوسيه كانت ترديدا لاصداء أوامر مولاه . مما يبين على الاقل أن صوالح التاج وحدها هى التى كانت الهدف الاسمى .

وجملة القول انه لو كانت هذه الاوامر والتعليمات فعالة مجدية مما أقدم ملوك البطالمة على اصدار قرارات عفو متكررة لمحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه من ضعف في السلطة المركزية – ولو أن الموظفين كانوا يأخذون هذه الاوامر والتعليمات مأخذ الجد ، لما كان هناك باع لتكرار صدورها .

ب – مبعوثون ملكيون :

لقد كانت هناك وسيلة أخرى توسل بها البطالمة لانقاذ الاوضاع المتردية التى نجمت عن الاضطرابات والثورات القومية وما تمخض على ذلك من تدهور في الحياة الاقتصادية ، وهى ابقاء مبعوثون من قبل الملك للطواف بجميع أنحاء البلاد (في القرى

(1) P. Tebt., 703, 11. 272 ff.
(2) C. Préaux, op. cit., p. 565.
(3) Cf. U.P.Z., 110
(4) P.Tebt., 703, 11. 40-49; U.P.Z., 113
(5) Cf., C. Préaux, op. cit., pp. 565-6

والمدن) وحث موظفي الادارة المالية (بوجه خاص) على مراعاة الاوامر الملكية من ناحية وحسن معاملة الاهالى والكف عن ارهاقهم ومضايقتهم[١] من ناحية أخرى مثل ذلك المهمة التى كلف بها القائد Strategos بطلميوس Ptolemaeus ابن بوريس Pyrthus على نحو ما يحدثنا به المزارعون الملكيون بقرية أوكسورنخا Oxyrhyncha[٢] بمديرية أرسينوى . ويتبين من هذه الوثيقة أن هذا القائد قد أرسل الى تلك القرية لمراقبة موظف الادارة المالية والنظر في شكاوى الاهالى وأنه قد نفذ كل التعليمات التى زود بها قرار كل الاماكن ، وساعد المظلومين وعين الابستاتى Epistatia الذين يستحقون تلك الوظيفة ، وأنه اثناء موسم الحصاد حرص على عدم وقوع أى ظلم على أى شخص ، وأنه قد أرسل الاوامر الى (فيما يبدو الى موظف الادارة المالية وكتبة القرية وشيوخها) كى لا يسمحوا لاى شخص بأبتزاز المزارعين الملكين أو أى فرد آخر[٣] .

ولا يدل الالتماس على الرغبة في تكرار مثل هذه الزيادة حتى لايتعرض مزارعو الملك ثانية لضروب الارهاق التى كانت سببا في ايفاد ذلك القائد لانقاذهم منها ؟ واذا صح ذلك فأننا لاندرى ما كان مصير الالتماس ، وعلى كل حال فأننا نشك في أن كل قائد ولا ذلك القائد نفسه كان يستطيع زيارة كل قرية من قرى محافظته لانقاذ الناس من أهوال رجال الادارة المالية والملتزمين وجباة الضرائب .

جـ - خطابات الامان (Pisteis) :

وأمام سوء حالة البلاد نتيجة للاضطرابات الداخلية ، ولكى يضمن الملك عدم نقص عدد الرجال الاحرار الذين كانت موارده تفيد من خدماتهم ، وضع منذ القرن الثالث قيودا على استبعاد الناس بسبب الدين[٤] ، ثم قرر في بداية القرن الثانى عدم استبعاد أحد بسبب الدين الا اذا كان مدينا للتاج[٥] . وفي عام ١١٨ ق . م قرر بطلميوس الثامن أن محصلى الديون لايجب ، مهما يكن السبب أن يستولوا على

(1) C. Preaux, Ibid., p. 521;

نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٤١٠.

(2) P. Tebt., 788 (Mid. II Cent., B.C).

(3) Cf. Preaux, Op. Cit., 509.

(4) P. Hibeh, 88; 89; B.G.U., 1273-1278; P. Cairo-Zenon, 59340.

(5) C. Preaux, Op. Cit., P. 541.

أشخاص مزارعي الملك ولا على أشخاص الذين يمدون الملك بدخله أو غيرهم ممن لا يسمح باتهامهم (أمام القضاء العادي ؟) وأنه لايحق للمحصلين الاستيلاء الا على ممتلكات أولئك المدنيين التي لم يمسها القرار التالي[١] . ويتضمن هذا القرار عدم الاستيلاء على مساكن مزارعي الملك وما يلزمهم من الأدوات والماشية وكذلك مصانع الناسجين وأدواتهم[٢] .

ويبدو أن هذه الضمانات جميعا لم تكن كافية ، اذ أن الحكومة كانت تعطي للذين يؤدون عملا له صبغة اقتصادية خطابات أمان (Pisteis) باسم الملك ، تضمن لهم الا يتعدى على سلامة أشخاصهم الدائنون ولا الموظفون[٣] . وقد شاع استخدام هذه الخطابات في القرنين الثاني والاول قبل الميلاد ، وأقدم ما وصل الينا منها يرجع الى عام ١٨٧/١٨٦ ق . م[٤] .

وقد اتخذ الملك من خطابات الامان وسيلة - مثل ارغام الاهالي على استئجار الاراضي - لعلاج المهاجرة من القرى وترك الاراضي دون زرع[٥] فقد كانت لخطابات الامان بالنسبة للاشخاص الذين يتمتعون بحمايتها القيمة نفسها التي كانت لحق المعابد في حماية اللاجئين اليها[٦] . وفي عام ٤٩/٤٨ ق . م . حظرت كليوباترة السابعة بطلميوس الثالث عشر من جديد القبض على المدنيين وأمرا بأحترام خطابات الامان ، التي أصدراها ، على الاقل طوال موسم الزراعة[٧] .

ومن الجلي أن الباعث على هذه الضمانات ، التي كان البطالمة يمنحونها للمزارعين والصناع على أختلاف أنواعهم ، لم يكن الانتصار لحقوق الافراد والحرية الفردية ، بتأمين فئات معينة من الناس على أشخاصها وممتلكاتها من دائنيها . ذلك أنه

(1) P. Tebt., 5, 11. 221-230; Cf., C. Preaux, Op. Cit., 542.
(2) P. Tebt., 5, 11. 231-247.
(3) C. Préaux, Op. Cit., pp. 543 ff.
(4) P. Tebt., 741 (187/6 B.C); U.P.Z., 124 (175/4 or 165/4); B.G.U., 1810 (52/1 B.C); 1811 (48/7).
(5) C. Préaux Op. Cit., p. 544.
(٦) نصحي (المرجع السابق) جـ٣. ص ٤١٤.
(7) B.G.U., 1812.

لم يكن لهذه الضمانات دافع الا حاجة الدولة الى خدمات تلك الفئات . ولذلك فانه ليس من الاسراف في الرأى القول بأن الدافع الى هذه الضمانات كان تحقيق صوالح الملوك قبل كل اعتبار آخر.

ثانيا : قرارات عفو الملوك البطالمة

تنم قرارات العفو (Phylantheropa) التى أصدرها الملوك البطالمة الاواخر من أمرين رئيسيين ، وأحدهما هو اضطراب أحوال البلاد وقلق أهلها وتذمرهم تذمرا شديدا . والامر الاخر هو محاولة أولئك الملوك تهدئة الوضع العام في البلاد ونشر السكينة فيها واسترضاء الاهالى بوجه عام ورجال الدين المحاربين المصريين بوجه خاص . وبرغم أن ما وصل الينا من قرارات العفو قليل ، الا انها جميعا تتفق من حيث شكلها العام ، ذلك انها جميعا تبدأ بالعبارات نفسها التى تعبر عن عفو الملك الشامل عن كل رعيته لما ارتكبوه من اخطاء وجرائم وآثام ، وتتضمن معظم هذه القرارات دعوة كل الذين هجروا بيوتهم واختفوا عن الاعين ليعودوا الى مواطنهم ويستأنفوا اعمالهم السابقة . وتأتى بعد ذلك منح عامة لكل السكان تنطوى على تنازل الحكومة عما تأخر لها من الضرائب المستحقة حتى تاريخ معين[١] . ولقد كان من مظاهر الادارة المصرية سواء في عصر البطالمة أم فى أيام الفراعنة اصدار قرارات للعفو وتعليمات للمروءوسين[٢] وكان الغرض من التعليمات حسن تصرف العدالة والعناية بجمع الضرائب ورفع التقارير الى الملك والموظفين المختصين . ويمكن مقارنة التعليمات التى نقرأها على جدران مقبرة « رك مسى رع » Rekmire وزير الجنوب في عهد تحتمس الثالث[٣] بالتعليمات التى أصدرها وزير مالية أحد بطالمة القرن الثالث الى مروءسيه المحليين[٤] ، وكذلك بتعليمات هيروديس وزير مالية بطلميوس السادس الى مرءوسيه المحليين[٥] . وقرار العفو الذى

(1) Cf. P. Tebt., 1, p. 19.
(2) Welles, The Ptol. Adm. in Eg., J. Jur. Pap., III, 1949, pp. 32 ff.
(3) Breasted, Ancient Records, II, pp. 266. 95
(4) P. Tebt., 703
(5) U.P.Z., 110

أصدره حرمحب(١) آخر فراعنة الاسرة التاسعة عشرة ، يذكرنا بقرارات العفو التى أصدرها بطلميوس يورجيتس الثانى(٢) . واذا كان ذلك كله ينهض دليلا على رغبة الفراعنة وكذلك البطالمة في حماية رعاياهم ، فان الوثائق البطلمية ترينا فارقا هاما يميز البطالمة عن الفراعنة وهو أن مبعث رغبة البطالمة لم يكن حب الخير لذاته وانما المحافظة على صوالحهم المادية(٣) .

قرار عفو بطلميوس الرابع عام ٢١٧ ق . م : -

عقب موقعة رفح عام ٢١٧ ق . م أصدر مجمع الكهنة المنعقد في منف في شهر نوفمبر عام ٢١٧ ق . م قرارا حفظه لنا نصب بيثوم باللغات الثلاث الهيروغليفية والديموتيقية والاغريقية(٤) ، واذ يحدثنا هذا القرار بايجاز شديد عن المنح الوفيرة التى اغدقها بطلميوس الرابع على الاهالى ، يسرد بالتفصيل المطول ما أغدقه هذا الملك على المعابد ورجال الدين(٥) .

ولعله ليس من الاسراف في الرأى القول بأن هذا القرار الذى أصدره الكهنة كان مستمدا من قرار عفو أصدره بطلميوس الرابع في أعقاب موقعة رفح لاستمالة الكهنة بوجه عام بعد ارهاقهم بالاعباء التى أقتضتها الاستعدادات الهائلة لمحاربة انطيوخوس الثالث ، على أمل أن تودى هذه المحاولة الى استقرار الاوضاع . بيد أن هذه المحاولة ذهبت سدى ، ذلك أنه عندما عاد الجنود المصريون من انتصارهم في موقعة رفح الى قراهم وأخذوا يباشرون حياتهم العادية ، ازداد أحساسهم بالالم من مركزهم الوضيع بالنسبة الى الاجانب وحنقوا اكثر مما كانوا يحنقون في الماضى على الاعباء المتزايدة

(1) Breasted, op. cit., pp. 22-33, nos. 45-67.
(2) P. Tebt., 1, 5, pp. 17-7.
(٣) نصحي (المرجع السابق) جـ٢. ص٢٩٨ : P. Tebt., 1, 5, pp. 17-7.
(4) H. Gauthier, H. Sottas, Un Decret Trilingue on l'Hanneur de Ptolemee IV, Service des Antiquites de l'Eglypte, Cairo 1925; W. Spiegelberg, Beitrage Zur Erklarung des neuen dreisprachigen Priesterde-kretes Zu Ehren des Ptolemaios Philopator, Munchen, 1925, pp. 1-30.
(5) Cf. Bevan, op. cit., pp. 389-391.

التى كان النظام الاقتصادى والمالى يفرضها عليهم[١] . ولا عجب أن رجال الدين المخلصين انتهزوا كل الظروف واستقروا وطنية المصريين ومشاعرهم الدينية فهبوا ثائرين[٢] .

ولاشك أن الشلل الذى أصاب سياسة مصر الخارجية في عهد بطلميوس الرابع يفسر عادة باهمال هذا الملك للشئون العامة وبغرامة بحيلة اللهو والمجون ، لكن لعله كان للثورة المصرية التى لانعرف عنها الا النزر اليسير نصيب في هذا الشلل .

قرار عفو بطلميوس الخامس عام ١٩٦ ق . م : -

ومصدرنا الاساسى لقرار عفو بطلميوس الخامس هو قرار هجر رشيد الذى أصدره الكهنة المجتمعون في منف عام ١٩٦ م . اجلالا لابيفانيس . ويبدو أن هذا القرار استند الى بيانين أصدرهما الملك ، وان البيان الاول[٣] قد صدر قبل الاستيلاء على لوقوبوليس وبعد وفاة والده أملا في وضع حد للاضطرابات التى عمت البلاد ، اذ أنه عفي عن كل الثوار بوجه عام والجنود المصريين بوجه خاص واعطى السكان والمعابد عامة عددا من المنح[٤] . وتشمل منح السكان عامة الغاء بعض الضرائب وتخفيض البعض الاخر ، دون تخصيص اسم الضرائب الملغاة او المخففة ، وتنازل الدولة عما تأخر لها من ديون ، وفك أسر المسجونين والسماح للجنود المصريين وكل من خرج على طاعة الملك في أثناء الاضطرابات باسترداد ممتلكاتهم القديمة بمجرد عودتهم الى مواطنهم . وأما منحه للمعابد فأنها كانت متعددة ومتنوعة ، وتشمل هبات سخية كابقاء دخل المعابد ومرتباتها السنوية المالية والنوعية ونصيب الالهة من ضريبة الابومويرا ومن ممتلكاتها كما كانت في عهد أبيه ، والا يدفع الكهنة عن رسامتهم ضريبة[٥] باكبر مما

(١) نصحي (المرجع السابق) جـ٤. ص ١٩٠.
(2) M. Rostortzeff. Soc. and Ec., pp; 709-10.
(3) O.G.I.S., 90, 11. 10 FF.
(4) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., p. 713.
(5) W. Otto, Priester Und Templie, I. pp. 211-12.

تقرر في عهد ابيه واعفاء الكهنة من الذهاب الى الاسكندرية للاحتفال بعيد ميلاد الملك وعدم ارغام مزارعى المعابد وعمالها على الخدمة في الاسطول، وانقاص الضريبة المفروضة على المنسوجات الكتانية الدقيقة Eyssrs[1] بمقدار الثلثين[2] واحياء ما أهمل من الطقوس الدينية[3] .

وقد أصدر الملك البيان الثانى[4] بعد استيلائه على لوقوبوليس « Lycopolis » وخاصة بمناسبة تتويجه في منف « Memphis » ويحوى البيان وصف استيلاء الملك على لوقوبوليس ، والاشارة الى أن الملك عاقب الذين ثاروا على أبيه وعليه – وأنه أدى المراسم المناسبة للتويجه ، وأنه جاء بمنح عديدة على الكهنة ، تتضمن تنازل الملك عما تأخر لدى المعابد حتى العام الثامن من حكمه من الغرامات المفروضة عليها لعدم تسليم مقادير البوسوس المقررة للتاج واعفاء المعابد من تكاليف فحص البوسوس الذى قدمته حتى ذلك التاريخ ، ومن ضريبة الاردب « Artabieiu » عن كل أرورة من أراض المعابد ، وضريبة القراميون « Keramion » عن كل أرورة مزروعة كروما من هذه الاراضى ، وذلك الى جانب المنح السخية وتأسيس المعابد[5] . ويلاحظ أن اعفاء المعابد من ضريبتى الاردب والقراميون يمثل منحا دائمة انقصت من دخل الملك نقصا مستديما .

وقرار هجر رشيد الذى أصدره الكهنة المجتمعون في منف عام ١٩٦ ق . م يتكشف عن صورة قائمة للحالة التى ملأت مصر في أواخر عهد بطلميوس الرابع وبداية عهد الخامس ، ولاشك في أن هذه المنح التى مر بنا ذكرها لم تعط عفوا ، بل اقتضاها ثقل عبء الضرائب وتراكم ديون الاهالى للدولة وما تبع ذلك من مصادرات الاملاك وحشد السجون بالدائنين ومرتكبى الجرائم وفرار الكثيرين من مواطنهم في كل أنحاء البلاد . وقد ترتب على ذلك كله نقص عدد سكان القرى وهجر الاراضى والمصانع وأهمال الترع والجسور ، والهاب روح الوطنية واشعال نار الثورة بين المصريين ضد طغاتهم . واذا

(1) Cf., R.L., Cols., 98, 899.
(2) E. Bevan, op. cit., p. 265.
(3) E. Bevan, Ibid., 265.
(4) O.G.I.S., 90. 11. 20 ff.
(5) E. Bevan, op. cit., 265-6

كانت هذه العوامل قد أدت الى تدهور الحالة الاقتصادية ودفعت الى الثورة ، فلابد من أن الثورة أيضا بما صاحبها من الاضراب عن العمل وأهمال المرافق العامة وتخريبها ، قد زادت الحالة الاقتصادية سوءا على سوء .

ولم يؤد العقاب الصارم الذى أنزله ابيفانيس بالثوار في عام ١٩٧ ق . م ولا المنح التى جاء بها على المصريين بعد ذلك الى وضع حد للثورة . ذلك أن حجر رشيد يرجع الى عام ١٩٦ ق . م وانتصار الملك على ليقوبوليس يرجع الى عام ١٩٧ ق . م في حين ان الثورة استمرت في الجنوب حتى العام التاسع عشر من عهد ابيفانيس (عام١٨٦ ق . م) عندما أفلح قواد الملك في أسر الزعيم النوبى انخماخيس وقواته النوبية التى شاركت في الثورة (٢٧ أغسطس ١٨٦ ق. م) . وبالرغم من القضاء على « انخماخيس » في عام ١٨٦ ق . م ، فانه يبدو أن الثورة استمرت في الجنوب حتى عام ١٨٤/١٨٣[١] ق . م ، وهو العام الذى قضى فيه على الثورة في الدلتا ، عندما استولى بولوقراتيس على سايس ومثل الملك بالزعماء المصريين أفظع تمثيل[٢] .

وقد سبق أن ذكرنا في عرض الحديث عن ثورات هذا العهد ان وثائق مختلفة تدل على أن حالة مصر العامة لم تتحسن بعد قرار عام ١٩٦ ق . م حتى نهاية عهد هذا الملك.

ويلقى خطاب ملكى[٣] من عام ١٨٤/١٨٣ ق . م ضوءا على الحالة المترتبة على الثورة ، وهذا الخطاب موجه الى شخص يدعى سونوموس « Sonomos » ويشير الى أوامر ملكية اصدرها هذا الملك وأبوه وأجداده . واحدى فقرات هذا الخطاب تكاد أن تكون كاملة وهى تتناول مسألة العيون الذين استفحل أمرهم في خلال الفوضى التى أعقبت الثورة الاهلية ، الى حد دفع الملك الى أن يصدر الى رجال الشرطة تلك التعليمات التى يشير اليها هذا الخطاب . وتتضمن هذه التعليمات توبيخ الذين يوجهون الى الناس تهما باطلة بدون قصد سيء ، وأما الذين يتهمون الناس باطلا بقصد استغلالهم واثارة

(1) M.Rostotzeff, Soc, and Ec.. pp. 715-5.
(2) Polyb., XXII; 17,3.
(3) Sammelbuch, 5675; Cf. P. Tebt., 703, Inter. p. 89. C. Préaux, Econ. Lag., p. 522.

الاضطراب بينهم فانه يجب تقديمهم الى الملك في الحال[١] .

ونستطيع أن نستشف من احدى ثغرات وثيقة من عهد الملك فيلوميتور[٢] اثر الاضطرابات والفوضى في الريف وفي الاراضى الملكية في عهد ابيفانيس ، اذ أن هروديس « Herodos » وزير المالية والاقتصاد للملك فيلومتور يشير في تعليماته المفصلة لمروسيه الى مافعله هيبالوس « Hybalos »[٣] من حيث استصراخ الميسورين من مزارعى الملك وأصحاب الاراضى وموظفى الحكومة ليتحملوا مسئولية سداد المستحق عن الاراضى المهجورة أو بعبارة أخرى زرعها على مسئوليتهم[٤] .

والظاهرة التى دفعت « هيبالوس » الى اتخاذ ذلك الاجراء ، الذى يتسم بسمة الظروف القاهرة والتى كانت خطيرة ودائمة في عهد البطالمة المتأخرين ، هى قلة اليد العاملة . وما كان يتبع ذلك من نقص مساحة الاراضى المزروعة ودك دعائم نظام الدولة الاقتصادى . وقد سبقت الاشارة الى هذه الظاهرة عند الحديث عن منح ابيفانس ولكن هذه المنح لم تؤد الى تحسين أحوال البلاد الاقتصادية . ودليلنا في ذلك أن قطعة أرض كانت تؤجر في الماضى لقاء أجر معين ، ثم يبدو أن ايجارها انقص بعد ذلك نتيجة منحة خاصة لاحد الموظفين ، وعلى ذلك فان أحدا لم يقبل استئجارها في عام ١٨٠/١٧٩ ق . م بهذه الشروط ، فتقرر تأجيرها وفقا لحالتها الراهنة[٥] .

وفي ضيعة ابولونيوس السابقة ، أصبحت توجد مساحات كبيرة من الاراضى البور ، وقد حاولت الحكومة استصلاحها فعرضتها بشروط مغرية ، تتلخص في اعفائها

---

(١) نصحي (المرجع السابق) جـ٤ ص ١٩٦.

(2) U.P.Z., 110, pp. 473-496.

(٣) الحاكم العام لمصر في عهد ابيفانس - وهو منصب يرجح انه انشئ عندئذ لمواجهة الاضطرابات والثورة الاهلية واعادة تنظيم شئون البلاد.

(4) M. Rostovtzeff. Soc. and Ec., pp. 717-16.

(5) P.Tebt., 829 11. 19 ff.

من الايجار مدة عشر سنين ثم فرض ايجار أسمى عليها بعد ذلك قدره دراخمة واحدة عن كل أرورة[1] .

ونلاحظ أن سوء أحوال البلاد الاقتصادية قد أدى الى تدهور قيمة العملة في عهد ابيفانيس ، الى حد أن نسبة الدراخمة الفضية الى الدراخمة البرونزية أصبحت تعادل ١ : ٤٢٣[2] ، مما حدا بالحكومة الى رفع القيمة الاسمية للعملة مرة ثانية[3] .

قرار عفو بطلميوس السادس عام ١٦٣ ق . م : -

وعندما توفي بطلميوس الخامس ، آل عرش مصر الى طفل صغير لم يكن من شأن جشع الأوصياء وفساد حكمهم ، ولا الدمار الذى أنزلتها البلاد غزوتا انطيوخوس الرابع ، ولا النزاع بين بطلميوس السادس فيلوميتور وأخيه الصغير ولا الثورة القومية ، ان يوءدى ذلك كله الى استقرار الاوضاع في البلاد أو الى انتشال حالتها الاقتصادية مما لحقها من خراب وتدهور مما حدا بوزير المالية هيروديس الى بذل المحاولة التى سبقت الاشارة اليها[4] .

وعندما استرد بطلميوس السادس عرشه في عام ١٦٣ ق . م ، ولاحظ أن قضاءه على الثورة بنفسه في عام ١٦٤ ق . م[5] ، قبل قراره الى روما لم يضع حدا للاضطرابات ، أصدر عفوا يشمل فيما يظن كل الذين كانوا مختبئين أو أتهموا باشتراكهم في الثورة[6] . ومع ذلك فان الاوضاع لم تستقر في البلاد . وتستدل على ذلك من نشاط عصابات اللصوص في الانحاء المجاورة لمعبد سرابيوم منف في عام ١٥٧ وعام ١٥٢ ق . م[7] ومن محاكمة الكثير من زراع الملك حوالى عام ١٥٧ ق . م بتهم

---

(1) P.Tebt.,918.
(2) P. Mich., III, 182.
(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., Chap. v. Note. No.131; Cf. T. Reekmans, Ptol. Coppar., P. 65.
(4) U.P.Z., 110, pp. 473-496.
(5) Diod, 31, 15a; P. Amh., 30.
(6) U.P.Z., 122, 9.
(7) U.P.Z., 71, 7

السلب والنهب وغير ذلك من الجرائم(١) . وأبلغ دليل على ازدياد الحالة الاقتصادية سوءا استفحال أمر الازمة النقدية التى شهدنا بدايتها في عهد فيلوباتور ، فقد زادت باستمرار قيمة العملة الفضية وقل تداولها بين الناس ، فأصبحت النسبة بين قيمتها وقيمة العملة البرونزية تعادل ١ : ٥٠٠ . وقد صاحب ذلك بطبيعة الحال ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمصنوعات والاجور . ولما كانت موارد الملك قد نقصت في حين أن التزاماته لم تنقص ، فانه اقتفي اثر ابيه وجده في تخفيف هذه الالتزامات على حساب الاهالى برفع القيمة الاسمية للعملة البرونزية(٢) .

قرارات عفو بطلميوس الثامن : -

وكان عهد بطلميوس الثامن (يورجتيس الثانى) أسوأ حظا من عهد من سبقوه من ملوك البطالمة . ذلك أنه لما كانت المحاولات التى بذلت قبل عهده لم تفلح في وقف تيار التدهور ولا في القضاء على ارهاق الحكومة للاهالى ، فانهم استمروا في تذمرهم وتطلعوا الى القيام بثورة جديدة وقد اتاحت لهم ذلك ظروف عهد بطلميوس الثامن وكان عامرا بالنزاع الاسرى والاضطراب مما زاد في أحوال البلاد سوءا على سوء ولا أدل على ذلك من اضطرار الملك في محاولة لوضع الامور في نصابها وإستصلاح الوضع الداخلى الى اصدار سلسة من قرارات العفو اعتبارا من عام ١٤٥/١٤٤ حتى عام ٢١٨ق.م.

أ - قرار عفو عام ١٤٥/١٤٤ ق . م : -

واذا كان لم يصل الينا نص أول قرار عفو أصدره بطلميوس الثامن في عام ١٤٥/١٤٤ ق . م فاننا نتبين في وثائق بردية مختلفة(٣) ان بعض محتويات هذا القرار على الاقل كانت تتعلق ببعض شئون الكهنة(٤) مثل احتفاظهم بمناصبهم التى اشتروها

---

(1) P. Tebt., 742, 11. 26 ff., 32 ff.

(٢) راجع نصحي (المرجع السابق) جـ٤ .ص٢٠٣، ج٣ص٣٩ . ٤٠، ٩٥-٩٧.

(3) U.P.Z., 161, Col. 3 ff; 162, Col. 5, 21; Col. 9.21; P.Tebt., 699; U. wilcken, Achiv. Pap., XI, 1933, P. 149.

(4) Cf. P.Tebt., III, Vol (1), p. 137.

من الدولة[1] ، وعدم الاعتداء على حرمة المعابد التى تتمتع بحق حماية اللاجئين[2] ، وحظر الاعتداء على موارد المعابد[3] . واذا كنا لانعرف من هذا القرار الا ما أوردناه عن الكهنة والمعابد فاننا لانستبعد أنه قد أقر منحا وامتيازات لبعض فئات الشعب وبعض الاعفاءات الضريبية لاستتباب الامن في البلاد . ومع ذلك فانه يبدو أن السكينة لم تستتب فى البلاد اذ أن الوثائق[4] تحدثنا عن مقاومة رجال الشرطة في الفيوم خلال عام ١٤٣ ق . م لنشاط جماعات المزارعين الهاربين من أراضيهم . وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لبقاء نقائض نظام الحكم بل من المحتمل لاستفحالها مما حدا بالكهنة الى الشكوى منها وانتهاز الفرصة لتأييد حقوق يبدو أن بطلميوس الثامن كان قد منحهم اياها في بداية حكمه .

ب – قرار عفو عام ١٤٠/١٣٩ ق . م : –

اذ أنه استجابة الى شكوى بعض الكهنة أصدر في عام ١٤٠/١٣٩ قرارا جديدا[5] وجهه الى جميع موظفي الادارة وعمال المالية . وقد جاء في هذا القرار الجديد أنه ، وفقا لقراره السابق الخاص بالمعابد ، يجب عدم المساس بموارد المعابد ، والا يقوم أحد لاى سبب بجمع هذه الموارد فيما عدا من عينهم الكهنة لهذا الغرض . ويجب ارغام المتقاعسين على أداء التزاماتهم المستحقة عليهم للمعابد بانتظام ، وذلك لكى يحصل الكهنة على مواردهم كاملة ولايعوقهم شيء عن القيام بواجباتهم الدينية . واذا كان عمال الكهنة هم الذين أصبحوا يجمعون كافة موارد المعابد بمقتضى ما قرره بطلميوس الثامن ، فان هذا ينهض دليلا على أن الحكومة لم تعد على الاقل رسميا منذ حوالى منتصف القرن الثانى تدير أراضى المعابد وهذا فوز كبير للكهنة لم يفلحوا في استخلاصه من براثن البطالمة الا نتيجة لتقلقل مركزهم وضعف سلطاتهم ، بسبب الاضطرابات والتدهور الاقتصادى الذى عم البلاد .

(1) P. Tebt., 699, 11. 1-2.
(2) P. Tebt., 699, 11. 15-17.
(3) P. Tebt., 699, 11. 16-21.
(4) V. Martin, Les Papyrvs et l'Histoire Adn, do pp. 144.ff.
(5) P. Tebt., 6.

جـ - قرار عفو عام ١١٨ ق . م : -

ولقد أصدر بطلميوس الثامن عام ١١٨ ق . م قرار عفو واحد[١] أو أكثر لمعالجة الحال السيئة التى وصلت اليها البلاد . والوثيقة التى تضمنت قرار أو قرارات عفو هذا الملك وصلت الينا مهلهلة وضاع الكثير من أجزائها بالاضافة الى مايشوبها من غموض وابهام في فقراتها بحيث يتعذر تفسيرها تفسيرا صحيحا وكاملا ولاسيما أن بها الكثير من الاخطاء التى وقع فيها الكاتب الذى نسخها . وبرغم كل مايعقود هذه الوثيقة من عيوب فانها تعطينا صورة ناطقة لمدى اضطراب أحوال البلاد من جراء الجرائم والاحداث التى وقعت في خلال الحرب الاهلية ، مثل أعمال العنف والتخريب والحريق[٢] ، وهجر الاراضى ومعيشة أربابها معيشة قطاع الطرق وعدم دفع الضرائب والايجارات[٣] وبوار الاراضى وإهمال الرى[٤] وعدم تقديم المواد الخام التى تتطلبها احتكارات الحكومة[٥] ، وعدم القيام بأعمال السخرة[٦] ، وأغتصاب أراضى التاج[٧] . وقد سبق أن ذكرنا في معرض الحديث عن الثورات ان هذه الحالة التى رأينا مثيلتها في خلال العهد الماضى تكررت المرة بعد الاخرى في عهود خلفاء بطلميوس الثامن . ولم يقابل الملك مشاعر الاهالى وأعمالهم العدائية بالعقاب ، لان القوة كانت لاتجدى فتيلا بل اضطر الى العفو عن مرتكبى الاحداث التى سردناها . ولعل الملك قد أدرك أن أخطر أعدائه لم يكونوا أولئك القاعسين الذين ثاروا لفرط ما قاسوا ، بل الموظفين الذين أساءوا استخدام سلطتهم واستباحوا لانفسهم سلطات لم تكن في حقهم . فقد كانوا يستولون دون حق على السلع الواردة من الخارج الى الاسكندرية[٨] ويجبون من المسافرين قدرا أكبر من معدل العوائد القانونية[٩] . ويديرون أراضى المعابد ويعتدون على الذين عهد

(1) P. Tebt., 5.
(2) P. Tebt., 5, 11. 134-8, 147-54.
(3) P. Tebt., 5, 11. 5-24.
(4) P. Tebt., 5, 11. 93-8.
(5) P. Tebt., 5, 11. 193-7.
(6) P. Tebt., 5, 11. 198-9.
(7) P. Tebt., 5, 11. 36-58.
(8) P. Tebt., 5, 11. 25-7.
(9) P. Tebt., 5, 11. 28-36.

اليهم الكهنة بجباية مواردها ويغتصبون أجزاء منها ويفرضون عليها ضرائب سبق اعفاوها منها[١] . ويبتزون أموال المزارعين باستخدام مكاييل أكبر من المكاييل الرسمية عند كيل ايجارات الاراضى[٢] . ويجبون منهم ضرائب غير مشروعة[٣] ، ويختصون أنفسهم باستغلال أخصب أراضى الملك[٤] . ويستخدمون لاغراضهم الخاصة مزارعى الملك ومواشيهم وعمال الصناعات المحتكرة[٥] ، ويستبقون لانفسهم المبالغ التى يجمعونها للخزانة العامة[٦] ، ويغتصبون لانفسهم حق الفصل في الشكاوى وسجن الناس[٧] . ومع أن كل هذه المساوئ كانت تنخر في عظام الملكية وتنتقص من سلطانها بقدر ما كانت تثيره في الاهالى من سخط وغضب شديدين ولاسيما أن أغلب مرتكبيها كانوا من الاجانب ، الا أن الملك لم يذهب في معالجة هذه المساوئ الى أبعد من تحريمها وفرض العقوبات على من يرتكب بعضها مرة أخرى . يبدو أن ذلك لم يكن علاجا قاطعا لان ذلك لم يكن ضمانا كافيا لعدم عودة الموظفين الى سابق عهدهم ، والتقاضى ثانية عن النظم القائمة ، وعمل كل مايحلو لهم .

ونستشف من هذه الوثيقة[٨] ايضا امرا بالغ الاهمية لموضوع دراستنا وهو الاعفاءات الضريبية[٩] التى تقرر منحها عندئذ . ذلك أن زارعى الكروم أو بساتين الفاكهة في طول البلاد وعرضها اذا زرعوا كروما أو بساتين بين العامين الثالث والخمسين والسابع والخمسين من حكم بطلميوس الثانى في الارض التى غمرتها المياه أو الارض الجافة ، يعفون من الضرائب خمسة أعوام ابتداء من الوقت الذى زرعوها فيه ، ثم يطالبون منذ العام السادس بدفع قيمة أقل من القيمة العادية وذلك لمدة ثلاث سنين ، وأما منذ العام التاسع فأنهم يدفعون ما يدفعه غيرهم من ملاك الارض التى في حالة جيدة .

(1) P. Tebt., 5, 11. 45-72.
(2) P. Tebt., 5, 11. 85-92.
(3) P. Tebt., 5, 11.138-43=155-61
(4) P. Tebt., 5, 11. 144-6=162-7.
(5) P. Tebt., 5, 178-87, 248-54.
(6) P. Tebt., 5, 188-92.
(7) P. Tebt., 5, 11. 235-54.
(8) P. Tebt., 5.
(9) P. Tebt., 5, 11. 93-98.

هذا الى أنه تقرر حظر سجن الزراع والصناع الذين يخدمون موارد الملك أو بيع مواشيهم وأدواتهم بسبب الدين[١] ، واعفاؤهم هم والاغريق الذين يخدمون في الجيش وكذلك الكهنة من عبء اسكان الجنود في منازلهم اذا كان كل منهم لايملك الا منزلا واحدا[٢] . وتقرر أيضا أن الذين اشتروا من التاج بيوتا أو كروما أو حدائق أو سفنا يتفقون بحق ملكيتها دون أية منازعة ، ويعفون من إيواء أحد في بيوتهم[٣] .

ونص القرار على أنه سوف يعفي كل شخص من المتأخرات حتى التاسع من شهر برمودة (Pharmunthi) من السنة الثانية والخمسين فيما يتعلق بالايجارات التى تودى قمحا والضرائب فيما عدا مزارعى الملك الذين يفلحون أرضا بمقتضى عقود وراثية ....[٤] .

كما ورد في موضع آخر من هذا القرار ذكر اعفاء من المتأخرات المستحقة من الضرائب المختلفة[٥] ، وبمقتضى هذا القرار وقرار عفو آخر صدر[٦] حوالى عام ١١٨ ، أعترمت الدولة بكل التغيرات التى طرأت على حيازة الاقطاعات العسكرية ، ومعنى ذلك أن الدولة أقرت كل التصرفات غير المشروعة السابقة لهذا التاريخ .

كما نهى القرار من جباية ضرائب غير مشروعة[٧] ، ونلاحظ أن قرار عفو ١١٨ق.م لم ينس أرضاء الكهنة ، حيث أيد الحقوق التى منحت للمعابد بمقتضى القرارين الذين صدرا في بداية عهد الملك ، وأهمها حق ادارة أراضيها وعدم اعتداء أحد على مختلف مواردها واعفاؤها من بعض الضرائب واحتفاظ بعضها بما كانت تتمتع به من حق حماية اللاجئين اليها[٨] ويبدو أن أسترضاء بطلميوس الثامن للكهنة على هذا النحو لم يكن هدفا لذاته وانما وسيلة لاستقطابهم وابعادهم عن الدور الرئيسى الذى

---

(1) P. Tebt., 5, 11. 221-247.
(2) P. Tebt., 5, 11. 168-77.
(3) P. Tebt., 5, 11. 99-101.
(4) P. Tebt., 5, 11. 10-13
(5) P. Tebt., 5, 11. 14-26
(6) P. Tebt., 5, 11. 44-8; P. Tebt., 124, 211. 25 ff.
(7) P. Tebt., 5, 1. 166; P. Ryl., IV. p. 30, Not.5.
(8) P. Tebt., 5, 11. 54-84

كانوا يقومون به في الثورات القومية . يبدو أنه كان من شأن تأكيد حق بعض المعابد في حماية اللاجئين اليها تشجيع الكثيرين من الناقمين على الاوضاع القائمة على الاحتماء بتلك المعابد ، ولايفوتنا أن حق اللجوء الى المعابد كان أحد العوامل المساعدة التى لعبت دورا هاما في التطورات التى اجتازتها الحياة الاقتصادية(١) .

واذا ما نظرنا الى قرارات عفو بطلميوس الثامن بوصف كونها محاولة لاصلاح الوضع الداخلى وخاصة التدهور الاقتصادى ، فاننا نرى أن هذه المحاولة قد فشلت بعد أن استفحل الداء ومما له دلالة على أن الملك اذ حظر سجن الزراع والصناع أو بيع مواشيهم وأدواتهم لم يجعل هذا الحظر شاملا وانما قصره على الذين يخدمون موارد الملك أى مستأجرى أرضه وعمال الصناعات التى يحتكرها ، واذ أعفى كل شخص من المتأخرات استثنى من ذلك أيضا مزارعى أرضه ، ولا يقل دلالة عما أوردناه أننا نجد اشارة الى خفض معدل الضرائب التى أثقلت كاهل الاهالى وتسبب في تراكم الديون عليهم ، ولم يكن حظر سجن الذين يخدمون موارده انتصارا للحرية الشخصية وانما حفاظا على موارده من نقص الايدى العاملة التى تخدمها .

وأبلغ دليل على فشل محاولة بطلميوس الثامن اصلاح الحال ما مر بنا ذكره قبلا من الشواهد الناطقة على عدم اقبال الزراع والصناع على عملهم بحماس ونشاط .

ولما كانت الحكومة كما هى العادة تؤاخذ الموظفين على ذلك وتطلب منهم السهر على مواردها ، فان الموظفين ازاء مسئوليتهم المادية والشخصية قبل الحكومة كانوا يضغطون بدورهم على مرؤوسيهم وهؤلاء بالتالى على الطبقات العاملة التى عانت أشد المعاناة من جشع الموظفين واغراءاتهم(٢) . وأخذت تتكرر صور مماثلة لما سبق وصفه من اضرابات الى هروب من مواقع العمل الى الاشتراك في الثورات كلما سنحت الفرصة .

---

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 899-903.

(٢) نصحي (المرجع السابق) جـ٤ . ص٢١١ .

قرارات عفو البطالمة الاواخر : -

ولقد زادت حالة البلاد سوءا على سوء بعد وفاة بطلميوس الثامن عام ١١٦ ق . م في كنف الاضطرابات الداخلية التى نجمت عن الصراع على السلطة ثم عن الثورات القومية مما حرم البلاد حكومة حازمة مستقرة . ولقد نشب هذا الصراع الاسرى أولا بين كليوباترة الثالثة وأمها كليوباترة الثانية حتى وفاة الاخيرة في أواخر عام ١١٦ ق .م، وثانيا بين كليوباترة الثانية وابنها الاكبر بطلميوس التاسع فيلوميتور سوتير حتى طرده عام ١٠٧ ق . م[1] ، وذهابه الى قبرص ليعد العدة لاسترداد عرشه وثالثا بين كليوباترة الثالثة وابنها بطلميوس اسكندر الى أن توفيت عام ١٠١ ق . م فحكم بمفرده الى أن طرده الاسكندريون عام ٨٩ ق . م ولقى حتفه في العام التالى . وعندئذ استرد فيلوميتور سوتير عرشه وقضى ثلاثة أعوام في اخضاع ثورة قومية في الجنوب قبل عام ٨٠ق .م. لتخلف ابنته برنيقى الثالثة لبضعة شهور قبل أن يرغمها صلا دكتاتور روما على أن تشرك معها بطلميوس الحادى عشر فحكما سويا أقل من ثلاثة أسابيع ولقى مصرعهما الواحد بعد الاخر . وعندئذ تولى العرش الملك التافه بطلميوس الثانى عشر أوليتيس (الزمار) الذى أتم عهده بالاضطراب وخراب مالية البلاد ، وعندما توفي عام ٥١ ق . م آل العرش الى كليوباترة السابعة مع أخويها الثالث عشر والرابع عشر على التوالى ، وكان عهدا عامرا بالنزاع الداخلي والخارجي وكلف البلاد ما لاقبل لها عليه .

ولم يكن من شأن الصراع على السلطة ولا نشوب الثورات القومية ولا ضياع قور بنائية في عام ٩٦ وقبرص عام ٥٨ ولا المغامرات الخارجية أن تدع فرصة لتحسين حال البلاد الاقتصادية أو الضرب على أيدى الموظفين العابثين الذين أساءوا استخدام سلطتهم في تطبيق نظام مالى مجحف . وازاء ضعف السلطة المركزية في كنف الظروف التى احاطتها ، وازاء تحميل الموظفين المسئولية كاملة عن دخل الملك ومنحهم سلطة واسعة لتحقيق ذلك تحرر الموظفون من سلطان القانون واوغلوا في استخدام السلطة التى منحوها لضمان الحصول على دخل الملك وأشباع نهمهم . ولما كان الموظفين يولفون قوى هدامة شديدة البأس كثيرة العدد ، فأنه لم يكن لكل الوسائل التى أشرنا اليها أى أثر فى الحد من بغى هذه القوى وطغيانها وتبعا لذلك في تحسين الحالة الاقتصادية . ولا أدل على أستمرار الاحوال السيئة من أن بطلميوس الثانى عشر الزمار

---

(1) Justin., XXXIX, 3, 1; 5,2.

أصدر في عام ٥٩ ق . م قرار عفو[١] يشبه القرارات التى سبقته سواء من حيث المحتوى أم من حيث عدم الاثر . ولو أن الامر كان غير ذلك لما أضطرت كليوباترة السابعة الى أن تصدر هى وأخوها بطلميوس الثالث عشر في عام ٤٨/٤٩ ق . م قرار عفو[٢] يحظر القبض على المدنيين ويأمر باحترام ما أصدراه من خطابات الامان على الاقل طوال موسم الزراعة ، ولا أدل على الاحوال السيئة التى عمت البلاد مما يصوره لنا عدد من الوثائق من مديرية هيراقليوبوليس من حوالى منتصف القرن الاول قبل الميلاد . اذ انه يبدو ان أشباع الفاقه والارهاق المالى وقعت الكثيرين في هذه المديرية الى هجر أراضيهم والهرب من قراهم . ولم يكن الحال أفضل من ذلك في مديرية الفيوم ذلك أنه في احدى الحالات هجر الاهالى جميعا قريتهم « هيرانيسوس » ولم يبق في القرية سوى كهنة المعبد مما أثار قلق هوءلاء الكهنة على موارد معابدهم[٣] . وفي حالات أخرى لم يبق في القرى الا عدد قليل من الاهالى ، أرهقتهم الحكومة بتكليفهم بزراعة مساحات كبيرة من الاراضى ، مما حملهم على الاضراب عن العمل[٤] . ولاشك أن هذه الامثلة لم تكن فريدة في بابها ، ويويد ذلك ما كشفت عنه أعمال الحفر والتنقيب المنظمة التى قامت بها جامعة ميشيجان في كرانس (كوم أوشيم) بالفيوم اذ أنها اثبتت أن مساحة هذه القرية كانت في أواخر عصر البطالمة أصغر مما كانت عليه في أوائل هذا العصر[٥] . ووسط تلك الظروف لا عجب أنه كان لظاهرة عادية مثل عدم بلوغ فيضان النيل مستواه العادى في منتصف القرن الاول قبل الميلاد نتائج فادحة ، ازعجت الحكومة ازعاجا شديدا يتجلى بوضوح في الامر الملكى[٦] الذى صدر في عام ٤٩/٥٠ ق . م . وقضى بفرض عقوبة الاعدام على من يصدر الغلال من مصر الوسطى الى مصر السفلى أو مصر العليا بدلا من تصديرة الى الاسكندرية . ولايرجع نقص المحصول الى

(1) B.G.U., 1185 (59. B.C).

د/ نصحي (جـ٤). ص ٢٢٠.

(2) B.G.U., 1815 (61/60); 1843 (50/49).
(3) M.Rostovtzeff, Soc. and Ec., pp. 908-9.
(4) B.G.U., 1815 (61/90); 1843 (50/49)
(5) M. Rostovtzeff, Soc, and Ec., pp. 908-9.
(6) B.G.U., 1730.

هذا الحد الى هبوط مستوى النيل فحسب ، بل كذلك الى نقص عدد سكان القرى وقلة مساحة الارض المنزرعة . وتنم العبارات القلقة التى صيغ فيها هذا الامر الملكى عن فزع الحكومة وتدل الاجراءات التى اتخذت على أن أهم ما عنيت به الحكومة كان ضمان سلامتها بالاجبار والارهاق برغم ما يؤدى اليه ذلك من الاضرار بصوالح البلاد بوجه عام[1] . وهذا الامر الملكى يدل على شيء آخر ، وهو أن الحكومة لم تعد تخشى أهالى البلاد بقدر ما أصبحت تخشى الاسكندريين . ولعل مرد ذلك كان يرجع إلى وجود فرق قوية من المرتزقة في مختلف انحاء البلاد والى الضربات المتلاحقة التى أصابت المصريين وازداد اثرها في اضعافهم بقدر ما ازداد تفرق شملهم[2] . واذا ما نظرنا الى مظاهر الحياة في مصر عامة آخر القرن الثانى وفي خلال القرن الاول قبل الميلاد فاننا نلحظ على الفور ارتفاع الاسعار وتدهور قيمة العملة ، والفقر الذى أنتاب مصر في هذه الفترة . ومع ذلك فاننا لانسرف في تقدير الحالة ، اذ لاشك في أن البلاد لم ينضب معينها تماما ولا في أن البطالمة كانوا لا يزالون يعتبرون أغنى ملوك عصرهم . ولعل السبب في ذلك انهم لم يستنزفوا كل الكنوز التى كسبها البطالمة الاوائل بالتدريج ، مما ساعد بطلميوس الزمار على الانفاق عن سعة وكذلك على الاستدانة عن سعة لرشوة مؤيديه من الرومان ، ومكن كليوباترة السابعة من اعداد حملة انطونيوس في موقعة اكتيوم[3] . وحتى بعد هذه الحملة عندما فتح اغسطس مصر استولى على كميات هائلة من الكنوز . ولا يرجع ثراء كليوباترة السابعة الى ادخال اى تعديل ملحوظ على أحوال البلاد الاقتصادية في عهدها اذ أن الوثائق البردية القليلة التى وصلت الينا من عهدها وكذلك نقودها تدل على أن أحوال البلاد لم تتحسن كثيرا في عهدها عما كانت عليه في عهد أبيها الزمار[4] ويؤيد ذلك المجاعتان اللتان حدثتا في عهدها، واذا كان من الجائز أن سببهما كان انخفاض مستوى الفيضان ، فانه من المؤكد أنه قد ساعد على استفحال أمرهما سوء حالة الجسور والقنوات ونقص مساحة الارض الزراعية وكذلك نقص عدد الزراع في مصر بوجه عام .

(1) M.Rostovtzeff, Soc. and Ec., p.909.

(٢) (٢) د/ نصحي (المرجع السابق) جـ٤ . ص٢٢١.

(٣) د/ نصحي (نفس المرجع) جـ٤ . ص٢٢٢.

(4) M.Rostovtzeff, Soc. and Ec., p.909-10.

الفصل الثامن
الدعاوى والإجراءات
فى
القانون الجنائي البطلمي*

تطلعنا وثائق العصر البطلمي أن القانون الجنائي البطلمي كان يفرق بين خمسة أنواع رئيسية من الجرائم[١] – والتى كانت لكل منها دعاويها وإجراءاتها الخاصة طبقاً لما تنفرد به كل حالة فى إطار كل نوع :

أولاً : الجرائم ضد صوالح الخزانة العامة :

وهذا النوع ينقسم إلى قسمين رئيسيين[٢] :

[أ] جرائم تتصل بالضرائب وتسمى الجرائم التي تمس دخل الدولة **Prosodika enklemata** (Πρόσοδικα ἐγκλήματα)[٣]:

(*) من المعروف أن القانون البطلمى كان ينقسم إلى : (أ) القانون المدنى : ويتفرع إلى جزئين (١) القانون المدنى للأحوال الشخصية : ويتناول الفصل فى قضايا : الزواج والطلاق – مركز المرأة – سلطة الأب – حقوق الأبناء – التبنى – الوصايا والهبات – العبيد . (٢) القانون المدنى للأحوال العينية : ويتناول الفصل فى قضايا : الحيازة والملكية – استخدام العقود فى التعامل – الديون – الإيجارات – الشركات . (ب) القانون الجنائى : وهو ما نحن بصدد عرضه من خلال الدعاوى والإجراءات المتعلقة بكل نوع من أقسامه .

(1) Cf., Taubenschlag (R), The Law of Greco-Roman Egypt in the light of the Papyri, Warsaw 1955, pp. 429-30.

(2) P. Amh., I, 33, ll. 9-10; Polyb., XXV, 3,3; Diod., I, 54, 2.

(3) Cf., Préaux (C), L'Economi Royal des Lagides, Bruxelles 1939, (πρόσοδος), pp. 425, 453, 553-5; Rostortzeff (M), The Social and Economic History of the Hellenistic World , Oxford 1940, p. 446; (πρόσοδοι) = pp. 331, 334, 642-3, 748, 803.

وكان يرتكب هذا النوع فئات مختلفة من الأفراد ، ويمكن تقسيم هذه الجرائم طبقاً لمرتكبيها إلى :

(١) **دافعي الضرائب** : الذين كانوا يحاولون الهروب من دفع مستحقاتهم عن طريق عدم إعطاء البيانات التي كان القانون يحتم تقديمها أو إعطاء بيانات غير صحيحة ، وكانت الدولة تعاقب عليه بمصادرة الأقطاع . ويبدو في هذه الحالة أن ملتزم الضريبة هو الذي كان يقيم الدعوى والحكومة هي التي تأخذ الغرامة[١] أما في حالة تقاعس ملتزم الضريبة - فمن المرجح أن (الاويكونوموس Oikonomos)[٢] هو الذي كان يقيم الدعوة ، بينما يتولى (الابيميليتس Epimeletes) ترتيب الإجراءات التنفيذية .

(٢) **موظفي الإدارة المالية** : الذين كانوا يرتكبوا جرائم مختلفة نحو :

(أ) الإختلاس مما جمع من حصيلة الضرائب . ويبدو أن ذلك الاهتمام خاص بانحرافات الموظفين ، وعلى ذلك تكون الدعوة مقدمة من المشرف على قطاع العمل بينما يتولى الاويكونوموس الإجراءات التنفيذية وذلك بعد التصديق عليها من (الديويكتيس Dioiketes)[٣] .

(ب) الإهمال في جمع الضرائب وكانت الدولة تعاقب عليه بمصادرة ثروات المتسببين في الإهمال ، أو دفع غرامة معينة للخزانة العامة . ومن المرجح أن الدعوى هنا كانت من اختصاص (الاويكونوموس) ضد (اللوجيوتاي Logeutai) والـ (هيبرتاي Hyperetai) وكذلك

---

(1) Cf., Taubenshlag, op. cit., pp. 464-9.

(٢) يلاحظ أنه خلال القرن الثاني قبل الميلاد قسمت مهام « الاويكونوموس » بين المشرف على موارد الدولة النقدية (Oikonomos ton argyrikon - O. τόν ἀργηρίκον)
وبين المشرف على الموارد النوعية (Oikonomos ton sitikon - O. T. Σιτίκον)
- Cf., Wilcken (U), Grundzüge Und Chrestomathie der Papyrus-kunde, Historischer Teil, Zweite Helfte, 1912, p. 151.

(3) Cf., Cambridge Ancient History, VII, P. 120.

(السيمبولافيلاكس Symbolaphylakes)[1] وأن الإجراءات كانت في الغالب تنفذ تحت إشراف (الاويكونوموس) بعد اعتمادها من (الديويكتيس) .

(جـ) إستخدام الأساليب غير المشروعة في جمع الضرائب المختلفة ، مثل إستخدام مكاييل غير مطابقة للقانون ، والتي كانت الدولة تعاقب عليه بالإعدام[2] . ويبدو أن مراقب الحسابات (Eklogistes) كان يرفع الدعوى لدى الاويكونوموس الذى يتولى إجراءات تنفيذ العقوبات من خلال مواد القانون الجنائى فى هذا الشأن – وإن كان من المرجح أن تكون الدعوى تحت إشراف المحاكم المختصة .

(د) أغفال تقديم حسابات ملتزمي الضرائب لمراقب الحسابات . وتندرج تلك المخالفات تحت بند انحرافات الموظفين – واستناداً إلى النظام المتبع فى نظام جباية الضرائب – فكان مراقب الحسابات (Eklogistes) هو الذى يقوم بإجراءات رفع الدعوى إلى الاويكونوموس الذى يتولى توقيع العقوبات على المخالفين .

(هـ) إستخدام ملتزمين للضرائب لم ترد أسماؤهم في عقود الإلتزام .

(و) دفع مرتبات الملتزمين عن طريقهم مباشرة دون الإلتزام عن طريق الخزائن الملكية . وكانت تندرج تلك الجريمة ضمن الجرائم التى تضر بدخل الدولة وكانت الدعوى ترفع من قبل مراقب الحسابات لدى الاويكونوموس الذى كان يتولى توقيع العقوبات أو الغرامات المفروضة فى هذا الشأن .

(س) أغفال جمع العجز في حصيلة الضرائب . وكانت تندرج ضمن البند الأول فى قانون الجرائم ويتبع فيها نفس الإجراءات السابقة وإن

---

(1) Cf., R.L., = Grenfell (B.P), Revenue Laws of Ptol. Philadelphus, and Introd. by Mahaffy, Oxford 1896, reedited with minor Corrections by J. Bigen, as S.B., Beihft 1, 1952, 12, pp. 14-17.

(٢) ابراهيم نصحى (تاريخ مصر فى عصر البطالمة) جـ ٤ – القاهرة ١٩٨١ – الطبعة الخامسة صـ ٤٣ .

كان يبدو أن مراقبى الملتزمين هم الذين كانوا يرفعون الدعاوى ليتخذ مراقب الحسابات إجراءات التقديم للاويكونوموس لفرض الغرامات والعقوبات اللازمة - وإن كنا نفتقر إلى أية معلومات تفيد تدخل الديويكتيس فى مثل هذه الحالات التى تتعلق بجرائم المساس بدخل الدولة .

- ويبدو أن إلتماسات الطعن المقدمة من قبل الموظفين ضد الأحكام الصادرة ضدهم كانت تنظر أمام (الأرخيديكاستيس Archidikastes) وزير العدل باعتباره محكمة الإستئناف العليا[1].

(٣) ملتزمي الضرائب : الذين كانوا يرتكبوا إحدى هذه الجرائم :

(أ) عدم الإلتزام بالقواعد الخاصة بقانون التزام الضرائب وبشركاء الملتزمين .

(ب) أغفال تقديم إشهادات الضمان للخزائن الملكية .

(جـ) إشراك أشخاص كملتزمين لم ترد أسماؤهم في عقود الالتزام .

(د) إستقصاء مرتبهم من الموظفين بدلاً من الخزائن الملكية .

(هـ) عدم الإلتزام بقواعد ونظم جباية الضرائب .

(و) التباطؤ في تقديم الأقرارات الشاملة الخاصة بمحصول الكروم .

(س) التهرب من تسوية حساباتهم مع « الاويكونوموس » عند إستدعائهم لذلك .

(ح) أغفال تقديم بيانات إمتلاك الأفراد للعبيد .

ويبدو أنه كان في وسع أي شخص كذلك إقامة الدعوى في الجرائم التي كانت عقوبتها مالية[٢] - إذا ما تحقق لديه وقوع الجرم والخطأ المتعمد .

(٤) مراقبي الملتزمين : الذين كانوا يتباطئون في تبليغ الأويكونوموس أو مراقبه عن كل ما أبلغوه بجمعه من الضرائب المختلفة - وكانت تلك الظاهرة تندرج ضمن جرائم إنحرافات الموظفين فى الدولة ومن المرجح هنا أن إجراءات رفع الدعاوى كانت من

(1) Cf., C.A.H., VII, pp. 119-120.

(٢) إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٤ صـ ٤٣ .

اختصاص الاويكونوموس إلى الديويكتيس لفرض العقوبات والغرامات اللازمة .

[ب] جرائم تتصل بأرض الملك والإحتكارات وهي التي تمس أعيان الملك Basilika enklemata : (Βασιλικά ἐγκλήματα)

ويمكن تقسيم هذه الجرائم إلى قسمين :

(١) الجرائم التي تمس صوالح الأراضي الملكية :

مثل سرقة أغنام يملكها (الدخل المنفصل – Kechorismene Prosodos
Κεχωρισμένη Πρόσοδος)[1] ،

وأهمال المختصين في جمع المحصول من المزارعين الملكيين ، أو إشعال النار المتعمد في محصول الأراضي الملكية ، وأغفال قواعد ونظم إستنجار الأراضي الملكية . وفي هذا القسم من الجرائم كان رجال الإدارة المالية هم الذين يقيمون الدعوى ، أما عن عقوبات هذا القسم من الجرائم فإنها تكاد تكون مقصورة على ما نعرفه من أن رب الأقطاع الذي سرق ماشية يملكها « الدخل المنفصل » حرم دخل إقطاعه لمدة عام كامل[٢] .

(٢) الجرائم التي تمس صوالح الإحتكارات : والتي تتصل بالخروج على قواعد الإحتكار (Μονοπωλία)[٣] في :

(أ) أسعار البخور والعطور .

(ب) أنتاج الزيت وتهريبه .

(جـ) إستخراج الزيت في المعابد .

(د) تزويد الإسكندرية بالزيت .

(هـ) الإشراف على أدوات المعاصر وتوفيرها .

(و) بيع محصول الحبوب الزيتية لدون ملتزمي إحتكار صناعة الزيت .

(س) المواد الخام والبذور .

(ح) إستخراج الزيت .

---

(1) Cf. Préaux (c), op. cit,., pp. 732 ff.
(2) Cf. Taubenschlag, op. cit., pp. 469-73.
(3) Cf., Préaux (C), op. cit., p. 345.

(ط) تسليم معاصر الزيت لملتزمي الإحتكار .

(ك) الإتفاقات مع العمال .

وفي هذا القسم فإن الموظفين هم الذين كانوا يقيمون الدعوى في بعض الحالات – بينما كان الملتزم هو الذي يقيمها في أكثر الحالات ، أما عن إجراءات عقوبات هذا القسم من الجرائم فقد كانت تفرض غرامتان ماليتان ، كانت إحداهما عقوبة عامة لإرتكاب الجريمة ، ولذلك فإن حصيلتها كانت تؤول إلى الخزانة العامة ، والأخرى تعويضاً للملتزم كان من الممكن أن يصل إلى ضعفي بل خمسة أضعاف الخسارة المرتبة على أرتكاب مثل ذلك الجرم[١] .

وتحدثنا الوثائق أن السجون كانت تعج بمخالفي الإدارة المالية ، سواء بالعجز نحو الوفاء بالتزماتهم نحوها . أو دفع الغرامات التي فرضت عليهم ، وإن غالبية المسجونين الذين وصلت إلينا شكاياتهم كانوا يطالبون من « الديويكتيس » و « الإبيمليتيس » إطلاق سراحهم وعدم تركهم فريسة للجوع والمرض[٢] .

ثانياً : الجرائم ضد الأفراد

وتشمل الإعتداء على أشخاص الناس أو ممتلكاتهم أو حقوقهم – حيث كان القتل اخطر جريمة في هذا النوع[٣] وقد كان القانون البطلمي يفرق ين القتل العمد والقتل غير العمد – شأنه في ذلك شأن القانون المصري . وكانت إقامة الدعوى في هذه الجريمة أو على الأقل في حالة القتل بالسم ، من حق المعتدي عليه وأفراد أسرته إلى حد إنه إذا لم يظهر منهم أحد في المحكمة ليتولى الإتهام ، فإن المحكمة كانت تبرأ ساحة المتهم ، أما بالنسبة للأنواع الأخرى من حالات القتل فإنه لا يوجد دليل عمن كان يحق له رفع الدعوى[٤] ، ويحدثنا « ديودوروس » بأن القانون المصري كان يعتبر جريمة القتل في حد ذاتها ضد المجتمع عامة إلى حد أنه كان يعاقب بالموت كل من رأى جريمة قتل أو تعذيب ولم يساهم في إنقاذ المجني عليه مع إنه قادراً عل ذلك . أما في حالة عجزه عن تقديم

(1) Cf., Taubenschlag, Ibid, pp. 469-73.

(2) Cf., P. Petrie, III, 36 a (recto); II, 5 c; 13 (3), 19 (2).

(3) Cf., Taubenschlag, op. cit., pp. 430 ff.

(4) Cf., Taubenschlag, Ibid, pp. 431 ff .

المساعدة ، فإنه يحتم عليه الإبلاغ عن المجرمين وإلا تعرض لعقوبة الجلد والحرمان من الطعام ثلاثة أيام متتابعة[١] .

وبرغم قلة ما لدينا من معلومات عن نوع العقوبات التي كانت تفرض في جرائم القتل ، إلا أن قرار العفو الذي أصدره « بطلميوس الثامن » يعطينا بعض الضوء في هذا الشأن ، حيث أنه لم يستثن من العفو مرتكبو جريمتي القتل العمد وسرقة المعابد[٢] ، ويبدو أنه في حالة الجريمة الأولى كانت تفرض عقوبة إضافية إلى جانب العقوبة الرئيسية تتمثل في مصادر أملاك المتهم ، وهو ما كان مشابهاً للقانون الاتيكي في بلاد اليونان (الأغريق) في هذا الشأن - ويدعم هذا الرأى ما ورد في وثيقة بردية - من أنه في قضية جريمة قتل قد حصرت أملاك المتهم[٣] وإن كان من غير المعروف لماذا قدرت أيضاً قيمتها إلا إذا كانت ستعرض للبيع لصالح الخزانة العامة .

ولقد كانت عقوبة جريمة القتل عمداً في القانون المصري سواء أكان القتيل حراً أم عبداً هو الإعدام ، وإنه إمعاناً في العقوبة كان المجرم يعذب قبل إعدامه ، وفي حالة ما إذا كان القاتل ابن القتيل ، فإن عقوبة جرمه كانت حرقاً ، أما الذين يقتلون أبناءهم (وفى الغالب عن طريق الوأد)[٤] - فبدلاً من أعدامهم كانوا يؤمرون باحتضان جثث أبنائهم لمدة ثلاثة أيام وثلاث ليالي تحت رقابة الشرطة وعلى مرأى من الناس ، وإذا كان الحكم قد صدر على امرأة حامل بالإعدام - فإن العقوبة كانت تؤجل لحين أن تضع طفلها[٥] .

ويحدثنا « ديودوروس » بأن الملك كان يستطيع أن يستبدل عقوبة الإعدام بعقوبة الإشغال الشاقة - لأنها أنفع على المجتمع من الإعدام[٦] - حيث كان لا يعدم المجرمين

(1) Cf., Diod., I, 77

(2) P. Tebt., 5. ll. 4-5

(3) Cf., P. Tebt., 14 .

(٤) عن ظاهرة وأد الأطفال عند الإغريق - راجع : عاصم أحمد حسين (وأد الأطفال عند الإغريق) - المدخل إلى تاريخ وحضارة الإغريق - القاهرة ١٩٩١ . ص ٢٨٠ وما بعدها .

(5) Diod., I, 77 .

(6) Diod., I, 65 .

بل يكلفون بالأعمال الشاقة مثل رفع مستوى الأرض وتسويتها في مواطنهم وذلك تحت رقابة الشرطة[١] ، وإن كثيرين من هؤلاء المجرمين كانوا يستغلون في المحاجر والمناجم[٢] أو في بعض أماكن السخرة المختلفة .

ونضيف إلى جانب هذا النوع من الجرائم التي كانت ترتكب ضد الإفراد : مختلف جرائم الإعتداء عليهم ، مثل الضرب والسب والتهديد بالضرب نفسه[٣] . وإن تقدير الإضرار كان يبني على أساس أقوال المجني عليه[٤] ومدى الخطورة التي أصابته[٥] ، والظروف التي وقعت فيها الجريمة ، مثل أرتكابها ليلاً أو في هيكل أو في السوق العامة[٦] . ويلاحظ أن القانون البطلمي كان يفرد نصاً خاصاً للإعتداء على الموظفين أثناء تأدية عملهم[٧] ، وإن تقدير الأضرار عامة كان يترك لتقدير القاضي[٨] الذي كثيراً ما كان ينهي النزاعات بالمصالحة بين الأطراف[٩] .

وإلى جانب ما تقدم من سلسلة الجرائم التي تشمل الإعتداء على الأشخاص ، يمكننا ان نلحق أيضاً تحت هذا النوع من الجرائم ، جرائم الإعتداء على ممتلكات الأفراد أو حقوقهم[١٠] ، مثل إستخدام القوة كالسرقة بالإكراه ، وإبتزاز الأموال ، والإعتداء على ممتلكات الغير ، والحيلولة دون تنفيذ الإجراءات القانونية والطرد عنوة من السكن[١١] . وكانت السرقة تعتبر أهم الجرائم ضد ممتلكات الغير ، حيث كان يزيد من خطورة الجرم عدة ملابسات ، مثل أرتكاب الجريمة بالسلاح ، أو إشتراك عدة أفراد

---

(1) Herod., II, 137 .
(2) Diod., III, 11.
(3) P. Hal., I, 185, 203 .
(4) Cf., P. Ent., 73 Verso 3 (222 B.C); 74 (218 B.C) .
(5) Cf., P. Ent., 81; P. Tebt., 800; 44; P. Ryl., 68 .
(6) Cf., P. Hal., I, 193-5; P. Tebt., 44; 138; P. Grenf., I, 38 .
(7) P. Hal., I, 207-9 .
(8) Cf., Ent., 82 (218 B.C) .
(9) Cf., Ent., 73; 74 .
(10) Cf., Taubenschlag, op. cit., pp. 430 ff.
(11) Cf., Taubenschlag, Ibid, Pp. 442-4 .

في السرقة ، أو انتهاك حرمة المعابد ، أو السطو ليلاً على المنازل[1] . وكان يقيم الدعوة عادة في حالة السرقة المجني عليهم ، وإن كانت الدولة تتولى تلك الإجراءات والدعاوى في حالة الجرائم الخطرة – ونستطيع أن نتبين من الوثائق أنه على الأقل في جرائم السرقة كان يحكم برد المسروقات أو بتعويض – أو مصادرة أملاك المجرمين إن وجدت[2] – أو دفع غرامات مالية كنوع آخر من التعويض[3] . ويبدو أن المنحرفين في مجال السرقة كانوا يندرجون تحت تنظيم معين – حيث يحدثنا « ديودوروس » بأن القانون المصري كان يحتم على الذين يريدون إحتراف السرقة تسجيل أنفسهم لدى كبير اللصوص وتسليم مسروقاتهم له تباعاً ، وإن المجني عليهم كان عليهم الإتصال بهذا الشخص وإعطائه المواصفات الخاصة بمسروقاتهم ومكان وزمان السرقة – وبذلك كان يعثر على كافة المسروقات أغلب الأحيان التي كانت ترد لهم بعد دفع ربع قيمتها كمكافأة[4] ، ويحلل « ديودوروس » الدافع على إصدار ذلك القانون بأنه كان يتعذر منع الناس جميعاً من السرقة – لذلك أوجد المشرع وسيلة لإعادة المسروقات لأصحابها نظير مكافأة معينة[5] .

وعلى ذلك فإننا لا نستبعد أن يكون البطالمة قد أبقوا على ذلك التشريع المصري القديم رغم غرابته – والذي يتضمن الإعتراف بمهنة اللصوصية ، وربما ذلك ما يبدو واضحاً من إحدى البرديات الأغريقية التي وردت عبارة "Phoros 8" والتي يقصد بها تعداد لثمانية لصوص وليس « الباحثين عن المسروقات » خاصة وإنه من المستبعد أثبات اللصوص في قائمة تعداد رسمية بإعتبارهم ينتمون إلى مهنة معترف بها[6] . كذلك فإننا لا نستبعد أيضاً شيوع ظاهرة السرقة بين الأولاد « الحدث » (Παραπτωματικόι) وإن كانت مصادرنا لا تطلعنا بأى نوع من أنواع إصلاحيات الأحداث (Penitentiary - Σωφρονιστήριον)

---

(1) Cf., Taubenschlag, Ibid, pp. 453 ff .

(2) P. Tebt., 5, ll. 6-9 .

(3) P. Tebt., 1067, ll. 9-10 .

(4) Diod., I, 80.

(٥) إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٤ صـ ٤٦ .

(6) P. Petrie, III, 59a, Col. II, 10 .

بيد أن تلك الظاهرة كانت متبعة فى بلاد الإغريق وخاصة فى اسبرطه عندما كانت سياسة الدولة تشجع على السرقة كوسيلة للاستعداد ، والتأهب للحرب والغزو - فكان على الصبى أن يمارس السرقة دون أن يكشف أمره ، فإذا حدث وكشف أمره فإنه يجلد أو يكره على الجوع أو يؤمر بأن يرقص حول هيكل المعبد وهو يغنى إمعاناً فى السخرية منه ، وكانوا يعتبرون تدريب الصبية على هذا النحو من وسائل إكسابهم الدهاء والحذر والانتباه ، وكان الصبى يعتبر كشف أمره عاراً يلحق به طيلة حياته ، ولذلك كان عليه أن يتحمل كل المخاطر حتى لا يتضح للغير أنه سارق ، فإذا سرق ثعلباً كان أهون عليه أن يخفيه فى ملابسه ولو أدى ذلك إلى تقطيع أحشائه من أن يتركه يهرب ويكشف أمره[١] .

وتلى السرقة في الأهمية جرائم الحاق الأضرار بالممتلكات : مثل ، الإعتداء على ماشية الغير[٢] ، وتدمير المحاصيل[٣] ، وإطلاق المياه على الأرض المنزرعة[٤] ، وهدم الجسور[٥] وإتلاف الوثائق[٦] ، وقطع الأشجار[٧] .

ويلاحظ خلال القرن الثالث قبل الميلاد أن دعاوى الجرائم الخاصة كانت تقدم فى كثير من الأحيان للنظر أمام محاكم القضاة المصريين والمحكمة المختلطة - وكانت القضايا تنظر أمام محاكم القضاة الإغريق نتيجة لإحالتها إليها أو لتقديم الدعاوى مباشرة إليها بإيداعها فى صندوق (angeion) المخصص لهذا الغرض - وكان قضاة المحكمة يقومون بتحقيق الشكاوى (الدعوى) قبل إعلان المدعى عليه للحضور[٨] - حيث كان يتولى إعلانه إما محضر المحكمة[٩] وإما المدعى نفسه[١٠] فى أغلب الأحيان . أما

---

(١) راجع : سيد أحمد الناصرى (الإغريق) تاريخهم وحضارتهم - القاهرة . ١٩٨٥ ص ١٧٩ ؛

- Cf., Plut., Lucyrgus.

(2) P. Ent., 70; 71.

(3) P. Tebt., 264 .

(4) P. Ent., 60 .

(5) P. Tebt., 13 (-113 B.C) .

(6) P. Heid., 1280=S.B., 4638 .

(7) P. Ent., 37 (227 B.C) .

(8) Cf., Taubensclag, op. cit., pp. 495-6.

(9) Cf., U.P.Z., 118 (136 or 83 B.C).

(10) P. Tebt., 29, p. 6 (110 B.C); B.G.U., 1756, p. 12 (59 / 8 B.C).

فى حالة إحالة الشكوى (الدعوى) إلى قواد المديريات ، فكان يقوم بفحصها موظفين مختصين ، فإذا كان يمكن التصرف فيها فى نطاق العاصمة ، فكانت تتخذ الإجراءات الضرورية لذلك فى الحال - وفى حالات أخرى كانت توجه الشكوى بتوقيع إلى (الأبيستايتس - المحلى) « الحاكم الإدارى للمركز أو القرية » الذى يقوم بتنفيذ ما جاء فى توقيع الشكوى (الدعوى) المحولة ، ثم يحفظها فى سجلات (الأبيستايتس) أو سجلات القائد إذا ما كان طرفاً فى فض النزاع أو الخلاف .

وفى حالة إذا لم تتحقق مطالب صاحب الإلتماس ، فكان يقدم إلتماساً جديداً[١]، وإذا ما كان النزاع بين خصمين من بلدين مختلفين ، فكانت ترسل الدعوى إلى بلد المشتكى منه (المدعى عليه) ، أى إلى أبيستايتس البلد الخاصة بالمدعى عليه[٢] . ومن الواضح هنا أن الأبيستايتس كان يقع عليه العبء الأكبر فى تحقيق وتنفيذ العدالة بين المتخاصمين فى كل ظروف شكاوى الدعاوى المختلفة[٣] .

أما فى القرن الثانى قبل الميلاد - فقد حدثت بعض التعديلات الطفيفة فى نظام الإجراءات والدعاوى حيث أصبح من الممكن تقديم الشكوى (الدعوى) مباشرة إلى المحاكم الإغريقية[٤] - وفيما يبدو أيضاً إلى المحاكم المصرية[٥] . هذا إلى جانب بعض التعديلات الشكلية فى صياغة وديباجة الدعوى المقدمة - ويبدو أن هذا التغيير قد ظهر تدريجياً ، وإن كان من المرجح بتعليمات من بطلميوس الرابع[٦] - وخاصة بعد موقعة رفح التى كانت لها آثارها فى نقطة التحول فى كثير من نواحى الحياة المختلفة لتاريخ البطالمة .

---

(1) Cf., Gueraud (O), Enteuxeis, Introd., pp. XXXI, XLI.

(2) Cf., Gueraud (O), Ibid., no. 44; 9; pp. XLII - XLVII.

(٣) عن إختصاصات الأبيستايتس فى هذا الشان راجع - إبراهيم نصحى (المرجع السابق) . جـ ٤ . ص ٩٢ وما بعدها .

(4) Mitteis (L), Grundzüge, 15.

(5) P. Wissowa, R.E Laohritai, 745.

(6) Cf., Collomp (P), La Papyrologie. Initiation, Méthodes. Publications de la Faculté des Lettres de Strasbourg 1927, pp. 139, 140, 201.

وتضاف إلى نطاق الجرائم ضد الممتلكات جرائم الخداع والتدليس مثل التزوير في الوثائق[١] ، والتدليس في المعاملات التجارية[٢] ، وإبرام التعاقدات مع أشخاص قصر[٣] .

ومن ضمن بنود القانون البطلمي في هذا الشأن إنه كان لا يحق لأي شخص إقامة الدعوى إلا الشخص الذي لحقه ضرر من جراء جريمة من الجرائم سالفة الذكر ، والمطالبة بالتعويض المناسب ، والمطالبة بإنزال العقوبة بمرتكب الجرم نفسه[٤] . وأن الدولة كانت تقوم بإجراءات تنفيذ العقوبات فى جميع المجالات تبعاً للجهات والمحاكم المختصة .

ثالثاً : جرائم الخيانة الكبرى :

ولقد اعتبر القانون البطلمي الجرائم التي ترتكب ضد الدولة هي جرائم ضد التاج وأنها تندرج تحت مضمون جرائم الخيانة الكبرى ، وأنه استناداً إلى حق الملوك الآلهي فإن مثل هذه الجرائم كانت تعتبر ذات طابع ديني وتوصف بأنها كفر (asebeia) (ἀσέβεια) – وتندرج ضمن الجرائم المتعلقة بالعيب في الذات الملكية[٥] ، والخروج على الملك[٦] ، والحنث باليمين الملكية[٧] . أما عن صور الخيانة الدولية ، فإن مصادرنا لا تسعفنا بما يغطي جوانب هذا الشكل .

وفي هذا النوع من الجرائم كانت الدولة هي التي تقيم الدعوى عامة ضد الجاني – أما عن الإجراءات والعقوبات التي كانت تفرض على مرتكبي هذه الجرائم فإنها غير واضحة من وثائق العقوبات ، وإن كانت إحدى هذه الوثائق تطلعنا بأنه في بعض الحالات كانت تفرض غرامات معينة حسب نوع الجريمة وأثرها ، وأن هذه الغرامات كانت

---

(1) P. Ent., 50=P. Lill, II, 19 .

(2) Cf., P. Ent., 34; P. Grenf., I, 34 .

(3) Cf., P. Ent., 49=P.Lille, 14 .

(4) Cf., Taubenschlag, op. cit., pp. 458 ff .

(5) Cf., O.G.I.S., 48 .

(6) Cf., O.G.I.S., 90, ll. 70-75 .

(7) Cf., Seidl (E), Der im Ptolemaischen Rechte, Munchen 1929, pp. 101 ff .

ملزمه[١]. ومن المرجح أيضاً أن عقوبة السجن كانت ضمن عقوبات هذا النوع من الجرائم – والإعدام فى حالات الخيانة الدولية . (مثل جرائم الجاسوسية) وما إلى ذلك .

رابعاً : الجرائم المتعلقة بسوء إستخدام الحقوق

ونستطيع أن نجملها عامة في تغيير الجنسية (Patridos) أو اللقب (Onomaton) وذلك بطريق غير مشروع سواء بالتزوير أو بالتحايل .

ويبدو أن الدولة هي التي كانت تقيم الدعوي في ذلك ضد الجاني ، وإن الموظفين الذين ساعدوا في إبرام ذلك الجرم ، فقد كانوا يعاقبون بالإعدام – طبقاً لقانون العقوبات في هذا الشأن ، وأن الدولة هى التى كانت تراقب إجراءات تنفيذ تلك العقوبات[٢] عن طريق الجهات المختصة .

خامساً : الجرائم الدينية

وبالبحث في الوثائق البردية فإننا نلاحظ أن هذا النوع من الجرائم كان يشمل الإعتداء على الأماكن المقدسة وإمتهان المقدسات ، والسطو على الأماكن المقدسة والإعتداء على حق المعابد في حماية اللاجئين إليها (Asylia)[٣] ومن الواضح أن الدولة هي التي كانت تقيم الدعوى ضد الجاني في هذه الحالات وإن العقوبة كانت الإعدام[٤] فى أغلب الأحيان ، وأن إجراءات العقوبة كانت تندرج تحت عقوبات جرائم الكفر (ἀσέβειχ - asebeia) .

ويطلعنا « ديودوروس » بجوانب أخرى من إجراءات عقوبات القانون المصري[٥] – حيث كانت تنفذ كثير من العقوبات الجسمانية المختلفة التي تشبه إلى حد كبير نظام

(1) Cf., O.G.I.S., 48 .

(2) Cf., B.G.U., 1213 (III Cent. B.C); 1250 (II Cent. B.C) .

(3) Cf., Woess (E.V), Das Asylwesen Aegyptens in der Ptolemäerzeit und die Apätere Entwicklung (Munchener Beiträge zur Papyrusforschung und antiken Rechts - geschichte, V, 1923).

(4) Cf., Taubenschlag., op. cit., p. 477.

(5) Cf., Diod., I, 78 .

الأخذ بالثأر. فقد كان يقطع لسان الجاسوس ، وتبتر أيدى مزيفي النقود والذين يطففون الموازين والمكاييل ، أو يزورون الأختام ، وكذلك الكتبة العموميين الذين يزورون في السجلات أو يمحون شيئاً منها ، أو يقومون عقوداً غير صحيحة . وقد كانت تستأصل أعضاء تناسل من يرتكب جريمة هتك العرض ، وتجدع أنف المرأة الزانية ، وأما الزاني فإنه كان يجلد[1] . ومن المرجح أن تلك الإجراءات العقابية كانت تنفذ تحت إشراف الدولة وعلى مشهد من الناس فى الأماكن العامة .

وأمام ما تقدم فإننا لا نستطيع الجزم إلى أي مدى كان يحتفظ القانون البطلمي بالقانون الجنائي المصري أو عدل فيه - ولا إذا ما كان هناك قانون آخر لنزلاء مصر الأجانب في هذا العصر ، وذلك لقلة ما لدينا من مصادر - وإن كان من الواضح أنه كان يميز بين المصريين والأجانب في القانون المدني ، وانه من غير محتمل أن هذين العنصرين كانا يخضعان لقانون جنائي واحد[2] بدليل وجود المحاكم المختلفة بأنواعها واختصاصاتها . مع ملاحظة أن « الاسكندرية » كان لها استقلالها السياسى والقضائى[3] ، وذلك بسبب تعدد جنسياتها وجالياتها والتى تتطلب تنظيم قضائى مطابق لظروفها الخاصة[4] - فقد وجد إلى جانب المحاكم الملكية ثلاث أنواع أخرى تمثلت فى :

(١) النوع الأول : ويتضمن اختصاص قضائى محدد من خلال « المدعى العام - Eisagogeus » ومحلفين « Dikastai » يختار أحدهم للرياسة « Proedros »[5] ويبدو أن اختصاص هذا النوع من المحاكم كان يفصل فى دعاوى جرائم الجنايات الكبرى بالمدينة .

---

(١) إبراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٤ صـ ٤٨ ، ٤٩ .

(2) Cf., Bouche-Leclercq (A), Histoire des Lagides, Vol IV, Paris 1903-7, P. 195.

(3) Cf., P. Halensis, (Dikaiomata), pp. 162-171.

(٤) برغم أن الدعاوى والإجراءات فى القانون الجنائى البطلمى كانت تطبق فى جميع أنحاء الدولة بما فيها العاصمة « الاسكندرية » وباقى المدن الرئيسية الأخرى - إلا أن الاستقلالية القضائية لمدينة « الاسكندرية » والقائمة على اختلاف وتنوع طبقاتها وأجناسها - قد تطلب إبراز هذه الاستقلالية من خلال عرض أنواع المحاكم واختصاصاتها فى فصل الدعاوى والإجراءات الجنائية .

(5) Cf., P. Hal., pp. 166-8.

(٢) النوع الثانى : ويتألف من خلال « محكمين – Diaitai » ، يفصلون فى دعاوى الفصل الجنائى ضد الأفراد – وذلك تحت إشراف حارس القوانين (Nomophylax)[١] ويبدو أن هذا النوع كان يتبع نظم القضاء المختلط من حيث الدعاوى والإجراءات بالمدينة .

(٣) النوع الثالث : ويضم مجموعة من « القضاة – Kritai » ويبدو أن مجال اختصاصها كان للفصل فى المنازعات القضائية المختلفة وخاصة المتعلقة بالاستئنافات – وكان لها رئيس Ho epi (Tou Kriteriou – وكذلك « كاتب – Grammateus »[٢] الذى كان يتولى تسجيل دعاوى الشكاوى للعرض .

وإلى جانب ذلك تطلعنا مصادرنا إلى وجود محكمة القضاة الاغريق (Chrematistai)[٣] وهى كما يبدو محكمة ملكية متنقلة – كانت تنعقد فى الاسكندرية ، مثل ما كانت تنعقد فى مدينة بطوليمس – ومن المرجح أنها كانت تشرف على الفصل فى دعاوى الشكاوى الخاصة بالاغريق بالنسبة للجرائم الجنائية المختلفة .

---

(1) Cf., Taubensclag, op. cit., p. 369.

(2) P. Hal., pp. 167 -8.

(3) Cf., P. Enteuxeis. 8 (218 B.C); P. Petrie III, 25 (3rd. cent. B.C).

صور من آثار العصر البطلمي

لا شك أن دارس تاريخ مصر في العصر البطلمي يجد نفسه دائماً على درجة من الحيرة نحو محاولة تمييز الآثار البطلمية من الآثار المصرية القديمة . خاصة وأن كثير من معالم آثار العصر البطلمي قد اصطبغت في شكلها بملامح الفن والمعمار المصري القديم . ولكن ذلك لا يبدو عجيباً خاصة وأن البطالمة قد صبغوا مجمل حياتهم الدينية والسياسية بالصبغة المصرية القديمة والتي كانت سمة واضحة لمحاولة تقربهم للشعب المصري . وربما ذلك ما ظهر في تنصيب البطالمة آلهة على نمط الآلهة المصرية القديمة – وظهر إنعكاس ذلك في كثير من آثارهم . ومن ثمة فقد ظهرت كثير من معالم تلك الآثار سواء في المعابد أو المقابر البطلمية ذات صبغة مصرية فرعونية اللهم إذا كانت هناك بعض الخطات بالحروف اليونانية .

كما أننا يجب علينا أن ننوه أن معظم معالم آثار البطالمة قد انحصرت بشكل واضح في مراكز إقامتهم في المدن الرئيسية في الاسكندرية ، وبطوليس ، ونقراطيس . وأن كثير من تلك الآثار وبرغم ترميمها فهى طفيفة إلى جانب هذا الخضم الهائل من الآثار المصرية القديمة .

ويجب أن ننوه أن ما يمكن عرضه هنا من آثار العصر البطلمي فهى صورة عاكسة للمادة التاريخية لهذا العصر مع أغفال الوصف الأثري الذي هو من إختصاص علماء الآثار .

أ – المقابر البطلمية

وربما إنحصرت آثار المقابر البطلمية وكما أسلفنا في المناطق والمدن الرئيسية مثل الاسكندرية ونقراطيس ومنطقة الفيوم وأبو صير . وأن مقابر البطالمة التي عثر

عليها يمكن تصنيفها إلى نوعين[١] :

النوع الأول : وهو عبارة عن حفر منتظمة الشكل أو غير منتظمة ، تنحت في الصخر أو تحفر في الأرض ، ويختلف إتساعها وعمقها بحسب عدد الأشخاص .

النوع الثاني : وهو عبارة عن المقابر التي تبنى أو تنحت تحت سطح الأرض وتتألف من نوعين :

أ - المقابر ذات الفتحات (Loculi) وقد عثر عليها في الفيوم والاسكندرية .

ب - مقابر الأرائك (Klinai) ولم يعثر عليها إلا في الاسكندرية .

ويلاحظ أن النوع الأول كان قاصراً على الطبقة الوسطى بينما كان النوع الثاني سائعاً على الطبقة العليا . لكن إزدياد عدد السكان وضيق الأرض المخصصة للدفن قد أديا إلى إستبدال النوع الأول بالثاني - وقد بدأت عملية الإستبدال في مقبرة الشاطبي وبلغت ذروتها في مقبرة المكس[٢] .

ولا شك أن النوع الثاني من هذه المقابر يستحق الإهتمام (مقابر الأرائك - Klinai) ، وذلك لفرط ما كان يبذل في بنائها من العناية والإتقان . وهي ما عرف خلال طرز الزخرفة بإسم زخرفة « بومبي - Pompeii » . وتشبه مقابر الاسكندرية التي من هذا النوع نوعاً من المقابر وجد في مقدونيا ، ويحدثنا « باوسانياس » بأن الاسكندر الأكبر دفن في منف وفقاً للتقاليد المقدونية[٣] . مما حدى ببعض العلماء إلى الإستنتاج بأنه دفن في مقبرة من هذا النوع[٤] .

(1) Ibrahim Nosby, Arts in Ptolemaic Egypt. OxFord 1937, pp. 19 ff .

(٢) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٢٩٠ .

(3) Pausanias, I, 6 - 3 .

(٤) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٢٩١ .

مقبرة سوق الورديان[١] :

وهى من أهم مقابر مدينة الاسكندرية في العصر البطلمي وهى من نوع مقابر الأرائك ، وهى أقرب شبهاً إلى المقابر المقدونية . وتتألف هذه المقبرة من : سلم وفناء مكشوف ، وحجرة أمامية (بروستاس Prostas) ، وحجرة خلفية (أويقوس – Oikos) – وتدل بقايا هذه المقبرة أنها أقيمت لشخص واحد ، إلا أنها إستخدمت بعد ذلك لدفن عدة أشخاص في فتحات صنعت في جدران المقبرة فشوهت زخرفتها الأصيلة . هذا إلى جانب وجود مذبح بطلمي قديم في غرفتها الخارجية – وأنه يمكن إعتبار مقبرة سوق الورديان من خلال طرز زخرفتها أنها أقدم مقابر الاسكندرية التي من هذا النوع وأنها ترجع إلى حوالي عام ٣٠٠ ق. م. في فترة حكم بطلميوس الأول سوتر[٢] .

مقبرة الأنفوشي :

توجد بمنطقة الأنفوشي بالأسكندرية أمام قصر رأس التين – مقبرتين متشابهتان نكتفي بدراسة واحدة منهما – وهى تتألف من سلم محفور في الصخر ينتهي إلى فناء مربع الشكل ثم إلى مدفنين أحدهما إلى اليمين والآخر في مواجهة السلم . وكل من هذين المدفنين يتألف من (حجرة أمامية) = بروستاس ، وحجرة خلفية (أويقوس) . كما يبدو أن زخرفة الطراز الأول للمدفن الأول الأيمن يدل على أنه أحدث عهداً من المدفن الآخر ، غير أن وجود كتابة (Graffiti) على الجدران الأيسر للمقبرة اليمنى يشبه من حيث الطراز الكتابة التي نجدها في البرديات التي ترجع إلى تاريخ مبكر لعصر البطالمة . وإن المقبرة الأخرى تشبه في زخرفتها مقبرة سوق الورديان[٣] . وخاصة الجملون المقوس والذي يوجد له نظير واضح في مقبرة كوم الشقافة المشهورة وهى التي ترجع إلى النصف الأول من القرن الثاني قبل الميلاد[٤] . فضلاً عن أنه يوجد مقبرة رومانية في القباري على نفس النمط وتعطينا صورة واضحة لفن المعمار الجنائزي في

---

(1) Noshy, Op. Cit., pp. 24 ff .
(2) Sehiff, Alexandrinische Dipinti, I, pp. 162 ff .
(٣) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٢٩٦ – ٢٩٧ .
(4) Breccia, Alex. ad Aegyptum, p. 326 .

الاسكندرية إبان العصر الروماني . وإن الرسم (Graffiti) المرسوم على الجدار الأيمن فهو لسفينة حربية تشبه السفن الحربية الرومانية (Naves Turritae) - أما المناظر التي تزين السلم فلا يوجد لها نظير في العصر البطلمي - في حين أن المقابر الأخرى التي توجد بها مناظر متشابهة مثل مقبرة الواحة البحرية ، والمقبرة المجاورة لمقبرة كوم الشقافة الرئيسية ، ومقبرة (سيجلين - Sieglin) المسماه بإسم مكتشفها ترجع إلى العصر الروماني[١] .

مقبرة الشاطبي :

ويعزي إلى هذه المقبرة ملامح الفن المعماري للعصر البطلمي ، وهى أكثر تعقيداً من مقابر سوق الورديان وسيدي جابر والأنفوشي - فقد جمعت بين العناصر الأساسية لتلك المقابر . وهى عبارة عن (اويقوس صغير) أمامه حجرة كبيرة (بروستاس) وتؤدي إلى فناء كبير - وإلى جانب الفناء صالة موازية له تؤدي إلى دهليز يبدأ من مدخل المقبرة - ثم أضيف لها أجزاء جديدة تتألف من أربعة غرف . ويبدو أن هذه المقبرة قد صممت على نمط المنزل[٢] .

وواضح من ملامح تلك المقبرة أنها استخدمت فيها طريقتين للدفن - أحدهما طريقة الدفن في الأريكة (Klinai) وذلك في الحجرة الخلفية (الاويقوس) - والأخرى هى طريقة الدفن في فتحات (Loculi) وذلك في باقي الغرف الأخرى .

أما بخصوص زخرفة المقبرة فالطابع الثالث عليها هو الطابع الدوري والأيوني وظهر ذلك واضحاً من خلال أنصاف الأعمدة التي تتخللها نوافذ وأبواب وهمية . وهو مماثل لسرادق بطلميوس الثاني الذي يرجع إلى النصف الأول من القرن الثالث . ويظهر الطالع من أول نظرة الطابع الإغريقي لهذه المقبرة ، حتى تبدو كأنها منزل إغريقي مزخرف بعناصر معمارية . ويرجع تاريخ هذه المقبرة إلى عام ٢٦٠ ق.م. ، ويبدو أنها

(1) Noshy, Op. Cit., pp. 27 ff .
(2) Noshy, pl., IV, 2 .

خاصة بإحدى الأسر الغنية ، إلا أنها تحولت إلى مدفن عام حوالي آخر القرن الثالث مما صبغها بنمط إضافي جديد[1] .

مقبرة سيدي جابر :

وهى مقبرة تشبه في تصميمها مقبرة سوق الورديان – وتتكون من فناء وحجرة أمامية (بروستاس) ، وحجرة خلفية (اويقوس) ، لكنه أضيف إليها فيما بعد غرفتان إلى جانب الفناء . ويلاحظ أنه توجد في هذه المقبرة أيضاً فتوحات للدفن معاصرة للأريكة كما هو الحال في مقبرة الشاطبي[2] . ويلاحظ أن الغرفة الأولى أكثر إتساعاً من الثانية – كما أن جدران الحجرتين طليت بالألوان ، بحيث يظهر الجزء السفلي من الجدران مزين بأحجار ملونة تنتهي بكورنيش زخرفي الشكل – أما الجزء العلوي من الجدران فقد خلى باللون الأزرق وتصوير السماء ، بينما زينت الغرفتان بزخارف ملونة من الطرز المعمارية[3] .

أما عن نظام الدفن في هذه المقبرة فيلاحظ أن دفن الميت كان في الفتحة بدلاً من الأريكة رغم وجودها ، وذلك ما يعطي إنطباعاً برجوعها إلى تاريخ متأخر عن مقبرتي الشاطبي وسوق الورديان . وإننا إعتماداً على طريقة الدفن فنعذى تاريخ هذه المقبرة إلى النصف الأول من القرن الثاني قبل الميلاد .

مقبرة المكس :

تعتبر هذه المقبرة من المقابر الهامة لآثار مصر البطلمية – حيث تعتبر من مراحل صور الإنتقال المعماري والطرزي من العصر الهلينستي إلى العصر الروماني ، وأنها ترجع إلى مقابر القرن الأول قبل الميلاد . وتتسم ملامح هذه المقبرة بسمات مميزة ، منها زوال نظام الأريكة تماماً ، وتزيين الفناء بالأعمدة مما يضفي عليها الطابع

---

(1) Noshy, p. 31 .

(٢) راجع إبراهيم نصحي المرجع السابق (جـ٤) . ص ٣٠٢ .

(3) Thiersch, Zwei antike Grabanlagen bei Alexandria, pp. 6 ff.

الإغريقي في تصميمها وزخرفتها وعماراتها . وتتوافر بالمقبرة رغم عدم وجود الأرائك مجموعة من المحاريب والفتحات وهى من ملامح المقابر الرومانية في الأسكندرية[١] .

مقبرة حديقة أنطونياديس :

وتظهر ملامح هذه المقبرة في تشابها لمقابر سوق الورديان والأنفوشي والشاطبي وسيدي جابر ، وإن كانت تختلف عنهم في عدم وجود « البروستاس » . بينما تحيط بكل جوانب الفناء غرفة ، وهى تشبه إلى حد كبير للمنازل الإغريقية في « ديلوس » خلال القرن الثاني قبل الميلاد[٢] .

وقد غطيت جدران هذه المقبرة بطبقة من الجبس وطليت بالألوان بينما زينت المقبرة بزخرفة معمارية بارزة صبغتها بصبغة زخرفية معمارية متقدمة[٣] . بيد أننا لم نعثر على أية نقوش بتلك المقبرة تمدنا بدليل لتاريخها ، وإن كان من الواضح لدينا أنها ترجع بالفعل للعصر البطلمي – ويتضح ذلك من خلال مقارنة زخرفتها وطرزها وعمارتها أنها متأخرة عن مقبرة سيد جابر ، وترجع إلى النصف الثاني من القرن الثاني . وتتكون هذه المقبرة من سلم منحوت في الصخر يؤدي إلى فناء الأعمدة ، تقوم على جانبيه الشرقي والغربي غرفتان بهما فتحات للدفن – وإلى الجانب الشمالي في مواجهة السلم توجد الغرفة الرئيسية ، مع ملاحظة أن الفتحات هى التي إستخدمت في الدفن بينما أحتل مكان الأريكة محراب كبير (niche) صورت أريكة على جداره بنقش بارز[٤] .

---

(١) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٣٠٦ .
(٢) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) ص ٣٠٤ .
(3) Ippel, Der dritte Ponmpeianische Stil, pp. 39 ff .
(٤) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٣٠٣ .

ب - المقابر المصرية

من المعروف لدينا أن مدينة الاسكندرية كانت تعج بكثير من العناصر الأجنبية المختلفة ، وخاصة العنصر الإغريقي ، أمام العنصر المصري فقد كان ضعيفاً وإن وجد فكان يتألف من أهل الحرف المختلفة والعمال والجنود وبعض الرعاة . ومن ثمه فإنه يبدو جلياً لنا ، أن نبحث عن المقابر المصرية في الأقاليم بعيداً عن مدينة الاسكندرية . حيث يمكننا أن نقسم المقابر المصرية خلال عصر البطالمة إلى قسمين :

١ - **المقابر البئرية** : وهى عبارة عن بئر عميق ينتهي بفتحة للدفن تقفل بقطع وألواح من الصخر ، وقد كان هذا النوع من المقابر شائعاً خلال العصر البطلمي .

٢ - **الغرف الجنائزية** : وتتكون من هيكل جنازي صغير تنزل من أرضيته بئر كان يدفن الميت في قاعها (مثل مقبرة « بامقيح » بكفر عمار بالشرقة)[١] .

مقبرة بتوسيريس (Petosiris) :

وهى مقبرة مصرية صحيحة بنيت قبل الفتح المقدوني للكاهن « بتوسيريس » كبير كهنة مصر الوسطى[٢] . ولها أهمية حيث أنها تعطي إنعكاس لطراز الفن المعماري البطلمي بعد أن استكمل زخرفة هيلكها في عصر البطالمة - وإضافة قاعة خارجية أمام الهيكل .

وتتكون المقبرة من غرفة أمامية (Pronaos) مستطيلة ، تتكون من أربعة أعمدة ذات رؤوس (الأعمدة المركبة) ، وتربط بين هذه الأعمدة جدران قصيرة . وخلف تلك الغرفة يوجد الهيكل (جنوباً) ، وهو أيضاً غرفة مستطيلة واسعة ، ومن وسط الهيكل يوجد البئر الذي يؤدي إلى عدة غرف تضم عدة توابيت تضم فيما بينها توابيت « بتوسيريس » وابنه وزوجه[٣] .

---

(١) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٣٠٧ وما بعدها الوصف الدقيق لملامح المقابر المصرية .

(٢) راجع آثار مصر الوسطى (المنيا - تونة الجبل) . . .

(3) Lefebrre (G). Le Tombeau de Petosiris, pp. 10 ff .

وقد زينت واجهة المقبرة بنقوش ومناظر دينية منحوتة ومطلية بالألوان . بينما زينت الجدران الداخلية للحجرة الأمامية بمناظر تمثل بعض الصناعات - ولوحات تقديم القرابين ، أما جدار الهيكل فقد زين في الجزء العلوي بافريز مصري ، ثم لوحتان تصور والد (بتوسيريس - Petosiris) أو أخيه في حضرة الآلهة مع بعض أفراد الأسرة ، وأسفل الإفريز لوحات لمناظر لأشخاص يقدمون القرابين(١) . ويبدو هنا ملامح الطابع الإغريقي لمناظر الهيكل والغرفة الأمامية والتي يرجع إضافتها عام ٣٠٠ ق.م.(٢) .

(جـ) المعابد الإغريقية

يلاحظ إفتقارنا إلى الآثار الإغريقية للمعابد في مصر - وإن كنا قد إكتشفنا عديد من المعابد التي أنشئت للآلهة الإغريقية في مدينة الاسكندرية(٣) ، وبطوليميس(٤) ، ومنف(٥) . وأن كل ما نعرفه عن المعابد الإغريقية البطلمية في مصر مقصورة على بعض المواقع التي يظن أنها كانت تقوم عليها ، وبقايا بعض النقوش التي يظن أنها إستخدمت في بنائها(٦) . مع ملاحظة أن معظم معابد « نقراطيس » ترجع إلى فترة سابقة للعصر البطلمي(٧) .

ولقد عثر على بقايا أعمدة إغريقية في الاسكندرية من الطرز الإغريقية (الطراز الدوري - والطراز الأيوني - والطراز الكورنثي) - وإن كان يظهر عليها طابع الإمتزاج بالعناصر المصرية(٨) .

(١) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٣٠٩ .

(2) Weil (L), Bases, méthodes et resultats de la Chronologie Egyptienne, p. 90 .

(3) Arrian., Anah. III, 1, Bevan. Op. Cit., p. 92 .

(4) Plaumann, Ptolemais, pp. 54 ff.

(5) O. G. I. S., II, 737 .

(6) Discription de l'Eg., Antiquités V, Breccia, Alex ad Aegyptum, pp. 59 .

(7) Naucratis, I, pp. 11 ff, II, pp. 30 ff .

(٨) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٣٢٠ .

(د) المعابد المصرية

من الواضح لدينا أن البطالمة انتهجوا سياسة دينية تمثلت في إحترام الديانة والعقيدة المصرية ، وكان من جل سياستهم الدينية القيام بإنجاز الإنشاءات الدينية أو الإضافات إلى المنشآت الدينية لتكون لهم لمساتهم في المنشآت الدينية المصرية – التي تعطي إنطباعاً بإحترامهم لتلك الديانة والتقرب من جهة أخرى إلى قلوب الشعب المصري .

ولقد بدأ البطالمة في تنفيذ سياستهم ببعض الإصلاحات أو الإضافات الجزئية – حيث أقيم في معبد الأقصر على عهد الاسكندر الأكبر هيكلاً صغيراً[١] . وأضيف هيكل آخر في عهد « فيليب أرهيدايوس »[٢] . ولا شك أن ما تم بإسم « فيليب ارهيدايوس » و « الاسكندر الرابع » كان من عمل بطلميوس الأول – بينما بنى بطلميوس الثالث الباب الخارجي لمعبد « فتاح » الكرنك ، وبنى بطلميوس الرابع مدخل هذا المعبد . كما بنى بطلميوس الثالث بوابة معبد « خنسو » ، وبنى بطلميوس الثامن معبداً صغيراً بالكرنك للآلهة « أبيت » . كما نلاحظ أثر المنشآت البطلمية كذلك في المعابد الجنازية للضفة الغربية من النيل في معبدي دير المدينة ومدينة « هابو »[٣] .

(1) Jequier, III,Les Temples Ptol. et Rom., pl. I, 1 .
(2) Jequier, III, pls. II, III .

(٣) راجع إبراهيم نصحي (جـ٤) . ص ٣٢١ .

(هـ) طبوغرافية وآثار الاسكندرية

لاشك أن الاسكندر الأكبر عمل جاهداً على انشاء مدن ومراكز - كانت لها مواقعها المميزة إستراتيجيا - اعتبرت قواعد وأقطاب لامبراطوريته المترامية . وبفتحه مصر عام ٣٣٢ ق.م. كانت ملامح بناء مدينة بحرية أصبح لها تاريخها العريق عبر العصور حتى العصر الحديث والمعاصر - حيث كان بناء مدينة الاسكندرية . ويبدو أن معظم المدن التى أسسها الاسكندر كانت تحمل أسمه تبجيلاً وتخليداً . وبناء الاسكندرية جاء بعد وصول الاسكندر الى الجزء الشمالى الغربى من الدلتا . وفوق الجزء الضيق الذى يفصل بحيرة مريوط والبحر وعند القرية المصرية القديمة « راقودة - Rhakotis » وضع أساس ثغر أصبح أعظم المدن التى حملت إسمه [١] . أما جزيرة فاروس فإنها وضعت فى الحسبان لكونها حاجزاً طبيعياً يحمى المدينة ويحمى السفن عند دخولها الى الميناء أو خروجها منها ، كما أن ربط هذه الجزيرة باليابسة بجسر « الهبتاستاديوم - Heptastadium » [٢] - قد حقق انشاء ميناءين للاسكندرية بدلاً من ميناء واحد [٣] .

ويرجع كثير من المؤرخين اختيار الاسكندر لهذا المكان لبناء مدينة الاسكندرية - أنه مشابه لنفس حصانة المكان فى ميناء « صور » الذى حاصره لمدة سبعة أشهر عند فتحه للشام - وعمل على توصيله باليابسة عن طريق جسر مشابه للهبتاستاديوم . هذا بالإضافة الى بعد نظر الاسكندر فى اختياره لهذا الموقع لتكون الاسكندرية حصن الأمان وخط الدفاع الأول غرباً لشمال افريقيا لأمن وسلامة الامبراطورية السكندرية .

---

(1) cf., Chabot (G), Les Villes, Paris, 1948, p. 101; Breccia (E), Alexandrea ad Aegyptum, Bergamo, 1922, p. 24; Hogarth (G), Alexander in Egypt, J.E.A., V. II, 1915, p. 55.

(٢) أطلق عليه هذا الاسم باليونانية بمعنى « السبعة ستاديا » وهى وحدات قياس الأطوال ، والاستاديو
[illegible] Stadia
كان ١٢٩٥ متراً تقريباً ، هذا بخلاف أطوال جوانب الإضافات .

(٣) راجع خريطة الاسكندرية فى العصر اليونانى عن محمود الفلكى :
- cf., Mahmoud El Falaky Bey, Memoire sur L'Antique Alexandrie, Copenhague, 1892, p. 26.

وقد أثارتها الكشفيات التى قام بها « جونديه – Gaston Jondet » فى الفترة من ١٩١١ – ١٩١٥م كثير من الجدل – حيث كشف عن بقايا أرصفه ومنشآت بحرية ضخمة فى قاع البحر فى الشمال والى الغرب من منطقة رأس التين – بيد أنه لا زال من الصعب تحديد أطلال هذا الجزء – فهل كانت تلك البقايا جزء من ميناء الاسكندرية فى العصر البطلمى أو جزءاً من ميناء أقدم من هذا التاريخ [١] – وإن كان « جونديه » يرجح رجوع هذا المينا الى عهد « رمسيس الثانى » حوالى عام ١٣٠٠ ق.م. [١] بينما يرى البعض أن سيادة كريت البحرية خلال الألف عام الثانية قبل الميلاد قبل الميلاد قد امتدت لتشمل هذا الجزء من الساحل المصرى – وان تلك الآثار المغمورة ترجع الى تلك الفترة [٢] . ويحتمل أن تكون هذه الميناء هى ما ورد ذكرها عند « هوميروس » فى الأوديسة [٣] . وأياً كانت الاختلافات فى وجهات النظر نحو تاريخ هذه الميناء ، فإن الكشفيات المستقبلية ربما تميط اللثام عن هذا الجزء الهام من تاريخ الاسكندرية .

ولقد عهد الاسكندر الى مهندسة « دينو قراطيس – Deinocratis » بمهام بناء مدينة الجديدة (الاسكندرية) وذلك على نمط المدن الاغريقية ذات التخطيط الهندسى المستطيل ، وهو ما وضع خطوطه المهندس الأغريقى « Hippodamos » فى إعادة تخطيط « بيريه » و« رودس » و« هياليكارناسوس » [٣] .

ولقد تجاوز بناء الاسكندرية فترة طويلة إمتدت بعد وفاة الإسكندر حتى إكتملت فى عهد بطلميوس الثانى « فيلادلفيوس » – فى مدة تجاوزت الثمانين عاماً تقريباً . ولما كانت الخطة الموضوع فى الإنشاء ذات التخطيط الطولى – فقد غلب التنفيذ والشكل معظم قطاعات مدينة الإسكندرية ذات المصطلحات الطولية الموازية للبحر . وقد ظهر ذلك بوضوح فى طبوغرافية شوارعها ذات الخطوط المستقيمة المتوازية – بعضها من الشرق

---

(1) cf., Jondet (G), Les Ports Submergés de L'Ancienne Ile de Pharos, Memoires Presentés à L'Institut Egyptien, IX, Le Caire, 1916.

– عن موانى الإسكندرية القديمة – راجع – فوزى الفخرانى – الاسكندرية – ١٩٦٣ .

(2) cf., Raymond Weill, Les Ports Antihelleniques de la Côte dé Alexandrie et L'Empire Crètois, Bull de L'Institut Français d'Archéologie Orientale, 1919, XVI.

(3) cf., Breccia (E), op.cit., p. 67.

الى الغرب تقطعه عمودية عليه شوارع مستقيمة متوازية من الشمال الى الجنوب – كما كانت تمتد على جانبى كل شارع من الشوارع الهامة سلسلة من العقود ذات الأعمدة والتماثيل للتزيين وحماية المارة من وهج الشمس فى فترات الصيف الحارة(١) . ونحن نرجح أن كثير من هذه الأعمدة لا تزال تحت كثير من الأبنية الحديثة فى شوارع المدينة . ويعتبر الشارع الكانوبى (أبو قير) الذى يمتد من شرق المدينة الى غربها (شارع الحرية حالياً) من أهم شوارع المدينة القديمة (الاسكندرية) حيث كان يمتد بطول عرض الاسكندرية بمحازاة البحر . يليه فى الأهمية شارع « سيما – Sema » وهو اسم كان يطلق على قبر الاسكندر – وكان يمتد من الشمال الى الجنوب – عمودياً على منتصف الشارع الكانوبى مؤلفاً ميداناً كبيراً « Meson pedion » كان بمثابة مركز الثقل للمدينة ومحور الحركة التجارية ومقر اجتماع ولقاء كبار القوم من التجار ورجال الأعمال(٢) .

وكانت بقية الشوارع الفرعية تمتد موازية عرضاً وطولاً لهذين الشارعين الرئيسيين ، ويبدو أن معظم هذه الشوارع كانت من الاتساع بحيث تسمح بمرور العجلات بعكس الشوارع الضيقة فى كثير من المدن الاغريقية – وأن هذه الشوارع فى الاسكندرية كانت معظمها مرصوفة بأحجار البازلت الأسود – هذا بالإضافة الى ربط المدينة بشبكة من الصرف الصحى كانت فى أغلبها تتجه الى البحر والبعض الى المناطق الجنوبية والغربية . هذا الى جانب أنه قد أنشىء تحت سطح أرض المدينة قنوات لامداد المنازل بالمياه النقية للشرب – ويعزى انشاء هذه القنوات الى المهندس الليبى « هويونوموس – Hyponomos »(٣) . وأن هذه القنوات كانت تغزى صهاريج المدينة – وقد عثر « محمود الفلكى » فى حفائره على ٧٠٠ صهريج وجد بعضها مكوناً من ثلاثة أدوار وبعضها الآخر من دورين ، والدور العلوى محمول على أعمدة ضخمة من الجرانيت أو الرخام مثل

---

(١) راجع جمال الشيال – الاسكندرية : طبوغرافية المدينة وتطورها من أقدم العصور الى الوقت الحاضر – مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية – ١٩٥٢ ، ص ١٩٤ .

(٢) راجع فؤاد فرج – الاسكندرية – القاهرة ١٩٤٢ – ص ١٦ .

(3) cf., Breccia, op.cit., p. 78; Bevan, p. 92.

الصهريج الذى وجد شرقى الحدائق الموجودة بشارع السلطان حسين ومازالت بقاياه كائنة حتى الوقت الحاضر[١] .

أما من ناحية الشكل المعمارى والتطبيقى لمنازل الاسكندرية - فقد كانت قوانين المدينة تقضى بترك مسافات فارغة بين كل منزل وآخر قد تحددت فيما لا يقل عن قدم واحد هذا إذا ما كان هناك اتفاق آخر بين الجيران المتلاصقة [٢] .

وقد كانت الاسكندرية مقسمة الى خمسة أحياء ، سميت بالأحرف الهجائية الأولى من اللغة اليونانية - كانت أهمها الحى الملكى والحى اليهودى والحى الوطنى . أما الحى الملكى فكان يقع فى منتصف المدينة حيث كان يحده بحى اليهود شرقاً وشارع «السوما» غرباً مع الحى الوطنى فى الجنوب الغربى وهو ما يستدل عنه الآن (الحى الملكى = منطقة محطة الرمل حالياً وحى الأزاريطة وجنوباً حتى كوم الدكة » . وفى الجنوب الغربى من الحى الملكى أقيم قبر الإسكندر « سيما - Sema » وحوله بقية قبور ملوك البطالمة [٣] بالقرب من (البانيوم - Paneiom) وهو تل اصطنع اجلالاً للإله «بان»[٤] ويقع بالقرب من كوم الدكة حالياً - والى الشرق من « البانيوم » كانت توجد دار الحكمة أو المتحف ويقع شرقها « الجمانزيوم » وهو الملعب الكبير الذى كان يطل على شارع كانوب من الشمال ، وكان بناءً رائعاً له بهو وأعمدة يمتد مسافة تزيد على ستاديون [٥] .

---

(١) راجع - عمر طوسون - تاريخ خليج الاسكندرية القديم وترعة المحمودية - الاسكندرية ١٩٤٢ - ص ص ٤٠ - ٤١ .

(2) cf., Bevan, op. cit., p. 92.

(٣) يحدثنا « استرابون » بأن « سيما - Sema » كان سياجاً يضم قبور الملوك وقبر الإسكندر ، وبأن الإسكندر كان مدفوناً فى تابوت من الذهب (cf., Strabo XVII, 793-4) ويحدثنا « زنوبيوس » بأن الإسكندر والبطالمة كانوا مدفونين فى مقابر منفصلة الى أن أنشأ بطلميوس الرابع «فيلوباتور» لأسلافه والإسكندر مقبرة ضخمة « Mausoleum » لتضم رفات أسلافه والإسكندر ودعا هذه المقبرة السيما » (Zenob., III, 94 (Proem. Gr., I, p. 81) » . راجع - كذلك راجع ابراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٢ ، ص ٣٨٥ .

(٤) راجع ابراهيم نصحى (نفس المرجع) ، جـ ٢ ، ص ٣٨٥ .

(5) cf., Breccia, pp. 100-1.

أما حى اليهود وهو حى « دلتا » والذى يقع كما وضعنا شرق الحى الملكى (جنوب محطة الشاطبى حالياً) وعلى الأرجح أنه كان موقع حدائق الشلالات الحالية وما بعدها – فقد كان من الأحياء الهامة فى الإسكندرية نظراً لما قام به اليهود من مؤثرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية فى تاريخ مصر فى العصر البطلمى . ولا يفوتنا أن ننوه بأن اليهود قد خصصوا جزءاً من حيهم كمقابر بنوها على مستوى من التقدم والثراء ، ويظهر ذلك من خلال تنوع وأشكال تلك المقابر (١) .

أما الحى الوطنى فيقع فى الجنوب الغربى من المدينة – حيث كانت توجد قرية راقودة القديمة – وهى الآن منطقة كوم الشقافة الحالية وما يجاورها – وقد كان الأهالى يسكنون هذا الحى بطبقاتهم المختلفة . وقد الحق معبد السيرابيوم لعبادة الإله « سيرابيس » فى تل مرتفع وهى تلك العبادة التى أنشأها البطالمة للتوحيد بين العقيدة الإغريقية والمصرية فى إله جديد هو الثالوث المقدس « سيرابيس » .

واذا كان « استرابون » قد أغفل ذكر « السوق – Agora » – فإن مصادر قديمة أخرى قد أشارت اليها ويرجح أنها كانت عند وسط المدينة (٢) .

وكان يحيط بالمدينة سور عظيم ذو أبراج عالية وحصون وأبواب كثيرة أهمها باب الشمس فى الشرق وباب القمر فى الغرب . وكان يبلغ طوله حوالى ١٥ كيلومتراً – ويرجح أن الإسكندر الأكبر الذى بدأ فى بنائه لحماية المدينة من أية غارات منتظرة حاضرة ومستقبلة (٣) .

وقد كانت توجد جزيرة صغيرة شرقى جزيرة فاروس أقيمت عليها منارة الإسكندرية الشهيرة والتى كانت تعتبر إحدى عجائب الدنيا السبع – حيث قام المهندس « سوستراتوس » من قنيدوس فى بنائها عهد بطلميوس الأول « سوتر » حوالى عام ٢٩٧ ق.م. – وانتهى من بنائها عهد بطلميوس الثانى « فيلادلفوس » حوالى عام ٢٨٠/٢٧٩

---

(١) فؤاد فرج – الاسكندرية ، ص ٣٤ .

(2) Fraser (P.M.), op.cit., I, p. 30.

(3) cf., Breccia, op.cit., p. 68; Bevan, op.cit., pp. 7-8.

ق.م.[١] . ولسوء الحظ أن معالم هذا البناء الضخم قد اندثرت تماماً فى خلال القرن الرابع عشر - مما أدى الى تضارب الأقوال والأوصاف فى وصف هذا البناء الهام - بيد أنه وصل الينا أقربها وصفاً وهو الكتاب الذى وضعه أحد معمارى «ملقا - Malaga» بأسبانيا - يدعى أبو الحجاج يوسف بن محمد البلوى المالكى الأندلسى المعروف بإبن الشيخ - وكان يعيش بين عامى ١١٣٢ - ١٢٠٧ م وأقام فى الإسكندرية عامى ١١٦٥ - ١١٦٦ [٢] . ووضع كتابه بإسم « كتاب ألف باء » لتعليم ابنه عبد الرحمن - وقد نشر هذا الكتاب بالقاهرة عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠م) . وفى الجزء الثانى من الكتاب (ص ص ٥٣٧ و٥٣٨) قدم وصفاً دقيقاً لمنارة الإسكندرية ، استخدمه كثير من الباحثين وخاصة الأسبان[٣] .

وقد استطعنا أن نحدد بعض معالم ومقاييس هذه المنارة بصورة تعتبر شبه كاملة ومقبولة طبقاً لطبوغرافية المكان الذى كانت قائمة عليه وما تستطيع أن نستشفه كذلك من البقايا الأثرية لهذا الإنجاز الكبير[٤] .

وعن الحديث عن منشأة الإسكندرية وتطورها المعمارى فإننا لا نستطيع أن نغفل هذا التطور خلال العصر الرومانى - فيلاحظ أن شكل المدينة لم يتغير كثيراً فى العصر الرومانى عنه فى العصر البطلمى فأسوار المدينة كانت تحيط بها وإن كانت قد هدمت وأعيد بنائها فى القرن الثانى الميلادى عهد الإمبراطور « هدريان » وكذلك عهد « أنطونيوس » [٥] . كذلك حدثت كثير من الإنشاءات داخل أسوار المدينة ، فقد أنشأ الإمبراطور « أوغسطس » ضاحية « نيكوبوليس - Nicopolis » أى مدينة النصر ،

---

(1) cf., Strabo. XVII, 791; Fraser, op.cit., I, p. 20.

(٢) ابراهيم نصحى (المرجع السابق) جـ ٢ . ص ٢٨٧ وما بعدها .

(3) The Pharos of Alexandria, Summary of an Essay by Miguel de Asin, Communicated by the Duke of Alba, Proceedings British Academy, Vol. XIX.

(٤) عن وصف منارة الإسكندرية ومقاييس أجزائها - راجع - ابراهيم نصحى - (المرجع السابق) جـ ٢ ، ص ٢٨٧ الى ص ٢٩١ .

(٥) فؤاد فرج - المرجع السابق - ص ٥١ .

تخليداً لذكرى انتصاره على كليوباترة وأنطونيوس - وهى المنطقة الواقعة حالياً بين شاطئ « مصطفى كامل » و « جليمونوبولو »[١] . وإنشاء معبد « القيصرون » الذى بنى على مساحة كبيرة أمام محطة الرمل الحالية فى المنطقة الواقعة بين عمارة «يحيى باشا» وبين الكنيسة المرقصية للأقباط والمعبد اليهودى . ومن المنشآت الرومانية كذلك « عامود السوارى » الذى يرجع الى عصر الإمبراطور « دقلديانوس » [٢] .

وربما يكون البحث عن قبر الإسكندر الأكبر من أهم شاغلى البحث الأثرى فى مصر وفى العالم المتحضر ، وبرغم الكشفيات المتعددة فى أحياء وشوارع مدينة الإسكندرية إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود رغم كل الجهود المبذولة - وإن كنا نرجح طبقاً للدلائل والشواهد الأثرية الأخرى احتمال وجود وجود تلك المقبرة فى قبو خاص ..... تحت ...... [٣] .

---

(١) جمال الشيال - (المرجع السابق) - ص ٢٠٢ .

(٢) جمال الشيال - نفس المرجع - ص ٢٠١ الى ص ٢٠٣ .

(٣) يحتفظ الباحث بوثائق ودلائل ذلك الأثر لحين البحث والتنقيب المستقبلى .....!!

المراجع

أولاً : المراجع الأجنبية

١- الوثائق البردية الإغريقية

Actenstucke: Actenstucke aus der koniglichen Bank zu Theben in den Miseen von Berlin, London, Paris, by U. Wilcken, Berlin 1886.

B.G.U.: Aegyptische Urianden aus den Staatlichen Mussen zu Berlin, Griechische Urkunden, by W. Schubart and others, val 1-13, Berlin 1895-1976.

P. Amh.: The Amherst Papyri, Being an Account of the Greek Papyri in the collection of the Right Hon, Lord Amherst of Hackney, F.S.A. at Didlington Hall, Norfolk, by B.P. Grenfell and A.S. Hunt, vol 1-2, London 1900, 1901.

P. Cair-Zen: Zenon Papyria, Catalogue general des antiquites egyptiennes du Musee du Caire, vol 1-5, by C.C. Edgar, Cairo 1925-1940. Touos 50ç (Publ. Soc, Fouad V) by O. Guéraud and P. Jouguet.

P. Col. : Columbia Papyri, vol 1-7, New York 1929, by W.L. Westenmann and A.A. Schiller. New York.

P. Col., 480: = Upon Slavery in Ptolemaic Egypt, Columbia University. Press., New York 1929.

P.Corn.,: Greek Papyri in the Library of Cornell University, by W.L. Westermann and C.J. Kraemer In., New York 1926.

P. Edgar: "Selected Papyri from the Archives of Zenon, by C.C. Edgar (Annales du Service des Antiquités de l'Egypte 1918-1924.).

P. Eleph: Agyptische Urkunden aus den Koniglichen Mussen in Berlin. Griechische Urkunden. Elephantine-Papyri, by O. Rubensohn, Berlin 1907.

P. Enteux: Requétes et plaintes adressées au Roi D'Egypte

au III Siécle avant J-C., by O. Guéraud. Cairo 1931-2.

P. Fay: Fayûm Towns and Their Papyri, by B.P. Grenfell, A.S. Hunt and D.G. Hogarth, London 1900.

P. Fouad. Les Papyrus Fouad. I, by A. Bataille and others Cairo 1939.

P. Giss.: Griechische Papyri im Museum des Oberheissischen Geschichtsvereins zu Giessen, O. Edgar, E. Komemann and others, Leipzig - Berlin 1910-1912.

P.Giss. Univ.: Mitteilungen aus der Papyrussammlung der Giessener Universitatsbibliothek, vol 1-6, by H. Kling and P.M. Meyer, Giesen 1924-1939.

P. Grad.: Griechische Papyri der Sammlung Gradenwitz, by G. Plaumann, Heidelbert 1914.

P.Grenf.: An Alexandria Erotic Fragment and Other Greek Papyri Cheifly Ptolemaic, by B.P. Grenfell, Oxford 1896. vol 2 New Classical Fragments and Other Greek and latin Papyri, by B.P. grenfell and A.S. Hunt, Oxford 1897.

P. Hal.: Dikaiomata: Auszuge aus Alexandrinischen Gesetzen und Verordnungen in einem Papyrus des Philologisischen Seminars des Universitat Halle mit einem anhang weiterer Papyri derselben Sammulung. By Graeca Halensis, Berlin 1913.

P. Hib.: The Hibeh Papyri, vol 1-2, by B.P. Grenfell, A.S. Unt and others London 1906, 1955.

P. Iand.: Papyri Iandanae, vol 1-8, by B. Schaefer, C. Kalbfleisch and other, Leipzig 1912-1938.

P. Lille: Papyrus grecs (Institut Papyrologique de l'Université de Lille), vol 1-2, by P. Jouguet and others, Paris 1907-1928.

P. Lond: Greek Papyri in the British Museum, vol 1-7, by F.G. Kenyon and others London 1893-1974.

P. Leid: Papyri Graeci Musei Antiquarii Publici Lugduni-Batavi, 1-2, by C. Leemans, Leiden 1980.

P. Lille: Papyrus greces (Institut Papyrologique de L'Université de Lille), vol 1-2, by P. Jouguet

and others, Paris 1907-1928.

P. Lond: Greek Papyri in the British Museum, vol 1-7, by F.G. Kenyon and others London 1893-1974.

P. Mich.: Michingan Papyri, vol 1-11, by C.C. Edgar and others, Ann Arbor and others, 1931-1971.

P. Oxy: The Oxyrhynchus Papyri, vol 1-42, by B.P. Grenfell, A.S. Hunt and others, London (Egypt Exploration Society) 1898-1978.

P. Paris: Notices et textes des Papyrus grecs du Musée du Louvre et de la Bibliothéque Impéeriale, byA.J. Letronne and others, Paris 1865.

P. Petr.: The Flinders Petrie Papyri, vol 1-3, by Mahaffy, J.G. Smyly, Dublin 1891-1905.

P. Rev.: Revenue Laws of Ptolemy Philadelphus, by B.P. Grenfell, Oxford 1896. Re. Edd., by J. Bingen, SB. Beiheft 1, Bottingen 1952.

P. Ryl.: Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library, Manchester, vol 1-4, by A.S. Hunt and others, Manchester 1911-1952.

P. Select.: Papyri Selectae, by E. boswinkel and others, Leiden 1965.

P.S.I.: Publicazioni della Società Italiana, Papyri greci latini, vol 1-14, by G. Vitelli, M. Norsa and others Firenze 1912-1957.

P. sorb.: Papyrus de la Sorbonne, by Héléne Cadell, Paris 1966.

P. Tebt.: The Tebtunis Papyri, vol 1-4, by B.P. Grenfell, A.S. Hunt and others, London 1902-1976.

P. Taur+(P. Tor): "Papyri graeci Regu Musei Aegyptii Taurinesis, bol 1-2, by A. Peyron, Torino 1826-1827.

P.Z.: P.Edgar.

S.B.: Sammelbuch griechischer Urkunden aus Aegypten, by F. Preisigke, 1915 and cont., F. Bilabel, E. Kiessling and H.A. Ruppurecht.

U.P.Z.: Urkunden der Ptolemaerzeit, vol 1-2, by U. wilcken, Berlin and Zeipzig I, 1927, II, 1, 1935, II. 2. 1937.

٢- الوثائق البردية الديموتيقية

P. Cairo - Dem.: Catalogue Géneral des Antiquités Egypte, du Caire, vol 1-3, by W. Spiegelberg and others, Strassburg-Berlin 1908-1932.

P.Eleph. Dem.: Demot Papyrus von der Insel elephantine, vol 1, W. Spiegelberg, Leipzig 1908.

٣- كسر الفخار (الاوستراكا)

O. Edfou.: Mantefell, Les Papyrus et les Ostrace grecs, dans fouilles franco-Poponaises, Tell Edfou, I. 1937, III, 1938.

O. Strass.: Grichische und griechisch-demotische Ostraka der Universitatsund Landesbibliothek zu Strassburg in Elsass, by P. viereck UE ouvepvaoia W. Spiegelberg. Berlin 1923.

O. Tait: Greek Ostraca in the Bodleian Library at Oxford and various other Collections, by J.G. Tait, Vol. 1-2, London 1930-1955.

O. wilb.: Les ostraca grecs de la collection Charles-Edwin Wilbour au Musee de Brooklyn, by ·claire Preaux, New York 1935.

O. Wilck.: (W.O.): Griechische Ostraka aus Aegypten und Nubien, by U. Wilcken, Leipzig-Berlin 1899.

٤- النقوش

Dittenberger (Wilhelmus):

Orientis Graeci. Inscriptiones Selectae. Supplementum Sylloges Inscriptionum Graecarum, 2 Vpls., Lipsiae, 1903-1905.

Preisigke:

Sammelbuch Griechischer Urknden aus Aegypten, I, 1915, II, 1918-20: III Bilabel, 1926, IV, 1931, V, 1934, VI, 1958-63 (Heidelberg).

Sylloge3: Dittenberger, W., Sylloge Inscriptionum Graecarum3. Leipz 1915.

٥ - الدوريات والمجلات

Aegyptus, 14 (1934), 16 (1936), 28 (1930) (1957).

American Journal of Philology, 49 (1928), 59 (1938), 63 (1942).

Archiv fur Papyrusforschung, II (1933).

American Studies in Papyrology, 4 (1968).

Annales du Service des Antiquites de l'Egypte, 18 (1918), 29 (1942).

Bibliotheque archeologique et historie, 26 (1938).

Cambridge Ancient History, 7 (1928), 8 (1929), 9 (1930).

Chronique de Egypte, 53 (1925), 72 (1971), 76 (1975), 79 (1978).

Classical Review, 28 (1978).

Congres International Papyrologie, 7 (1936).

Etudes de Papyrologie, 2 (1934).

Greece and Rome. Oxford, Clarendon Press, 26^2 (1979).

Historia, 28 (1979).

'Totopia toú É

Journal of Egyptian Archaeology, 15 (1929), 24 (1923).

Journal of Roman Studies, 29 (1939).

Klio, Beitrage zur alten Geschichte. Berlin. Akademie-Verila, 16 (1916), 37 (1937).

Munchen er Beitrage zure Papyrus-Forschung, 5 (1923).

Revue Belge de Philogie et Histoire, 12 (1933).

Zeitschrift fur agyptische sprache, 11 (1902).

Service des Antiquites de l'Egypte, 4 (1925).

Studia Hellenistica, 7 (1951).

٦ - مراجع اجنبية

Andreades, A.:

- Les droits de dovane preleves par les Legides sur l'Commerce exterieur, Melanges G. Glotz, 1 Paris 1932.

- De l' origine des monopoles Ptolemaiques, Melanges Maspero, 11, 1933.

- A History of Greek public finance, Translated by Carroll N. brown, Ilarvard University Pross, Cambridge, Mass 1933.

Bagnall, L.:

- The Ptolemaic Trierarchs, Chronique d'Egypte, XLXI, 1971.

- The Administration of the Ptolemaic Possession outside Egypt, Leiden 1976.

Bevan, E.:

A History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty, London 1927.

Bickermann, E.:

Institutions des Seleucides, Haut-Commissariat de la Republique Française on Syrie et au Liban. Service de la Antiquites, Bibliotheque Archeologique et Histoirique, XXVI, Paris 1938, p. 106-111.

Buche-Leclercq, A.:

Histoire des Lagides, 4 Vols., Paris 1903-7.

Cary, M.:

Creek World from 323-164. B.C., London 1951.

Desvernois, H.:

Les banques et banquiers dans l'Egypte, ancienne, sous les Ptolemaiques at la domination romaine, Arch. d'Alex., No 33, 1928.

Durrbach, F.:

Choix d'inscription de Delos. Paris 1922.

Evans, A.:

The Poll-Tax in Egypt. Ageyptus, 37, 1957, p. 262

Praser, P.:

Ptolemaic Alexandria, 3 Vols, Oxford 1972.

Glotz, G.:

Le Travail dans la Grece ancienne, Paris 1920.

Gauthier, H. et Sottas, H.:

Un decret Trilinque en l'honneur de Ptolemee IV, Service des-Antiquites de l'Egykpte, Caire 1925.

Philippe Gauthier:

Eaywyn itou, Historia XXVIII, 1979, p. 76-89.

Grenfell, B. Hunt and Hogarth:

Fayum towns and Their Papyri, London 1910.

Harper, M.:

Tax Contractors and their Relation to Tax Collection in Ptolemaic Egypt, Aegyptus, 14, 1934, p. 49-64.

A Study in the Commercial Relations between Egypt and Syria in the third Century B.C., Am. Jour. Ph., XLIX, 1928.

Harris William V.:

War and Imperialism in Republic rome, 327-30 B.C., Oxford 1979.

Heichelheim, F.:

- Pauly-Wissowa, R.E., 1933, Coll., 147-200,
- Pauly-Wissowa, R.E., Suppl. VI, 844,
- An Ancient Economic History (from the palaeolithic age to the Migrations of the Germanic, slavic, and Arabic nations), Vol. III. Trans., Joyce stevens.

Heuss, A.:

Stadt und Herrscher des Hellenismus (Klio XXXVII, 1937, 0. 105-124).

Jouguet. P.:

- L' imperialisme macedonien et l' Hellenisation de l'

orient, Paris 1926.

Ogden, London 1928.

- L'Egypte Ptolemaique dans Histoire de la Nation Egypt III, ed. Hanotaux, Paris, 1933.

Lacau, P.:

Un Graffito eg. d'Abydos ecrit en lettress grecques, Etudes do Papyrologie, II, 1934.

Launey, M.:

Recherches sur les armees hellenistique, Paris, I, 1949, II, 1950.

Lefevre, g.:

Le Dernier decret des Lagides, Melanges Holleaus, 1913.

Lenger, M.:

Reedition lommentee de P. Petrie, III, 20. Recto, Col, 4. Verso, Chronique de Egypte, 53, 1925, p. 233.

Lewis, N.:

L'industrie du Papyrus dans l'Egypte greco-Rom., Paris, 1934.

Magie, D.:

The Agreement between Philip V and Antiochus III for The partition of Egykpt. emire. J.R.S., 29, 1939, p. 32-44.

Martin, V.:

Les Papyrus et l'Histoire administrative de l'Eg. Grece. -Rom., - Beitrage zur Pap. u. Ant., Rechtsgeschichte, XIX, 1934, p. 144

Maspero, H.:

Les finances de l'Egypte sous les Lagides, Paris 1905.

Milne, G.,:

The Currency of Egypt under Ptolemeis, J.E.A., 24, 1938, p.204

Naville, E.:

La Stele de Pithom (Zeitschrift fur agyptische Sprache, XI,

1902-1930, p. 66-76).

Rostovtzeff, M.:

- Large Estate in Egypt in the Third Century B.C., Univ. of Wisconsin Studies in the Social Sciences and History, No 6, Madison 1920.

- Foreign Commerce of Ptolemaic, Jour. Of Econ. and Business History, IV, 1932.

- The Social and Economic History of the Hellenistic World, 3 vols, Oxford 1941.

1973.

1974.

1975.

I-III, 1904, IV, 1908.

Schnebel, M.:

Landwirtschaft im Hellenist. Aegypten, 1925.

Segré, A.:

Ptolemaic Copper inflation, Am. Jour. Phil. 63, 1942, p. 178.

Seidl, E.:

Der Eid im ptolemaischen Recht, Munchen 1929.

Seltmann, C.:

Greek Coins. A History of Metallic Currency and Coinage down to the fall of the Hellenistic Kindgdoms, London 1933.

Neatly, E.:

The Roman Egypt Relation during Third Century B.C., T.A.P.A., 81, 1950, p. 92-97.

Nicolo, M.San:

r.Stathmouchos in P.W. - R.E., Reiche III, 2. 1929.

Noshy, I.:

Arts in Ptolemaic Egypt. Oxford 1937.

Oertel, F.:

Die Liturgie, Studien Zur ptolemaischen u. Kaisser-lichen Verwaltung Aogyptens, Leipzig 1917.

Otto, W.:

Priester und Tempel im hellenistichen Aegypten, 2 Leipzing-Berlin 1905-8.

Pagenstecher, R.:

Die Griechisch Aegyptische Sammlung von Ernst. V. Sieglin, Leipzig 1913, p. 120

Peremans, W.:

- Ptolem II Philadelphe et les Indigences Eg., Rev. Belge, de Philol. et d' Hist., XII, 1933.

Preaux, C.:

- Un probleme de la politique des Lagides la faib-lesse des edits, in Actes du IV Cong., International Papyrologie, Bruxelles 1936, p. 183-193.

- L' economic royale des Lagides, Bruxelles 1939.

Reekmans, T.:

- La sitometrie dans les Archives de Zenon (Papyrol. Bruxell, 1966), p. 108

- The Ptol. Copper Inflation, Studia Hellenistica 7, 1951, p. 65

Shelton, J.:

Land and Taxe in Ptolemaic Egypt, Chronique d'Egypte, 50, 1975, p. 263, FF, Zum Steuersalts bein Fruptolemaischen ( ) Z.P.E., XX, 1976, p. 35-39.

Spiegelberg, W.:

Beitrage zur Erklarung des neuen dreisprachigen Priesterdekretes zu Ehren des Ptolemaios Philopator, Munchen 1925, p. 1-30.

Tarn, W.:

Hellenistic Civilisation, London 1935[3].

Vebel, F.:

Die fruhptolemaische Saltzsteuer (Archiv fur Papy us-forschung und Verwandte gebiete, Leipzig 1978, p. 172.

Walbank, F.:

Philip V of Macedon, Cambridge 1940.

Wallace, S.L.,:

- Census and Pool-Tax under the Ptolemies, Am Jour. of Philol., 59, 1938, p. 418-442.
- Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton 1938.

Westermann, W.L.:

- Upon Slavery in Ptolemaic Egypt, New York 1929.
- Orchard and Vinyard Taxes in the Zenon Papyri (J.E.A., 12, 1926, p. 38-51).

Wilcken, U. - Mitteis, L.:

- Grundzuge und Chrestomathie der Papyruskunde, I, Historischer Teil, zweite Helfte, 1912.
- Urknunden der Ptolemaerzeit, Berlin-Leipzig, 1929, Einleitung, B., Das Serapeum von Memphis, p. 7.
- Zur Trierarchie im Lagidenreiche, Raccolta Lumbroso, Milano 1925, p. 43-99.

Woess, F.V.:

Das Asylwesen Aegyptens in d. Ptolemarzeit und die Spatere Entwicklung, Munchen Beitrage zur Papyrus-Forschung, V, 1923.

Zola, M.P.:

The Taxes in Grain in Ptolemaic Egypt, Granary Receipts from diospolis Magna (164-88 B.C.), New Haven, The American Society of Papyrologists 1968 = American Studies in Papyrology, Vol. 4.

Zucher, F.:

Doppelinschrift Spatptolemaisher zeit aus desGannison von Hermopolis-Magna, Berl., Abh., Phil, hist. Kl. VI, 1937.

ثانيا : المراجع العربية

ابراهيم نصحي

- تاريخ مصر في عصر البطالمة . اربعة اجزاء - الطبعة الخامسة القاهرة ١٩٨١ .

عاصم احمد حسين :

- الضرائب في مصر في العصر البطالمي القاهرة ١٩٧٧ .

- اثر الضرائب في كيان دولة البطالمة - القاهرة ١٩٨٢ .

- المدخل إلى تاريخ وحضارة الإغريق - القاهرة ١٩٩١ .

لطفي عبد الوهاب يحي :

- عصر البطالمة (دراسات في تاريخ مصر الحضاري) الاسكندرية ١٩٨٠ .

مختصرات وردت بالكتاب

Aeg., = Aegyptus.

A.J.A.H., = American Journal of Ancient History. Cambridge, Harrvard University.

A.J.Ph., = American Journal of Philology.

A.Pap., = Archiv fur Papyrusforschung.

A.S.Pap., = American Studies in Papyrology.

B.G.U., = Agyptische Urkunden aus den koniglichen Museen zu Berlin, Griechische Urkunden, I-VII.

C.A.H., = Cambridge Ancient History.

C.I.P., = Congrés International Papyrologie.

E.Pap., = Etudes de Papyrologie.

G.R., = Greece and Rome. Oxford. Clarendon Press.

I.E.E., = 'Ioropia tou err

I.E.A., = Journal of Egyptian Archaeology.

J.R.S., = Journal of roman Studies.

N.B., = Preisigke (F.), Namenbuch, Heidelberg 1922.

O.G.I.S., = Dittenberger, Orientis Graeci Inscriptiones Selectae.

O.C.D., = Oxford Classical Dictionary.

O.Tait., = Tait, Greek Ostraca in the bodleian Library at Oxford and Various other Collections, Vol. I. London 1930.

O.Strassb., = P.Vierechk, Griechische und Griechish-Demotische Ostraka der Universitats - und Landesbibliothek zu Strassburg im Elsass.

P.Amh., = Grenfell and Hunt, Amerst Papyri.

P.Bad., = F. Bilabel, Veroffentlichungen aus den badischen Papyus-Sammlungen.

P. Cairo Preis., = Preisigke, Grichishe Urkunden des agyptischen Museums zu Kairo.

P.Edgar., = Selected Papyri from the Archives of Zenon uno C.C. Edar.

P.Fay., = Grenfell, Hunt, and Hogarth, Fayum Towns and their Papyri.

P.Flor., = Papiri Fiorentini, Vitelli and Comparetti.

P.Grenf.I., = B.P. Grenfell, An Alexandrian Erotic Fragment and other Greek papyri.

P.Grenf.II., = Grenfell and Hunt, New Classical Fragments and other Greek and Latin papyri.

P.Gurob., = J.G. Smyly, Greek Papyri from Gurob.

P.Hibeh., = Grenfell and Hunt, Hibeh Papyri.

P.Leiden., = Leemans, Papyri Graeci Musei Antiquarii Publici Lugduni-Batavi.

P.Lips., = Mitteis, Griechische Urkunden der Papyrussammlung zu Leipzig.

P.Lond., = Greek Papyri in the British Museum, Kenyon and Bell.

P. Oxy., = Grenfell, Hunt, Oxyrhynchus Papyri.

P.Paris, = Brunet de Presle, Notices e Extraits des

Manuscripts Grecs de la bibliotheque imperiale 18(2). 1865.

P.Petrie., = Mahaffy and Smyly, The flinders Petrie Papyri.

P.Ryl., = Johnson, Martin, and Hunt, Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library, Manchester.

P.S.I., = Papiri Greci e Latini (Pubblicazioni della Societa italiana).

P.Tebt., = Grenfell and Hunt, Tebtunis Papyri.

P.Z., = P. Edgar

R.E., = Real - Encyclopaedie. (Pawly-Wissowa).

R.L., = Grenfell., Revenue Laws.

S.A.A.H., = Service de la Antiquites, Bibliotheque Archeologique et Histoire.

S.A.E., = Service des Antiquités dé l'Egypte.

S.B., = F. Preisigke, Sammelbuch Griechischer Urkunden aus Agypten.

S.I.G., = Dittenberger, Sylloge, Inscriptionum Graecarum.

Stud.Pal., = C. Wessely, Studien zur Palaographie und Papyruskunde.

T.A.P.A., = Transactions and Proceedings of the American Philological Association. Clereland. Ohio, Press of Case Western Reserve University.

U.P.Z., = U.Wilcken, Urkunden der Ptolemaerseit.

W.B., = Worterbuch, F. Preisigke.

W.Chrest., = Grundzuge und Chrestomathie der Papyruskunde; Erster Band, Historiscker Teil: Zweite Halfte, Chrestomathie, von Ulrich Wilcken.

W.O., = U. Wilcken, Griechische Ostraka aus Agypten und Nubien.

Z.P.E., = Zeitschrift fur Papyroogie und Epigraphik, Bonn, Habelt.

كشاف أبجدى

A

D

E

I

K

S

T

V

W

X

Z

محتويات الكتاب

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٩١/٣٢٥٤
I.S.B.N. 977/00/1322 - 6
مطبعه العمرانية الاوفست
جيزة ت : ٥٨١٧٥٥٠

ملتزم التوزيع :

مكتبة الأنجلو المصرية ت : ٣٩١٤٣٣٧

مكتبة النهضة المصرية ت : ٣٩١٠٩٩٤

Dr. Asem A. Husein

Tel. : 865014